



رسالة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يمرني أن أرفع إلى الكونغرس الأميركي وإلى وزير الخارجية والدفاع التقرير ربع السنوي التاسع للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR).

إذ تتكشف السنة الانتقالية هذه في عملية إعادة إعمار العراق، يتم حالياً إنجاز المشاريع الممولة من الولايات المتحدة بوتيرة سريعة كما يتم نقلها إلى الإدارة والسيطرة العراقية. ضمن هذا السياق، عين مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في القسم ١ من هذا التقرير، خمس قضايا أساسية سوف يساعد حلها في تقدم العراق باتجاه الازدهار والنجاح الديمقراطي.

- ♦ تحسين أمن البنية التحتية: بمضاعفة الجهود للتأكد من أن العراق بإمكانه تأمين أمن بنيته التحتية الأساسية للطاقة.
- ♦ سد فجوة إعادة الإعمار: بتقديم الأموال لدعم البنية التحتية العراقية، وتنمية القدرات العراقية لإدارة المشاريع والبرامج.
- ♦ تقوية جهود مكافحة الفساد: بتعزيز وتمكين المؤسسات العراقية من مقاومة للفساد عبر التدريب والتمويل.
- ♦ تنشيط قطاع النفط والغاز: بتحفيز ومساندة الاستثمارات في هذا القطاع الذي يمثل القطاع الحيوي لازدهار العراق في المستقبل.
- ♦ زيادة مساهمة المانحين الدوليين: باجتذاب الدول المانحة إلى المساهمة بصورة أكثر نشاطاً في المرحلة القادمة لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

القسم ٢ من هذا التقرير يقدم تحديثاً لمراجعات مكتب المفتش العام السابقة لقطاعات الخدمات الأساسية، أي للنفط والغاز، والكهرباء، والمياه، ويقدم تقارير أولية حول القطاعات التالية: الأمن؛ النقل والاتصالات؛ العناية الصحية؛ الديمقراطية؛ التعليم؛ وتنمية القطاع الخاص. مراجعات القطاعات هذه، سوف توفر، بمجموعها ولأول مرة، صورة شاملة ومفصلة عن النشاط الناتج والحاصل من الاستثمارات الأميركية الضخمة في البنية التحتية العراقية. فعلى الرغم من بعض النكسات، التي تسببت بمعظمها المشاكل الأمنية، تُظهر الصورة العامة إدراكاً عاماً بحصول تقدم ذو شأن في إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يقدم القسم ٣ من هذا التقرير، عرضاً موجزاً لعمليات التدقيق، والتفتيش، والتحقيق التي قام بها مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا. اللافت للنظر من بين تقارير التدقيق، المراجعة لأداء إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية في مختلف أرجاء العراق. فكما يلحظ تقرير التدقيق، قصر إشراف كل من المقاول والحكومة الأميركية في تحقيق التوقعات. فبعد أن تم إنفاق ١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار، لم يتم إنجاز غير ستة مراكز عناية صحية أساسية فقط، بينما يبقى هناك أربعة عشر مركزاً آخرًا للإنجاز على يد المقاول، كما أن المرافق الأخرى التي لم يتم إنشاؤها بالكامل لا زال يلزم إنجازها بوسائل أخرى. قام مكتب المفتش العام بخمس عمليات تفتيش مختارة لمرافق العناية الصحية التي يغطيها العقد المذكور، وعثر مفتشو مكتب المفتش العام، في كل مرفق، على عيوب خطيرة.

قام مكتب المفتش العام أيضاً، خلال ربع السنة هذا، بالتدقيق في "درع قوات مهمة الحماية"، وهو برنامج أعد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لبناء قدرات العراق في حماية بنيته التحتية للنفط والغاز والكهرباء. أشارت التدقيقات إلى وجود نقص هام في البرنامج، وخُصت إلى أن البرنامج فشل في تحقيق أهدافه لأنه كان مُثَقلاً بغياب الهيكلية الإدارية الواضحة له وفي ضعف جهاز المساءلة والمحاسبة لديه. كما ظهرت هناك إشارات تدل على وجود احتيال محتمل، وهي أخضعت الآن للمراجعة على يد مفتشي مكتب المفتش العام.

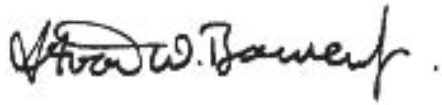
واصل مفتشو مكتب المفتش العام استكمال مهامهم خلال ربع السنة هذا، فشمّل ذلك زيارة مواقع المشاريع لكل قطاع وفي كل منطقة جغرافية في العراق، وتم وضع التقارير حول نوعية الأشغال المنفذة. التقييمات الثلاثة عشرة لمواقع المشاريع في هذا التقرير تضم مراجعات إيجابية للأشغال المنفذة في مطار الموصل، وفي مشروع المحول الكهربائي في أربيل، والمدرسة الابتدائية في دهوك، علاوة على مراجعات شابتها مشاكل تعود لإنشاءات مطار طار كركوك وبمشاريع الطرق القروية في محافظة نينوى. تقارير التفتيش المفصلة لهذه المواقع وغيرها التي تمت زيارتها، مع الصورة الفوتوغرافية المرافقة، متوفرة في القسم ٣.

واصل محققو مكتب المفتش العام العمل على أكثر من ٧٠ قضية في العراق وفي الولايات المتحدة لمكافحة وردع الاحتيال. خلال ربع السنة هذا، أقرّ مقاول أميركي، ومراقب مالي إقليمي سابق عمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة، بالذنب حول تهمة تبويض الأموال، والرشوة، والتآمر؛ وتم توقيف آخرين في هذه القضية الآخذة في الاتساع التي تشمل الفساد في المكتب الإقليمي في جنوب وسط العراق التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٤. في آذار/مارس، أوقف محققو مكتب المفتش العام أيضاً مقاولاً بتهمة الرشوة في عملية تحقيق سرية نفوذها في العراق.

يحتوي هذا التقرير أيضاً على مراجعة دقيقة لتاريخ ووضعية استثمارات إغاثة وإعادة أعمار العراق من جهة الدول المانحة والمؤسسات الدولية غير الأميركية، وكذلك عرضاً موجزاً للوضع الحالي للدين العام العراقي. مبادرة الدروس المكتسبة لمكتب المفتش العام أحرزت تقدماً خلال ربع السنة هذا باتجاه إنجاز نشر تقرير العقود الذي سوف يصدر خلال ربع السنة القادم. ندوة الدروس المكتسبة حول إدارة البرامج والمشاريع عقدت في نيسان/أبريل، كما أن هذا التقرير سوف يصدر في صيف ٢٠٠٦.

يسعدني ان أعلن ان مدققي، ومفتشي، ومحقيقي، مكتب المفتش العام المكرسين لهذا العمل مستمرين في متابعة هذه القضية في العراق، كم أن مكتب المفتش العام الأميركي يواصل الإشراف على استثمارات مكلفي الضرائب الأميركيين عن طريق الرصد الجدي لها تعزيزاً لفعاليتها، وفرض تطبيق المساءلة والمحاسبة، والسعي لخدمة المصلحة العامة المتمثلة في النجاح الشامل للجهود الأميركية في إغاثة وإعادة إعمار العراق.

عرض في ٣٠ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦



ستيوارت دبليو بوين جونيور

جدول المحتويات

الصفحة

القسم ١:

ملاحظات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

٢	سنة من التحديث الانتقالي
٤	قضية حيوية: حماية بنية العراق التحتية
٦	قضية حيوية: سدّ فجوة إعادة الإعمار
٨	قضية حيوية: تنشيط قطاع النفط والغاز
١٠	قضية حيوية: تعزيز الجهود العراقية المضادة للفساد
١١	قضية حيوية: تشجيع مزيد من مشاركة المانحين الدوليين
١١	النشاطات اللافتة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة
١٥	الآثار المالية لعمليات مكتب المفتش العام
١٥	الثلث البشري

القسم ٢:

استخدامات التمويل: تقرير الوضعيات حسب القطاعات

٨٢	المقدمة
٨٧	وضعية قطاع الأمن والعدل
١٠١	وضعية قطاع العناية الصحية
١١٣	وضعية قطاع النقل والاتصالات
١٣١	وضعية الديمقراطية، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص
١٤١	وضعية قطاع الكهرباء
١٦٠	وضعية قطاع النفط والغاز
١٧٢	وضعية قطاع المياه
١٨٦	تحديث المعلومات حول العقود
١٩٢	كلفة إنجاز المشاريع
١٩٥	مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

القسم ٣:

إشراف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

٢٢٨	عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام
٢٩٢	عمليات التفتيش التي يقوم بها المفتش العام
٣٥٥	عمليات التحقيق لمكتب المفتش العام
٣٦٣	خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام
٣٦٨	مبادرة مكتب المفتش العام حول الدروس المكتسبة
٣٧١	موقع مكتب المفتش العام على الإنترنت
٣٧٢	مبادرة مكافحة الفساد

القسم ٤:

إشراف الوكالات الأخرى

٣٨٢	تدقيقات الوكالات الأخرى
٤١٦	تحقيقات الوكالات الأخرى.

قائمة الملحقات

الملحقات-١

الاختصارات والتعريفات

الاختصارات-١

هوامش

هوامش-١

ملخص أداء مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق
١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

التدقيق

٥٥	التقارير الصادرة
١٦٥	التوصيات الصادرة
١٠,٩٠٠,٠٠٠	الدولارات التي تم توفيرها
٣٩١,٨٠٠,٠٠٠	الفوائد المالية لتدقيقات مكتب المفتش العام

التفتيش

٤٢	التقييمات الصادرة حول المشاريع
٨٧	التقييمات الأولية المحدودة الصادرة
١١٢	تقارير صور الأقمار الصناعية الصادرة
١,٣٣٩,٧٠٠,٠٠٠	الاستفادة المالية من تفتيش مكتب المفتش العام

التحقيقات

١٧٧	التحقيقات التي أجريت
١٠٥	التحقيقات التي أُقفلت
٧٢	التحقيقات المفتوحة
٥	التوقيفات
٢	الإدانات القانونية
١٣,٠١١,٣٠٤	قيمة الأصول المصادرة/المسترجعة

الاتصالات على الخط المباشر

١٢	فاكس
٥٥	هاتف
١٠٨	حضور شخصي
٢٤٨	رسائل إلكترونية
٢٢	بريد عادي
٢٥	إحالات
٤٧٠	مجموع الاتصالات على الخط المباشر

ناتج غير تدقيقي

٥	شهادات أمام الكونغرس
١	التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

ملاحظات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

سنة من التحديث الانتقالي

قضية حيوية: حماية بنية العراق التحتية

قضية حيوية: سدّ فجوة إعادة الإعمار

قضية حيوية: تنشيط قطاع النفط والغاز

قضية حيوية: تعزيز الجهود العراقية المضادة للفساد

قضية حيوية: تشجيع مزيد من مشاركة المانحين الدوليين

النشاطات الالفة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة الحالية

الآثار المالية لعمليات مكتب المفتش العام

الثنم البشري

القسم

١

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

حيث أنه تم حتى الآن إنفاق ٦٧% من اصل ٢١ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، ولم يبق غير ملياري دولار للتزيم، أصبح البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق مرتبطاً تماماً في تنفيذ المشاريع القائمة ودوامها، وإنهاء العقود، وتنفيذ البرنامج الانتقالي. إن دفع عجلة التقدم بصورة فعالة في إعادة إعمار وإنماء العراق في هذا الطرف الحساس، يتطلب من الحكومة الأميركية العمل عن كثب مع الحكومة العراقية والمانحين الدوليين لاستمرار الاستثمارات الأميركية الرئيسية في البنية التحتية العراقية. ولكي تتجح هذه العملية، ثمة حاجة إلى المزيد من الاستثمارات. لهذه الغاية، يدرس الكونغرس حالياً مشروع قانون لتمويل جديد إضافي من شأنه دعم العمل لأجل تحقيق واستدامة أهداف إعادة الإعمار الأميركية. إن الوتيرة المتصاعدة للعملية الانتقالية في العراق تجعل من المهم جداً توفير هذه الأموال في أقرب وقت.

سنة من التحديث الانتقالي

في تقريره لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن هذه هي السنة الانتقالية في عملية إعادة إعمار العراق. في نهاية سنة ٢٠٠٦، سيتم نقل معظم البرامج والمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) إلى السلطات العراقية. بوجود هذا التوقع ماثلاً في الأفق، سوف يصبح التخطيط والعمليات الخاصة بإعادة إعمار العراق مشروعاً مشتركاً، أكثر فأكثر، ما بين المسؤولين الأميركيين والعراقيين لتنسيق المبادرات الأساسية.

تُجري الحكومة العراقية الجديدة عملية إعادة التوظيف في الوزارات الـ ٢٨ المسؤولة عن إدارة العمليات الحكومية. على العراق، لأجل نجاح المرحلة الانتقالية، ان يضمن ان وزاراته جاهزة لاستلام المشاريع المنجزة وقادرة على إدارتها. لحظت الخطط الانتقالية الأميركية أن هذا التطور الهيكلي داخل الحكومة العراقية سوف يحصل هذا العام.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تستمر نشاطات المتمردين في إعاقة مشاريع إعادة الإعمار الجارية، وتؤخر انتقالها إلى السيطرة العراقية. غير أن الهجمات تبقى مركزة في مناطق قليلة تاركة الحياة اليومية في معظم مناطق العراق الأخرى، وعلى الأخص الشمال الكردي وبعض مناطق الجنوب، في وضعية الاستعادة التدريجية للعافية. صحيح أن التقارير الأخيرة تشير إلى أن الهجمات على البنية التحتية قد خفت، لكن العراق لا زال يعاني من الآثار السيئة للهجمات المنقطعة عند بعض العقد الحيوية الرئيسية للطاقات.

قضية حيوية: حماية بنية العراق التحتية

في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٦، أشار المفتش العام إلى هواجسه بأن الهجمات ضد البنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء قد حدثت من تقدم هذه القطاعات الحيوية. وعليه، أعلن مكتب المفتش العام ونفذ، خلال ربع السنة الحالية، هذا التقرير، تدقيقاً حول البرامج الأميركية الهادفة إلى تحسين قدرة العراقيين في حماية البنية التحتية، وعلى الأخص تلك العقد الحيوية في قطاع النفط والغاز، والتي كانت الأكثر عرضة للهجمات منذ سنة ٢٠٠٣. لقد درس المفتش العام المسألة مع القيادة الأميركية في بغداد خلال رحلته الحادية عشرة إلى العراق في شباط/فبراير. السفير الأميركي في العراق الذي يدرك أهمية هذه القضية، جعل من أمن البنية التحتية عنصراً أساسياً في مخطط السفارة المشترك للنجاح.

خلال شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٦، وظفت الولايات المتحدة أكثر من ٢٦٥ مليون دولار لتحسين قدرة العراق على حماية البنية التحتية للنفط والغاز والكهرباء. هذا الاستثمار أساسي بالنسبة لبعثة الولايات المتحدة لأن هجمات المتمردين وأعمال التخريب الإجرامية تخفّض إنتاج النفط والغاز، فتتخفّض بذلك صادراتها. راجع مدققو مكتب المفتش العام إنفاق مبلغ ١٤٧ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والأموال العراقية لدعم "درع قوات مهمة الحماية"، وهو البرنامج الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لبناء قدرات العراق في حماية بنيته التحتية للنفط والغاز والكهرباء. كان درع هذه القوات يسعى لتغطية ٣٤٠ منشأة أساسية، و ٧٠٠٠ كيلو متر من أنابيب النفط، و ١٤٠٠٠ كيلو متر من خطوط نقل الكهرباء. بيّن التدقيق ان البرنامج قصّر في تحقيق أهدافه بصورة كافية. للحصول على خلاصة النتائج التي توصل إليها مكتب المفتش العام، انظر القسم ٣ هذا التقرير.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لمعالجة هذه القضية الحساسة جداً، أرسلت وزارة الدفاع (DoD) مؤخراً فريقاً من الخبراء إلى العراق لتقييم حماية مرافق النفط والغاز. لقد درسوا برامج حماية البنية التحتية للطاقة، وسعوا إلى تعيين التحديات الأمنية الحالية. يقوم الفريق الآن بوضع مسودة استراتيجية سوف تساعد العراقيين في حماية البنية التحتية للطاقة بصورة أكثر فعالية.

يواصل نشاط المتمردين إعاقة مشاريع إعادة الإعمار الجارية

قضية حيوية: سدّ فجوة إعادة

الإعمار

في تقريره ربع السنوي لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عيّن مكتب المفتش العام بعنوان "فجوة لإعادة الإعمار" حيث تمّ الإقرار بأنه، ولأسباب مختلفة، يُشكّل من بينها الأمن المشكلة الأبرز، سوف يحقق البرنامج الأميري لإغاثة وإعادة إعمار العراق أقل مما كان مخططاً له أصلاً. أوجه العجز في القطاعات المختلفة سببها أكثر من ٢٥٠ عملية إعادة برمجة للمشاريع، وتأخيرات لأسباب أمنية ومشاكل إدارية، والإدارة السيئة للجدول الزمنية لكلفة إنجاز المشاريع، وللتبديل في التشديد خلال فترة إدارة العقود والبرامج. تجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة برمجة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالية. فقد تم نقل ٣٥٣ مليون دولار من قطاعات إعمار الكهرباء والعناية الصحية إلى برامج غير إنشائية.

غير أن فجوة إعادة الإعمار تشمل أكثر من مجرد الفكرة القائلة بأن عدد المشاريع التي سوف تنجز سيكون أقل مما كان متوقعاً؛ فهي تتعامل أيضاً مع تأثير العجز في الناتج والحاصل من هذه المشاريع. ان النقص في عدد المشاريع المنجزة سوف يؤثر بصورة بديهية على الناتج والحاصل من البنية التحتية في العراق، أي أن إنجاز مشاريع كهربائية أقل تعني عدداً أقل من الميغواط على الشبكة، ومشاريع نفط وغاز أقل تعني عدداً أقل من براميل النفط المنتجة يومياً. هذه العوائق لها آثار تراكمية في إبطاء التحسّن في الحياة اليومية للعراقيين.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مبادرة السفير خليل زادا لنقل مزيد من عمليات صنع القرار إلى العراقيين على مستوى المحافظات من شأنه ان يساعد في معالجة آثار فجوة إعادة البناء. يمارس العراقيون اليوم تأثيراً تكوينياً بالنسبة للخيارات ما بين المشاريع. إن الإدارة العراقية لهذه العملية من خلال المجالس الإقليمية لتطوير إعادة الإعمار، وبمعاونة الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار التي زودتها سلطة الائتلاف بالموظفين، سوف تؤدي إلى بناء القدرات لدى الحكومات المحلية في العراق. هدف مبادرة السفير إنتاج زيادة الفوائد للعراقيين في كل محافظة.

يتوقف نجاح مبادرة السفير، جزئياً، على توفر التمويلات الجديدة. لذلك، يدعم مكتب المفتش العام بقوة مطالب الرئيس بالنسبة لملحق موازنة السنة المالية ٢٠٠٦ وموازنة السنة المالية ٢٠٠٧، الذي يقترح مبلغاً إضافياً بقيمة ٣,٢ مليار دولار للمساعدة في ضمان ودعم البنية التحتية العراقية الأساسية، وبناء قدرات كل من الحكومات القومية والمحلية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة الوظائف، وتنمية القطاع الخاص.

قضية حيوية: تنشيط قطاع النفط والغاز

يملك العراق ثاني أكبر مخزون من النفط والغاز في العالم؛ وعائدات هذا القطاع تُشكل ٩٤% من الدخل القومي للعراق. غير ان العديد من العوامل قد حدّت من التقدّم في قطاع النفط والغاز: الأعطال في البنية التحتية المتداعية للقطاع، التأخير في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، مسألة الارتياح حول الإطار القانوني لإدارة صناعة النفط العراقية، والهجمات على المواقع الرئيسية للقطاع. لقد خصّصت خطة إعادة الإعمار الأميركية ٩% من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإعادة بناء البنية التحتية للنفط والغاز في العراق. وعلى الرغم من تخصيص الولايات المتحدة ١,٧ مليار دولار وابتاعها بالنفقات العراقية الملحقة، لم يستعيد القطاع مستويات إنتاج ما قبل الحرب. نتيجة لذلك، لا زال على الدخل القومي العراقي تحقيق طاقته الكامنة العظيمة التي ستكون ضرورية إذا كان للبلاد أن تتحمل دورها الأساسي في استعادة العافية وإعادة البناء.

قبل قيام الحرب، كان يُفترض:

- ♦ إن عائدات النفط والغاز بعد الحرب سوف تغطي معظم تكاليف إعادة الإعمار.
- ♦ إن الاستثمارات الخاصة الأجنبية في قطاع النفط والغاز سوف تتدفق على العراق بعد سقوط صدام حسين.
- ♦ إن عراق ما بعد الحرب سيكون آمناً بما فيه الكفاية للسماح لتنمية النفط والغاز دون عوائق عدائية.

لم تتحقق أي من هذه الافتراضات وبدرجات مختلفة. فقد أبطأت الهجمات المتواصلة على البنية التحتية للنفط الإنتاج وخفضت إيراداته. أضف إلى ذلك ان المستثمرين في الخارج لم يرغبوا في إلزام الرساميل في هذا القطاع قبل أن يخفّ التمرد وتتسلم السلطة حكومة دائمة. وهكذا، فإن قيام الحكومة العراقية الجديدة التي في طور التشكيل، هي التي ستوفر الاطمئنان اللازم عن طريق الموافقة على قوانين تنظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز وتطبيقها.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يوصي مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن تطور الولايات المتحدة والمانحين الآخرين استراتيجيات مع العراقيين من شأنها زيادة إنتاج النفط والغاز وتحفيز ضخ رساميل جديدة في القطاع. ويجب أن يشتمل ذلك على جهود جريئة لضبط الفساد الذي يعتبر أنه يأتي بالبلاء على صناعة النفط والغاز في العراق. مثلاً، تركيب نظام من أجهزة القياس للإنتاج الذي طال انتظاره أصبح أمراً أساسياً. النجاح في هذه الجهود المختلفة أصبح شأناً جوهرياً لتحقيق العراق لطاقاته الاقتصادية الكامنة الهائلة.

قضية حيوية: تعزيز الجهود العراقية

المضادة للفساد

الفساد يُشكّل نوعاً آخر من التمرّد في العراق. هذا التمرّد الآخر لا يمكن دحره إلا عبر تطوير القيم والنظم الديمقراطية، وعلى الأخص عن طريق تطوير مؤسسات مضادة للفساد فعالة في العراق. اللاعبون الأساسيون في هذه الجهود هم هيئة النزاهة العامة (CPI) والمجلس الأعلى للتدقيق (BSA) والمفتشون العامون (IGs) الـ ٢٩ في الوزارات العراقية.

لقد أسست سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) هيئة النزاهة العامة (CPI) والمفتشون العامون لإضفاء الصيغة المؤسسية على العناصر المضادة للفساد داخل الحكومة العراقية الجديدة. وعمل مكتب المفتش العام على توليد الدعم لتلك المؤسسات باكراً واستمر في تسليط الأضواء على الحاجة إلى دعمها مادياً.

على العراق والولايات المتحدة والمانحين الآخرين دعم وزيادة التمويل لهذه المؤسسات الأساسية. التمويل الجديد سوف يعزّز فعاليتها، في نفس الوقت الذي يثير فيه الوعي العام إزاء التزام الحكومة العراقية الجديدة مكافحة الفساد. ربما لن يزداد الاستثمار الأجنبي في العراق إلى حين قيام المؤسسات العراقية المضادة للفساد بتحقيقات فعلية وبمقاضاة الممارسات الاحتياطية في الحكومة.

ذكر مكتب المفتش العام سابقاً أن وزارة الخارجية طورت مبادرة لتعزيز الجهود المضادة للفساد في العراق. الآن، ونزولاً عند طلب السفير الأميركي في بغداد، أعلن مكتب المفتش العام، ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية عن إجراء مسح مُنسق لإنفاقات ٣٦٥ مليون دولار مخصصة لدعم البرامج المضادة للفساد في العراق. يهدف المسح إلى تقييم المبادرات المتعلقة بها وإلى إرساء معايير لقياس التقدم.

قضية حيوية: تشجيع مزيد من مشاركة المانحين الدوليين

مع تراجع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أصبح لدور الدول المانحة أهمية متزايدة. في القسم ٢ من هذا التقرير، يقدم مكتب المفتش العام التاريخ والتقييم المفصل لتمويلات المانحين غير الأميركيين للعراق.

سوف تتطلب المرحلة القادمة لإعادة إعمار العراق جهوداً دولية أوسع، وعلى رسمي إعادة الإعمار الأميركيين البدء منذ الآن العمل بصورة مباشرة ومكثفة أكثر مع نظرائهم الدوليين، وبنوع خاص البنك الدولي، للمساعدة في ضمان تنفيذ المانحين لتعهداتهم ولتعبيد، بالتعاون الوثيق مع العراقيين، الطريق المستقبلية للمرحلة الثانية من إعادة الإعمار. فالتمويل ضروري الآن لتحفيز قطاع النفط والغاز الذي قي أداءه دون المستوى لأسباب متنوعة. يلاحظ مكتب المفتش العام التطور الواعد في إنشاء قاعدة المعطيات/البيانات المتكاملة للمانحين من حيث مساعداتها في تنسيق وعدم تضارب نشاطات المانحين. إلا أن هذا النظام بحاجة إلى مدخلات معطيات أوسع بكثير من جانب جميع المانحين قبل أن يصبح أداة إدارية فعالة.

النشاطات الالفة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة

في سياق أدائه وظيفة الإشراف خلال فترة التقرير هذا، وجد المفتش العام ان السفير الأميركي في العراق، وقائد فرقة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي التابعة لفرقة الخليج الإقليمية (GRD-PCO) ومدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) واصلوا تحسين التنسيق الإداري لبرنامج إعادة إعمار العراق.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أصدر مكتب المفتش العام ٢٩ تدقيقاً وتفتيشاً خلال ربع السنة الحالي احتوى على ٥٨ توصية جديدة. ومع ان هذه التدقيقات والتفتيشات أثارت هواجس متنوعة، فقد وجد مكتب المفتش العام بوجه عام ان احتمال نجاح أي مشروع كان يرتفع عندما كانت رقابة الجودة متكاملة مع نشاط إدارة المشروع، وعندما يظل إشراف الحكومة منضبطاً بصورة متواصلة.

تدقيقات مكتب المفتش العام اللافتة خلال فترة هذا التدقيق تشمل المراجعة لأداء عقد إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية، والتدقيق في أنظمة معلومات إدارة إعادة الإعمار، والفحص لمخططات العمليات المتعلقة بنقل أصول إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية الجديدة. تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بعقد إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، الملخص في القسم ٣ من هذا التقرير، يقدم قضية صعبة. ألقى التدقيق نظرة شاملة على البرنامج وعثر على عدة حالات قصور: فقط ٦ عيادات من اصل ١٥٠ تم إنجازها، علماً أن ٧٥% من الأموال كان قد أنفق. سوف يتم استكمال إنشاء ١٤ مركزاً للعناية الصحية الأولية بموجب العقد الأصلي، حين يتم حل المشاكل الإنشائية الخاصة بكل مركز على حدة. قدّر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أن حوالي ٣٦ مليون دولار ستكون لازمة لإنجاز العيادات ال ١٢١ المبنية والتي تم إيقاف العمل فيها لمجرد الملائمة.

عمليات التفتيش ال ١٣ التي أنجزت خلال ربع السنة الحالي تُشكّل استمراراً لمهمة مكتب المفتش العام لتأمين التقييمات على الموقع للمشاريع لكل قطاع في مختلف أرجاء العراق، أن معظم المشاريع التي تمت مراجعتها تشهد تقدماً؛ لذلك، ربما تسمح توصيات مكتب المفتش العام بإجراء تصحيحات محاسبية تؤدي إلى التوفير في المال. قام مكتب المفتش العام أيضاً بإجراء ٥٥ عملية تفتيش إضافية عبر برامجه للمراجعات السريعة، مستخدماً موظفين محليين لزيارة المواقع التي لا يستطيع مفتشو مكتب المفتش العام زيارتها. من الناحية الإجمالية، وجد مفتشو مكتب المفتش العام أنه، حيثما كانت برامج الإدارة وضمان جودة النوعية نشطة خلال عملية الإنشاء في الموقع، جاءت نوعية الأشغال في العادة لتساوي أو تتعدى معايير العقد. علاوة على ذلك، يعتقد مكتب المفتش العام ان التغطية المكلفة لفرق التفتيش أمّنت رادعاً بالغ الوضوح بالنسبة للذين قد يميلون إلى القيام بأعمال احتيالية، أو هدر، أو إساءة استخدام. الشكل ١-١ يظهر الأماكن التي جرت فيها تفتيشات مكتب المفتش العام في مختلف أرجاء العراق.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يعمل محققو مكتب المفتش العام حالياً على ٣٢ قضية من القضايا المفتوحة تتضمن احتيال، وسرقة، ورشوة، وجرائم أخرى. خلال ربع السنة هذا، أقر كل من المقاول فيليب بلوم، والمراقب السابق الإقليمي لدى سلطة الائتلاف المؤقتة بذنب التآمر، والرشوة، وتبييض الأموال ضمن إطار مخطط للاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة. يواجه بلوم الآن عقوبة السجن لمدة تزيد عن ٤٠ سنة وغرامة بقيمة ٧٥٠,٠٠٠ دولار. وبموجب شروط اتفاقية الإقرار بالذنب، يتوجب عليه دفع ٣,٦ مليون دولار كتعويض والتنازل عن ٣,٦ مليون دولار من الأصول المالية.

أقرّ بلوم أنه بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ولغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تآمر هو مع شتاين (التي يواجه عقوبة السجن لمدة ٣٠ سنة) ورسميون آخرون، لتزوير عروض الأسعار لتأمين منح العقود إلى بلوم. تعدّت القيمة الإجمالية للعقود ٨,٦ مليون دولار. اعترف بلوم أنه دفع لشتاين ولرسميين حكوميين آخرين أكثر من مليوني دولار من الرشاوى.

خلال ربع السنة هذا، قام محققو مكتب المفتش العام بعملية تحقيق سرية تتعلق بمؤامرة إجرامية. نتج عن العملية توقيف مقاول عرض رشوة على عميل سرّي لدى مكتب المفتش العام. القضية الآن يقوم بإدارتها وزارة العدل الأميركية.

واصل مكتب المفتش العام، خلال ربع السنة هذا، مبادرة الدروس المكتسبة وأدار ندوته الثالثة التي ركزت على إدارة البرامج والمشاريع لإعادة إعمار العراق. تقرير إدارة البرامج والمشاريع سوف يصدر في وقت متأخر من هذا الصيف. خلال ربع السنة القادم، سوف يصدر مكتب المفتش العام تقريره الثاني حول الدروس المكتسبة الذي يعالج عقود إعادة إعمار العراق. تقرير أول درس تمّ تعلّمه الصادر عن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، والذي يبحث في إدارة الرأسمال البشري، متوفر على عنوان الإنترنت www.sigir.mil.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الشكل ١-١

مواقع عمليات تفتيش المشاريع للمفتش

العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

حتى تاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٦



الآثار المالية لعمليات مكتب المفتش العام

إشراف مكتب المفتش العام أمّن فوائد مالية ملموسة. فقد وفّرت تدقيقات المكتب ٩, ١٠ ملايين دولار، واستعادت ٤, ١ مليون دولار، وحسّنت استخدام ٨, ٧ مليون دولار. واعترض مكتب المفتش العام على مدفوعات بلغت ٩, ٣٠٦ مليون دولار شملت مدفوعات ازدواجية محتملة. ومدفوعات تفوق ما كان متوجّباً لها، ومدفوعات لأشغال لم تنجز. وقدّم مكتب المفتش العام أيضاً توصيات حسّنت المساواة والمحاسبة على الممتلكات قُدرت بـ ٨, ٦٤ مليون دولار. الفائدة المحتملة، الصافية لآثار تدقيقات مكتب المفتش العام بلغت حوالي ٨, ٣٩١ مليون دولار حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، أنتجت تفتيشات مكتب المفتش العام توصيات من شأنها أن تزيد عائدات النفط العراقية بمعدل ٧٧, ١ مليار دولار. تقول تحقيقات مكتب المفتش العام أن ١٣ مليون دولار من الأموال النقدية والأصول قد تمّت حتى الآن مصادرتها واسترجاعها خلال مجرى التحقيقات. المعطيات التي تدعم هذه الفوائد الحاصلة مقدمة في الملحق ١.

الثمن البشري

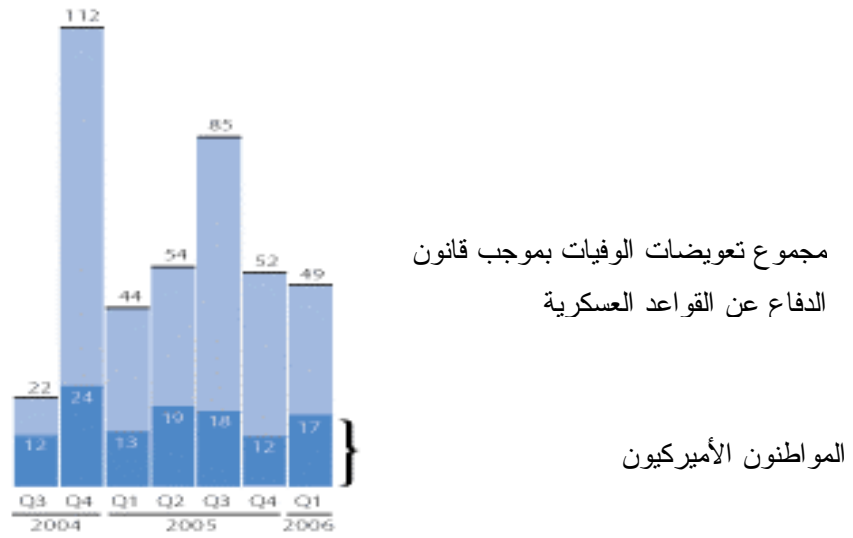
تواصل البيئة القاتلة في العراق تشكيل تهديداً كبيراً للمدنيين المنخرطين في نشاطات إعادة الإعمار. منذ بداية جهد الإغاثة وإعادة الإعمار في آذار/مارس ٢٠٠٣، تمّ إحصاء ١٦, ٥ مطالبات بالتعويض لوفاة مقاولين من جميع القوميات بموجب قانون الدفاع عن القواعد العسكرية (DBA). وذكرت وزارة العمل أن مطالبات التعويض للوفيات، خلال أرباع السنة الأربعة الأخيرة، تُمثّل تقريباً نصف جميع المطالبات التي رُفعت رسمياً خلال السنوات الثلاث التي تلت نهاية الحرب في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تقارير فرقة منطقة الخليج عن الوضع اليومي تلخص بصورة منتظمة الهجمات ضد مواقع المشاريع في العراق، وكشفت التقارير تشكيلة متنوعة من التهديدات الجارية ضد المقاولين في العراق، من إطلاق النار من أسلحة نارية خفيفة إلى مدافع الهاون والصواريخ، وأجهزة التفجير المرتجلة (IED). تقع الهجمات على مقاولي إعادة الإعمار ومرافقيهم الأمنيين في أكثر الأحيان عندما يكون العاملون في طريقهم إلى مواقع الأشغال أو لدى عودتهم منها. اتجاهات الوفيات المذكورة في التقارير السابقة لمكتب المفتش العام لا زالت تتواصل: فلا زال المقاولون غير الأميركيين يُقتلون بنسبة أسرع من المقاولين الأميركيين علماً أنه كان هناك ارتفاع مفاجئ في وفيات المقاولين الأميركيين خلال فترة هذا التقرير. الشكل ١-٢ يعطي توزيعاً لإجمالي وفيات المقاولين.

الشكل ١-٢

وفيات المدنيين: المواطنين والمقاولين الأميركيين



ملاحظة: الأرقام التي وردت في أرباع السنة السابقة تمّ تحديثها لتعكس التقارير الأخيرة لوزارتي الخارجية والعمل.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

هذه الهجمات (وتهديدات الهجمات) تسبب توقف العمل وغياب العمال التي ترفع تكاليف إعادة الإعمار. الأثر المالي صعب احتسابه لكن مكتب المفتش العام يعتقد أن التأخير الذي يسببه نشاط المتمردين يُشكّل جزءاً هاماً من إجمالي التكاليف الأمنية المرتبطة بإعادة إعمار العراق.

تتفاوت التهديدات الأمنية كثيراً حسب المناطق وحسب أنواعها، لكنها جميعاً تعيق التقدم في العراق. في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، مثلاً، تلقى مدير برنامج في العراق الأوسط رسالة إلكترونية تهدّد بأن أسماء وأرقام رخص العمل والمعلومات الشخصية الأخرى للموظفين العاملين لحساب مقاول الباطن سوف تُسلّم إلى القنلة الذين سوف يقتلونهم. لم يحضر أي عامل إلى الموقع في اليوم التالي.

القسم ٢ :

استخدامات التمويل: تقرير الوضعيات حسب القطاعات

المقدمة: تقارير القطاعات

وضعية قطاع الأمن والعدل

وضعية قطاع العناية الصحية

وضعية قطاع النقل والاتصالات

وضعية الديمقراطية، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص

وضعية قطاع الكهرباء

وضعية قطاع النفط والغاز

وضعية قطاع المياه

العقود

القسم

٢

المقدمة

في تقريره لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ركّز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أولى تقاريره حول الوضعيات على قطاعات الإنشاءات الكبرى: أي الكهرباء، النفط والغاز، والمياه. هذا التقرير يُحدّث تلك المراجعات ويشتمل على تقارير أولية حول أربع قطاعات إضافية: الأمن والعدالة؛ العناية الصحية؛ النقل والاتصالات؛ الديمقراطية والتعليم؛ وتنمية القطاع الخاص.

تقارير الوضعيات هذه تدرس ثلاث مظاهر لإعادة الإعمار، أي النشاطات، والنتائج، والحاصل.

- ♦ **النشاطات:** مشاريع إعادة الإعمار نفسها (مثلاً توربيني كهربائي، محطة لمعالجة المياه، مركز للعناية الصحية الأولية، برنامج تدريب للمعلمين، الخ...).
- ♦ **النتائج:** نتائج مشاريع إعادة الإعمار (زيادة في توليد الكهرباء، زيادة القدرة على معالجة المياه المصروفة، زيادة تمكّن عدد أكبر من العراقيين الوصول إلى العناية الصحية بنجاح، عدد أكبر من المعلمين المتدربين، الخ...).
- ♦ **الحاصل:** الآثار المحتملة لنتائج المشاريع بالنسبة للشعب العراقي (ساعات تزويد الطاقة الكهربائية، تمكّن عدد أكبر من العراقيين في الوصول إلى المياه النظيفة، عدد أكبر من الأطفال العراقيين مُلقّحين ضد الشلل، نسب أعلى من تعلم القراءة والكتابة الخ...).

ليس من السهل دائماً تقييم المردود الحاصل في المدى القصير. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون من الممكن قياس أثر مرافق العناية الصحية الأولية الجديدة على نسب الوفيات بين الأطفال إلا بعد انقضاء سنوات.



أطفال عراقيون مع موظفين في سلاح الهندسة للجيش الأميركي ومقاول أمام مدرسة تمّ بناؤها مؤخراً

ملاحظات

يتقدّم مكتب المفتش العام، استناداً إلى المراجعات القطاعية التالية، الملاحظات العامة التالية:

- ♦ بصفته برنامجاً، دخل صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق - ٢ (IRRF-2) مرحلته الختامية. لقد تم تخصيص كل تمويلاته، كما أن ٨٨% من الأموال ألزمت إلى المقاولين، وتمّ إنفاق أكثر من ٦٠ % منها. أن التركيز للبرنامج الآن ينصبّ على إنجاز الأشغال المُخصصة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. أنظر الشكل ٢-١ للحصول على صورة إجمالية عن وضع إعادة الإعمار.

ملخصات القطاعات

- ♦ العديد من مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد أعطت نتائج إيجابية لكن تبقى هناك فجوة بين نتائج المشاريع الأميركية وبين توصيل الخدمات الأساسية إلى العراقيين. لقد ضاقت الفجوة بعض الشيء خلال ربع السنة الأخير. مثلاً، ساعات تغذية الطاقة الكهربائية في جميع مناطق البلاد، باستثناء بغداد، تعدت مستويات ما قبل الحرب. كذلك، أمنت المشاريع الأميركية مياه الشفة إلى ٣,١ ملايين إضافيين من الناس، وخدمات الصرف الصحي إلى ٥,١ مليون نسمة إضافيين. وتقدم إنتاج النفط إلى أعلى من مستويات ربع السنة الأخير.
- ♦ ارتفعت وتيرة إنجاز المشاريع وإنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاعات البنية التحتية الحيوية الثلاث: الكهرباء، النفط والغاز، والمياه، بالمقارنة مع ربع السنة السابق. لكن، كجموع، لا تزال المشاريع في هذه القطاعات ضمن نسبة إنجاز أقل من ٥٠%. فعلى افتراض أن وتيرة إنجاز المشاريع خلال الأشهر الستة الماضية سوف تستمر، فإن مشاريع البناء لن تستكمل في هذه القطاعات الأساسية الثلاثة قبل حوالي سنتين إضافيتين. الوكالات الأولية التي تقوم بتنفيذ مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق، أي سلاح الهندسة للجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تقدم تقديرات متفاوتة لتواريخ إنجاز المشاريع الإنشائية.

ملخصات القطاعات

الشكل ١-٢

نظرة شاملة على تقدّم إعادة الإعمار

كما هي في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٦

حصص القطاعات من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

نسبة مئوية من ١٨،٤٣٩ مليار دولار

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية الأميركية ٢٩/٣/٢٠٠٦



ملاحظة: قد لا تصل الحصص إلى ١٠٠% بسبب الكسور في الأرقام.

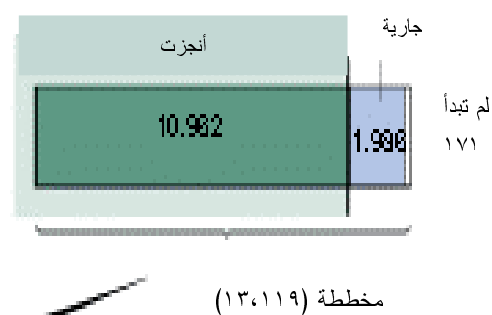
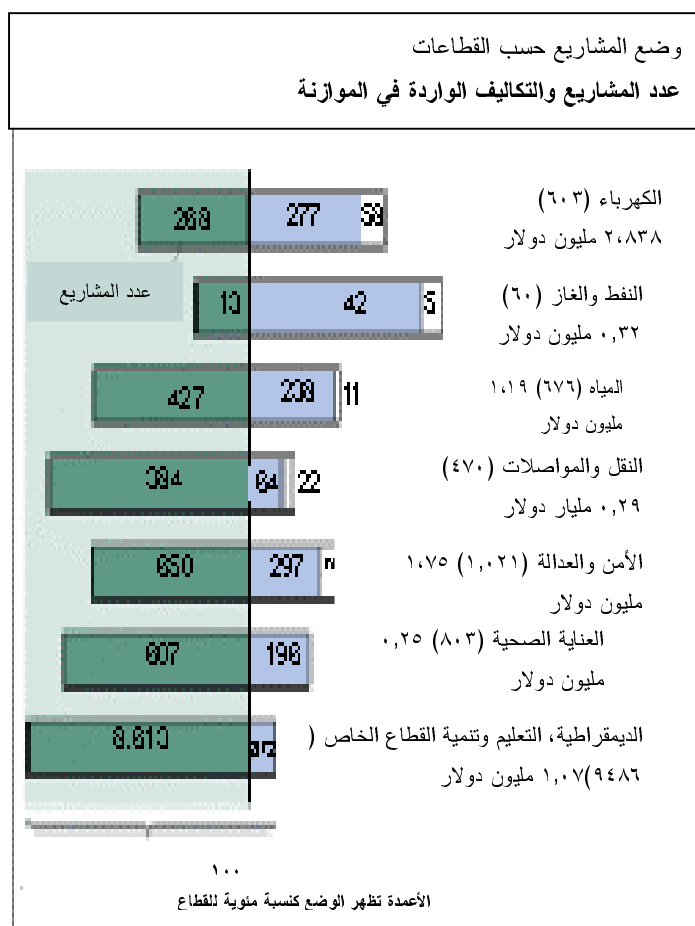
ملخصات القطاعات

مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

عدد المشاريع

المصدر: ملف الإنجاز لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS/IMRO)

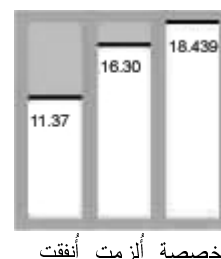
٢٠٠٦/٣/٣١



وضع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بمليارات الدولارات

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية الأميركية، ٢٠٠٦/٣/٢٩





وضعية قطاع الأمن والعدل

مراجعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لقطاع الأمن والعدل يبحث في الانفاق الأميركي لدعم القوات العسكرية العراقية، والشرطة والبنية التحتية للعدل^١.

وجد مكتب المفتش العام، استناداً إلى المعطيات المتوفرة، ان قطاع الأمن والعدل في العراق أظهر تطوراً مستمراً خلال السنوات الثلاث الماضية. غير ان الوضع الأمني الإجمالي يبقى سريع التقلب. فقد واصلت هجمات المتمردين إعاقة عملية إعادة الإعمار عن طريق استهداف المرافق الرئيسية للبنية التحتية بصورة متقطعة مستغلة الانقسامات الطائفية في المجتمع العراقي. ولما كان تثبيت القانون والنظام ضروريان للتطور الناجح لأي دولة ديمقراطية، فان على العراق أن يُنزل إلى الميدان قوات عسكرية وقوات شرطة متماسكة تحت إشراف وزيري دفاع وداخلية قادرين.

علاوة على تغطيته النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع، يقدم مكتب المفتش العام أيضاً معلومات عن صندوق قوات الأمن العراقية.

ملخصات القطاعات

في ما يلي أهم النقاط الواردة في هذا التقرير حول قطاع الأمن والعدل:

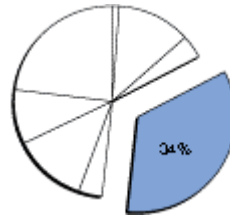
- ♦ تمّ تكريس مزيد من الأموال الأميركية إلى الأمن والعدل أكثر من أي قطاع آخر من قطاعات إعادة الإعمار. فقد تمّ تخصيص ما مجموعه ١١,٦ مليار دولار مع أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق -٢، التي شملت أموال صندوق الإغاثة (IRRF2) ومن صندوق قوات الأمن العراقية (ISF).
- ♦ بحلول نهاية ربع السنة هذا، كان قد تم إنفاق ٨٢% من أصل ٦,٣٥ مليار دولار من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (أنظر الرسم ٢-٣ و ٢-٤).
- ♦ تمّ تدريب وتجهيز قرابة ٢٥٠,٠٠٠ جندي ورجل شرطة.
- ♦ تمّ إنجاز أكثر من ٦٠٠ مرفق: مركز للشرطة، محطات للإطفاء، دور محكمة، حصون حدودية، ومرافق عسكرية.

الشكل ٢-٢

قطاع الأمن والعدل كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

نسبة مئوية من ١٨,٤٣٩ مليار دولار

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية الأميركية في ٢٩/٣/٢٠٠٦



الأمن والعدل

ملخصات القطاعات

النشاطات في قطاع الأمن والعدل

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تمّ نقل المسؤولية الأساسية لتطوير وزارة الدفاع ووزارة العدل من مكتب إدارة إعمار العراق إلى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I). تحت إمرة مكتب إدارة إعمار العراق (IRMO) سابقاً وتحت إمرة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق يقوم فريق التدريب والمساعدة للشرطة المدنية (CPATT) بتدريب وتجهيز قوات الشرطة العراقية التابعة لوزارة الداخلية. كما يقوم فريق التدريب هذا بإطلاق المبادرات لبناء القدرات لدى وزارة الداخلية.^٢

بدأت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) بالتعاون مع وزارة الدفاع التشديد على تحسين القدرات اللوجستية والقيادية العراقية. كذلك، عيّنت القوات المتعددة الجنسيات في العراق سنة ٢٠٠٦ "كسنة الشرطة"^٣، كما أكدت الإدارة ان أحد أهم الأهداف الأميركية لإعادة الإعمار سنة ٢٠٠٦ هو "الإسراع في تدريب الشرطة العراقية"^٤.

وضعية تمويل قطاع الأمن والعدل

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان قد تمّ إنفاق أكثر من ٨٠% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRFF2) المخصصة للقوات العسكرية وقوات الشرطة، لكن لم يكن قد أنفق أكثر من ٣٠,٥% من تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، فقد كانت أموال صندوق قوات الأمن تُنفق في وقت لاحق لإنفاق أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الأشكال ٢-٣ و ٢-٤ تظهر وضعية تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية لمصلحة قطاع الأمن والعدل.

ملخصات القطاعات

قدمت الإدارة أيضاً طلباً لتمويل إضافي/ملحق للسنة المالية ٢٠٠٦ يشمل ٣,٧ مليار دولار لمواصلة تدريب وتجهيز وبناء مرافق الجيش والشرطة العراقيين، و ٩٦٢ مليون دولار من المساعدات الخارجية الأخرى لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن^٦.

البرامج الأساسية المنجزة و قيد الإنجاز

في وقت إصدار هذا التقرير، لم يكن بالإمكان الحصول على قائمة شاملة للمشاريع في هذا القطاع إلا في ما يخص النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢. تركز المشاريع على بناء المرافق وتجديدها. للحصول على قائمة مفصلة للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، أنظر الشكل ٢-٥.

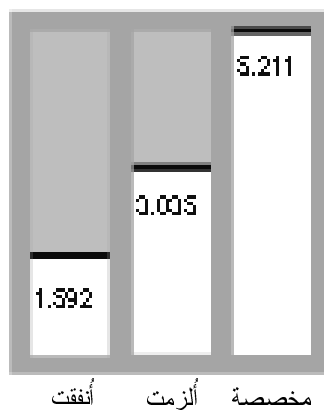
الشكل ٢-٤: وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة

إعمار العراق لصالح الأمن والعدل

بملايين الدولارات

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الدفاع

٢٠٠٦/٤/٥



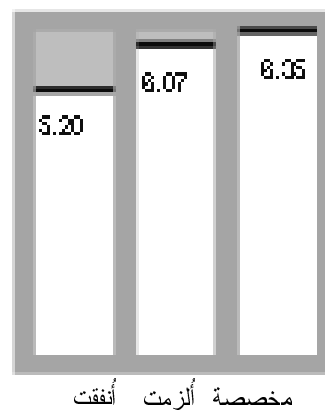
الشكل ٢-٣: وضعية أموال صندوق إغاثة

وإعادة إعمار العراق لصالح الأمن والعدل

بملايين الدولارات

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي

لوزارة الخارجية، ٢٠٠٦/٣/٢٩



ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٥ وضعية مشاريع الأمن والعدل

عدد المشاريع

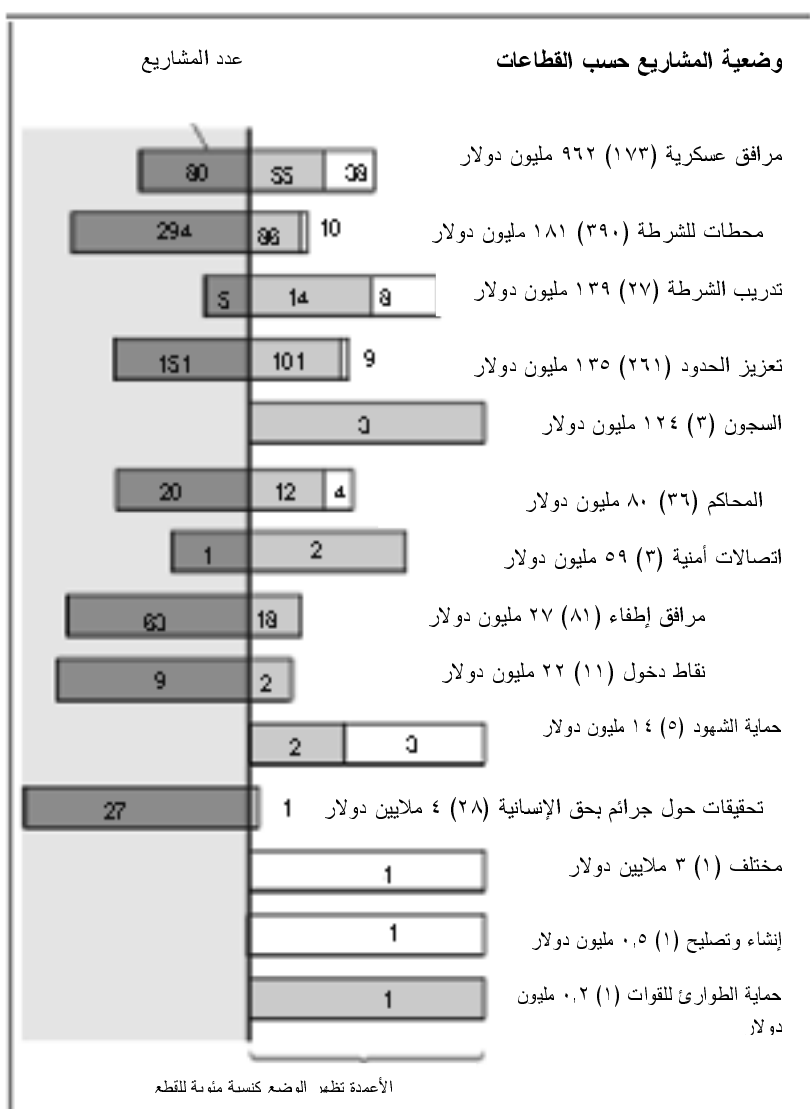
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة الإعمار (IRMS-IMRO)

قيد الإنجاز	أنجزت
74	297
لم تبدأ	650

مخططة (١,٠٢١)

١,٧٥ ملايين

الدولارات



ملخصات القطاعات

إنشاء المرافق

في هذا القطاع، مَوَّل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ إنشاء وإعادة تأهيل الحصون الحدودية، ومحطات الإطفاء، ومراكز الشرطة، وأكاديميات التدريب على الصحة العامة، والسجون والمرافق الإصلاحية، والمحاكم، ومرافق حماية الشهود^٩. وفقاً لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، من المخطط أن يتم إنجاز آخر مشروع إنشاء ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الأمن والعدل في آب/أغسطس ٢٠٠٧^{١٠}،

الشكل ٢-٧ يُظهر نشاط إعادة الإعمار في هذا القطاع حسب المحافظات.

أعمال البناء في المقر الرئيسي للشرطة الإقليمية في الموصل كانت قد أنجزت بنسبة ٩٨% في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦^{١١}. أعمال تجديد مركز الشرطة النسائية في كركوك أصبح جاهزاً بنسبة ٩٩% ويتوقع أن ينتهي العمل في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦^{١٢}. هذا المركز سوف يؤمن مزيداً من الأمن لمنطقة حيوية منتجة للنفط.

يستمر العمل في كلية الشرطة ببغداد (سابقاً أكاديمية بغداد للتدريب على الصحة العامة) التي ستزيد في قدرات وزارة الداخلية على تدريب رجال الشرطة. المشروع مُنجز بنسبة ٨٠% ومن المتوقع أن ينتهي في تموز/يوليو ٢٠٠٦^{١٣}. كذلك، فإن أعمال التجديد في قصر عدل الزاب في كركوك التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ قد أنجزت بنسبة ٥٢% مع تاريخ للإنجاز مقدر بحدود منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦^{١٤}.

التقدم في المرفق الإصلاحي في الناصرية الذي أنجز حالياً بنسبة ٢٨% قد أعيق بسبب مستويات القوة العاملة غير الكافية والهواجس الأمنية في الموقع. هذا المرفق الذي يتوقع أن يتم إنجازه في آب/أغسطس ٢٠٠٦ مُعد لأن تكون له طاقة استيعاب بمعدل ٨٠٠ سرير مع إمكانية استيعاب ٤٠٠ سرير إضافي^{١٥}.

ملخصات القطاعات

لقد تمّ خلال ربع السنة هذا أيضاً إنشاء المرافق العسكرية التالية:

- ◆ قاعدة معسكر إنديا الذي سيضم ٢٥٠٠ جندي عراقي في اللواء الرابع التابع للفرقة الأولى.
- ◆ السماوة، الذي سيضم ٧٥٠ جندياً عراقياً من اللواء الثاني التابع للفرقة العاشرة.
- ◆ النعباد، الذي سيضم ٢٥٠ جندياً عراقياً من القيادة العامة اللواء الأول التابع للفرقة الثامنة^{١٦}.

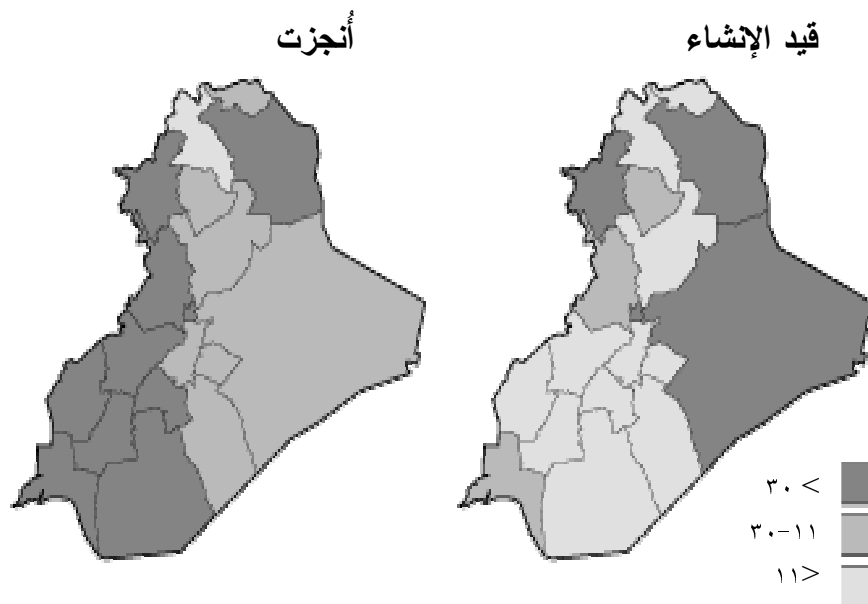
في القسم ٣ من هذا التقرير، يقدم المفتش العام النتائج التي توصل إليها من خلال سلسلة من عمليات التفتيش في مشاريع إنشائية في قطاع الأمن والعدل. هذه النتائج تتراوح من التأكد من أن عملاً كافياً قد تمّ أدائه في قاعدة اللواء الثاني الجديد في كركوك إلى الأشغال الرديئة الظاهرة في بعض الحصون الحدودية على طول الحدود العراقية-الإيرانية.

الرسم ٢-٦

مشاريع الأمن والعدل حسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة إعمار العراق



ملخصات القطاعات

المبادرات لدعم تعزيز/تنمية الأمن والعدل

ثمة العديد من المبادرات الجارية تهدف إلى تعزيز عملية الإشراف والشفافية في قطاع الأمن والعدل بما في ذلك مواصلة التمويل والتطوير لهيئة النزاهة العامة (CPI) المكلفة اكتشاف النشاطات والمنظمات اللامشرعية والتحقيق بشأنها. أصبحت هيئة النزاهة العامة مكوناً أساسياً في مكافحة الفساد عبر العراق وقامت بعدة تحقيقات هامة مركزة على وزارة الدفاع. هناك مبادرات أخرى لدعم برنامج حماية الشهود في العراق، أي نقل القضية إلى مرافق خاصة أنشئت لهذه الغاية، إضافة إلى تدريب وتجهيز الموظفين لدى كل من هيئة النزاهة العامة والمحكمة الجنائية المركزية في بغداد (CCCI) ^{١٧}.

المشروع اللافت في دعم مبادرات الأمن العام في العراق هو: شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN)، وهو نظام قومي للاتصالات والإرسال الذي سيمكن المستجيبين الأوائل من الاتصال بالرسميين الحكوميين خلال الأزمات. يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على المشروع الذي سوف يسلم عما قريب إلى وزارة الداخلية ^{١٨}. يقوم مكتب المفتش العام بتدقيق هذا المشروع وسينقل النتائج التي ستوصل إليها في ربع السنة القادم.

نتاج البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق -٢ وصندوق قوات الأمن العراقية

تم تدريب وتجهيز حوالي ٢٥٠,٠٠٠ رجل من قوات الدفاع التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية على مقاومة التمرد وعلى عمليات الشرطة:

♦ ١١٥,٧٠٠٠ فرد في الجيش العراقي والبحرية وسلاح الطيران.

♦ ١٣٤,٨٠٠ رجل شرطة، ودوريات الطرق السريعة وقوات وزارة الداخلية الأخرى ^{١٩}.

ملخصات القطاعات

هدف التحالف ووزارة الداخلية تدريب وتجهيز ١٩٥,٠٠٠ عنصر. تتوقع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) أن يتحقق هذا الهدف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مع قوة مؤلفة من حوالي ١٣١,٠٠٠ جندي^{٢١}. ولتحديد جهوزية قوات الأمن والشرطة العراقية، تستخدم القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق عملية تقييم الجهوزية للمرحلة الانتقالية (TRA)^{٢٢}. أنظمة القياس هذه قد تتغير مع الوقت مع تغيير العاملين الأساسيين، وإضافة أو استبدال التجهيزات، وتغير وتيرة عمليات الوحدات^{٢٣}.

عمليات مقاومة التمرد التي جرت على نطاق واسع خلال ربع السنة هذا دلّت على القدرات النامية للقوات العراقية للقيام بعمليات ناجحة ميدانياً. ففي آذار/مارس ٢٦، قاد جنود من الفرقة السادسة والفرقة التاسعة من الجيش العراقي مدعومة من قوات التحالف بعملية نور المجد، إحدى أكبر العمليات خلال الأشهر الستة الأخيرة. نجح الجنود في السيطرة على معقل للمتمردين جنوب بغداد^{٢٤}.

لقد أثرت الظروف الأمنية أيضاً على إعادة الإعمار في هذا القطاع في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. فقد ذكر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن المتمردين دمّروا مركز الشرطة في محافظة اليوسفية التي كانت قد أنجزت بنسبة ٨٣% عندما حصل الهجوم^{٢٥}.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ذكرت مصلحة خدمة الأبحاث في الكونغرس (CRS) أن إنزال القوات المسلحة المدربة الميدان وتجهيزها حظي باهتمام وأولوية، لكن لم يتوفر اهتمام كافٍ للتشكيل الاتني والطائفي لتلك القوات^{٢٦}. لقد عالج التحالف ووزارة الدفاع هذه القضية عن طريق زيادة الجهود لانتقاء الأفراد في المناطق السنية ولنقل الجنود بعيداً عن مناطق سكنهم إلى أنحاء أخرى في البلاد.

التركيبة الاثنية والطائفية تُشكّل أيضاً مسألة هامة بالنسبة لخدمات الشرطة. فوفقاً لتقرير حقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن وزارة الخارجية "إن الأكثرية العظمى للإساءات التي تعرضت لها حقوق الإنسان على يد عناصر تابعة للحكومة كانت منسوبة إلى الشرطة"^{٢٧}.

ملخصات القطاعات

المبادرات التدريبية

بغية تقييم التقدم الإجمالي الحاصل في هذا القطاع، نظر مكتب المفتش العام إلى شبكة متنوعة من النتائج الملموسة، مثل إنزال الجنود وضباط الشرطة إلى الميدان، إضافةً إلى النتائج غير الملموسة. مثلاً، الظروف في نظام السجون التابعة لهيئة الإصلاحات العراقية (ICS)، قد تحسنت كثيراً خلال العام الماضي، فالعديد من المرافق الجزائية تعلبي معظم المعايير الدولية حتى ولو أن لا أحد منها يلبي جميع هذه المعايير بالكامل^{٢٨}. ظهرت هواجس تقول أن القوات المسلحة الحكومية وقوات الشرطة شاركت في إساءة المعاملة والتعذيب ووفاة المدنيين العراقيين^{٢٩}. لمعالجة هذه المشكلة، يؤمن التحالف والرسميون العراقيون تدريباً مهنيّاً أكثر لقوات الأمن العراقية. للحصول على وصف لبرامج التدريب وللمبادرات الجارية حالياً، أنظر الجدول ١-٢.

وفقاً لتقرير حقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية، تلقت الشرطة العراقية إلاّ القليل من التدريب نسبياً، كما أن فعاليتها تعرّضت للشبهة الخطيرة بسبب نفوذ الميليشيات الطائفية، والفساد، والتخويف^{٣٠}. غير أن وزارة الخارجية ذكرت في نهاية شباط/فبراير الماضين أن أكثر من ٨٦٠٠ مجند في الشرطة العراقية يتم تدريبهم، وأن ٢٥٠ مليون دولار إضافي من تمويل الحالات الطارئة قد طُلبت لمواصلة عملية التدريب^{٣١}. أحد أغراض التدريب تنمية التقدير الأفضل لدى قوات الأمن للحاجة إلى احترام حقوق الإنسان.

حاصل البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية

ثلاث تحديات تواصل الحدّ من الحاصل أو المردود الإيجابي لقطاع الأمن والعدل. أولاً، لا زال التمرد العراقي نشيطاً. وثانياً لا زال التوتر الاثني والطائفي يتصاعد، على الأخص بين السنة والشيعة، بعد أن سعره الهجوم على الجامع الذهبي في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ثالثاً، يستمر العنف الإجرامي. وفقاً للبنك الدولي، سجلت بغداد وحدها "معدل ٩٠ عملية اغتيال ذات علاقة بالجريمة كل شهر، أي ثلاثة أضعاف ما يحصل في أكبر المدن في العالم^{٣٢}". لقد أخرجت الظروف الأمنية نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية، وأثرت على وتيرة جهود إعادة الإعمار، وزادت التكاليف الأمنية^{٣٣}.

ملخصات القطاعات

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تقوم قوات الأمن العراقية بمهام صعبة، وتحرز تقدماً تدريجياً باتجاه الاستقلالية العملية^٣.

عيّنة عن مبادرات التدريب كما هي بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦

الجدول ١-٢

البرنامج	الهدف
أكاديمية الشرطة الأساسية (BPA)	أكمل أكثر من ٧٩٠٠ متطوع برنامج أكاديمية الشرطة الأساسية (BPA) (١٠ أسابيع) خلال ربع السنة هذا وتخرج حوالي ٥٧٠ متطوعاً بعد برنامج الاندماج الانتقالي (TIP) الممتد على ٣ أسابيع والذي يوفر لضباط الشرطة من أيام حكم نظام صدام حسين التدريب على المهارات والتعليمات حول حقوق الإنسان وحكم القانون.
تدريب ٦ اشهر في أكاديمية ضباط الشرطة	لضباط الشرطة الحاليين الذين تلقوا علوم عالية: تخرج ٢٧٨ شرطي جدد برتبة ملازم أول، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.
تدريب ٩ أشهر في أكاديمية ضباط الشرطة	لضباط الشرطة الحاليين؛ بدأت في كانون الأول/ديسمبر مع ٣٠٠ طالب ضابط.
تدريب ٣ سنوات في أكاديمية ضباط الشرطة (٣ سنوات)	سوف تبدأ خلال ربع السنة القادم مع توقع تسجيل ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ مرشح ضابط جديد.
مقرر دراسي للضباط السابقين (FOC)	يقدم التدريب حول حقوق الإنسان والاثنيات وعمليات مكافحة التمرد. اكمل ٥٠٠ طالب البرنامج خلال فترة التقرير هذا.
مقرر دراسي أساسي لضباط الصف	تخرج ٧٧ ضابط من هذا المقرر الدراسي الذي يدوم سنة واحدة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

المصدر: تقرير القسم ٢٢٠٧ لوزارة الخارجية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ونيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

تنمية القدرات الوزارية

يلاحظ مكتب المفتش العام، في هذا القطاع، ان الرسميين يركزون الآن على تحسين الدعم الوظيفي، وعلى تنمية قدرات وزارتي الدفاع والداخلية. مثلاً، يبني الجيش العراقي القدرات الوزارية، ويضاعف الدعم القتالي والوحدات التي تقدم خدمات الدعم القتالي لمساندة كتائب الجيش^{٣٥}. القدرات القيادية/الإشرافية واللوجستية المتزايدة سوف تساعد في جعل قوات الأمن العراقية تعتمد على نفسها أكثر وتكون مستقلة.

تطور وزارة الداخلية القدرات لأجل تأمين افضل للأعداد المتنامية من رجال الشرطة في ميدان الدعم اللوجستي والإداري، وتوظف وزارة الداخلية لجنة تأهيلية للمساعدة في استبعاد "الموظفين الأشباح" الذين لا يزالون على جداول الرواتب لكنهم لا يعملون في الوزارة.

التغيب مشكلة أخرى في قوات الشرطة. خلال هذه السنة، من المخطط قيام المزيد من ضباط الاتصال من الشرطة الدولية بالانتشار في أرجاء البلاد لتدريب ورعاية الشرطة العراقية، الأمر الذي يُتوقع ان يخفف من التغيب^{٣٦}. ففي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، تم تعيين فريق التدريب لمساعدة الشرطة المدنية (CPATT) لقيادة مبادرات التحالف لأجل تطوير قدرات وزارة الداخلية. لقد أعاد فريق التدريب للشرطة هذا، وبرنامج الشراكة للشرطة التابع لوزارة الداخلية، ترتيب تنظيمهما في فريق واحد مُكوّن من أفراد من القوات المسلحة، وضباط اتصال من الشرطة الدولية، ومدربي الشرطة الدوليين، وموظفين سابقين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق^{٣٧}.

أمن البنية التحتية

حماية البنى التحتية العراقية للنفط والغاز والكهرباء قضية حيوية جداً بالنسبة لمستقبل العراق. خلال النصف الثاني من ٢٠٠٥، فقدت صناعة النفط ٧٨% من عائدات التصدير الكامنة في الشمال^{٣٨}، بالدرجة الأولى بسبب الهجمات ضد البنية التحتية. لقد تم تشكيل "درع قوات مهمة الحماية" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ للإشراف على تدريب وتشغيل ٢٠،٤٠٠ حارس من قوات حماية النفط العراقي (OPF) ومصلحة خدمة أمن الطاقة الكهربائية (EPSS). المراجعة الجارية المصنفة لمكتب المفتش العام سوف تقيس مدى النجاح الأميركي ونجاح الرسميين العراقيين في حماية البنية التحتية للنفط والغاز.

ملخصات القطاعات

النشاطات المتعلقة بأمن البنية التحتية

إن هناك هيئتين مسؤولتين عن أمن البنية التحتية للنفط العراقي، كتائب البنية التحتية الاستراتيجية (SIBS) وقوات حماية النفط العراقي (OPF). إما البنية التحتية للكهرباء فتحميها خدمة أمن الطاقة الكهربائية.

♦ تضم كتائب البنية التحتية الاستراتيجية حالياً ٣٤٠٠ عنصر مدرب لحراسة البنية التحتية للنفط، وعلى الأخص الشبكة الهائلة لأنابيب النفط^{٤١}.

♦ قوات حماية النفط التي تديرها وزارة النفط مسؤولة عن حراسة جميع أصول ومرافق صناعة النفط العراقية الأخرى^{٤٢}.

في مطلع سنة ٢٠٠٥، شكلت الحكومة الانتقالية العراقية كتائب البنية التحتية الاستراتيجية لتحسين أمن البنية التحتية. كتائب جزء من وزارة الدفاع، كما أن أربع منها قد أكملت تدريبها الأساسي^{٤٣}. وهي تقوم حالياً بعمليات أمنية لحماية أنابيب ومرافق النفط والمرافق الحيوية لكل من السوق الداخلية ولصناعة التصدير^{٤٤}. لقد جهزت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) الكتائب وساعدت وزارة الدفاع في تطوير الخبرات المؤسسية والمهارة الحرفية^{٤٥}. لقد أكمل أكثر من ٣٤٠٠ جندي تدريبهم في هذا الميدان كما أن تدريب فريق ثانٍ قد بدأ^{٤٦}.

نتائج أمن البنية التحتية

في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قدم مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) الأهداف المفصلة لبرنامج أمن البنية التحتية:

♦ تقوية قدرات قوات الأمن العراقية لحماية البنية التحتية الحيوية.

♦ تحسين التنسيق الوزاري

♦ تطبيق برامج الإصلاح والرد السريع

ملخصات القطاعات

من المستحيل، بكل بساطة، حراسة كامل ال ١٧,٠٠٠,٠٠٠ كلم من البنية التحتية الخطية لقطاعات النفط والغاز والكهرباء. لذلك، ركزت الاستراتيجية على حماية العقد المحورية وفي ودعم القدرات العراقية^{٤٦}.

تدقيق مكتب المفتش العام لدرع قوات مهمة الحماية (تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم SIGIR 06-009) أشار إلى أن البرامج الأولى لتدريب ونشر القوة العراقية لحماية النفط والغاز والكهرباء لم تحقق أهدافها. فغياب الهيكلية الإدارية الأميركية الواضحة للبرنامج حطت من قدرات "درع قوات مهمة الحماية" لتطوير وتحقيق أهداف بناء القدرات. للحصول على خلاصة لهذا التدقيق، أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

الحاصل من أمن البنية التحتية

الهجمات التي تتعرض لها البنية التحتية العراقية ليست سوى جزء صغير من مجموع الهجمات. فوفقاً لوزارة الدفاع، هبطت الهجمات على البنية التحتية خلال ربع السنة هذا بنسبة ٦٠ %^{٤٧}، لكن إذا جمعت مع المتغيرات الأخرى يتوقع أن يكون للهجمات على البنية التحتية الحيوية أثر حاسم على:

♦ إنتاج النفط والمحروقات

♦ العائدات الناجمة عن تصدير النفط الخام

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن عدد الهجمات على البنية التحتية قد تضائل، فإن تعقيد الهجمات قد ازداد: فقد أصبح المتمرّدون أكثر براعة في استهداف العقد المحورية للبنية التحتية الأساسية، وكذلك في تخويف العاملين الذين يقدمون الخدمات الأساسية^(٤٨). في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٦، ذكرت وزارة الخارجية أن الشرطة العراقية ألقت القبض على العديد من أعضاء كتائب البنية التحتية الاستراتيجية بتهمة مساعدة المتمردين في استهداف نظام أنابيب النفط. كان هذا ثاني حادث مؤخراً يتم خلاله إلقاء القبض على عاملين على اتصال بمؤامرات المتمردين ضد البنية التحتية لأنابيب النفط^{٤٩}.



وضعية قطاع العناية الصحية

يبحث تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) حول قطاع العناية الصحية الانفاق الأميركي لدعم النظام الطبي العراقي، والتدريب، والتلقيح. كان لدى العراق في الماضي أحد أفضل أنظمة العناية الصحية في المنطقة لكن هذا النظام تدهور بصورة كبيرة خلال نظام صدام حسين^{٥٠}. سنة ٢٠٠٣، كانت ميزانية وزارة الصحة ١٦ مليون دولار، أي بنسبة ٩٠% أقل مما كانت قبل عشر سنوات^{٥١}. بعد نهاية حرب ٢٠٠٣، قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي ان قطاع العناية الصحية بحاجة إلى ١,٦ مليار دولار من الاستثمارات على المدى القصير والمتوسط^{٥٢}.

ركزت إعادة الإعمار الأميركية على إعادة تأهيل وتجهيز المرافق المحلية، وعلى تأمين مزيد من الخدمات الطبية مثل نظام المناعة. كان التقدم، على العموم، ثابتاً في هذا القطاع، لكن مدققي مكتب المفتش العام وجدوا خلال ربع السنة هذا العديد من مصادر القلق المتعلقة ببرامج مراكز العناية الصحية الأولية (PHC).

في ما يلي أهم النقاط الواردة في التقرير حول قطاع العناية الصحية:

- ♦ حصل القطاع على مخصصات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2)، قدرها ٧٣٩ مليون دولار (أنظر الرسم ٢-٧) وكانت ٥٦% (٤١٧ مليون دولار) منها قد أنفقت حتى تاريخ إنهاء فترة التقرير هذه.

ملخصات القطاعات

♦ تم إنجاز أكثر من ٧٥% من المشاريع في هذا القطاع، لكن التقدم انخفض كثيراً بسبب المشاكل الأمنية والإدارية.

♦ النقص البارز في هذا القطاع يعود إلى تقصير المقاول في إنجاز عقد مراكز العناية الصحية الأولية. كان العقد مخططاً أصلاً لإنشاء ١٥٠ عيادة، لكنه سوف ينجز الآن فقط ٢٠ مرفق. عيادات العناية الصحية الـ ١٣٠ المتبقية خفضت أو ألغيت. للحصول على خلاصة لتدقيق مكتب المفتش العام حول هذا العقد، انظر القسم ٣ من هذا التقرير.

الشكل ٢-٧

قطاع العناية الصحية كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من ١٨،٤٣٩ مليار دولار

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية الأميركية في ٢٩/٣/٢٠٠٦

العناية الصحية



♦ المشاريع الأميركية لتوفير المناعة كانت ناجحة: فقد تم تلقيح جميع الأطفال العراقيين تقريباً ضد الحصبة، والتهاب الغدة (أبو كعاب)، والحصبة الألمانية. كما تم تلقيح حوالي ٩٨% من الأطفال دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال (البوليو).

ملخصات القطاعات

الشكل ٨-٢ يظهر مشاريع إنشاء المرافق في ذا القطاع حسب المحافظات.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع العناية الصحية

بتاريخ التاسع والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٦، كان أكثر من ٩٠% من أموال هذا القطاع قد تم إلزامها، كما ان ٥٦% منها كانت قد أنفقت. لقد خصص للقطاع أصلاً ٧٩٣ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢^٣، لكن في آذار/مارس ٢٠٠٦ انخفضت هذه المخصصات بمقدار ٤٥ مليون دولار (أقل من ٧%). الشكل ٩-٢ يظهر وضع الأموال في قطاع العناية الصحية.

تُركز المشاريع في هذا القطاع على إنشاء، وإعادة تأهيل، وتجهيز مراكز العناية الصحية والمستشفيات. وتعالج أيضاً برامج التدريب والتلقيح. تم في هذا القطاع إنجاز ٦٠٨ مشاريع من أصل ٨٠٣ مشاريع (٧٦%)، معظمها غير إنشائية. ليست هناك مشاريع متبقية للبدء بها.

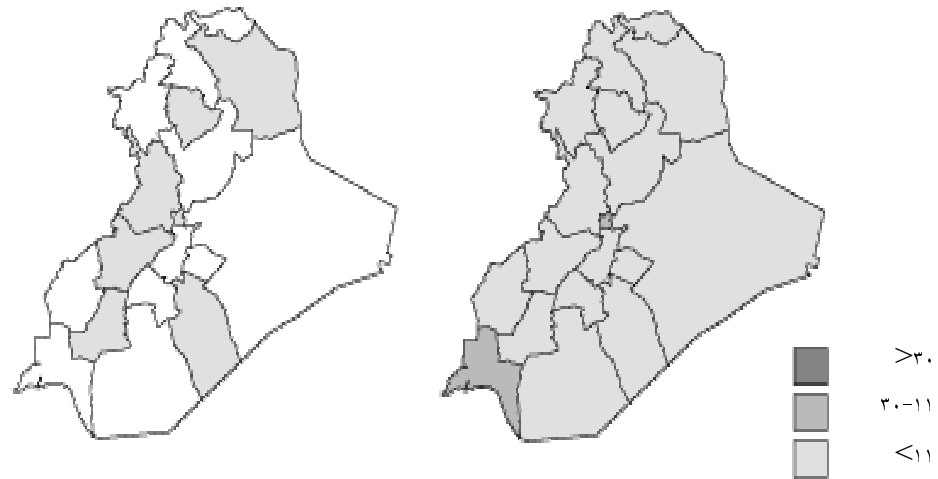
إنجاز مشاريع العناية الصحية أعاققتها القضايا الأمنية والمشاكل الإدارية. الرسم ١٠-٢ يظهر وضع المشاريع في هذا القطاع.

الشكل ٢-٨

مشاريع العناية الصحية حسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق



المشاريع المنجزة والتي هي قيد التنفيذ في قطاع العناية الصحية

في آذار/مارس ٢٠٠٤، منح مكتب إدارة البرامج (PMO) عقد تصميم وبناء مع سقف إنفاق أعلى قدره ٥٠٠ مليون دولار إلى بارسونز غلوبال. كان العقد ينص على بناء أو تجديد المباني الوزارية والمستشفيات ومراكز العناية الصحية الأولية والمدارس. أعطيت مهمة معظم الأشغال إلى مقاولين من الباطن محليين عبر عقود مباشرة مع شركات محلية وعبر ترتيبات تعاقدية أخرى^{٥٤}.

ملخصات القطاعات

كان من المفترض أصلاً أن تبني بارسونز ١٥٠ مركزاً للعناية الصحية في أرجاء العراق، لكن بسبب ارتفاع التكاليف، تم خفض نطاق عقد التصميم والبناء ليشمل ١٤١ مركزاً فقط^{٥٥}. لكن بتاريخ آذار/مارس ٢٠٠٦، لم يكن قد تم إنجاز غير ستة مراكز، جميعها في بغداد، وقد تم تسليمها إلى وزارة الصحة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦^{٥٦}. وفقاً لتدقيق مكتب المفتش العام، سوف يتم إنجاز ١٤ مركزاً إضافياً فقط بموجب عقد التصميم والبناء. (أنظر الشكل ٢-١١)^{٥٧}.

أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) مكتب المفتش العام أن مراكز العناية الصحية المتبقية قد حذفت من نطاق عقد التصميم والبناء، ومن المتوقع أن يتم إنجازها عبر وسائل تمويل بديلة أو على يد العراقيين في وقت لاحق. للحصول على التفاصيل الخاصة بتدقيق مكتب المفتش العام حول هذا العقد، انظر القسم ٣ من هذا التقرير.

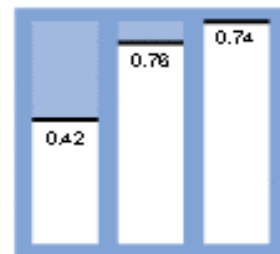
مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج يشرف على مشاريع ٢٢ مستشفى في أرجاء العراق. تم لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، إنجاز ستة مستشفيات، كما أن أكثر من ١٤ مستشفى آخر هي قيد التجديد^{٥٩} وسيُنجز معظمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أما المستشفى التعليمي في النجف فيتوقع إنجازها في حلول آذار/مارس ٢٠٠٧.

الشكل ٢-٩

وضع أموال العناية الصحية

بمليارات الدولارات

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية ٢٠٠٦/٣/٩٢



مخصصة أُلزمت أنفقت

ملخصات القطاعات

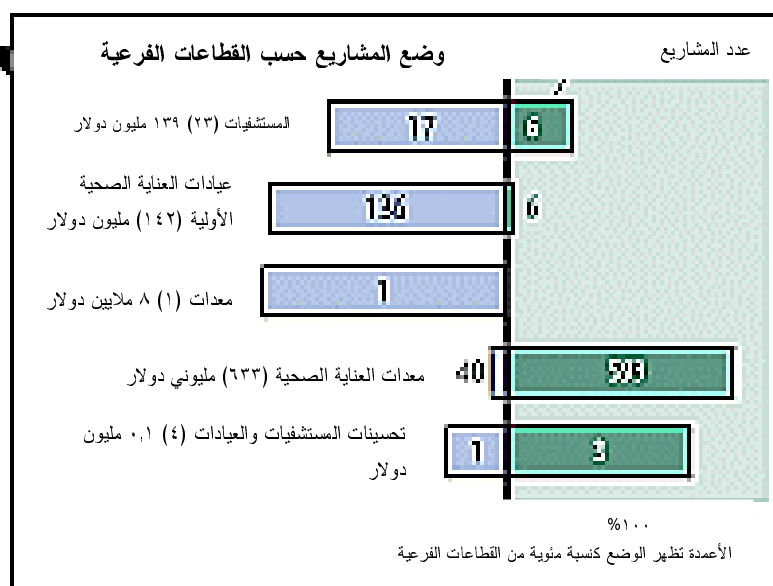
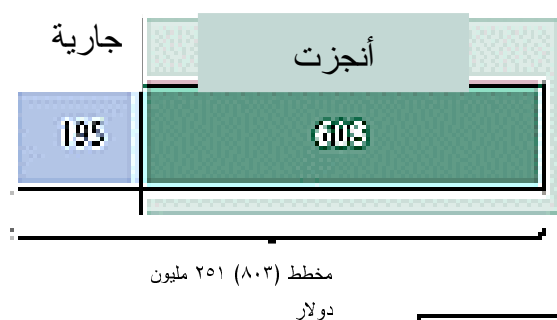
الشكل ١٠-٢

وضع مشاريع العناية الصحية

عدد المشاريع

المصدر: ملفات نظام إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IRMO)،

٢٠٠٦/٣/٣١



ملخصات القطاعات

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) هي أيضاً بصدد إنجاز مشروع مستشفى في محافظة البصرة رافعة إلى ٢١ إجمالي عدد المستشفيات التي يتقدم فيها العمل أو التي أُنجزت بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق -٢. لقد خفّت وتيرة الإنجاز بسبب الظروف الأمنية الرديئة، والإنتاجية المتدنية للمقاولين، والمسائل المتعلقة بالرقابة على جودة النوعية^{٦٠}.

لكن حتى ولو أُنجزت الإنشاءات، فإن مرافق المستشفيات هذه تواجه تحديات أخرى فأحد المقاولين العاملين في مستشفى التوليد والأطفال في الحلة بصدد تسليم المرفق إلى وزارة الصحة العراقية، لكن معظم المعدات والتجهيزات ناقصة ويجد المقاول صعوبة في العثور على مقاول من الباطن. المعدات الناقصة تشمل ثلاث مبردات وبرج تبريد كان من المفترض تسليمها جميعاً في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦^{٦٢}.

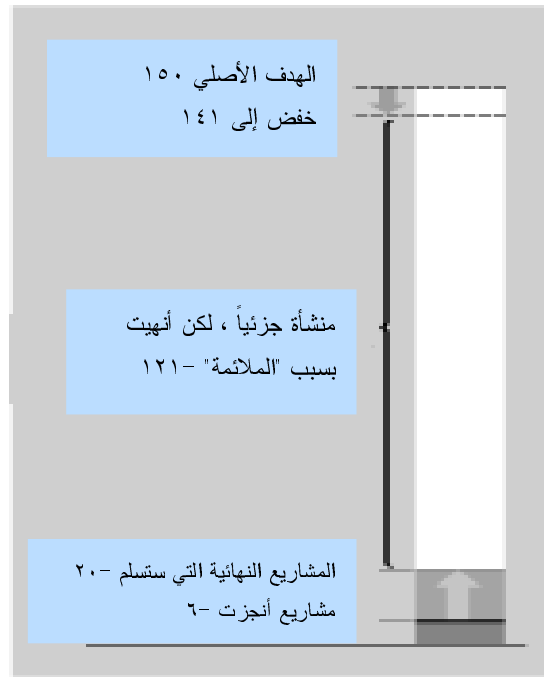
هناك مشاريع مستشفيات أخرى يجري العمل فيها:

- ◆ مستشفى الأطفال في البصرة: وهو عقد تصميم وبناء بقيمة ٥٠ مليون دولار أصبح حالياً منجزاً بنسبة ٣٠%^{٦٣}.
- ◆ مستشفى الأطفال في العلوية: وهو مشروع بقيمة ٢,٩ مليون دولار لتحديث هذا المرفق الذي باتت نسبة إنجازه ٧٢%.

ملخصات القطاعات

الشكل ١١-٢

مشاريع مراكز العناية الصحية التي أنشئت بموجب عقد التصميم والبناء
المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IRMO)، ٣١/٣/٢٠٠٦
تقارير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق المحدثثة الأسبوعية.



نتاج المشاريع الخاصة بمراكز العناية الصحية والممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

ساهم مزيج من النقص في الاستثمار والإدارة الرديئة خلال العشرين سنة الماضية في التدهور العام للبنية التحتية المادية لقطاع العناية الصحية العراقي.

قبل الحرب، كان في العراق حوالي ٢٥٠ مستشفى، و ١٢٠٠ مركز للعناية الصحية لكن إدارتها وصيانتها كانت رديئة. وهكذا، لم يتوفر الوصول إلى مرافق العناية الصحية بالنسبة للعديد من العراقيين في المناطق الريفية^{٦٩}.

ملخصات القطاعات

يضاف إلى ذلك أن مقدرة توفير خدمات العناية الصحية عطلتها بدرجة كبيرة أعمال النهب التي حصلت بعد الحرب في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. فقد وجد مسح أجرته وزارة الصحة في ٢٠٠٤، أن أعمال النهب والأضرار الخطيرة أصابت ثلث عيادات العناية الصحية الأولية وثمان عدد المستشفيات^{٧١}. فالتعددية المتقطعة للطاقة الكهربائية، والمياه ذات النوعية التي لا يُعول عليها والوضع الأمني غير المستقر ساهمت في تدهور أداء أنظمة العناية الصحية.

مرافق العناية الصحية

عمل مستشارو الصحة التابعين للائتلاف بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية لنقل نظام العناية الصحية من وضعه الحالي القائم على نظام المستشفيات إلى نظام يقوم على أساس العيادات المحلية للعناية الصحية. كان الهدف تطوير نظام تقديم للعناية الصحية قابلاً أكثر للاستدامة يُحسن توفير الخدمات بالنسبة لجميع العراقيين، وعلى الأخص، مجموعات السكان المعرضة للأخطار في المناطق النائية، أو التي لا تصلها الخدمات كما يجب^{٧٢}. أما تنفيذ هذه الاستراتيجية، فقد كان محدوداً بسبب بالنقص في إنشاء مراكز العناية الصحية.

خلال فترة التقرير هذا، قِيم مدقّقو مكتب المفتش العام خمسة مراكز للعناية الصحية كانت جزءاً من عقد بارسونز. وجد مكتب المفتش العام أن هذه المرافق كانت أبعد ما تكون عن الإنجاز كما أن الأجزاء التي أنجزت منها كان إنشاؤها رديئاً. لم تكن هناك رقابة كافية على النوعية من جانب المقاول كما كانت خطط ضمان النوعية ضعيفة جداً. وقِيم مدقّقو مكتب المفتش العام أيضاً مستشفيات للتوليد وللأطفال، وأربع عيادات أخرى لكنهم لم يعثروا فيها على أية عيوب. للحصول على تفاصيل حول هذه التقييمات، أنظر القسم ٣ لهذا التقرير.

من أصل مراكز العناية الصحية الستة المنجزة، سوف تصل ثلاثة منها إلى قدرة العمل الأولية في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وسوف تستخدم لتدريب العاملين الذين سيعملون في المجموعة الأولى المؤلفة من ٢٠ عيادة^{٧٣}.

ملخصات القطاعات

وحتى تاريخه، تم العمل في تجديد ستة مستشفيات ويجري العمل في ١٤ غيرها. أنظر الجدول ٢-٢ بالنسبة لوضع مشاريع المرافق في هذا القطاع.

المستشفيات ومراكز العناية الصحية، المبنية تحت إشراف مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج، كانت ممولة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢؛ والمجموعات الثلاث من مشاريع البناء التي أدارتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استخدمت في معظم الأحيان أموال صندوق الإغاثة-١. من بين مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كان الهدف من مراكز العناية الصحية التي أعيد تأهيلها إعادة الخدمات الأساسية إلى المناطق التي تحتاجها بأسرع وقت ممكن بعد توقف القتال. ركزت مراكز العناية الصحية التي بنتها وجهزتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على توسيع توفير العناية الصحية الأساسية في المناطق التي تواجه مخاطر أقل بسبب العنف^{٧٥}.

الجدول ٢-٢

إنشاء مرافق العناية الصحية: الحالية والمخططة

مرافق العناية الصحية	الوضع الحالي، بتاريخ ١٠٠٦/٣/٢١	الوضع النهائي للمرافق المخططة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
مستشفيات أعيد تأهيلها ^١	٦	٢٠
مستشفيات بُنيت ^٢	في تقدم	١
مراكز العناية الصحية الأولية التي أعيد تأهيلها ^٢	١١٠	١١٠
مراكز العناية الصحية الأولية التي تم تجهيزها ^٢	٦٠٠	٦٠٠
مراكز صغيرة للعناية الصحية الأولية تم بناؤها وتجهيزها	٦	٦
مراكز العناية الصحية الأولية التي تم بناؤها وتجهيزها ^١	٦	١٤٢

المصدر: الاستجابة لطلب المعطيات من مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA)، ٤ آذار/مارس^١ تمثل الأعمال التي أشرف عليها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج؛^٢ تمثل الأعمال التي أشرفت عليها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية)

ملخصات القطاعات

المشاريع غير الإنشائية

اشترت وسلمت الولايات المتحدة حوالي ٢٢٦ مليون دولار على شكل تجهيزات طبية وإمدادات جديدة للمستشفيات ولمراكز العناية الصحية العراقية^{٧٨}. ومن المؤسف ان تكون مراكز العناية الصحية التي كانت ستستخدم هذه التجهيزات في معظمها غير جاهزة. لقد دربت الولايات المتحدة بنجاح آلاف العاملين المهنيين في العناية الصحية، ومولت حملتي تلقيح ناجحتين جداً ضد شلل الأطفال، والحصبة، والتهاب الغدة (أبو كعيب) والحصبة الألمانية (الحيراء) (٤,٨ مليون دولار)^{٧٩}.

الجدول ٢-٣ يبين وضع برامج التلقيح والتدريب في العراق.

نتائج مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة أعمار إعمار العراق

إن إنشاء وتسليم ستة مراكز للعناية الصحية فقط من أصل ما مجموعه ١٥٠ مركزاً مخططاً، يؤخر تقدّم جهود إعادة الإعمار في هذا القطاع. يقدر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان هناك حاجة إلى حوالي ٣٦ مليون دولار لإنجاز المراكز ال ١٢١ للعناية الصحية المنجزة جزئياً والتي لا يمكن إنجازها بموجب هذا العقد.

ورغم أن نتائج المشاريع الأميركية لن تكون ظاهرة بصورة تامة قبل عدة سنوات، غير ان بعض الإحصاءات تظهر الفوائد الفورية للتدخل الأميركي. فقد تم تلقيح معظم الأطفال العراقيين ضد الحصبة والتهاب الغدة والحصبة الألمانية. بين سنة ٢٠٠٤ وسنة ٢٠٠٥، هبطت حالات الإصابات بالحصبة حسبما أكدته المختبرات بنسبة ٩٠% في العراق كما أن حوالي ٩٨% من الأطفال دون سن الخامسة قد لقحوا ضد شلل الأطفال ولم تسجل أية حالات شلل للأطفال منذ الحرب^{٨٠}. بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، وهبطت حالات الملاريا من ١٠٤٣ حالة إلى ٨٦^{٨١}. وتدل بعض المعطيات على ان نسبة الوفيات بين الأطفال قد تراجعت من ١٠,٧% سنة ٢٠٠٣^{٨٢} إلى ما يقدر ب ٥,٠٣% العام الماضي^{٨٣}. اما آثار المشاريع الإنشائية الأميركية المتعلقة بالعناية الصحية فلا تزال غير واضحة.

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-٣

برامج التلقيح والتدريب

مقياس النتائج	الوضع الحالي، كما هو في ٢٠٠٦/٣/٢١
برامج التلقيح	لقّح ٣,٦ مليون طفل ضد الحصبة والتهاب الغدة، والحصبة الألمانية، (٩٨% من السكان المستهدفين) لقّح ٤,٦ مليون طفل ضد شلل الأطفال (٩٧% من السكان المستهدفين)
عدد أخصائيي وزارة الصحة الذين تم تدريبهم في قطاع الخدمة الصحية للأمومة والأطفال	٣٤٠٠ ٣٢٠٠ من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- ١ (IRRF-1)، ٢٠٠ من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ (IRRF-2).
قيادات المجتمعات المحلية وغيرهم من غير الأفراد الوزاريين الذين درّبوا لتعزيز العناية الصحية الأولية	٣١٠٠ مؤّل جميعهم من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١
المصادر: وزارة الخارجية، طلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (المستلم بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦)، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وطلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (المستلم بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦).	



وضعية قطاع النقل والاتصالات

يبحث هذا القسم في تقدم إعادة الإعمار في قطاع النقل والاتصالات (T&C). حسنت المشاريع في هذا القطاع أنظمة النقل في العراق، مثل المرافئ وسكك الحديد، والطرق، والجسور، والمطارات. كذلك يشمل هذا القطاع مشاريع الاتصالات الممولة من قبل الولايات المتحدة^{٤٤}.

في ما يلي النقاط الرئيسية لتقارير تقدم العمل الخاصة بالمفتش العام لإعادة إعمار العراق حول النقل والاتصالات:

- ♦ أكثر من ٨٠% من المشاريع قد أنجزت في هذا القطاع، مع إنفاق نسبة ٥٣% من القيمة المخصصة لهذا القطاع والبالغة ٧٩٩ مليون دولار. يُظهر الشكل ٢-١٢ تمويل القطاع كجزء من المخصصات الإجمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢.
- ♦ سلسلة من المشاريع الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أدت إلى إعادة تشغيل المرفأ العراقي الوحيد للمياه العميقة في أم قصر.
- ♦ مشاريع الولايات المتحدة أنجزت تقريباً عمليات التصليح في معظم محطات سكك الحديد العراقية البالغ عددها ١٠٧ محطة، لكن آثار هذه المشاريع تبقى غير ظاهرة حتى الآن. تعمل فقط ٤% من القطارات كل يوم، وذلك بسبب المشاكل الأمنية.

ملخصات القطاعات

♦ بعد حرب ٢٠٠٣، لم يكن لدى العراق أي مطار شغال. الآن يوجد مطاران دوليان وثلاثة مطارات إقليمية.

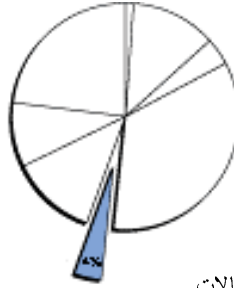
♦ حوالي ٥,٢ مليون من العراقيين الآن يستعملون خدمة الهواتف المحمولة أكثر من فترة قبل حرب ٢٠٠٣، والتي جاء تمويلها من القطاع الخاص.

الشكل ٢-١٢

قطاع النقل والاتصالات كجزء من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

نسبة مئوية من ١٨,٤٣٩ مليار دولار

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي للعراق لوزارة الخارجية، ٢٠٠١/٢٩/٣



قطاع النقل والاتصالات

وفرت الولايات المتحدة الإرشاد الفني إلى الحكومة العراقية لتطوير تراخيص الهواتف المحمولة، وأنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة أول شبكة "المستجيب الأول".

يبين الشكل ٢-١٣ نشاطات إعادة الإعمار في هذا القطاع حسب المحافظات.

ملخصات القطاعات

النشاطات الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النقل والاتصالات

في هذا القطاع، أنجز ٣٨٤ مشروعاً من أصل ٤٧٠ مشروع. تركز المشاريع في قطاع النقل والاتصالات على خمسة مجالات رئيسية:

- ◆ الشحن
- ◆ سكك الحديد
- ◆ النقل الجوي
- ◆ الطرقات والجسور
- ◆ الاتصالات السلكية واللاسلكية

يُبين الشكل ٢-١٤ وضعية المشاريع والعقود في قطاع النقل والاتصالات

تم استثمار مبالغ كبيرة في البنية التحتية للنقل خلال السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم لكن معظمها دمر خلال حرب الخليج الأولى، وبسبب سنوات من الإهمال وتباطأت عملية إعادة الإعمار.^{٨٥} في العام ٢٠٠٣، قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي أن قطاع النقل والاتصالات في العراق يحتاج إلى ٣,٣٨ مليار دولار من الاستثمارات على المدى الفوري والمتوسط.^{٨٦} لكن سلطة الائتلاف المؤقتة اكتشفت لاحقاً في ٢٠٠٣ أن البنية التحتية للنقل والاتصالات العراقية ستحتاج لاستثمارات أكبر بكثير.

لقد تم تخصيص ٨٧٩ مليون دولار في الأصل لهذا القطاع من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢٠٠٢،^{٨٧} ولكن حالياً لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٧٩٩ مليون دولار من المخصصات لهذا القطاع، وقد تم تلزيم أكثر من ٩٠% من تمويلات القطاع، وتم إنفاق ٥٣% منها. وهذه تمثل معدلات أعلى من كافة قطاعات إعادة الإعمار للولايات المتحدة باستثناء قطاعين: الأول الأمن والعدل؛ والثاني الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص. يبين الشكل ٢-١٥ وضعية التمويل في قطاع النقل والاتصالات.

ملخصات القطاعات

قدّر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) أن الإعمار سينجز في هذا القطاع في أواخر العام ٢٠٠٨، عندما تنتجز آخر مشاريع الطرقات السريعة الرئيسية المنفذة من خلال وزارة الأشغال العامة والسكن^{٨٨}.

مكتب المشاريع والعقود والوكالة الأميركية للتنمية الدولية نفذت معظم المشاريع في قطاع النقل والاتصالات. وقد شملت عقود إعادة إعمار البنية التحتية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية إعادة تأهيل المطارات وترميم مرفأ المياه العميقة في مرفأ ام قصر^{٨٩}.

مشاريع مكتب المشاريع والعقود في هذا القطاع مُولت أساساً عبر عقود على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة (IDIQ) مع سقف يبلغ ٣٢٥ مليون دولار. تم إنهاء هذا العقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، جزئياً بسبب الانتقال من عقود التصميم والبناء الكبيرة إلى التعاقد المباشر مع المؤسسات العراقية^{٩٣}.

الشحن البحري

مشاريع الشحن البحري الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

رغم وجود ستة مرافئ شحن بحري في العراق، تقع على حدود العراق مع الكويت، فان مرفأ ام قصر هو المرفأ الوحيد بمياه عميقة^{٩٤}. اقترح تقييم البنك الدولي - الأمم المتحدة في ٢٠٠٣ ان جهود إعادة إعمار المرفأ تركزت على أم قصر بسبب الدور الحرج الذي يلعبه المرفأ.

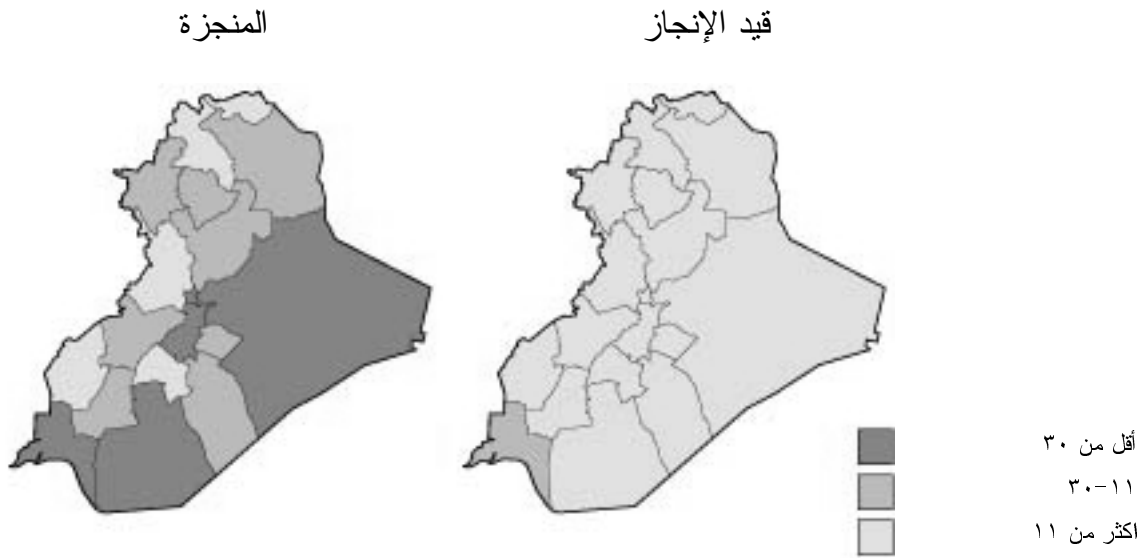
ملخصات القطاعات

الشكل ٢-١٣

مشاريع النقل والاتصالات حسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) - مجموعة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، ٢٠٠٦/٣١/٣.



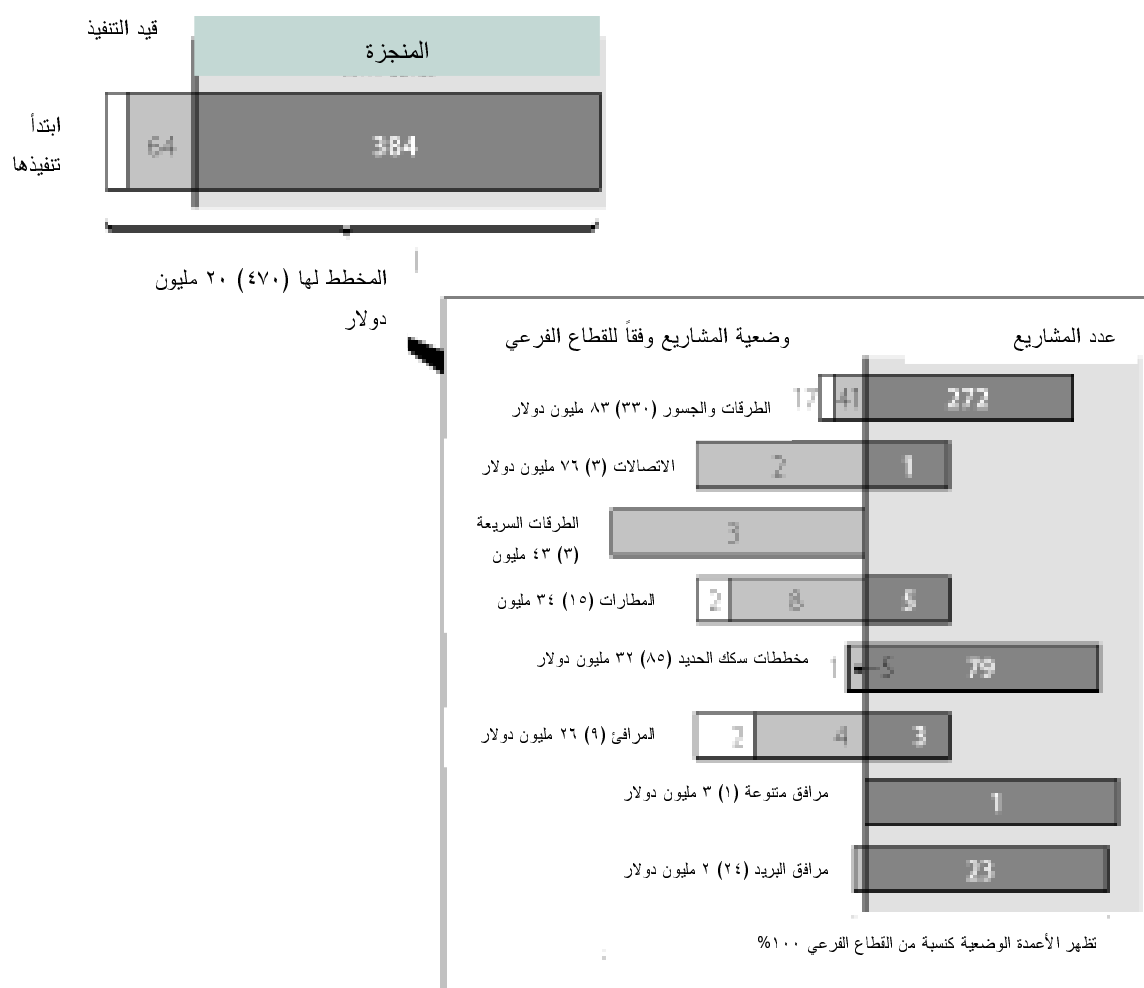
ملخصات القطاعات

الشكل ٢-١٤

وضعية مشاريع النقل والاتصالات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) - مجموعة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، ٢٠٠٦/٣١/٣.



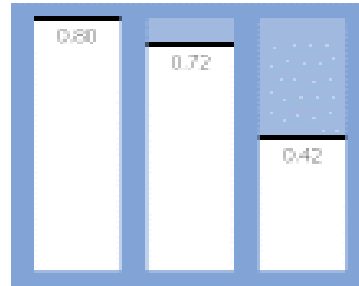
ملخصات القطاعات

الشكل ١٥-٢

وضعية تمويلات مشاريع النقل والاتصالات

مليارات الدولارات

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي لوزارة الخارجية ٢٩/٣/٢٠٠٦



مخصصة أُلزمت أنجزت



المرفأ عند أم القصر

ملخصات القطاعات

لضمان تمكن المرفأ من استلام إمدادات الطوارئ، بدأ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) العمل عليه فوراً بعد العمليات العسكرية. وفي منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٣، فتح مرفأ أم قصر للشحن التجاري^{٩٧}. ومنذ ذلك الوقت تم تخصيص حوالي ٤٢ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ لإعادة تأهيل المرفأ، وقد أنجزت معظم الأشغال^{٩٨}.

خلال تقرير ربع السنة هذا، تم إنجاز مبنى التشغيل للمرفأ^{٩٩}، وكذلك تم إنفاق ٤,٨ مليون دولار لتحسين وضع الأمن^{١٠٠}. كذلك، تم إنجاز مشروع بقيمة ٢,٥ مليون دولار لشراء مركبات متنوعة للمرفأ، مثل شاحنات إطفاء الحريق، والحافلات، وغيرها، وتمويل التدريب التشغيلي^{١٠١}. وأنجز مكتب المشاريع والعقود (PCO) ثلاثة من أصل ثمانية مشاريع إنشائية في المرفأ وسيتم الانتهاء من المشاريع المتبقية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧^{١٠٢}.

ناتج وحاصل مشاريع الشحن البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

خلال الأسبوع المنتهي في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، رست ١٤ سفينة في مرفأ أم قصر وواصلت ١٨ سفينة الإفراغ من الأسبوع السابق. وخلال نفس الأسبوع، تم إنجاز معاملات ٤٥٤٤ شاحنة في المرفأ^{١٠٤}. تركزت مشاريع الولايات المتحدة على أعمال التصليح في أم قصر وبينت النشاطات المتزايدة في المرفأ قيمة هذه الجهود. يبين الشكل ٢-١٦ عدد عمليات الرسو الجديدة في أم قصر من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

سكك الحديد

مشاريع سكك الحديد الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

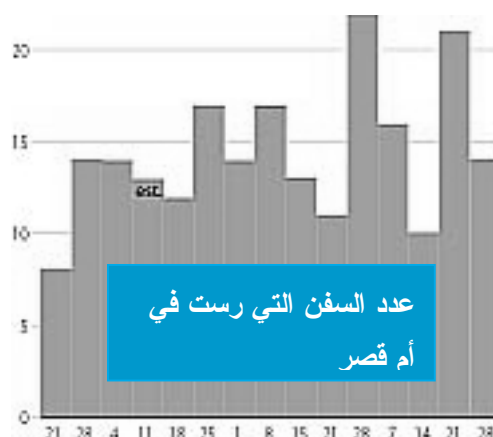
يحتوي العراق إحدى أكثر شبكات السكك الحديدية كثافة في المنطقة^{١٠٥}. لدعم إصلاح هذه الشبكة، تم تخصيص ميزانية بقيمة ٢١٠ مليون دولار للمشاريع في هذا القطاع الفرعي، لكن تم إعادة تخصيص ٢١ مليون دولار منها. تبلغ قيمة التخصيصات الحالية ١٨٩ مليون دولار^{١٠٦}.

ملخصات القطاعات

حتى نهاية السنة الماضية، أعاد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تأهيل ٧٩ محطة سكة حديد بكلفة بلغت ١,٥ مليون دولار^{١٠٦}. وخلال فترة التقرير هذه، تم رفع تقارير بإنجاز ٨٩ محطة^{١٠٧}. إن المعاينة في الموقع من قبل المفتش العام لإعادة إعمار العراق لأعمال ترميم المحطة في البصرة، بيّنت وجود أعمال بنوعية سيئة في مناطق عديدة. للاطلاع على ملخص هذا التقرير، راجع القسم ٣. خلال فترة التقرير هذه، كان مقرراً بدء أعمال ترميم بقيمة ٣,٤ مليون دولار لمحطة سكة الحديد المركزية في بغداد ومرفقي صيانة المعدات، بميزانية قدرها ١٠,٤ مليون دولار، اللتان كانتا على شفير الإنجاز في باجي والسمالوي^{١٠٨}.

الشكل ٢-١٦

عمليات رسو السفن الجديدة في أم القصر



آذار/مارس شباط/فبراير كانون الثاني/يناير كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٦

ملخصات القطاعات

يُنْفِق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، ١٢٥ مليون دولار على مشاريع سكك الحديد غير الإنشائية. تم إنفاق معظم هذه الأموال على ماكنات صيانة السكك، وقطع الغيار، والعدة والمواد^{١١٩}. أحد أكبر المشاريع، الذي كلف ٥٤ مليون دولار، يوفر وسائل الاتصالات لنظام الرقابة على القطارات، الضروري لإقامة نظام سكة حديد وطني حيوي. يتوقع إنجاز المشروع ببداية عام ٢٠٠٧^{١٢٠}، لكنه يواجه تحدٍ رئيسي. فقد تم تمديد مواعيد التدريب على استعمال وتشغيل النظام في تموز/يوليو ٢٠٠٦، في الولايات المتحدة، ولكن، الحصول على أدونات السفر من الحكومة العراقية للمتدربين كان صعباً. فقد أشار تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أن ذلك قد يؤدي إلى إفشال هذا المشروع^{١٢١}.

نتاج مشاريع سكك الحديد الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة العراق

كانت خطوط سكة الحديد البالغة ١٥٢٢ ميل ومحطات سكك الحديد البالغة ١٠٧ محطة، في حالة سيئة في نهاية حرب ٢٠٠٣^{١٢٢}. لم تستعمل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ لإصلاح السكك لكن عوضاً عن ذلك تم استعمالها لشراء معدات وماكنات مطلوبة للعمال العراقيين لتنفيذ عمليات التصليح^{١٢٣}. كذلك ساعدت مشاريع الولايات المتحدة لرفع عدد القطارات الشغالة من ٢٥ بعد الحرب إلى ١٠٠ حالياً^{١٢٤}. ورغم تخصيص أغلبية الأموال إلى مشاريع غير إنشائية، يخطط مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لتصليح ١٠٦ من ١٠٧ محطة سكك حديد في العراق.

حاصل مشاريع سكك الحديد الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة العراق

رغم حصول تقدم في ترميم محطات سكك الحديد والقطارات، فقد ساهم الوضع الأمني في العراق في قيام فجوة بين تحركات القطارات المخطط لها والفعالية. وقد تراجعت نشاطات القطارات كثيراً من مستويات بعد الحرب بسبب الهجمات المركزة على جزء يبلغ طوله ستة أميال في اللطيفية، جنوب بغداد. ولهذا لم يعمل أي قطار على خط بغداد-البصرة-أم قصر منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ولم تعمل قطارات مكتب المشاريع والعقود منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. يبين الشكل ٢-١٧ حركة القطارات الأسبوعية للسنة ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

ورغم عدم الإحساس بآثار مشاريع الولايات المتحدة من جانب العديد من العراقيين، فقد مكنت التحسينات في الأمن سكة حديد الجمهورية العراقية (IRR) من تشغيل قطارين كبيرين يومياً على خط الموصل-الرابية، حيث تستورد الأغذية، وبضائع المستهلكين، والوقود من سوريا وتركيا^{١١٥}.

النقل الجوي

مشاريع النقل الجوي الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

قام العراق بأخر عمليات النقل الجوي الاعتيادية في العام ١٩٨٩ عندما نقلت الخطوط الجوية ١,٢ مليون راكب إلى ٤٢ مقصد ضمن العراق والخارج. فعقوبات الأمم المتحدة من العام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ منعت معظم حركة الطيران الدولي المدني، رغم استمرار قيام رحلات متفرقة إلى بغداد. ولم تصان المطارات في العراق خلال سنوات العقوبات الاقتصادية وجاءت أضرار إضافية خلال حرب ٢٠٠٣. أشارت دراسة الأمم المتحدة/البنك الدولي في العام ٢٠٠٣ إلى أن مطارين دوليين وثلاثة مطارات محلية رئيسية عاجزة عن دعم العمليات التجارية وإلى أن معظم الأنظمة الكهروميكانيكية غير نافعة^{١١٦}.

في أيار/مايو ٢٠٠٣، بدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عمل طارئ على مطار بغداد الدولي (BIAP) ومطار البصرة الدولي (BIA). ومنذ ذلك الحين أعادت مشاريع الولايات المتحدة العمليات التجارية في مطارين دوليين، أي مطار بغداد الدولي ومطار البصرة الدولي، وعمليات مناطقية في الموصل وكركوك واربيل^{١١٩}. إن هدف البرنامج هو رفع مستوى كافة هذه المطارات إلى معايير منظمة الملاحة المدنية الجوية الدولية. سيتم إنجاز الأعمال في البصرة في أيار/مايو ٢٠٠٦، ويقدر إنجاز الأعمال في بغداد والموصل في آب/أغسطس ٢٠٠٦^{١٢٠}.

ملخصات القطاعات

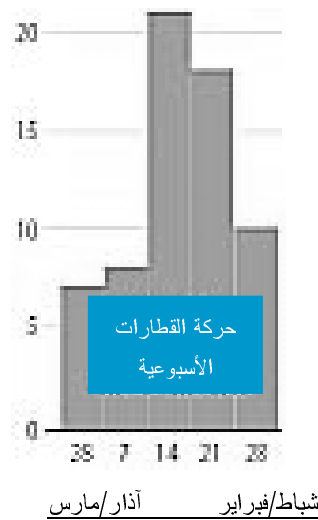
خلال فترة التقرير الأخيرة، انخفضت تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ للملاحة الجوية بحوالي ٣٨ مليون دولار إلى ٧٦ مليون دولار^{١٢١}. لكن مشاريع الولايات المتحدة لوحدها لن ترفع المطارات العراقية إلى مستوى المعايير الدولية، فهذه ستحتاج أيضاً إلى جهود وتمويل العراق^{١٢٢}.

الشكل ١٧-٢

حجم حركة السكك الحديدية

عدد رحلات القطارات

المصادر: تقارير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق



ندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

٢٠٠٦

نتائج مشاريع

بعد حرب ٢٠٠٣، وفرت قوات التحالف خدمات لوسائل الرقابة والتسيير لحركة الملاحة الجوية^{١٢٣}. أعيد مطار بغداد الدولي إلى السيطرة العراقية في آب/أغسطس ٢٠٠٤^{١٢٤}. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، شغلت الخطوط الجوية العراقية طائرة بوينغ ٧٣٧ واحدة، وأضافت مؤخراً طائرة بوينغ ٧٦٧ وطائرة أخرى عن طريق الاستئجار^{١٢٥}. لقد وجد تقرير حديث للمفتش العام لإعادة إعمار العراق حول مطار الموصل أن مشاريع الولايات المتحدة كانت من النوعية المرتفعة وإن الاستدامة عولجت بشكل مناسب. للاطلاع على ملخص لهذا التقييم، راجع القسم ٣ من هذا التقرير.

ملخصات القطاعات

حصيلة مشاريع النقل الجوي الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

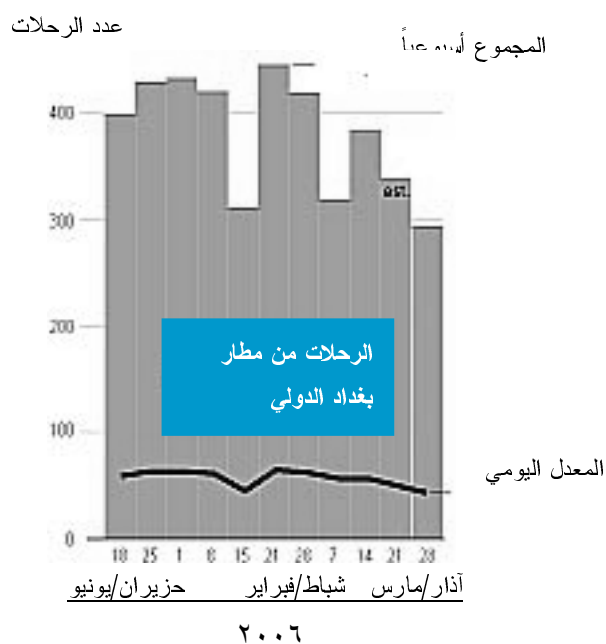
خلال أسبوع ٢٠-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، حصلت ٢٩١ رحلة مدنية في مطار بغداد الدولي^{١٢٧}.
يبين الشكل ٢-١٨ عدد الرحلات التجارية اليومية في مطار بغداد الدولي في ربع السنة الأخير.

الشكل ٢-١٨

كمية الرحلات الجوية في مطار بغداد الدولي

عدد الرحلات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقارير الوضع الأسبوعي ٢٠٠٥/١/١٨-٢٠٠٦/٣/٢٨



الطرق والجسور

يعرض هذا القسم مشاريع الولايات المتحدة الرئيسية لتحسين الطرق والجسور في العراق. ولا يُبين المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تقاريره حصيلة الأعمال في القطاع الفرعي للطرق والجسور.

ملخصات القطاعات

مشاريع الطرق والجسور الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

في العام ٢٠٠٣، قدر أن العراق لديه ٢٥,٢٣٠ ميل من الطرق وأن ٨٥% من الطرق كانت مرصوفة^{١٢٨}. ورغم أن الطرق لم تتعرض لأضرار جسيمة خلال القتال عام ٢٠٠٣^{١٢٩}، فإن ٥٠% فقط من الطرق السريعة كانت معتبرة في حالة "جيدة"، وأن ٢٠-٣٠% فقط من الطرق الفرعية والقروية كانت بحالة "جيدة"^{١٣٠}. وقد أدت هجمات المقاتلين بعد الحرب إلى تضرر البنية التحتية للطرق بشكل إضافي، وخاصة الطريق السريع الرئيسي الذي يصل بغداد وعمان^{١٣١}.

أفادت تقارير مكتب المشاريع والعقود إلى أنه سيتم إعادة بناء خمسة جسور بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بكلفة قدرها ٢١,٢ مليون دولار. كذلك هناك مشروعين للطرق الرئيسية في مراحلها الأولى. وسيتم تحسين الطريق السريع البالغ طوله ٥٤ ميل بين بغداد وكركوك ليصبح بأربع مسارات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بكلفة قدرها ٢٧,٩ مليون دولار. كذلك يتم تحسين الطريق السريع البالغ طوله ٤٣,٤ ميل بين الديوانية والسماوة ليصبح بأربع مسارات، وسيُنجز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بكلفة قدرها ١٥,٥ مليون دولار^{١٣٤}.

كذلك يجري تنفيذ برامج رئيسية للولايات المتحدة لإصلاح الطرق الصغيرة. إن برنامج الطرق القروية، وهو جهد بكلفة ٣٨ مليون دولار تتم متابعته على يد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، سيوفر ٢٦٣ ميل من الطرق المحسنة، حيث تم إنجاز ٥٠% منها حتى هذا التاريخ^{١٣٥}.

راجع فريق التقييم لدى المفتش العام قسم صغير من الطرق القروية خارج الموصل ووجد أن المشاريع تسير وفقاً لأهدافها. ووجد الفريق مشاكل في الرسوم التصميمية للمشروع، لكن كانت بقية الأعمال متطابقة مع العقد. كذلك نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق معاينتان محدودتان في الموقع على مشاريع الطرق في البصرة وذي قار. هناك ملخص عن هذه المعاينات في الموقع وتقييم مشروع الموصل بما في ذلك الرسم التخطيطي لمشروع الطرق في النجف، في القسم ٣ من هذا التقرير.

ملخصات القطاعات

كذلك سوف تحصل الطرقات الصغيرة على ٥٢ مليون دولار عبر اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار (PRDCs) التي ستنجح للمجالس الإقليمية وضع مشاريع الطرقات في أولويات أقاليمهم^{١٣٦}. بنهاية فترة التقرير هذا، كانت قد تمت الموافقة على ٥٩ مشروع، بقيمة ٤٩,٥ مليون دولار. ان الهدف من هذه المشاريع تلبية متطلبات الطرقات السريعة الوطنية العراقية، مع جدول إنجاز لها خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٧^{١٣٧}.

نتاج مشاريع الطرقات والجسور الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

ركزت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة فقط على نسبة صغيرة من الطرقات والجسور في العراق. يقارن الجدول ٢-٤ المجموع الإجمالي لكمية أميال الطرقات المصلّحة والمبينة، وكذلك عدد الجسور المصلّحة والمبينة، مقابل مستويات ما قبل الحرب.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

تم تخصيص تقريباً ٢٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتحديث شركة الهاتف والبريد العراقية (ITPC). وخلال فترة التقرير هذه، تم شراء وتسليم ٩ شاحنات بريد و ٢٦ فان بقيمة ١,٣ مليون دولار^{١٣٨}. كذلك يخطط مكتب المشاريع والعقود لإنشاء أو ترميم مكاتب البريد العراقية البالغ عددها ٣٦ بقيمة ٢,٨٣ مليون دولار. وحتى هذا التاريخ، أنجز ٤١% من المشاريع. وعند الانتهاء منها، فإنها ستوفر خدمة بريد إلى مليون عراقي^{١٣٩}. خُصص أساساً ٩٠ مليون دولار لنظام الاتصالات العراقي، لكنه يملك الآن ٤٨ مليون دولار فقط للبدء بالتحسين الطويل الأمد ولزيادة القدرة والاستدامة^{١٤٠}.

ملخصات القطاعات

كذلك خصص ٢٠ مليون دولار لإعادة إعمار بناء مركز الميمون للاتصالات. وسيأوي هذا المركز التكنولوجي عناصر التحويل الرئيسية لشبكة الهاتف العراقية ومركز التشغيل الوطني ومعدات المداخل الإلكترونية الدولية^{١٤١}.

إن الهدف من شبكة الألياف البصرية الموحدة (CFN) البالغ قيمتها ٧٠ مليون دولار هو إعادة تأهيل وتوسيع شبكة الألياف البصرية الموجودة لشركة الهاتف والبريد العراقية. وعند إنجازها، ستنجح شبكة الألياف البصرية الموحدة لوزارة الكهرباء التحكم بالنظام الكهربائي والاتصال عبر الشبكة. وبانتهاء فترة التقرير هذا، يكون قد تم تركيب ٨٢% من الكابلات، والمشروع مجدول للإنجاز بحلول صيف ٢٠٠٦^{١٤٢}.

خُصص أساساً للهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام (NMC) في العراق ٢٥ مليون دولار، لكن لديها الآن فقط ٢٠ مليون دولار. ولهذا التاريخ، تم الانتهاء من المقر العام للهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام وتم تجهيزها ويتم التحضير لمخطط استراتيجي للتدريب.

نتاج مشاريع الاتصالات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

أدت حرب الخليج الأولى والضربات الجوية في العام ١٩٩٨ إلى تضرر كبير للبنية التحتية للاتصالات. وخلال الحرب، قصفت قوات الائتلاف العديد من محولات الهاتف العراقية لتعطيل الاتصالات داخل البلاد^{١٤٤}. وبعد العمليات العسكرية في ٢٠٠٣، كانت ١٢ محطة تحويل في بغداد من أصل ٣٨ محطة تحويل خارج الخدمة، ما أدى إلى تعطل حوالي ٤٥% من كافة الخطوط الأرضية. أصلحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كافة هذه المحطات الاثنى عشرة باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١^{١٤٥}. ولهذا التاريخ، لدى ٣٥ موقع من أصل ٤٢ موقع لشركة الهاتف والبريد الداخلية توصيلات ألياف بصرية، عبر مشروع شبكة الألياف البصرية الموحدة، والذي يشغل حوالي ١٠٦ ميل من خطوط الألياف البصرية^{١٤٧}.

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-٤

الطرق والجسور المصلحة والأهداف

مقياس النتائج	مستوى ما قبل الحرب (٢٠٠٣)	التصليح/الرصف المخطط فرقة منطقة الخليج/ مكتب المشاريع والعقود فقط، كما هو في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦
الطرق بالأميال	٢٥٢٣٠	طرق قروية: ٢٦٣*
	٢١٤٥٠ مرصوفة	الطرق السريعة للمدن: ١٢٥ الطرق الرئيسية: ١٧ المجموع: ٤٠٥
	* فقط ٥٠% من الطرق السريعة و ٢٠-٣٠% من الطرق الفرعية في حالة "جيدة"	* خطط أصلاً لبرنامج الطرق القروية بطول من ٤٤٥ ميل
عدد الجسور	١١٥٦	١٠
	* في حالة سيئة أو مدمرة بالكامل	* تم تمويل ٥ من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، و ٥ من صندوق تنمية العراق (DFI)

المصادر:

مستوى ما قبل الحرب: ملاحظة، هذه الأرقام هي تقديرات تقريبية. الأمم المتحدة/البنك الدولي، "التقييم المشترك لاحتياجات العراق"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ٢٣.

أميال الطرق المصلحة: مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "الاستجابة إلى طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦". ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٨

عدد الجسور المصلحة: الرسالة الإلكترونية لوزارة الخارجية إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

حصول مشاريع الاتصالات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

قبل الحرب، لم يكن إلا لدى المحافظات الكردية شبكة هاتف محمول مدني، لكن اليوم أصبحت التقنية اللاسلكية هي طريقة الاتصالات الأكثر شيوعاً في العراق. في أواخر العام ٢٠٠٣، منحت وزارة الاتصالات ثلاثة إجازات لسنتين للنظام العالمي للاتصالات النقالة (GSM) ^{١٤٨}. ورغم أن السفارة الأميركية وفرت الإرشادات الفنية إلى الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام حول منح هذه الإجازات ^{١٤٩} وصممت وبنيت سلطة الائتلاف المؤقتة شبكة "المستجيب الأول" لقوات الأمن ^{١٥٠}، فإن أهم التطورات في الاتصالات اللاسلكية حصلت عبر الاستثمارات الخاصة. يقارن الجدول ٢-٥ العدد الحالي لمشاركي الهاتف مع الأعداد قبل الحرب.

قبل الحرب، كان الوصول للإنترنت مكلف ومراقب بدقة، ولم يكن هناك غير بعضة آلاف من المشتركين. وبعد الحرب، فإن مزود خدمة الإنترنت المملوك من الدولة، أي الشركة الحكومية لخدمات الإنترنت (SCIS)، بدأ بالتعامل مع تحديات الأنظمة للعراق والسياسات، وأطر العمل القانونية ^{١٥١}.

حالياً، يوجد حوالي ٢٣١,٠٠٠ مشترك إنترنت مع الشركة الحكومية لخدمات الإنترنت في العراق: ويستفيد معظم العراقيين من النفاذ إلى الإنترنت بواسطة المقاهي والفنادق ^{١٥٢}. تقدر وزارة الخارجية أن هناك ٢٠٠٠ موقع إنترنت ونقاط نفاذ أو وصول إلى الإنترنت في العراق ^{١٥٣}.

الجدول ٢-٥

مشاركي الهاتف الحاليين مقابل مستويات قبل الحرب

مقياس النتائج مستوى ما قبل الحرب الوضعية الحالية كما هي في
٢٠٠٦/٣/٢٨

مشاركي الخط الأرضي	٨٣٣,٠٠٠	١,٠٣٦,٨٥٤
مشاركي الهاتف المحمول	٨٠,٠٠٠	٥,٢٦١,٧٨٩

المصادر:

مستويات قبل الحرب: وحدة مجلة الايكونوميست للاستخبارات تقارير أوضاع الدول-العراق ٢٠٠٥، الصفحة ٣٤، الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتصالات العالمية/مؤشرات ICT، دون تاريخ، الصفحة أ-٣٠. متوفر على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/at_glance/cellular03.pdf. الوضع الحالي: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٩.



وضعية الديمقراطية والتعليم وتطوير القطاع الخاص

تبحث مراجعة المفتش العام لإعادة إعمار العراق في إنفاقات الولايات المتحدة في برامج الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص. تشمل المشاريع المراجعة في هذا القطاع إنشاء أو إعادة تأهيل مرافق التعليم وبرامج التدريب في التعليم، والديمقراطية، وتطوير القطاع الخاص. وركز العديد من مشاريع تطوير القطاع الخاص على تزويد الحكومة العراقية بالنصيحة الفنية حول الإصلاحات المؤسساتية وإصلاحات السوق^{١٥٤}.

بعد التركيز الأولي لتمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، بشكل حصري تقريباً، على مشاريع البنية التحتية الكبرى عام ٢٠٠٤، أعيد توجيه إنفاقات الولايات المتحدة في هذا القطاع عبر سلسلة من إعادة التوزيع مصممة خصيصاً لدعم الانتخابات في العام ٢٠٠٥.

في ما يلي النقاط الرئيسية للتقرير حول الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص.

- ◆ هذه القطاعات لديها تخصيصات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق -٢ بقيمة ٢,٢٤٩ مليار دولار (انظر الشكل ٢-١٩). المانحين الآخرين، بما فيهم البنك الدولي، رأوا أن التعليم يُشكّل أولوية فمولوا مشاريع في هذا القطاع. في تقييم الاحتياجات لعام ٢٠٠٣ قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي أن قطاعات تطوير الموارد البشرية تحتاج إلى ٦,٧ مليار دولار من المدى القريب والمتوسط^{١٥٥}.

ملخصات القطاعات

- ♦ تم إنجاز أكثر من ٩٠% من المشاريع (٨,٦١٣) في هذا القطاع، و ٨٧٢ لا زالت قيد التنفيذ. وتم تصليح وإعادة تأهيل ما مجموعه ٥١٠٨ مدرسة وتم تدريب أكثر من ٤٧,٠٠٠ معلم. وكان من الصعوبة بمكان تحديد العدد الدقيق للمدارس المجهزة والمبينة لأن هذه المشاريع لديها مصادر تمويل ووكالات تنفيذية متعددة.

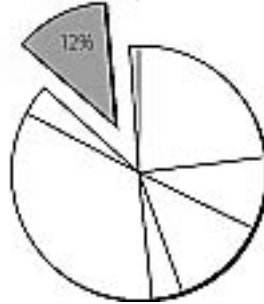
الشكل ٢-١٩

قطاع الديمقراطية والتعليم وتطوير القطاع الخاص كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من ١٨,٤٣٩ مليار دولار

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٩/٣/٢٠٠٦

الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص



- ♦ ركزت مشاريع تطوير القطاع الخاص على برامج التدريب وتقديم النصائح الفنية إلى الحكومة العراقية حول إصلاحات المؤسسات والسوق. وساعدت هذه البرامج في إعداد الظروف للنمو الاقتصادي الذي يعتمد مبادرات القطاع الخاص. فقد نما الاقتصاد العراقي بحوالي ٧٥% بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وبعض هذا النمو مرتبط مباشرة ببرامج الولايات المتحدة.

يُبين الشكل ٢-٢٠ نشاطات إعادة الإعمار في هذا القطاع حسب المحافظات.

ملخصات القطاعات

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في الديمقراطية، والتعليم/ وتطوير القطاع الخاص

بنهاية ربع السنة هذا، أكثر من ٩٣% من تمويلات القطاع كانت قد أُلزمت و ٦٧% منها أنفق. كان قد خصص أساساً للديمقراطية والتعليم وتطوير القطاع الخاص ٥٣٣ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^{١٥٦}. لكن ارتفعت هذه المخصصات إلى أكثر من ٢,٢ مليار دولار، بزيادة قدرها ٣٢٢%، كما مبينة في الجدول ٢-٦. يبين الشكل ٢-٢١ أوضاع التمويلات.

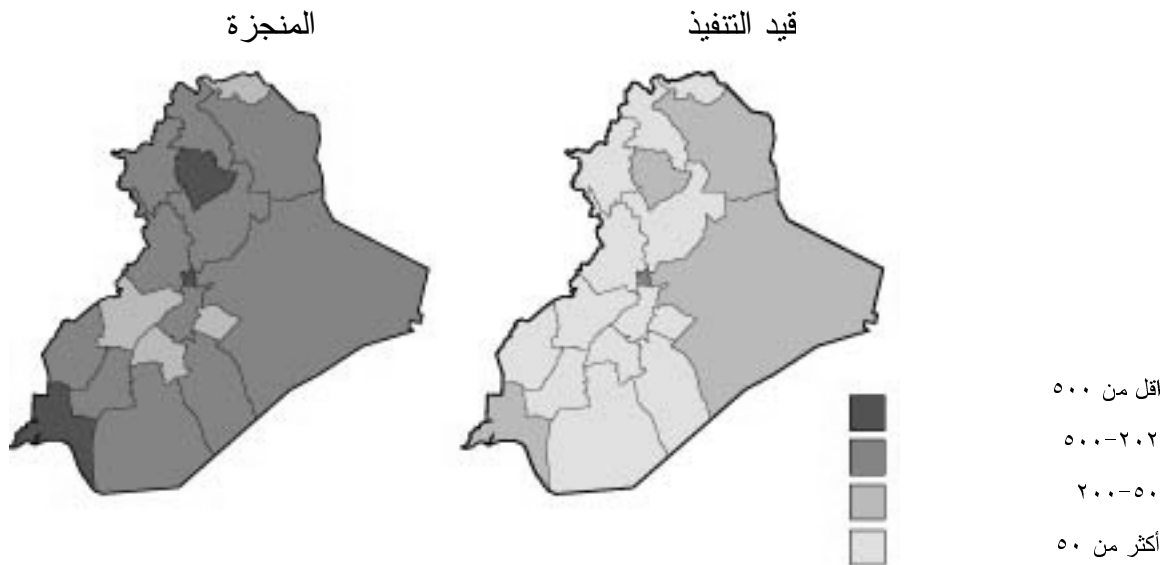
قطاع الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص

أدت ثلاثة حروب وفساد كبير بظل حكم صدام إلى تدهور الاقتصاد العراقي في كل مجال. فبعد حرب الخليج الأولى، لم يتوفر إلا القليل من الاستثمارات القومية لقطاع الخدمات. كان نظام التعليم العراقي في الماضي من الأفضل في المنطقة، لكن أوضاع المدارس والجامعات تردت بشدة خلال العقدين الآخرين.

الشكل ٢-٢٠

مشاريع الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص حسب المحافظات عدد المشاريع

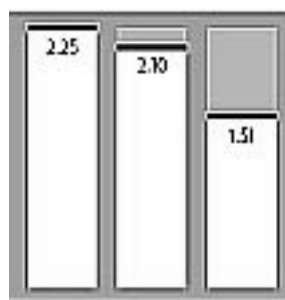
المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق-مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٣١



ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٢١

أوضاع تمويلات قطاع الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص
مليار دولار
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٠٠٦/٣/٣١



منفقة أُلزمت مخصصة

الشكل ٢-٢٢

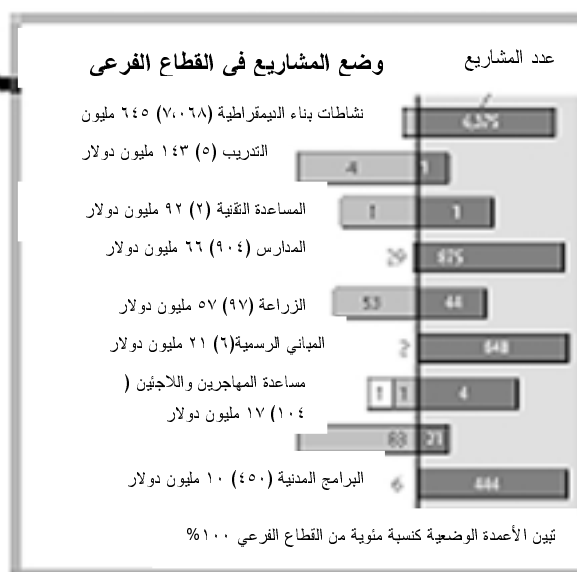
أوضاع مشاريع الديمقراطية والتعليم وتطوير القطاع الخاص
عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتاريخ ٣/٣١/٢٠٠٦



المخطط لها (٩,٤٨٦) (١,٠٧٨)

دولار



تبين الأعمدة الوضعية كنسبة مئوية من القطاع الفرعي ١٠٠%

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-٦

تغييرات تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، لقطاع الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص (بملايين الدولارات)

٢٢٠٧ قطاع	تخصيصات الكونغرس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	التخصيصات المالية آذار/مارس ٢٠٠٦	التغيير بالدولارات	النسبة المئوية للتغيير
تطوير القطاع الخاص ^١	١٥٣	٨٠٥	٦٥٢	%٤٢٦
التعليم واللاجئين وحقوق الإنسان	٢٨٠	٤١٠	١٣٠	%٤٦
الديمقراطية ^٢	١٠٠	١,٠٣٣	٩٣٣	%٩٣٣
مجموع قطاع الديمقراطية، والتعليم، وتطوير القطاع الخاص	٥٣٣	٢,٢٤٨	١,٧١٥	%٣٢٢

^١ خصص ٣٦٠ مليون دولار من مخصصات تطوير القطاع الخاص لإعفاء الديون العراقية، كما طلب ذلك الكونغرس لتمكين استعمال اتفاقية الديون الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق الموقعة وفقاً لترتيب إعفاءات الديون في نادي باريس.

^٢ وفر ١٠٠ مليون دولار لنشاطات بناء الديمقراطية من قطاع العدل والبنية التحتية للسلامة العامة والمجتمع المدني. المصدر: الكونغرس الأميركي، القانون العام ١٠٦-١٠٨، 108-106 stat. 117، 1225؛ وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ورغم إنجاز ٨٦١٣ مشروع (٩١%) في هذا القطاع، فإن معدل إنجاز المشاريع غير موزع بالتساوي ضمن القطاعات الفرعية: برامج تطوير القطاع الخاص تختلف، كما المشاريع المركزة على مساعدة اللاجئين. يبين الشكل ٢-٢٢ وضع المشاريع في هذا القطاع.

الديمقراطية

منذ ربع السنة الأخير، حصلت مبادرات بناء الديمقراطية على حوالي ٣٨,٥ مليون دولار من التمويل الإضافي^{١٥٧}، ما يعكس المكانة التي وضعتها الحكومة الأميركية على نجاح الانتخابات القومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. إن تطوير حكومة وحدة وطنية واسعة التمثيل في العراق هي الأساس لاستقرار البلد^{١٥٨}.

مشاريع الديمقراطية المنجزة وفيد التنفيذ

خلال ربع السنة هذا، واصلت الولايات المتحدة تعزيز مبادرات بناء الديمقراطية الممولة محلياً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، من خلال العمل عبر الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار (PRTs) والمجالس الإقليمية لتطوير إعادة الإعمار (PRDC) المنشأة حديثاً. تضم المجالس الإقليمية لتطوير إعادة الإعمار المسؤولين المحليين وقادة المجتمع في كل من المحافظات الثمانية عشرة ذات القدرة على اتخاذ قرارات حول أولويات إعادة الإعمار المحلية. وبتجهيزها بطاقم موظفين مدنيين وعسكريين مختصين باختصاصات متنوعة في التطوير، سوف تساعد الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار على مراقبة برامج إعادة الإعمار والجهود المتنوعة في المحافظات. يساعد موظفو الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار قادة كل من المحافظات المعنية على تحديد أولويات المبادرات لمعالجة حاجات السكان المحليين. وعند توفر الأموال، تستعمل الفرق الإقليمية لإعادة إعمار الإعمار هذه الأموال لتساعد في تنفيذ العقود التي تعالج مشاكل السكان المحليين وتنتج فرص توظيف قصيرة الأمد وبمبادرات للتعليم المدني^{١٦١}.

بالإجمال، تم إلزام ١٢٦ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للإشراف ولدعم الانتخابات والعملية السياسية^{١٦٣}. وقد وفر الدعم التدريب الإعلامي ومبادرات بناء التحالفات، بما فيها ورش العمل والتدريب التعليمي، لتشجيع الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان لتبقى عاملة في العملية التشريعية. وكذلك قامت إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بعدد من مبادرات تطوير الديمقراطية، شملت:

ملخصات القطاعات

- ♦ برنامج عمل المجتمعات المحلية (CAP)
- ♦ برنامج المجتمع المدني العراقي والإعلام المستقل
- ♦ برنامج الحكم المحلي الثاني

ويسبب النقص في الأموال، تمويل المخطط الحالية فقط البرنامج الثاني للحكم المحلي في المستقبل.

يُعزز هذا البرنامج المشاركة المتنوعة والتمثيلية في الحكومات المحلية في كافة المحافظات الثمانية عشرة. كذلك يقدم البرنامج التدريب على الإدارة الحكومية والأعمال مع منظمات المجتمع المدنية لمساعدتها في ان تصبح أكثر مشاركة في القطاع العام.

نتاج مشاريع الديمقراطية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

لهذا التاريخ، تم فقط نشر ٤ من اصل ١٨ فرقة إقليمية لإعادة الإعمار ولا زالت الفرقة الخامسة تحضر للنشر. تمّ الإبلاغ عن اتفاقية في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. مع موافقة وزارة الدفاع على توفير الأمن للفرق الإقليمية لإعادة الإعمار الموجودة أصلاً في الميدان^{١٦٧}.

ووفقاً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، شارك ٧٥٠,٠٠٠ عراقي في ٢٢,٠٠٠ حوار ديمقراطي بظل برنامج الحكم المحلي الثاني^{١٦٨}. تم استعمال هذا البرنامج أيضاً لإنشاء أو إعادة بناء ١٦ مجلس محافظة، و ٩٠ مجلس مناطق، و ١٩٤ مجالس مدن أو شبه مناطقية، و ٤٣٧ مجلس للجوار المحلي. كذلك وفر برنامج المحافظات الإقليمي التدريب إلى ٨٨% من القادة السياسيين العراقيين المنتخبين حديثاً، ودعمت الجهود لزيادة مشاركة ودور المرأة في الديمقراطية العراقية الجديدة، وقيمت اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار لمساعداتها في التعيين والتحديد الأولويات الجهود الحكومية المحلية^{١٦٩}.

ملخصات القطاعات

يعمل برنامج عمل المجتمع المحلي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر العراق لتعزيز الديمقراطية والمساعدة في حل النزاعات على المستوى المحلي. ولقد أنشأ هذا البرنامج إلى الآن أكثر من ١٤٠٠ جمعية غير حكومية عبر البلاد، وأنشأ أكثر من مليوني وظيفة في المدى القصير^{١٧٠}.

كذلك أشارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تقاريرها إلى أن برنامج المجتمع المدني اصدر ٤٠٠ منحة صغيرة مجموع قيمتها ٣,٥ مليون دولار.

حاصل مشاريع الديمقراطية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

ان الانتقال إلى الديمقراطية والحكومة التمثيلية هو تطور هام للعراق نظراً لتاريخه. ويتم الآن بناء الهيكلية التمثيلية على المستويات المحلية والقومية. لكن عمليات الإرهاب المتواصلة، والعنف الطائفي الاثني وتجاوزات حقوق الإنسان، جميعها تواصل تهديد تطوير وتلاحم الحكومة الديمقراطية.

حوالي ١٤,٠٠٠ مواطن عراقي تدربوا على دور أعضاء منتخبين في البرلمان وكيفية مناصرة حقوق المواطنين^{١٧٢}، وتدريب أكثر من ١٠٠٠ مدير إعلامي بظل برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP)، وقد أظهرت مجالات الإعلام الأصغر، على وجه الخصوص، مهارات أفضل في تقاريرها حول مواضيع اجتماعية معقدة^{١٧٣}. أخيراً، ساعدت نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في توفير الدعم الانتخابي لتنظيم وإدارة ثلاثة أحداث ديمقراطية أساسية حصلت في كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتحديداً، ساعدت المبادرات التي تديرها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على بناء قدرة الأحزاب ساعدت المبادرات التي تديرها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في بناء قدرة الأحزاب السياسية العراقية، ودعمت العمليات الانتقالية والاشتراكية وعززت الوعي لدى المقترعين^{١٧٤}. لنظرة شاملة حول التقدم تجاه الديمقراطية في العراق، راجع الشكل ٢-٢٣.

التعليم

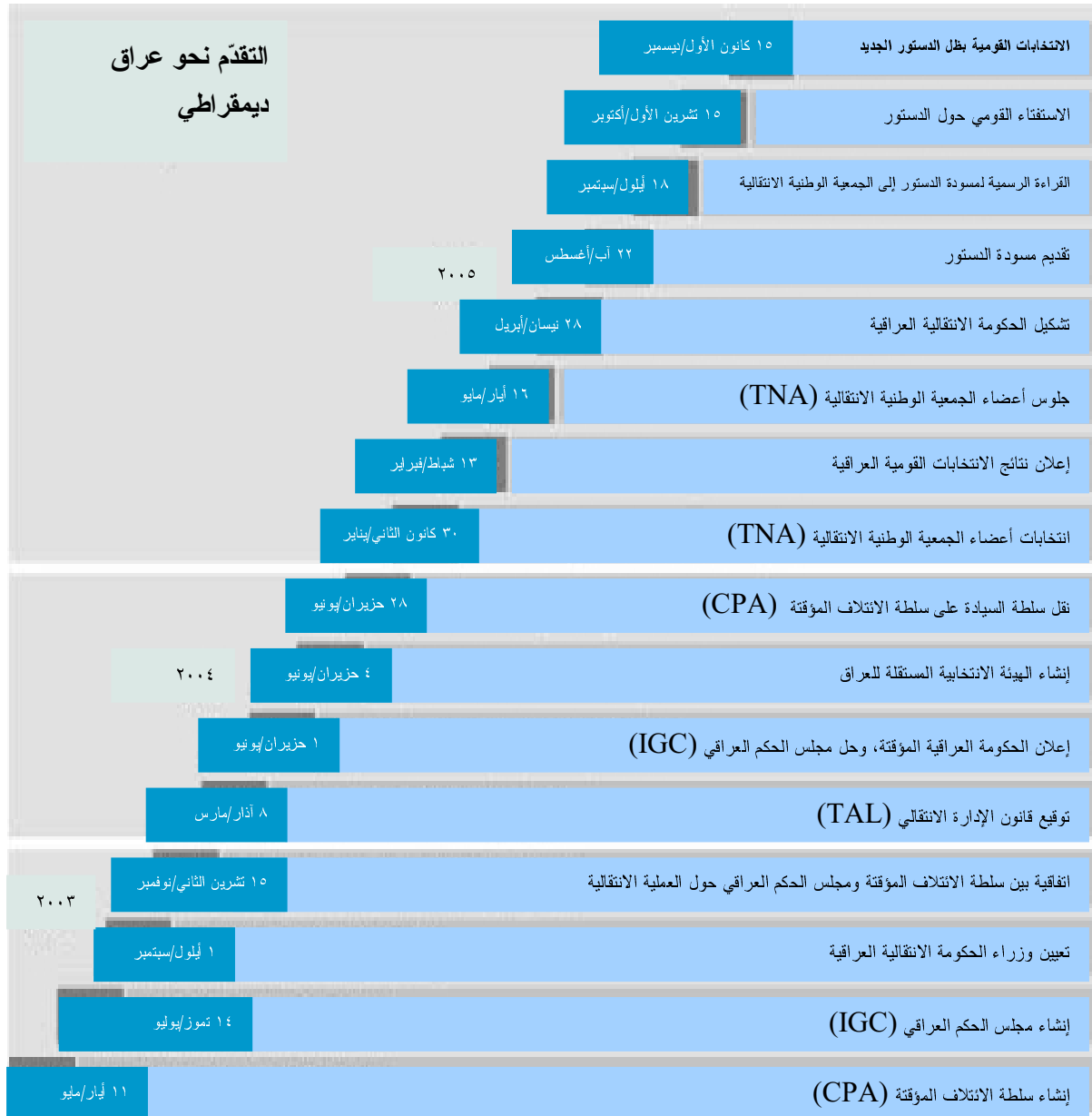
يقدم هذا القسم المشاريع الرئيسية واستنتاجات وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، في القطاعات التالية: التعليم، واللاجئون، وحقوق الإنسان، والحكم، والمشاريع الإنشائية، لن يتم معرفة الحاصل من مشاريع التعليم لبعض السنوات، لذلك، لا يشير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تقاريره إليها في هذا القسم الفرعي.

ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٢٣

المعالم الأساسية للتقدم باتجاه عراق ديمقراطي

المصدر: وزارة الدفاع، التقرير ٩٠١٠، شباط/فبراير ٢٠٠٦.



* وفقاً لقانون الإدارة الانتقالية (TAL)، مددت الجمعية الوطنية العراقية المهلة الأخيرة من ١٥ آب/أغسطس، حتى ٢٢ آب/أغسطس

ملخصات القطاعات

مشاريع التعليم المنجزة وفيد التنفيذ

تم إنجاز عمليات الترميم في مشروع مدرسة ملك العشتار في الديوانية خلال فترة التقرير الحالي. سيفيد هذا المشروع حوالي ٢٠٠٠ طالب عراقي الذين يحضرون حالياً حصصهم الدراسية في مرافق متخلفة. وتم إنجاز تجهيز مدرسة الإمام علي في كربلاء أيضاً لتخدم حوالي ٩٦٠ طالباً^{١٧٥}.

إضافة لذلك، تم تجهيز مدرسة الوطن في بني زيد بغرف التدريس والمكاتب وغرف التخزين، وكذلك بإنشاء باحة مدرسية للمدرسة الثانوية. ستفيد هذه الأعمال أكثر من ٣٠٠ طالب محلي. حصلت مدرسة العربية في الاستقلال على أعمال إصلاح وتطوير لأنظمتها الإنشائية، والميكانيكية، والسمركية، والكهربائية وجميعها لفائدة حوالي ٢٥٠ طالب^{١٧٦}. إنشاءات مشروع ترميم مدرسة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دولار في الأحمدية أنجز أيضاً مؤخراً، ويتوقع ان يستفيد منه حوالي ٢٥٠ طالب في حصص التدريس من الروضة حتى السادس ابتدائي^{١٧٧}.

في القسم ٣ من هذا التقرير، يشير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تقريره إلى ما وجده في معایناته لمشاريع إنشاء المدارس المختلفة. أظهرت المعاینات أنه رغم كون نوعية العمل في المدارس الإعدادية في دهوك كانت جيدة، فان نوعية العمل في ثلاثة مشاريع مدارس أخرى من محافظة ذي قار يبدو أنها كانت منخفضة.

كذلك تم إنجاز عدة مشاريع غير إعمارية في هذا القطاع الفرعي. إن إعادة إنعاش المدارس العراقية واستقرار التعليم (RISE) تم تمويله عبر عقد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١، بقيمة ٦٢,٦ مليون دولار، وعقد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ بقيمة ٥٦,٥ مليون دولار (أي ما مجموعه ١١٩,١ مليون دولار).

كذلك تشارك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع صندوق الأمم المتحدة للأطفال (يونيسيف) (UNICEF) ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (UNESCO) لتوفير عمليات تقييم للقطاع التعليمي، وبرنامج التعليم المعجل للشباب خارج المدارس. لقد حصلت هذه البرامج على منح بقيمة ٢٩,٦ مليون دولار.

ملخصات القطاعات

تحول أكثر من ٢٠ مليون دولار إلى برنامج التطوير والتعليم العالي، الذي يتشارك فيه قطاع التعليم العالي في العراق مع مجموعة من الجامعات الأميركية^{١٨٠}. استفاد أكثر من ١٥٠٠ أستاذ وطالب من هذا البرنامج^{١٨١}.

نتائج مشاريع التعليم الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

حتى الثمانينات من القرن المنصرم، كان يُعتبر نظام التعليم في العراق نموذجاً للمنطقة. ولكن، تدهور النظام بانتظام بسبب إهمال صدام حسين، ونقص الموارد خلال الحروب المتعددة، وتسييس نظام التعليم^{١٨٢}. في العام ٢٠٠٣، أظهر تقييم الاحتياجات للأمم المتحدة/البنك الدولي أن إعادة تأهيل نظام التعليم العراقي إلى مستويات التسعينات يجب أن يكون في صميم جهود إعادة الإعمار، وأنه سيحتاج إلى ٤,٨ مليار دولار.

إن السبب الرئيسي لتدهور البنية التحتية لقطاع التعليم كان قرار صدام حسين إنهاء تقريباً كافة أعمال صيانة ومشاريع الإعمار الجديدة للمرافق المدرسية بعد حرب الخليج في ١٩٩١، عندما بدأ تنفيذ العقوبات الدولية. وقد تراجع الانفاق على التعليم من ٦٢٠ دولار لكل طالب في ١٩٨٩ إلى ٤٧ دولار في ٢٠٠٢. وخلال الحرب ٢٠٠٣، تضرر العديد من مباني المدارس بشكل إضافي بسبب القصف وأعمال النهب^{١٨٣}.

وقبيل حرب ٢٠٠٣، كان هناك أكثر من ١٤,٠٠٠ مدرسة في العراق. وكان يحتاج حوالي ١١,٠٠٠ منها لأعمال التصليح أو التجهيز. لقد كان هدف برنامج المدارس لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تجهز المدارس الموجودة لإعادتها إلى مستوى مقبول لتعزيز بيئة تعليمية صحية^{١٨٤}. في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أشارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى أن هدف قوات التحالف لإعادة الإعمار الفعلية للمرافق المدرسية هو إصلاح أو إعادة تأهيل ٦٠٠٠ مدرسة خلال ١٨ شهراً بعد نهاية الحرب^{١٨٥}.

ملخصات القطاعات

ومنذ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، أشار مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) أنها قد نجحت في إعادة إعمار أو تجهيز ٨٠٠ مدرسة باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢^{٨٦}، وأشارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى إعادة إعمار أو تجهيز ٢٩٤٣ مدرسة بتمويل من كل من صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ و ٢^{٨٧}. وإضافة للمدارس المنجزة من قبل مكتب المشاريع والعقود والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تم تجهيز ١٣٦٥ مدرسة من قبل القوات متعددة الجنسيات في العراق، والتي تضمنت أيضاً التمويل من خلال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)^{٨٨}.

للاطلاع على تفاصيل مجموع المدارس في العراق مقابل النشاطات الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، راجع الجدول ٢-٧.

لقد وفرت مشاريع التعليم غير الإنشائية التدريب الناجح لآلاف المعلمين. كذلك جهزت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المدارس العراقية بمئات الآلات من المناضد والمقاعد وألواح الكتابة وأكثر من ثلاثة ملايين علبة أدوات مدرسية^{٨٩}. يبين الجدول ٢-٨ المجموع الإجمالي للمعلمين المدربين عن طريق تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢.

اللاجئين، وحقوق الإنسان، ونظام الحكم

يقدم هذا القسم المشاريع المغطاة في تقرير القسم ٢٢٠٧ لوزارة الخارجية، وقطاع التعليم، واللاجئين وحقوق الإنسان، ونظام الحكم. أما النتائج والآثار فهي صعبة القياس على المدى القصير للاجئين وحقوق الإنسان ومكونات نظام الحكم ضمن هذا القطاع الفرعي، ولذلك فهي غير مذكورة في هذا القسم.

ملخصات القطاعات

المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ

حصلت مشاريع مساعدة النازحين واللاجئين على زيادة بقيمة ٢٧ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ في ربع السنة الأخير، بالغه ما مجموعه ١٨٦ مليون دولار من التخصيصات الإجمالية. وهذه تشمل المنح النقدية للنازحين، وبرنامج بناء القدرات، وبرامج العمل وإعادة الإسكان^{١٩٠}.

الجدول ٢-٧

مجموع المدارس في العراق مقارنة بالنشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

مجموع المدارس (٢٠٠٣)	المدارس التي كانت بحاجة للتصليح) (٢٠٠٣	المدارس المنجزة	المدارس قيد الإنجاز	المدارس التي لم يبدأ العمل عليها
		٢٣٥٨-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١
١٤,١٢١	١١,٠٠٠	٥٨٥-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢	٢٢١-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢
		٨٠٠- مكتب المشاريع والعقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢	٣- (مكتب المشاريع والعقود) ١,٣٦٥- القوات المتعددة الجنسيات في العراق	١- مكتب المشاريع والعقود وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢
		١٣٦٥- القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر- القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر- القوات المتعددة الجنسيات في العراق

المصدر: وزارة الخارجية، القسم ٢٢٠٧، الملخص التنفيذي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٨؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب المشاريع والعقود، الاستجابات لطلب معطيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

الجدول ٨-٢

المجموع الإجمالي للمعلمين المدربين بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

المعطيات	التمويل	الوضع الحالي بتاريخ ٣١ / الهدف بحلول الوضع النهائي	٢٠٠٦/٣
المدرسين المدربين	٥,٦ مليون دولار	٤٧,٦٩٥	٦٠,٠٠٠

المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وطلب البيانات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق المقدمة من وزارة الخارجية ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، الرسالة الإلكترونية إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، الرسالة الإلكترونية إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

لقد تم تخصيص ١٥ مليون دولار إلى وزارة الخارجية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في العراق^{١٩٢}.

تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على مسائل نظام الحكم مع وزارة المالية. تم منح عقدين لإصلاح أطر العمل التنظيمية للضرائب، والقوانين للشؤون المالية والمؤسسات في العراق. العقد الأول، الذي مول بقيمة ٧٩,٦ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١، أنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. والعقد الثاني، الذي مول بقيمة ١٨٤,٦ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، منح خلال نفس الشهر^{١٩٣}. تعمل وزارة المالية الأميركية لإنشاء وظائف بنك مركزي عصري بمبلغ ٣٥,١ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢٠١٤^{١٩٤}. وخلال ربع السنة الأخير، تم تقديم توصيات حول إعادة هيكلة البنك المركزي إلى وزارة المالية لدراساتها^{١٩٥}.

تطوير القطاع الخاص

يقدم هذا القسم المشاريع الرئيسية في قطاع تطوير القطاع الخاص. لم يتمكن المفتش العام لإعادة إعمار العراق من التحقق من العدد الإجمالي للعراقيين الذين تدربوا نتيجة لمشاريع الولايات المتحدة. ويصعب قياس نتائج مشاريع الولايات المتحدة التي تدعم الإصلاحات المؤسسية والإصلاحات العائدة للأسواق في العراق. ونتيجة لذلك، فإن النتائج والحاصل غير مُبين في هذا القطاع الفرعي.

المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ

منحت الوكالة للتنمية الدولية عقدين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لتطوير القطاع الخاص. العقد الأول كان عقد بقيمة ١٥٤ مليون دولار وهدف لتوفير المساعدة في خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، وتطوير الأسواق المالية والسياسة التجارية، وتدريب العراقيين في إدارة الأعمال. والعقد الثاني، بقيمة ١٢ مليون دولار، كان يهدف لبناء والحفاظ على مراكز الأعمال التجارية التي توفر التدريب والمساعدة الفنية إلى قطاع الأعمال^{١٩٦}.

عند مستوى البرنامج، تمّ توفير ٥٣ مليون دولار للقروض الصغيرة جداً^{١٩٧}، و ١٨٤ مليون دولار للإصلاحات المؤسسية والتي تعتمد على السوق. تركز هذه الإصلاحات على مساعدة تطوير سوق الأسهم المالية العراقية، وهيئة الأوراق المالية العراقية، والتجمع العراقي لمتداولي الأوراق المالية^{١٩٨}. كذلك يتقدم العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لدعم عضوية العراق في منظمة التجارة الدولية.

خلال ربع السنة الأخير، تم إنهاء برنامج تدريب مهني في العراق بقيمة ٧٥ مليون دولار لان الحكومة العراقية غيرت أولوياتها^{٢٠٠}. وكذلك تمّ إغلاق برنامج تدريب على مهارات الأعمال التجارية، في ربع السنة الحالي، كان قد خُصص له مبلغ ٤٠ مليون دولار، من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كان البرنامج سيوفر ٣ ملايين دولار على شكل منح لبدء عمل مؤسسات تجارية صغيرة ومتوسطة، وتدريب ٢٤٣٦ مستثمر عراقي^{٢٠٢}.

ملخصات القطاعات

يستخدم القطاع الزراعي عراقيين أكثر من أي قطاع، فحوالي ربع القوة العاملة العراقية تعمل في القطاع الزراعي^{٢٠٣}. وقد خُصص للبرامج الزراعية ١٠٥ مليون دولار. تركز هذه البرامج على تصليح الجرارات الزراعية، والتدريب، وأنظمة الري^{٢٠٤}.



وضعية قطاع الكهرباء

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة في إعادة بناء البنية التحتية العراقية لتوليد، ونقل، وتوزيع الكهرباء. سجل المراقب العام لإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول التقدم على مدى ربع السنة الأخير في قطاع الكهرباء.

- ♦ بنهاية ربع السنة، تم إنجاز ٤٤% من المشاريع المخطط لها في هذا القطاع^{٢٠٥}. وتم إنفاق ٤٨% من الأموال المخصصة له، وما زال هناك أكثر من ٧٠٠ مليون دولار متبقية من أصل ٤,٢٢ مليار دولار المفترض إلزامها (راجع الشكل ٢-٢٦). إضافة لذلك، تم إنجاز مشروع يشمل كامل الأراضي العراقية، وهناك أيضاً ٣٣ مشروع تشمل كامل الأراضي العراقية قيد التنفيذ في قطاع الكهرباء.
- ♦ إن تاريخ الإنجاز المتوقع الحالي لكافة مشاريع مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج في هذا القطاع هو كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولكن، إذا استمر المعدل الحالي للإنفاق، فلن يتم تلبية الإنجاز الفعلي بهذا التاريخ.
- ♦ ساهمت مشاريع الكهرباء التي تقوم الولايات المتحدة والممولة من جانب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في رفع قدرة التوليد العراقية بمقدار ٢٧١٠ ميغا واط (MW). لكن تبقى قدرة التوليد الإجمالية المتوفرة على الشبكة، هي حالياً دون المستوى المقدر لها ما قبل الحرب أي ٢٠٠٤ ميغا واط حالياً مقابل ٤٥٠٠ ميغا واط قبل الحرب.

ملخصات القطاعات

♦ في الأسبوع المنتهي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، فإن معدل التحميل الكهربائي الموفر كان ٩١٠٩٢ ميغا واط ساعة (MWH). أما السنة الماضية، وخلال نفس الفترة الزمنية، فكان المعدل ٨٦٧٠٠ ميغا واط ساعة.

♦ بالمعدل، يحصل العراقيون الموجودون خارج بغداد على ساعات تغذية بالطاقة أكثر مما كانوا يحصلون عليه قبل الحرب. أما في بغداد، فالطاقة المتوفرة أقل (٨ ساعات باليوم) مقارنة مع فترة قبل حرب ٢٠٠٣. ولكن، كان توزيع الطاقة قبل الحرب يركز على تلبية حاجات بغداد على حساب بقية البلاد.

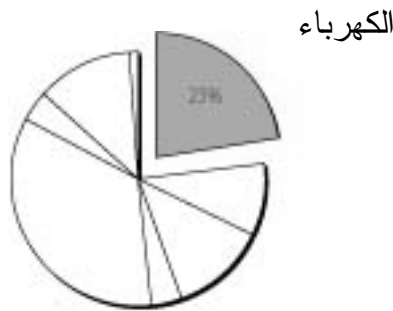
♦ إن التقدم البطيء في هذا القطاع سببه العديد من نفس التحديات التي وجدت في القطاعات الأخرى: أي الأمن، والطلب المتزايد بسبب النمو والإعانات المالية، والتدهور الواسع قبل الحرب في هذا القطاع، والفساد والسرقة، والتشغيل السيئ للمعدات ولصيانتها، ونقص الوقود.

الشكل ٢-٢٤

قطاع الكهرباء كنسبة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من ١٨،٤٣٦ مليار دولار

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي في العراق، ١٣/٢٩ ٢٠٠٦



ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٢٥ يبين نشاطات إعادة الإعمار في هذا القطاع حسب المحافظات

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الكهرباء

لا زال هناك ٥٨ مشروعاً في هذا القطاع (٩,٦%) لم تبدأ بعد، و ٤٤% منها قد أنجزت. وحتى تاريخه، تم إنجاز ٦٣ مشروع تصميم وبناء بقيمة ٧٥٨ مليون دولار وأصبحت قيد التشغيل. و ٥١ مشروع تصميم وبناء بقيمة ٤٩٦ مليون دولار لا زالت قيد التنفيذ ويتوقع إنجازها بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٧. من المتوقع إنجاز مشاريع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

خلال فترة التقرير هذه، تم إنفاق ٢٤٠ مليون دولار في هذا القطاع، بزيادة قدرها ٦٧% من اصل قيمة ١٤٤ مليون دولار في ربع السنة الأخير، وتم إلزام أكثر من ٨٠% من أموال القطاع، كما تم إنفاق حوالي نصف (٤٨%) هذه الأموال. يبين الشكل ٢-٢٦ وضعية التمويلات في قطاع الكهرباء، منذ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

المشاريع الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

يتضمن برنامج إعادة الإعمار للولايات المتحدة في قطاع الكهرباء ثلاثة أنواع رئيسية من المشاريع:

- ♦ مرافق توليد الطاقة، التي تنتج القدرة لنظام الطاقة.
- ♦ شبكة نقل الطاقة، التي تنقل الطاقة عبر كامل البلاد
- ♦ شبكات توزيع الطاقة، التي تسلم الطاقة المنقولة إلى المناطق المحلية، والمنازل، ومؤسسات الأعمال.

ملخصات القطاعات

التوليد

إحدى مشاريع التوليد الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أي محطة الطاقة الكهربائية في الدورة، ستضيف ٢٨٠ ميغا واط إلى شبكة الكهرباء وتخدم أكثر من ١,٥ مليون شخص في منطقة بغداد ٢٠٩.

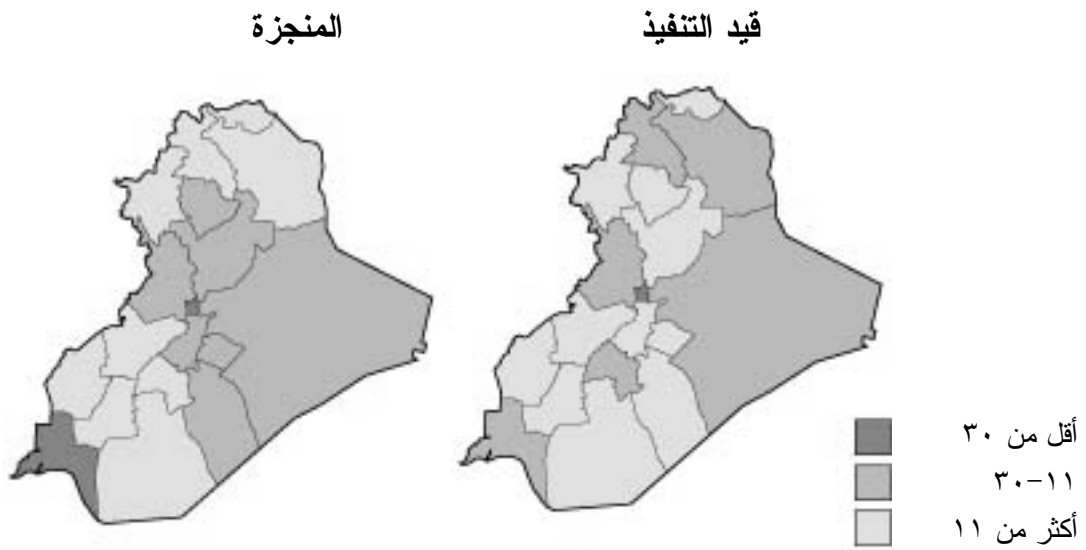
الشكل ٢-٢٥

مشاريع الكهرباء وفقاً للمحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IMRO)،

٢٠٠٦/٣/٣١



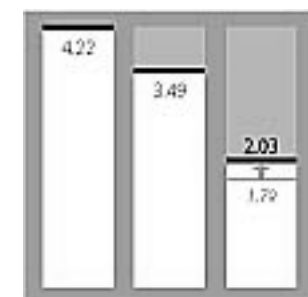
ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٢٦

وضع تمويلات الكهرباء

مليارات الدولارات

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي للعراق لوزارة الخارجية، ٢٩/٣/٢٠٠٦



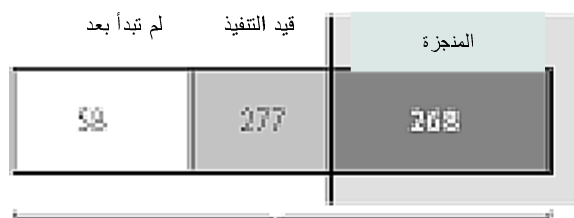
المنفقة الملزومة المخصصة

الشكل ٢-٢٧

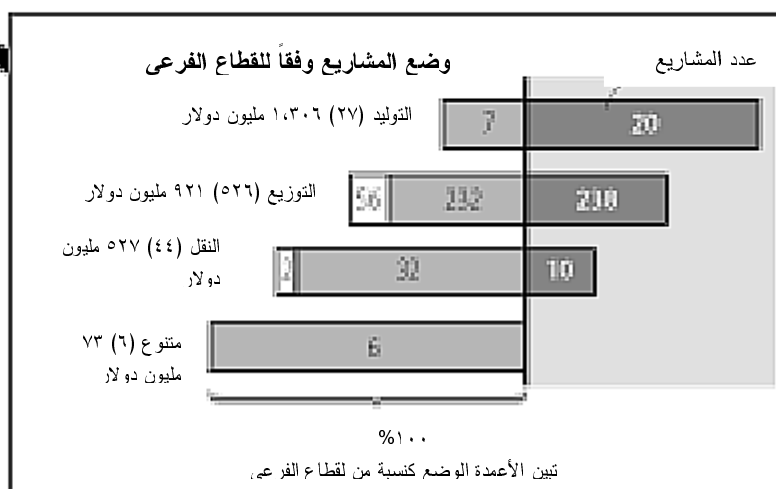
وضع المشاريع الكهربائية

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعمار العراق-مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IMRO)، ٣١/٣/٢٠٠٦



المخطط لها (٦٠٣) ٢٠٨٣٨ دولار



ملخصات القطاعات

محطة كهرباء خور الزبير، هو مرفق توليد طاقة كبير آخر مبني من تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، أنجز بنهاية ربع السنة الأخير وأصبحت محطة الكهرباء قيد التشغيل، وتزود ٢٥٠ ميغا واط من الطاقة إلى ١,٥ مليون من سكان البصرة^{٢١٠}.

أنجز مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إعادة تجديد توربين في محطة الطاقة الكهربائية في الناصرية، بحيث تم استعادة ٢٨ ميغا واط من قدرة التوليد، بكلفة ٢١ مليون دولار^{٢١١}. إضافة لذلك، أنجز مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إعادة تجديد ثلاثة وحدات توربين غازية، بحيث استعادت ٦٤,٥ ميغا واط من الطاقة لمحطة الطاقة البتروكيميائية^{٢١٢}.

مع الانتهاء من العناصر الإنشائية في برنامج توليد الطاقة، تحول التركيز الآن إلى تحسين قدرة العراق في صيانة المحطات ومتابعة تطوير القطاع بشكل مستقل. إن تنفيذ عقد دعم التشغيل والصيانة على المدى الطويل الممنوح حديثاً عنصر أساسي لمنع تدهور محطات توليد الطاقة.

نقل الطاقة

خلال فترة التقرير، أعيد تخصيص ٣٠٥ مليون دولار من الأموال التي كانت مخصصة إلى القطاع بهدف تمويل مشاريع خطوط النقل في العراق. ستستعمل هذه الأموال لبناء المحطات الفرعية ولتكملة خطوط النقل العلوية الموجودة^{٢١٣}. بدأ العمل بإحدى عشر مشروع لنقل الطاقة خلال ربع السنة الحالية^{٢١٤}.

توزيع الطاقة

أشار مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، أن ٤٦ مشروعاً لتوزيع الكهرباء تم إنجازها خلال ربع السنة هذا، كما تم البدء بـ ٤٢ مشروع توزيع^{٢١٥}. وخلال ربع السنة هذا، نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية تقييم لمشروع محول الطاقة لمدينة أربيل بقيمة ٣,٤ مليون دولار. لاحظ فريق المفتش العام إنشاء جيد، وإدارة فعالة للمشروع، وجهود كافية لتأمين الاستدامة في موقع المشروع. وإذا استمر العمل بهذه الطريقة، توصل الفريق إلى الاستنتاج بأن المشروع سيحسن خدمة الكهرباء في المنطقة. للاطلاع على ملخص التقييم، راجع القسم ٣ من هذا التقرير.

نتاج مشاريع الكهرباء الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

يقاس نتاج مشاريع الكهرباء التي تقوم بها الولايات المتحدة بقدرة التوليد المضافة بالميغا واط. لقد ساهمت مشاريع إعادة الإعمار هذه بزيادة قدرة توليد للطاقة تتجاوز ٢٧٠٠ ميغا واط. وعند إنجاز كافة المشاريع، تتوقع الولايات المتحدة أن تكون قد ساهمت بزيادة أكثر من ٣٧٠٠ ميغا واط من قدرة التوليد الكهربائية.

ورغم نجاح مشاريع الولايات المتحدة، لا تزال قدرة التوليد أدنى من مستوى قبل الحرب والهدف المحدد لها في صيف ٢٠٠٦. يبين الجدول ٢-٩، مستوى التوليد المقدر قبل الحرب وهدف صيف ٢٠٠٦ مقارنة مع المستوى الحالي. ومن الجدير الإشارة إلى أن الوضع الحالي من التوليد المقدر بـ ٤٠٠٤ ميغا واط يوفر فقط فكرة عامة سريعة، إذ يُمكن أن يتأثر الإنتاج بالعديد من العوامل، بما فيها الطقس، والمشاكل الأمنية، وصيانة النظام. يقارن الجدول ٢-١٠ هدف صيف ٢٠٠٦ لقدرة التوليد مع مساهمات الولايات المتحدة الحالية وهدف الولايات المتحدة من خلال المساهمات.

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-٩

قدرة توليد الكهرباء الحالية مقابل مستوى ما قبل الحرب (ميغا واط)

مقياس النتائج	مستوى قبل الحرب كما كان في آذار/مارس ٢٠٠٣	هدف العراق لتموز/يوليو ٢٠٠٦	الوضع الحالي كما هو في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨
قدرة التوليد	٤,٥٠٠	٦,٠٠٠	٤,٠٠٤

المصدر: مستوى قبل الحرب: تقييم احتياجات العراق المشترك للأمم المتحدة/البنك الدولي، ٢٠٠٣، الصفحة ٢٨. ملاحظة: أشار مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) مؤخراً إلى أن مستوى قبل الحرب كان ٤٣٠٠ ميغا واط (تقرير مكتب المحاسبة الحكومية 06-6971، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٩). الهدف: خطة العمل المشتركة العراقية-الأميركية للكهرباء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢. الوضع الحالي: ملف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.

الجدول ٢-١٠

نتائج مشاريع توليد الكهرباء

هدف العراق لتموز/يوليو ٢٠٠٦	مساهمة الولايات المتحدة الحالية كما هي في آذار/مارس ٢٠٠٦	مساهمة الولايات المتحدة الحالية كنسبة مئوية من هدف تموز/يوليو ٢٠٠٦ كما في آذار/مارس ٢٠٠٦	مجموع مساهمة الولايات المتحدة المخطط لها
٦,٠٠٠ ميغا واط	٢,٧١٠ ميغا واط	٤٥%	٣,٧١٠ ميغا واط

المصادر:

الهدف: المخطط المشترك العراقي-الأميركي للكهرباء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١. الوضع الحالي: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. مساهمات الولايات المتحدة الحالية والإجمالية: طلب البيانات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق من وزارة الخارجية/NEA-1، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

ناتج مشاريع صندوق لإغاثة وإعادة إعمار العراق

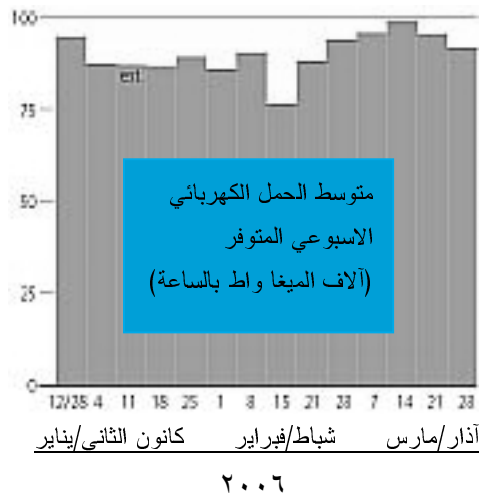
خلال تقرير ربع السنة هذا، ارتفعت "ساعات تغذية الطاقة في اليوم" بعدة ساعات لتتجاوز مستويات ما قبل الحرب على كامل الأراضي العراقية. لكن في بغداد، يستمر هذا المقياس بالتخلف عن مستويات ما قبل الحرب، جزئياً بسبب القرار الاستراتيجي لتوفير الطاقة بالتساوي عبر البلاد. استمر ارتفاع ساعات التغذية بالطاقة الحالية في بغداد إلى ما يقرب من الهدف العراقي لعام ٢٠٠٦ الذي يدعمه المخطط المشترك العراقي-الأميركي للكهرباء. تظهر مقارنة بين الحمل الكهربائي الحالي المتوفر مع نفس ربع السنة الماضية ان الحمل المتوفر قد ارتفع: فالأسبوع المنتهي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، كان الحمل المتوفر ٨٦٧٠٠ ميغا واط ساعة^{٢١٦}، وقد ارتفع معدل الحمل المتوفر إلى ٩١٠٩٢ ميغا واط ساعة في اليوم للأسبوع المنتهي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦^{٢١٧}. ولكن، هذه القيمة دون مستوى الهدف البالغ ١١٠،٠٠٠ ميغا واط ساعة^{٢١٨}. يبين الشكل ٢-٢٨ معدل الحمل الأسبوعي المتوفر خلال ربع السنة هذا.

الشكل ٢-٢٨

حمل الكهرباء المتوفر

ميغا واط ساعة

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٨/١١/٢٠٠٥-٢٨/٣/٢٠٠٦



ملخصات القطاعات

يعرض الجدول ١١-٢ حاصل مشاريع الولايات المتحدة نسبة إلى مستويات قبل الحرب.

التحديات

تابع المفتش العام لإعادة إعمار العراق البحث في التحديات لهذا القطاع المبلغ عنها خلال تقرير ربع السنة الأخير، بما فيها ارتفاع الطلب الذي يتجاوز قدرة التوليد الكهربائي. في ربع السنة هذا ، راجع المفتش العام لإعادة إعمار العراق التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء. تشمل التحديات الأخرى النقص في نظام الرصد والتحكم المركزي، ونقص في الوقود لتشغيل محطات الطاقة^{٢١٩}.

الجدول ١١-٢

الحصيلة الحالية مقابل مستويات قبل الحرب والأهداف

الحصيلة	مستوى ما قبل الحرب	هدف العراق لتموز/يوليو	معدل الوضع الحالي لأسبوع المنتهي ٣/٢٨ ٢٠٠٦
ساعات التغذية بالطاقة باليوم في العراق	٨-٤	١٢	١٦
ساعات التغذية بالطاقة باليوم في بغداد	٢٤-١٦	١٢	٨

المصادر:

مستوى ما قبل الحرب: وزارة الخارجية، ملخص سفير الولايات المتحدة في بغداد، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
الأهداف: مخطط العمل المشترك للكهرباء بين الولايات المتحدة والعراق، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢
الوضع الحالي: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

استمرت البنية التحتية المتدهورة في العراق التأثير على جهود إعادة الإعمار في القطاع. كذلك يبقى أمن البنية التحتية مشكلة. كان أمن قطاع الكهرباء موضوع تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 06-009، الذي راجع برامج درع قوات الحماية لحماية البنية التحتية للكهرباء والنفط. إن العنصر الكهربائي في برنامج الأمن هذا، (EPSS)، تُبين أنه غير ناجح و"بالكاد بدأ قبل أن يتم إلغاؤه".

الطلب المتزايد

استمر الطلب على الكهرباء في العراق بتجاوز قدرة التوليد الإجمالية بأكثر من ٦٠% (٦٤٢٩ ميغا واط مطلوبة مقابل ٤٠٠٤ ميغا واط قدرة توليد)^{٢٢١}. وهكذا، تستعمل المولدات الكهربائية عموماً في المنازل العراقية لتعويض النقص. تقدر وزارة الخارجية أن المولدات الكهربائية الخاصة توفر ما قد يصل إلى ٢٠٠٠ ميغا واط من قدرة التوليد^{٢٢٢}.

إن الارتفاع الشديد في الطلب من مستويات ما قبل الحرب يتبع نمو الاقتصاد، كما تغذية مشتريات العراق للأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وكذلك بسبب انخفاض الأسعار المدعومة المفروضة على الكهرباء من الحكومة العراقية. ووفقاً للبنك الدولي، يدفع العراق أقل من سنت واحد لكل كيلو واط ساعة^{٢٢٣}. وهذا أقل بكثير من المعدلات في الدول الأخرى في المنطقة. فالإيرانيون والأردنيون والسوريون يدفعون ما بين ١,٥ إلى ٥ سنتات لكل كيلو واط ساعة^{٢٢٤}. إن أسعار الكهرباء المنخفضة وهمياً لا توفر إلا القليل من الكبح على الطلب.

كذلك تعاني عائدات الكهرباء في العراق من معدل جباية عن ٣٠%^{٢٢٥}، جزئياً بسبب العدادات غير الشغالة وبيئة العمل الخطرة^{٢٢٦}. إن "جباية العائدات هي أفضل طريقة لتشجيع كفاية الاستعمال للكهرباء وبالتالي خفض الاستعمال الإجمالي"^{٢٢٧}.

إن النقص في إمداد الطاقة يؤدي إلى تداعيات في كل قطاع من قطاعات البنية التحتية الرئيسية. فمحطات إمداد المياه تحتاج غالباً إلى مولدات في الموقع لتشغيلها. وإن قطاع النفط يتوقف بدون الطاقة لأن محطات الضخ والمصافي والحاقيات لا تستطيع العمل بدون كهرباء.



برج لنقل الكهرباء

عمليات التشغيل والصيانة

يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في البحث في مشاكل التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء، حيث التقديرات تشير أن مدة خدمة المولد الخاص في العراق تبلغ ١٠-٢٥% من مدة خدمة المعدات المشابهة المصانة بشكل جيد^{٢٢٧}. إن مخطط النقل المشترك لقطاع الكهرباء من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والحكومة العراقية يدعو إلى زيادة في قدرة التوليد تبلغ ٨٥٤ ميغا واط بحلول تموز/يولي ٢٠٠٦، والتي يمكن أن تتحقق عبر برامج ومشاريع تشغيل وصيانة جديدة^{٢٢٨}. تشارك الولايات المتحدة الحكومة العراقية في تنفيذ مخطط تشغيل وصيانة شامل^{٢٢٩}. إن هذا البرنامج البالغ قيمته ٨٠ مليون دولار هو جزء من مخطط العمل المشترك للكهرباء وسيطور القدرة الفنية للعراقيين، وهو أمر حيوي لاستدامة نظام الكهرباء. يشمل البرنامج:

ملخصات القطاعات

- ♦ التدريب والتوجيه في الموقع في ثمانية مواقع
- ♦ الاتصالات، والرقابة، والرصد لمحطات الطاقة الكهربائية
- ♦ التدريب على تقنية التوربينات الغازية^{٢٣٠}

تركز حكومة الولايات المتحدة ووزارة الطاقة العراقية على تأمين التشغيل المستدام لمرافق التوليد المنجزة خلال الصيف. طورت وزارة الطاقة وحكومة الولايات المتحدة وبدأت تطبيق مخطط استدامة منسق يشمل تنفيذ معاينات محسنة وإشراف على قطع الغيار لمعدات المحطات. إن إنتاج الكهرباء في العراق سوف يخفض ما لم يتم تحقيق أهداف المخطط وشمّلها في التشغيل اليومي مرافق الطاقة التي تسيطر عليها الحكومة العراقية^{٢٣١}.



وضعية قطاع النفط والغاز

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع إعادة الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة لزيادة إنتاج وتصدير النفط العراقي، وتحسين إنتاج الغاز الطبيعي، وتعزيز قدرات تكرير الوقود الحرجة. صمم عمل المشروع لصيانة حقول الإنتاج الرئيسية وإصلاح المرافق الأساسية والبنية التحتية.

وضع المفتش العام لإعادة إعمار العراق هذه الملاحظات حول التقدم في قطاع النفط والغاز:

- ♦ الانفاقات في القطاع ارتفعت إلى ٤٧% من الأموال المخصصة لربع السنة هذا. وبالمعدل الحالي للإنفاق، لن يتم إنجاز هذا القطاع بعد نهاية ٢٠٠٦.
- ♦ إنتاج النفط، الذي يقف عند معدل ٢,١٨ مليون برميل باليوم، هو دون مستويات ما قبل الحرب ودون هدف وزارة النفط المحدد بمقدار ٢,٣ مليون برميل باليوم.
- ♦ التصدير لا زال دون مستويات ما قبل الحرب وهو في حالة ركود نسبياً.
- ♦ أسباب مستويات الإنتاج والتصدير المنخفضة هي البنية التحتية المتدهورة بشدة، وهجمات المقاتلين، وقدرات الاستدامة المحدودة.

ملخصات القطاعات

♦ الفساد في قطاع النفط والغاز يبقى مشكلة مستمرة ويمكن ان يؤدي إلى آثار مدمرة على التقدم في إعادة الإعمار وعلى الوضع الإجمالي لإعادة جهود بناء الديمقراطية في العراق.

لم تتغير حالة قطاع النفط والغاز بشكل ملحوظ منذ تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. لقد ارتفع مجدداً إنتاج النفط الخام إلى ٢ مليون برميل يومياً في بداية آذار/مارس ٢٠٠٦، وكانت معدلات الإنتاج أدنى في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، والسبب الرئيسي كان مشاكل التخزين والطقس في الخليج العربي. وارتفع ثابت مستتر الإنتاج الأسبوعي خلال آذار/مارس ٢٠٠٦، حيث بلغ ٢,١٨ مليون برميل يومياً خلال الأسبوع الأخير من الشهر.

ورغم كون المشاريع الممولة من الولايات المتحدة مستمرة لمواصلة تطوير القطاع، فإن العراقيين لا يستفيدون كلياً من مصادر النفط الهائلة لبلادهم. ولم تتحسن التحديات التي تواجه الأمن والبنية التحتية الحرجة منذ ربع السنة الأخير، كما تبقى اتهامات الفساد في وزارة النفط مصدر تحدٍ رئيسي لجهود إعادة الإعمار.

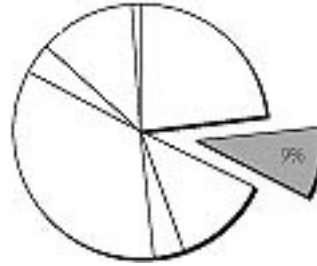
كما لم تتغير كثيراً التمويلات المتوفرة لقطاع النفط والغاز منذ ربع السنة الأخير حيث ارتفعت حوالي ١٥ مليون دولار إلى ١,٧٣٦ مليار دولار بسبب زيادة التمويل المقترح لمعبر الفتح وبرنامج استدامة البنية التحتية.

الشكل ٢-٢٩

قطاع النفط والغاز كنسبة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من ١٨,٤٣٩ مليار دولار

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، ٢٩/٣/٢٠٠٦



ملخصات القطاعات

يبين الشكل ٢-٢٩ التخصيصات الحالية لتمويل قطاع النفط والغاز كنسبة مئوية من إجمالي تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق^{٢٣٣}.

العدد الإجمالي للمشاريع المخطط لها في هذا القطاع ارتفعت إلى ١٨٠ مشروعاً، بما فيها ١٢٠ مشروع هندسة ومشتريات (EP) و ٦٠ هندسة ومشتريات، وإنشاءات (EPC)^{٢٣٤}، إن مشاريع الهندسة والمشتريات هي مشاريع غير إنشائية، تزود في أكثرها قطع الغيار، والتدريب، والمشتريات، وخدمات أخرى، تضمنت هذه المشاريع:

- ◆ ٥٧ مشروع منفذ بواسطة عقود تصميم وبناء للشركات العاملة في العراق والتي تعمل في الإنشاءات.
- ◆ ٢١ مشروع مشتريات حكومية
- ◆ ٢٧ طلب لمهام مناطقية
- ◆ ١٥ مشروع لتطوير القدرة بهدف تدريب موظفي وزارة النفط وموظفي الشركات العاملة في العراق.

يبين الجدول ٢-١٢ وضعية الإنجاز لمشاريع الهندسة والمشتريات (EP)، ومشاريع الهندسة، والمشتريات، والإنشاءات (EPC) بنهاية ربع السنة. يبين الشكل ٢-٣٠ نشاطات إعادة الإعمار في هذا القطاع على أساس المحافظات. يبين الشكل ٢-٣١ وضع المشاريع وفقاً للقطاع الفرعي.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النفط والغاز

أصبحت مرافق النفط والغاز الحرجة تقارب إنجازها، ويأمل مسؤولي إعادة الإعمار الأميركيين أن الإنشاءات في هذا القطاع ستتجز بنهاية هذه السنة^{٢٣٦}.

ملخصات القطاعات

خلال فترة التقرير هذا، تم إنفاق ١٧٠ مليون دولار، بارتفاع من ١١٠ مليون دولار منفقة خلال ربع السنة الأخير، فيبلغ بذلك المجموع الإجمالي للإنفاق ٨٢٠ مليون دولار. ورغم إلزام معظم (٩٠%) من أموال القطاع، فقد تم إنفاق ٤٧% منها فقط. يُتوقع في ربع السنة التالي أن يحصل أكبر معدل من الإنجازات، إذا تحققت البرامج الزمنية لإنجاز المشاريع، لكن إذا استمرت نفس وتيرة الانفاق للسنة اشهر الماضية، فلن يتم إنجاز الإنشاءات حتى السنة التالية. يبين الشكل ٢-٣٢ وضعية التمويل في قطاع النفط والغاز.

مشاريع النفط والغاز الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

في محطة تحميل النفط في البصرة (ABOT) تم إنجاز ٣٠% من أمر المهمة بحلول ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.^{٢٣٧} تتألف المحطة من ١٣ مشروع إفرادي وتوفر قدرة تحميل نفط خام إجمالية تبلغ ٦ مليون برميل باليوم^{٢٣٨}. أبلغ مكتب المشاريع والعقود المفتش العام، أنه بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ٣ من ١٣ مشروع^{٢٣٩}، حيث تم رفع مستوى السلامة والفعالية لتحميل النفط الخام على ناقلات النفط. يساعد إعادة التأهيل هذا في زيادة قدرة التحميل لجزء واحد من المحطة إلى قدرتها البالغة ٣ مليون برميل باليوم^{٢٤٠}.

بدأت وزارة النفط العراقية العمل على نظام عدادات لقياس كامل إنتاج النفط وتدفق المنتجات النفطية إلى الأسواق الأجنبية للتصدير. تتم مبادرة القياس هذه مشروع القياسات المنفذ من الولايات المتحدة في محطة تحميل النفط في البصرة^{٢٤١}، المنجزة بنسبة ٢٩,٩%^{٢٤٢}.

رغم تعرض مبادرة معبر خطوط أنابيب الفتح، في شمال العراق، لإعاقات قتالية متعلقة بالمشاكل الأمنية واللوجستية والطقسية، فإنه الآن على وشك الإنجاز. يقدر تاريخ الإنجاز في أيار/مايو ٢٠٠٦، والمشروع منجز بنسبة ٩٦% بكلفة ٦٤ مليون دولار من الأعمال المنجزة من اصل ميزانية قدرها ٦٧ مليون دولار^{٢٤٣}. يوصل معبر خط أنابيب الفتح النفط الخام وتوزيع الغاز الطبيعي من حقول النفط في الشمال في كركوك إلى محطات تكرير النفط وإنتاج الطاقة في بيجي. كذلك ينقل معبر خط الأنابيب النفط عبر خط أنابيب العراق-تركيا، المسار الشمالي لتصدير النفط. يُتوقع أن يضيف المشروع ٣٠٠,٠٠٠ برميل باليوم من القدرة إلى خط أنابيب العراق-تركيا (ITP)^{٢٤٤}.

ملخصات القطاعات

الجدول ١٢-٢

ملخص وضع مشاريع الهندسة والمشتريات (EP) بالمقارنة مع مشاريع الهندسة والمشتريات والإنشاءات (EPC)

النوع	مجموع المشاريع	لم يبدأ العمل بها	قيد التنفيذ	المنجزة
هندسة ومشتريات (EP) ^١	١٢٠	٢٠	٧٢	٢٨
هندسة ومشتريات وإنشاءات (EPC) ^٢	٦٠	٥	٤٢	١٣

المصادر: تقرير الوضع الأسبوعي لفرقة منطقة الخليج، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٩. نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

الشكل ٣٠-٢

مشاريع النفط والغاز وفقاً للمحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ٢٠٠٦/٣/٣١

قيد التنفيذ



المنجزة



ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٣١

وضعية مشاريع النفط والغاز

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعمار العراق - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ٢٠٠٦/٣/٣١

لم يبدأ العمل بها	قيد التنفيذ	المنجزة
	42	13

مخطط (٦٠) ٣٢١ مليون

دولار

عدد المشاريع	وضعية المشاريع وفقاً للقطاع الفرعي
	إصلاح محطة الغاز الطبيعي المسيل/غاز البترول المسيل (٦) ١٣١ مله، ده لا
1	5
	متنوع (٣٠) ٩٦ مليون دولار
4	24
	محطات الضخ لحقن المياه (١٨) ٥٦٠ مليون دولار
10	8
	الطاقة المخصصة (٦) ٣٤ مليون دولار
3	3
١٠٠%	
الأعمدة تبين الوضعية كنسبة مئوية من القطاع الفرعي	

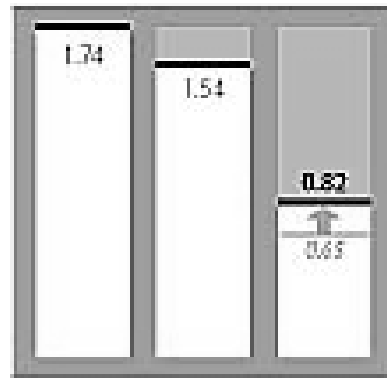
ملخصات القطاعات

الشكل ٣٢-٢

وضعية تمويلات قطاع النفط والغاز

مليارات الدولارات

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي ٢٠٠٦/٣/٢٩



المنفعة نيسان/أبريل

أُزمت

المخصصة

٢٠٠٦، كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٦



تحميل ناقلات النفط عند محطة تحميل النفط في البصرة

ملخصات القطاعات

عند محطة حقن المياه في قرمات علي، تم البدء في تنفيذ أمر مهمة لتوفير مياه معالجة لحقنها في الآبار للحفاظ على ضغط مخزونات النفط والمساعدة في استدامة على مستويات الإنتاج في واحد من أكبر حقول النفط الشمالية^{٢٤٩}. سيؤدي المشروع إلى زيادة قدرة إنتاج النفط بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ برميل باليوم. تم إنجاز المرحلة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والمرحلة الثانية مقررة للإنجاز بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^{٢٤٧}.

كذلك أبلغ مكتب إعادة إعمار العراق لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) عن تقدم العمل في ١٤ محطة فصل الغاز والنفط (GSOPs) حيث يتم تجهيزها في كامل أنحاء العراق^{٢٥٠}. تفصل محطة فصل الغاز والنفط، الغاز والمياه والأملاح المتعلقة بالنفط الخام المضخ من البئر عنه. إن محطة فصل الغاز والنفط، التي تم إصلاحها في شمال العراق أضافت ٣٠٠,٠٠٠ برميل باليوم من قدرة إنتاج النفط الخام^{٢٥١}. ويُتوقع من محطات فصل الغاز والنفط التي تم إصلاحها البالغ عددها ١٤ محطة أن يكون لديها القدرة على معالجة مليون برميل باليوم من النفط الخام^{٢٥٢}. كما يتوقع إنجاز محطات فصل الغاز والنفط بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦^{٢٥٤}.

وفقاً لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، يتم الآن إصلاح خمسة محطات معالجة الغاز الطبيعي المسيل/غاز البترول المسيل (NGL/LPG) ومرافق التخزين^{٢٥٥}، تهدف إلى إنتاج ٣٠٠٠ طن باليوم (TPD) من غاز البترول المسيل لتلبية الطلب المحلي.



محطة غاز البترول المسيل في خور زبير

ملخصات القطاعات

هذه المشاريع سوف تتجزأ بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦^{٢٥٦}. إن محطة الضغط SR3R، في البصرة، التي كانت منجزة بنسبة ٥٧% في منتصف آذار/مارس تعتبر عنصر إنتاج حرج باتجاه بلوغ هدف إنتاج غاز البترول المسيل (LPG) البالغ ٣٠٠٠ طن باليوم (TPD)^{٢٥٧}.

معطيات مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

حصل تقدم في تحسين الإنتاج في هذا القطاع، لكن منذ بدء عملية إعادة الإعمار، تم خفض نطاق أو إلغاء ٩٥ مشروع نفط وغاز. تشمل بعض هذه المشاريع استعادة الغاز المحترق، وتوسعة قدرة التخزين الموجودة، وتصليلات خطوط الأنابيب وتحسينها^{٢٥٨}. تم خفض نطاق المشاريع أو إلغاؤها لأنها لم تكن مطلوبة لتحقيق أهداف برنامج النفط، أو بسبب استلام وزارة النفط السلطة عليها.

حاصل مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

توجد على الأقل طريقتان لقياس التقدم العام في إعادة إنشاء قطاع النفط والغاز.

- ◆ قدرة الإنتاج، التي تقيس عدد براميل النفط الخام الممكن ضخها يومياً.
- ◆ مستويات الإنتاج اليومي

يعرض الجدول ٢-١٣ هذين المعيارين وقيّمهما مقارنة مع مستويات ما قبل الحرب، ومع الأهداف الإجمالية للولايات المتحدة والعراق.

تفترض الموازنة العراقية معدل إنتاج نفط خام يبلغ ٢,٣ مليون برميل في اليوم لسنة ٢٠٠٦^{٢٦١}، حيث يرتفع الإنتاج تدريجياً ليصل إلى ٢,٥ مليون برميل باليوم بنهاية هذه السنة. لكن في معظم ٢٠٠٦، بقي إنتاج النفط دون ٢ مليون برميل باليوم بسبب ضيق الممر اللوجستي في الجنوب، كما بسبب البحر الهائج والنقص في مرافق التخزين، ما أجبر الآبار على الإقفال لبعض الوقت، وقد ارتفع الإنتاج فوق ٢ مليون برميل في اليوم في آذار/مارس ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

سببت هجمات المقاتلين انخفاض جزء كبير من الإنتاج في الشمال، وخصوصاً عندما يستهدف المقاتلين خطوط أنابيب النفط الخام من حقول نفط كركوك إلى بيجي. وأدى ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط الخام، الأمر الذي أثر على إنتاج الوقود المكرر وبالتالي على توليد الكهرباء.

بلغ معدل إنتاج الشمال ٤٢٤٠٠٠ برميل في اليوم في ٢٠٠٤، و ٣١٢،٠٠٠ برميل في اليوم في ٢٠٠٥^{٢٦٢}. تقدر قدرة الإنتاج الحالية في حقول الشمال بحوالي ٦٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم^{٢٦٣}. لكن حقول إنتاج النفط الخام في الجنوب تملك قدرة إنتاج نفط أكبر، حيث تبلغ حوالي ١,٩ مليون برميل باليوم^{٢٦٥}. وهي توفر غالبية الإنتاج الوطني العراقي، حيث يبلغ معدلها ١,٨٣ مليون برميل باليوم في ٢٠٠٦ و ١,٧٧ مليون برميل في اليوم في ٢٠٠٥^{٢٦٦}.

يبين الشكل ٢-٣٣ البرنامج الزمني لمستويات إنتاج النفط.

التصدير

يبقى قطاع النفط والغاز الدعامه الاقتصادية الأساسية لاقتصاد العراق، إذ يُولد تصدير النفط الخام حوالي ٩٤% من الدخل القومي العراقي. في ٢٠٠٥، تمّ تقدير عائدات إنتاج تصدير النفط بقيمة ٢٣,٥ مليار دولار^{٢٦٨}. لكن هذا الناتج الإيجابي يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وليس إلى ارتفاع مستويات الإنتاج. وعانى المصدرون من العديد من العقبات خلال ٢٠٠٥، بما فيها هجمات المقاتلين في الشمال، والطقس السيئ، وقدرة التخزين المنخفضة في الجنوب^{٢٦٩}، وكذلك عملية إعادة الإعمار الأبطأ من المخطط لها، واتهامات الفساد في الوزارات العراقية. يُتوقع أن تبلغ العائدات من تصدير النفط في ٢٠٠٦ حوالي ٢٨ مليار دولار بنهاية هذه السنة^{٢٧٠}. يُبين الشكل ٢-٣٤ البرنامج الزمني لعمليات التصدير الشهرية والعائدات المتعلقة بها.

ملخصات القطاعات

لكن، انخفض التصدير من المعدل الشهري البالغ ١,٣٧ مليون برميل في اليوم في شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى ١,٣٤ مليون برميل في اليوم في آذار/مارس، بسبب ظروف الطقس السيئ في محطة تحميل النفط في البصرة^{٢٧١}، بالإجمال، بلغ معدل الخسارة في عائدات التصدير المحتملة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥ حوالي ٩٠ مليون دولار بالشهر، وتواصلت هذه الخسائر في ٢٠٠٦.

تكرير النفط

إن التكرير المحلي للوقود المكرر الحرج كان محدوداً، وخصوصاً بالنسبة للوقود المحلي. إن أسباب قدرات التكرير غير المستقرة تتضمن: الطلب المتسارع للمنتجات بعد الحرب، وهجمات المقاتلين على البنية التحتية الحرجة للنفط، والبنية التحتية المتردية، والعمليات التشغيلية الضعيفة، والصيانة اللازمة غير المتوفرة^{٢٧٣}.

لقد أثر الإنتاج غير المستقر للوقود المكرر على تمكن العراقيين من تأمين السلع المحلية، مثل الغازولين والكاز وبالتالي أثر ذلك على القطاعات الأخرى. والأكثر لفتاً، كان تعرض قطاع الكهرباء لنقص متكرر في الوقود ما سبب انقطاع الكهرباء^{٢٧٥}. وأصبحت تعتمد مرافق المياه ومعالجة المجاري الصحية بالضرورة على المولدات الكهربائية في الموقع. يبين الشكل ٢-٣٥ عدد أيام المخزون من الوقود المكرر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-١٣

نتاج مشروع النفط والغاز الحالي مقابل مستويات قبل الحرب والأهداف

مقاييس النتاج	مستوى قبل الحرب	الوضع الحالي	أهداف الولايات المتحدة والنهائية	أهداف العراق النهائية
قدرة إنتاج النفط (مليون برميل باليوم)	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٣,٨
إنتاج النفط (الفعلي) (مليون برميل باليوم)	٢,٥٨	٢,١٨	٢,٨	٣,٣
مستويات التصدير (مليون برميل باليوم)	غير متوفرة	١,٣٢	٢,٢	١,٦٥
إنتاج الغاز الطبيعي	غير متوفرة	٦٠٠	٨٠٠	غير متوفر
غاز البترول المسيل (طن في اليوم)	غير متوفر	١,٢٠٠	٣,٠٠٠	غير متوفر

أ وفقاً لخبراء الطاقة لوزارة الخارجية، هذه الأهداف ليست المعدلات السنوية

ب وفقاً لخبراء الطاقة لوزارة الخارجية، هذه الأهداف هي المعدلات السنوية

ج تقرير الوضع الأسبوعي للعراق لوزارة الخارجية، ٢٧ آذار/مارس-٢ نيسان/أبريل، الصفحة ١٢.

المصادر: تقرير الوضع الأسبوعي لوزارة الخارجية، موجز تحليل الدولة لوزارة الطاقة، الاجتماعات والمقابلات مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، مقابلات وزارة الخارجية مع سفير الولايات المتحدة في بغداد، معايير النفط (٣٠/٢٠٠٥/١١).

ملخصات القطاعات

لقد أدت مستويات الإنتاج المحلية المنخفضة للوقود المكرر إلى طلب أعلى للوقود الأعلى المستورد من الخارج، أكثره من تركيا. وأدت المشاكل المتعلقة بدفع مستحقات الاستيراد في وقتها من جانب الحكومة العراقية إلى رفض الموردين الأتراك من متابعة تسليم هذه المنتجات إلى أن يضمنوا التسديد^{٢٧٧}. ووفقاً لمقابلات المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع خبراء النفط في الحكومة الأميركية، لم يتم تحميل أي شحنات جديدة من تركيا منذ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. لكن سمح لشاحنات الوقود التي كانت تنتظر دخول العراق بمتابعة تقديمها حسب جدولها الزمني. فبلغت آخر هذه الشاحنات مقصدها في العراق في بداية شهر آذار/مارس. في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تم التوصل إلى اتفاقية ميدانية، لكن تم دفع دفعيتين فقط إلى المصدرين الأتراك وتواصلت الاختلافات.

التحديات

أشار البنك الدولي أن التوقعات القريبة الأمد لارتفاع ملحوظ في إنتاج وتصدير النفط في العراق يبقى غير مؤكد. وستحتاج المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية استثمارات سنوية جديدة لا تقل عن مليار دولار واجد^{٢٧٨}. تشير هذه التوقعات إلى الصعوبات المستقبلية لجهود بلوغ أهداف العراق والولايات المتحدة لهذا القطاع.

الأمن

أشار البنك الدولي أن "إنتاج وتصدير النفط ما زال مقيداً إلى حد كبير بسبب مرافقه المتداعية وعمليات التخريب"^{٢٧٩}. وتبقى الهجمات على البنية التحتية للنفط مشكلة خطيرة، رغم محاولات تعزيز قوات حماية البنية التحتية.

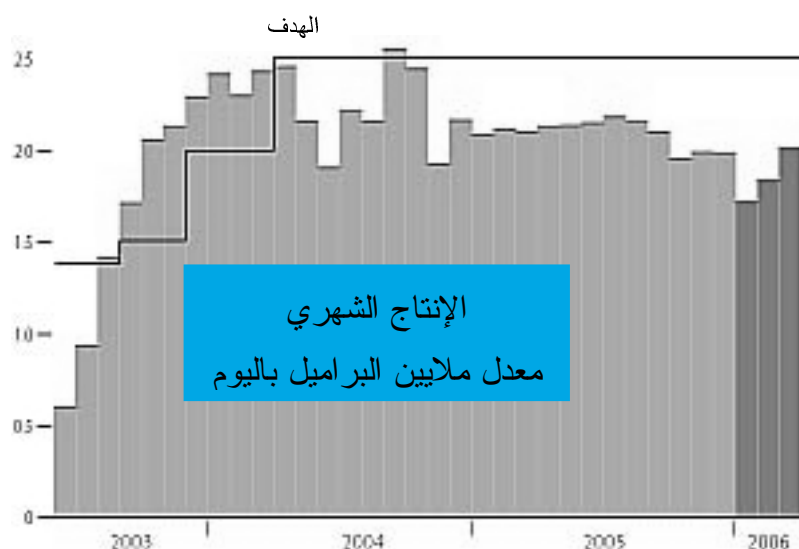
ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٣٣

إنتاج النفط الخام

(ملايين البراميل باليوم)

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق



إن وزارة الدفاع مسؤولة عن حماية خطوط الأنابيب، بينما تبقى قوات حماية النفط، بظل رقابة وزارة النفط، موكلة بحماية كافة أملاك صناعة النفط العراقية^{٢٨٠}. أشار التقييم الأولي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR 06-009) حول برامج تدريب ونشر قوات حماية النفط العراقية إلى أنها كانت غير ناجحة إلى حد كبير. راجع القطاع ٣ من هذا التقرير للاطلاع على الشرح الكامل.

لقد أدت الهجمات على خط الأنابيب الشمالي إلى خفض صادرات النفط الشمالي، الذي يُشكل حوالي ١٥-٢٠% من كافة صادرات النفط^{٢٨١}. وقد وضعت هذه الهجمات عبئ إنتاج كبير على مرافق وحقول النفط الجنوبية، المقيدة بمرافق التخزين المحدودة. فمثلاً، في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، هاجم المقاتلين محطة إزالة الكبريت الجديدة في كركوك، والتي تملك قدرة إنتاج قدرها مليون برميل واحد باليوم. كما تم بدء تشغيل محطة اقدم لتعويض النقص، لكن كانت قدرة إنتاجها ٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وهذا أدى إلى هبوط كبير في إنتاج الشمال^{٢٨٢}.

ملخصات القطاعات

ووفقاً للبنك الدولي، فإن "التقلب في عائدات تصدير النفط قد تعيق مستقبل برنامج إعادة إعمار العراق"^{٢٨٣}. إضافة لذلك، فإن إعادة توزيع الموارد المالية ضمن القطاع بهدف معالجة الهواجس الأمنية لديها تأثير مؤذٍ على التطوير العام لقطاع النفط الغاز^{٢٨٤}.

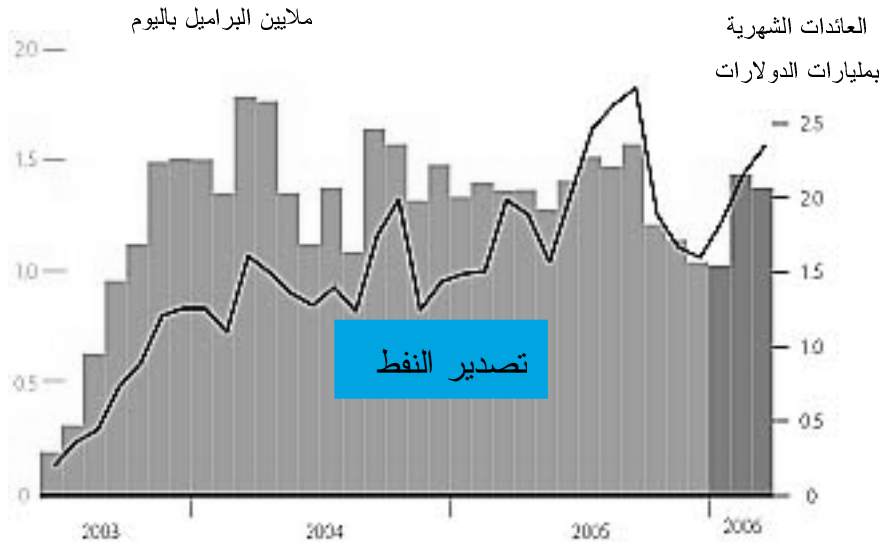
الاستدامة

ما تزال استدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة تُشكل ناحية مهمة من التطوير الناجح لقطاع النفط والغاز. أشار تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ربع السنة الأخير أن وكالات إعادة الإعمار للولايات المتحدة أطلقت مجموعة متنوعة من البرامج الهادفة لتعزيز تطوير ورفع القدرة وتحسين تدابير التشغيل والصيانة في مرافق النفط والغاز. كذلك أطلق المسؤولون عن إعادة الإعمار عدداً من برامج التدريب لتحسين تكرير البترول، وإدارة المشاريع، والتوزيع، والتسويق، والقدرات القيادية، وإدارة الموارد البشرية، والأساليب المالية^{٢٨٥}.

الشكل ٣٤-٢

صادرات النفط مقارنة مع ارتفاع العائدات المرتفعة

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي ٢٩/٣/٢٠٠٦



البنية التحتية المتردية

في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق الحالة المتدهورة للبنية التحتية للنفط العراقي كعامل مهم يُبطئ من تقدم استعادة مستوى إنتاج النفط.

إن قرار عدم اعتبار إعادة إصلاح مرافق التخزين الموجودة أو بمثابة إنشاءات أخرى جديدة بمثابة أولوية، على سبيل المثال، اثر على الإنتاج، وخصوصاً في الجنوب، حيث تأثرت الصادرات بسبب العوامل الخارجية مثل الطقس السيئ في الخليج، الذي خفض معدلات الإنتاج وأدى إلى اتخاذ إجراءات مؤذية في ممارسات إعادة حقن النفط الخام. إن قرار خفض نطاق أو إلغاء أي مشروع متعلق بتوسعة قدرات التخزين القائمة، يُشكل مشكلة محتملة بسبب قدرة التخزين الموجودة المحدودة. إن قرار عدم التركيز بقوة على الغاز الطبيعي وإعادة إصلاح مصافي التكرير أصبح أيضاً يُشكل تحدياً لجهد في إعادة إعمار القطاع.

اتهامات الفساد

في عام ٢٠٠٥، صنفت "منظمة الشفافية الدولية" العراق في المرتبة ١٣٦ كأحد أسوأ البلدان الـ ١٥٩ التي تعاني من الفساد^{٢٨٧}. في قطاع النفط والغاز، وعلى وجه التحديد، فقد شجعت التشرهات في الأسواق المتواصلة النشاطات غير القانونية والفساد. وتشرهات السوق هذه يحفزها بشكل أساسي الدعم الحكومي الكبير وهيمنة الدولة على الاقتصاد^{٢٨٨}.

ووفقاً لأحد التحليلات فإن "الفساد أدى إلى تحويل معظم عائدات النفط العراقي من إعادة الإعمار إلى حسابات مصرفية لمسؤولين حكوميين وأصدقائهم في الجريمة المنظمة"^{٢٨٩}. فقد ذكر مسؤول في إعادة الإعمار عالي المستوى أنه في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٦، الفساد كان مسيئاً بشكل خاص في قطاع النفط والغاز، وتحديدًا بسبب أهمية اقتصاد النفط وعدم توفر نظام قياس فعال وموسع لقياس كمية النفط المضخ بالمقارنة مع ما يصل إلى السوق^{٢٩٠}. كذلك، فإن عمليات المقاتلين كانت ممولة جزئياً من نشاطات الفساد ضمن العراق ومن اقتطاع الأرباح من المنخرطين في الأسواق السوداء^{٢٩١}.

ملخصات القطاعات

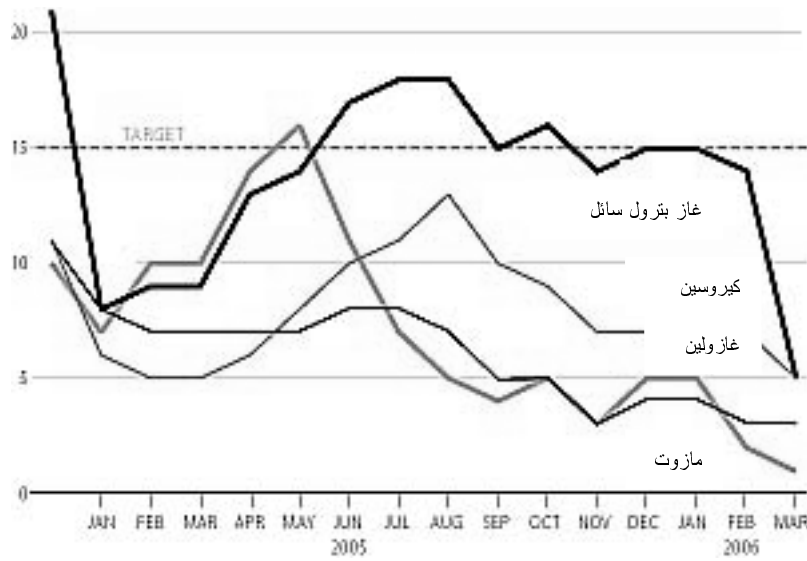
الشكل ٢-٣٥

مخزون الوقود المكرر الحرج

عدد أيام كمية المخزون

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي ٢٠٠٤/٠١ - ٢٠٠٦/٣

عدد أيام كمية المخزون



اتخذت الحكومة العراقية خطوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لإنهاء نظام دعم الوقود. وهذه بداية جيدة تجاه خفض الحوافز لمثل هذا الأمر للفساد ضمن وزارة النفط، وكذلك لخفض التهريب.

إضافة لذلك، فإن مواصلة المساعدة لدعم هيئة النزاهة العامة، ومجلس التدقيق الأعلى، والمفتش العام لوزارة النفط، من الممكن أن تساعد على تخفيف الفساد في هذا القطاع.



وضعية قطاع المياه

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع إعادة إعمار العراق للولايات المتحدة في العراق لزيادة تأمين المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، وتحسين قدرات إدارة الموارد المالية. سجل المفتش العام لإعادة إعمار العراق الملاحظات التالية حول التقدم في قطاع المياه:

- ♦ يملك القطاع الآن تخصيصات بقيمة ٢,١٣ مليار دولار (راجع الشكل ٢-٣٩). وقد تمّ البدء بالعمل تقريباً في كافة المشاريع في هذا القطاع، وتم إنجاز حوالي ثلثيها. ولكن، تم إنفاق فقط ٤٢% من الأموال المخصصة، مع بقاء المشاريع الأكثر كلفة غير منجزة بعد.
- ♦ لا زال يتوجب إلزام أكثر من ٦٠٠ مليون دولار في قطاع المياه.
- ♦ التركيز الآن في هذا القطاع على إنجاز المشاريع وضمان استدامتها. يوفر برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP)، الجديد لعام ٢٠٠٦، ١١٠ مليون دولار لنشاطات الاستدامة.
- ♦ تظهر حالياً معطيات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أن ٣ ملايين عراقي إضافي أصبح لديهم فرصة الحصول على مياه نظيفة، ويستطيع ٥,١ مليون شخص إضافي الحصول على خدمات الصرف الصحي منذ حرب ٢٠٠٣، بسبب مشاريع الولايات المتحدة.

ملخصات القطاعات

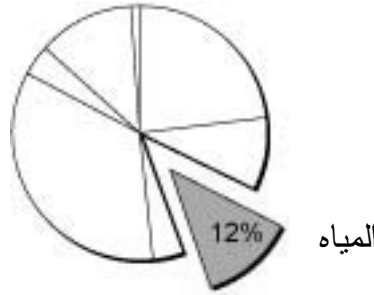
خلال فترة التقرير هذه، تم إنفاق ٢٠٢ مليون دولار، بحيث رفع مجموع الإنفاق الإجمالي إلى ٨٩٢ مليون دولار للمشاريع في هذا القطاع. وحالياً، تم إنجاز ٤٢٧ من أصل ٦٧٦ مشروع محلي. إضافة لذلك، تم إنجاز ٣ مشاريع على كامل الأراضي العراقية، ولا زال ١٧ مشروع في كامل أنحاء الأراضي العراقية قيد التنفيذ في قطاع المياه. يُبين الشكل ٢-٣٧ نشاطات إعادة الإعمار في هذا القطاع وفقاً للمحافظات.

الشكل ٢-٣٦

قطاع المياه كنسبة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من ١٨,٤٣٩ مليار دولار

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ٢٠٠٦/٣/٣١



النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع المياه

بنهاية فترة التقرير هذا، كان ٦٣% من المشاريع قد أنجز. ولا يتوقع إنفاق كل تمويلات قطاع المياه حتى ٢٠٠٨^{٢٩٥}. سيتم إنجاز كافة مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦. يُبين الشكل ٢-٣٨ وضعية المشاريع في قطاع المياه.

ملخصات القطاعات

خلال ربع السنة هذا، تم توزيع ٢٠٢ مليون دولار، وهذا يشكل هبوط حاد من إنفاقات ربع السنة الأخير البالغة ٢٩٥ مليون دولار. ورغم أن ٧٠% من أموال القطاع قد لُزمت وتم إنجاز حوالي ثلثي المشاريع، فإنه تم إنفاق فقط ٤٢% حتى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. يبين الشكل ٢-٣٩ وضع التمويلات في قطاع المياه.

مشاريع المياه الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

أشار المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تقرير الربع السنة الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ، إلى هجمات المقاتلين على القوافل لمشروع محطة معالجة المياه في إربيل^{٢٩٧}. سيتم تأخير المشروع الآن ليتجاوز تاريخ الإنجاز الأصلي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦^{٢٩٨}. تم إنجاز ٩٤% من المشروع البالغ قيمته ١٩٣ مليون دولار بنهاية آذار/مارس، مع توقع الإنجاز النهائي في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ستوفر المحطة ١٤٤٠٠٠ متر مكعب من المياه في اليوم وسوف تخدم ٣٣٣،٠٠٠ مواطن في إربيل والمناطق المجاورة^{٢٩٩}.

إن محطة معالجة المياه في الناصرية منجزة بنسبة ٧٠% الآن. وقد قدر تاريخ الإنجاز الأصلي في حزيران/يونيو ٢٠٠٦^{٣٠٠}، لكن تم تأخيره مؤخراً إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^{٣٠١}. يعود هذا التأخير إلى صراع القبائل، ونقص العمال المدربين، واستبدال المقاول من الباطن غير المؤهل، والتأخيرات اللوجستية عند حدود الكويت والعراق، ومشاكل في أساسيات المشروع، ومسائل الجداول الزمنية والسلامة في بعض مواقع إنشاء خزانات المياه^{٣٠٢}. إن قيمة المحطة هو ٢٣٤ مليون دولار، وستوفر محطة معالجة المياه عند إنجازها ٢٤٠،٠٠٠ متر مكعب من المياه في اليوم لتخدم أكثر من ٥٥٥،٠٠٠ نسمة^{٣٠٤}.

تم حالياً إنجاز ١٢٢ من أصل ١٥٧ مشروع صغير في برنامج إعادة تأهيل المياه (PW-90). وهذه المشاريع، بقيمة ٦٣ مليون دولار، ستفيد ١،٦٥ مليون عراقي^{٣٠٥}. وتم لحظ ٥٠ مليون دولار إضافية لمشاريع مياه صغيرة (PW-99 و WP-101) لحوالي ١٠٠ مشروع جديد^{٣٠٦}.

ملخصات القطاعات

تمّ إنجاز مشروع إعادة تأهيل الخط الرئيسي لمياه بغداد بقيمة ٣٠,١ مليون دولار في الربع السنة هذا، وهو سيوفر الإعتدالية لخدمة افضل إلى سكان بغداد^{٣٠٧}. وخلال ربع السنة هذا ألغى مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج مشروع إمداد المياه في حلبجة (١,٩ مليون دولار) وخفض نطاق توسعة أربعة مشاريع بقيمة ١٧,٢ مليون دولار^{٣٠٨}.

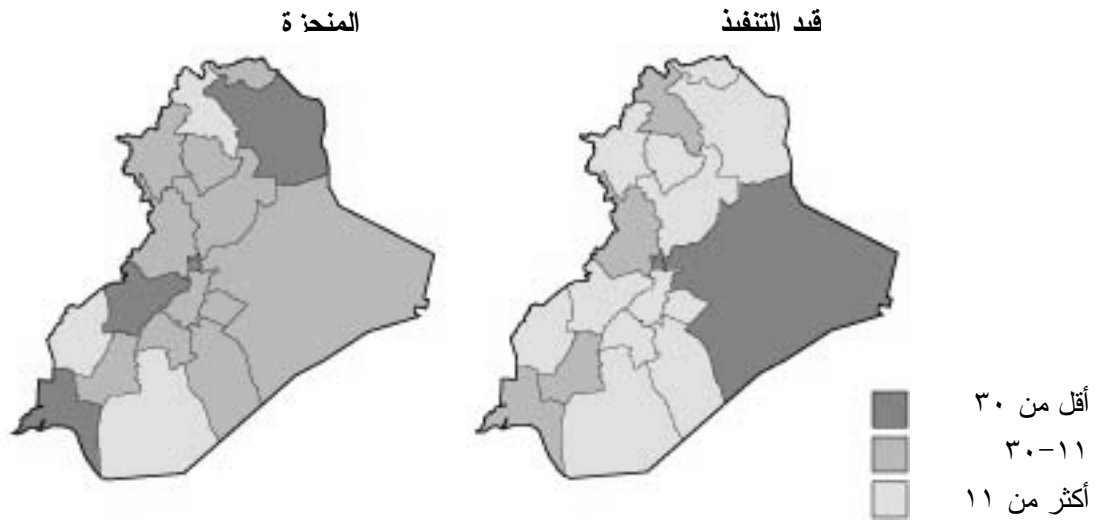
يتواصل التقدم في المبادرة المشتركة للعراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتطوير استراتيجية قومية لموارد المياه والأراضي في العراق، وهي أول مخطط رئيسي منجز لمصادر المياه في كافة أنحاء البلاد منذ ١٩٨٢. تتضمن المرحلة الأولى التي تمتد على فترة ١٤ شهراً تجميع المعطيات والتحليل المتعلقة بموارد المياه، واستعمال الأراضي، ونوعية المياه، ومتطلبات المحاصيل. ان الهدف الإجمالي للاستراتيجية هو "توفير أسس سليمة وشاملة لإدارة وتطوير موارد المياه والأراضي العراقية مع إطار عمل ومنهجية لعمليات التحديث المستمرة في عملية التخطيط"^{٣٠٩}.

الشكل ٣٧-٢

مشاريع المياه وفقاً للمحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ٢٠٠٦/٣/٣١



ملخصات القطاعات

الشكل ٣٨-٢

وضعية مشاريع المياه

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ٢٠٠٦/٣/٣١

لم يبدأ العمل بها	قيد التنفيذ	المنجزة
11	238	427

المخطط لها (٦٧٦) ١٩,١ مليار دولار

وضعية المشاريع وفقاً للقطاعات الفرعية

عدد المشاريع

معالجة المياه (٥٩) ٥٠٥ مليون دولار	1	41	16
مياه الشفة (٤٧٠) ٣٥٣ مليون دولار	9	153	308
الصرف الصحي (١١٧) ١٨١ مليون دولار	1	17	99
أنظمة الري والصرف (٨) ٩٢ مليون دولار		8	
متنوعة (٢) ٣٩ مليون		2	
إدارة النفايات الصلبة الأخرى (٢) ٢٠ مليون دولار		1	1
الحفاظ على الموارد (١٨) ٢٠ مليون دولار		15	3

%١٠٠

تبين الأعمدة الوضعية كنسبة مئوية من القطاع الفرعي

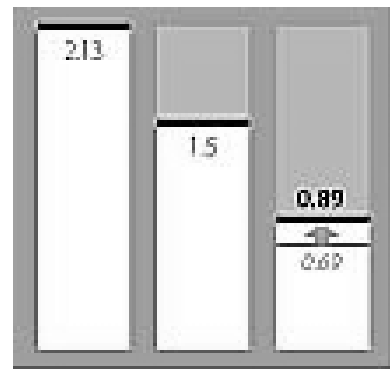
ملخصات القطاعات

الشكل ٣٩-٢

وضعية تمويل المياه

مليارات الدولارات

المصدر: وزارة لخارجية- تقرير الوضعي الأسبوعي للعراق، ٢٩/٣/٢٠٠٦



مخصصة

الزمت

منفقة

آذار/مارس

٢٠٠٦، كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٦



محطة معالجة المياه في الناصرية

نتاج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

استنتج تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) أن هناك حاجة لمعايير ومؤشرات أداء أفضل في قطاع المياه لتقييم جهود إعادة الإعمار للولايات المتحدة. ولهذا الهدف، يشير تقرير المفتش العام الآن إلى مقياس جديد للنتاج تم تطويره من جانب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بالتعاون مع الخبراء العراقيين، الذين يقدرون الأمتار المكعبة في اليوم من قدرات الإنتاج المستعادة أو الجديدة. ومع هذا المقياس الجديد، سوف يتم احتساب القدرة الإضافية لكل مشروع من مشاريع الولايات المتحدة من طريق احتساب الفرق في قدرة النظام الفعلية قبل التنفيذ و قدرة النظام بعد إعادة الإعمار^{٣١١}.

لهذا التاريخ، أصلحت الولايات المتحدة أو أعادت تأهيل ١٩ مرفق لمعالجة المياه و ٩ مرافق مركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي^{٣١٣}. نتاج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مبين في الجدول ٢-١٤، الذي يظهر القدرة الحالية الناتجة عن مشاريع المياه المنجزة للولايات المتحدة، والقدرة المتوقعة في الحالة النهائية، عندما تنجز كافة مشاريع الولايات المتحدة المخطط لها.

حصيلة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع المياه

هناك مدى متفاوت من التقديرات لعدد العراقيين الذين كانوا يتمكنون من الحصول على المياه قبل الحرب. قبل حرب الخليج الأولى، توفر لدى العراق نظام مياه كافٍ مكن ٩٥% من سكان المدن و ٧٥% من سكان المناطق النائية من الحصول على المياه^{٣١٤}. في العام ٢٠٠٠، قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي أن ١٩ مليون عراقي كان بإمكانهم الحصول على المياه. خلال التعبئة للحرب ٢٠٠٣، سببت العقوبات المتواصلة تراجعاً مستمراً في إمكانية الحصول على المياه. في ربع السنة الأخير، أشار المفتش العام في تقريره أن ١٢,٩ مليون نسمة بإمكانهم الحصول على المياه قبل الحرب^{٣١٥}. بينما يقدّر الآخرون أن مدى الحصول على المياه قبل الحرب كان يتراوح بين ٩,٥ إلى ١٤ مليون نسمة^{١٦}.

ملخصات القطاعات

من الصعوبة القياس بدقة العدد الإجمالي للعراقيين الذين كان بإمكانهم الحصول على مياه نظيفة وخدمات صرف صحي، لكن المعايير الجديدة لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق لقياس عدد الأشخاص الذين يستفيدون من مشاريع الولايات المتحدة ركزت على التقييم على القيمة المضافة من مشاريع الولايات المتحدة. ويتضمن المعيار لخدمة توفير المياه، عامل فقد مادي بنسبة ٢٠٪. ويلخص الجدول ١٥-٢ معطيات حصيلة مشاريع المياه والصرف الصحي للولايات المتحدة.

الجدول ١٤-٢

ناتج مشاريع المياه الحالية للولايات المتحدة والنهائية المتوقعة لها

الناتج (القدرة الإضافية القصوى للنظام)	الوضع الحالي بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١	الحالية النهائية المتوقعة (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)
مياه الشرب	١,١ مليون متر مكعب باليوم	٢,٥ مليون متر مكعب باليوم
مياه الصرف الصحي	١,٢ مليون متر مكعب باليوم	١,٢ مليون متر مكعب باليوم

المصادر: طلب معطيات المفتش العام من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، المستلم عبر البريد الإلكتروني في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦

التحديات للاستدامة

يواصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق تتبع تقدم جهود استدامة مشاريع الولايات المتحدة في قطاع المياه. أشار المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الربع السنة الأخير، ان تقرير مكتب المحاسبة الحكومية وجد أن أكثر من ربع المشاريع المنجزة التي تمت مراجعتها لم تكن تعمل كلياً أو كانت تعمل بقدرة منخفضة عن المتوقع. ومنذ ذلك الوقت، تم بدء مشروع استدامة جديد بقيمة ١١٠ مليون دولار لبرنامج استدامة قطاع المياه، وذلك لمعالجة تلك المشاكل^{٣١٧}. يعتمد برنامج استدامة قطاع المياه على برنامجي استدامة رئيسيين آخرين:

ملخصات القطاعات

- ♦ برنامج تقوية مؤسسة قطاع المياه للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (٢٥ مليون دولار) ^{٣١٨}.
- ♦ برنامج التدريب على أنظمة الإدارة لدى وزارة الشؤون البلدية ومصادر المياه العامة (MMPW) (١٤,٥ مليون دولار) الذي يقوم به مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO).

وفقاً لمكتب العقود والمشاريع، فإن برنامج استدامة قطاع المياه سيتضمن دعم عمليات التشغيل، والصيانة، والمساعدة، كما نشاطات تطوير القدرات. وهو سيضمن ان الأصول والمنشآت التي تمولها الولايات المتحدة يتم تشغيلها بشكل فعال في المدى القريب، مع خلق الظروف المواتية للتشغيل المستدام على يد وزارة الشؤون البلدية ومصادر المياه العامة (MMPW)، كما وزارة الموارد المائية (MWR)، وأمانة بغداد (رئاسة البلدية).

الجدول ٢-١٥

الحصيلة الحالية لمشاريع الولايات المتحدة والحالة النهائية المتوقعة

مقياس النتائج	الوضع الحالي	النهاية المتوقعة
(عدد الأفراد الإضافيين الحاصلين على خدمة من المستوى القياسي، مع الأخذ في الاعتبار ظروف النظام الفعلي)	٢٠٠٦/٣/٢١	
مياه الشرب	٣,٠ مليون نسمة	٨,٤ مليون نسمة
مياه الصرف الصحي	٥,١ مليون نسمة	٥,٣ مليون نسمة

المصادر: طلب معطيات المفتش العام من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، عبر البريد الإلكتروني في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. الصفحة ٦. مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة المعلومات من مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى مساعد رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

إن نشاطات تطوير القدرة المنفذة عبر برنامج استدامة قطاع المياه سيكون متعلق مباشرة باستدامة الأصول والتجهيزات الممولة من الولايات المتحدة، وهذه النشاطات سوف تشمل:

- ♦ التدريب
- ♦ المعدات
- ♦ المساعدة الفنية
- ♦ التوجيه في مناطق إدارة المشاريع
- ♦ مخططات وموازنات التشغيل والصيانة
- ♦ أنظمة إدارة الصيانة
- ♦ المخزون والمستودعات
- ♦ إدارة أسطول المركبات
- ♦ حماية البنية التحتية^{٣٢١}

إن مبادرة تطوير القدرة (١١,٨ مليون دولار) هي كناية عن تدريب الأفراد الفنيين والإداريين لدى وزارة الشؤون البلدية ومصادر المياه العامة (MMPW) ووزارة الموارد المائية (MWR) في تنظيم الموازنات، ونوعية المياه، وإدارة المشاريع، والتخطيط ومصادر للمرافق والمهارات الإدارية الأخرى. هذا البرنامج مجدول للإنتهاء بنهاية ربع السنة هذا^{٣٢٢}.

استعملت اتفاقيات الشراكة (PPAs) في قطاع المياه لتطوير القدرات العراقية. إن اتفاقيات الشراكة للمشاريع هي اتفاقيات بين مكتب المشاريع والعقود والمؤسسات العراقية المعنية لتوفير الفرص، ومنح العقود والإدارة، والإشراف للعراقيين بالنسبة للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة. سوف تستعمل اتفاقيات الشراكة في المشاريع لعدد صغير من مشاريع المياه، بما فيها إعمار محطة معالجة المياه في بلدروز، لبناء القدرة الإضافية لوزارة الشؤون البلدية ومصادر المياه العامة، ووزارة الموارد المائية

٣٢٤

تحديث المعلومات حول العقود

خلال ربع السنة الحالي، تمّ الالتزام بإنفاق مبلغ ٩٤٤ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مما رفع المجموع التراكمي إلى ١٦,٣ مليار دولار^{٣٢٥}. وتنفيذاً لأحكام القانون العام رقم 106-108 وتعديلاته، يُدرج المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات التعاقد من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR). انظر الملحق (ز) على القرص المدمج للتقرير للحصول على لائحة كاملة بكافة عمليات التعاقد الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) التي استلمها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

لا يغطي حالياً أي نظام معلومات لحكومة الولايات المتحدة المعلومات الشاملة للمشاريع والعقود والمعلومات المالية المتعلقة بإعادة إعمار العراق. ومن أجل تلبية واجبه القانوني، صمم المفتش العام لإعادة إعمار العراق وأنشأ نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام ليكون محفظة لكافة المشاريع، والعقود، والبيانات المالية المتعلقة بإعادة إعمار العراق، يخدم نظام المعلومات هذا كمستودع للبيانات والمعطيات المتعلقة بإعادة إعمار العراق الواردة من كافة المنظمات المفوضة إلزام الإنفاق من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تغذي الوكالات المنفذة لعمليات التعاقد إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام (عرضة للمصادقة اللاحقة عليها) من نسخ صور طبق الأصل لوثائق المصدر للعقد.

منذ التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سجل المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٤٠٧ عملية تعاقد وردت من القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان التي ألزمت إنفاق ما يزيد عن ٨٩ مليون دولار. تشمل عمليات التعاقد هذه تعديلات أدخلت على العقود الحالية كما أوامر مهمات جديدة صدرت وعقوداً مُنحت. من أصل مبلغ ٨٩ مليون دولار كان قد جرى إلزام إنفاق ما يزيد عن ٥ ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) صدرت بموجب ٦١ عملية تعاقد جديدة. جرى تمويل معظم عمليات التعاقد من أموال صندوق قوات الأمن العراقية، أي ٧٩ عملية تعاقد ألزمت إنفاق ما يزيد عن ٤٧ مليون دولار.

ملخصات القطاعات

حتى هذا التاريخ، استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٤٠٤٤ عملية تعاقد وأدخلها في نظام المعلومات لديه تمّ الإلزام بموجبها إنفاق مبلغ ١٢,٨ مليار دولار. من أصل عمليات التعاقد هذه جرى تمويل ١٦٧٧ عملية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للالتزامات تزيد عن ٥,٣ مليار دولار.

حالياً لا يتعقب أي نظام معلومات آخر التزامات مبلغ ١٦,٣ مليار دولار من التزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق >(IRRF) يخطط مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) لتطوير هذه القدرة على التتبع كجزء من نظام إدارة إعادة إعمار العراق التابع له الموحد الجديد. أنظر القسم ٣ لتقرير التدقيق بعنوان "إدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: تطور نظام إدارة إعادة إعمار العراق".

التنافس والتحليل لأعمال التعاقد

يستخدم تحليل بيانات عقود نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) اثنين من البارامترات المتغيرة: العدد الإجمالي لعمليات التعاقد والقيمة الإجمالية بالدولار لعمليات التعاقد.

خلال عملية إعادة إعمار العراق جرى تنفيذ عدة استراتيجيات للامتلاكات تستند إلى متطلبات وتقييدات المشاريع. بالنسبة لربعي السنة الأولين للسنة المالية ٢٠٠٦، تم منح عمليات تعاقد باللجوء بصورة أولية إلى المنافسة الكاملة والمفتوحة. يبين الجدول ٢-١٦ القيمة الإجمالية لعمليات التعاقد مصنفة حسب نوع المنافسة.

بالنسبة للنسبة المالية ٢٠٠٣، كانت عدة مشاريع بصورة عامة أشمل لجهة نطاقها الأوسع ولذلك جرى تمويلها بواسطة عقود بشروط مرنة. تتميز العقود على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة (IDIQ) هذه الشروط المرنة: أي أنها منحت استناداً إلى القيمة الإجمالية القصوى التي يسمح للمقاول باستلامها. يستلم المقاول دفعات تتعلق فقط بالعمل المنفذ بموجب أوامر مهمة استناداً إلى عقد إجمالي غير محدد الوقت وغير محدد الكمية.

ملخصات القطاعات

ابتداءً من السنة المالية ٢٠٠٥، تحولت طريقة طلب عروض الأسعار من إصدار أوامر مهمات تحت "مظلة" عقود كبرى إلى عقود تنافسية مباشرة للتوريد والبناء. يبين الجدول ٢-١٧، حسب السنة المالية، الفجوة المتزايدة بين العدد الإجمالي لأوامر المهمات والعقود الممنوحة، ويحلل الجدول ٢-١٨ بالتفصيل عمليات التعاقد حسب المكتب المتعاقد. بالنسبة للسنة المالية الحالية، جرى بصورة أولية إدارة عمليات التعاقد من جانب مكتب القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A).

القيمة الإجمالية لعمليات التعاقد حسب نوع المنافسة كما هي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، (بملايين الدولارات).

الجدول ٢-١٦

نوع المنافسة	سنة ٢٠٠٣	سنة ٢٠٠٤	سنة ٢٠٠٥	أول ربع سنة ٢٠٠٦	ثاني ربع سنة ٢٠٠٦	المجموع
كاملة ومفتوحة	٤,٣٣٦,٨٥	٢٢,٩٦٤,٥٥	١,٠٦٤,٣٧	١١٩,٨٦	٤١,٤٥	٢٨,٥٢٧,٠٧
مصدر وحيد	٨,٥٧٨,٥٤	١,٣٠٢,٦٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٩,٨٨١,١٨
غير متوفر	٦٩,٣٢	١,٤٦٨,١٨	٢٠٧,٧٤	٢٨,٠٤	١,٥١	١,٧٧٤,٧٩
منافسة محدودة	٤٨٠,٠١	٧٢٩,٢٥	٣٩,٤٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٢٤٨,٦٥
شركات صغيرة	٢٩,٥٧	١٧٢,٦٠	٣,٣٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٠٧,٥٢
مُفردة لأعمال معينة						
مقاولون صغار	١١٢,٧٠	١٩,٥٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٣٢,٢٢
محرومون						
المجموع الفرعي	١٣,٦٠٦,٩٩	٢٦,٦٥٦,٧٣	١,٣١٦,٨٥	١٤٧,٩٠	٤٢,٩٦	٤١,٧٧١,٤٤
المبلغ الخارج عن نطاق التاريخ	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٤١,٨٥
المجموع	١٣,٦٠٦,٩٩	٢٦,٦٥٦,٧٣	١,٣١٦,٨٥	١٤٧,٩٠	٤٢,٩٦	٤١,٩١٣,٢٩

ملاحظة: تمثل القيم أعلاه "القيمة القصوى" المحتملة للعقود.

ملخصات القطاعات

تحليل تفاصيل عمليات التعاقد حسب نوع المنافسة كما هي في ٣١ آذار/يناير ٢٠٠٦.

الجدول ٢-١٧

عملية التعاقد	الكمية	سنة ٢٠٠٣		سنة ٢٠٠٤		سنة ٢٠٠٥		سنة ٢٠٠٦	
		% من المجموع	الكمية	% من المجموع	الكمية	% من المجموع	الكمية	% من المجموع	الكمية
العقود	٣٢	%٥٣,٣٣	١٨٩	%٣٤,١٨	١٤٢٨	%٨٢,٤٥	٣٧١	%٨١,٧٢	
أوامر المهمات	٢٨	%٤٦,٦٧	٣٦٤	%٦٥,٨٢	٣٠٤	%١٧,٥٥	٨٣	%١٨,٢٨	

وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي في العراق، ٤ كانون الأول/يناير ٢٠٠٦، و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.

تحليل عمليات التعاقد حسب المكتب المتعاقد كما كانت هي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

الجدول ٢-١٨

المكتب المتعاقد	عدد عمليات التعاقد	% من مجموع عمليات التعاقد	القيمة الإجمالية (بملايين الدولارات)	% من القيمة الإجمالية للعقود
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي	٢٢٠	%٥,٤٤	١٣,٥٧٢,٠٦	%٣٢,٣٨
وكالة إدارة العقود الدفاعية	٨٨٨	%٢١,٩٦	٧,٠٠١,٨٤	%١٦,٧١
سلطة الائتلاف المؤقتة	٣٣١	%٨,١٨	٥,٥٥٥,٤٧	%١٣,٢٥
وزارة الخارجية	١٢	%٠,٣٠	٥,٣٣٢,٨٠	%١٢,٧٢
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	٥٦	%١,٣٨	٤,٠٠٠,٦٤	%٩,٥٥
قيادة الهندسة لمراقب القوات البحرية (NAVFAC)	٤	%٠,١٠	١,٧٠١,٣٤	%٤,٠٦
مكتب المشاريع والعقود	١١٩٩	%٢٩,٦٥	١,٠٣١,٣٥	%٢,٤٦
قيادة التجهيزات للجيش (AMC)	١٣	%٠,٣٢	٦٦٦,٥٩	%١,٥٩
القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان	١١٥٥	%٢٨,٥٦	٥٥٨,٠٠	%١,٣٣
قيادة عقود الدفاع-واشنطن (DCCW)	٤٤	%١,٠٩	٤٠٤,٨٢	%٠,٩٧
مركز القيادة العسكرية المشتركة (في وزارة الدفاع) (HQ-JMC)	١	%٠,٠٢	٣٠٣,٥٣	%٠,٧٢

ملخصات القطاعات

المكتب المتعاقد	عدد عمليات التعاقد	% من مجموع عمليات التعاقد	القيمة الإجمالية (بملايين الدولارات)	% من القيمة الإجمالية للعقود
مكتب إعادة تجديد البنتاغون	٤	%٠,١٠	٢٩٧,٥٨	%٠,٧١
العتاد والهندسة	٥	%٠,١٢	٢٩٠,٨٠	%٠,٦٩
فرقة الدعم العام لمركز عقود المنطقة الشمالية (NRCC)	١٠	%٠,٢٥	٢٥١,٠٤	%٠,٦٠
قيادة عقود وزارة الدفاع	٢	%٠,٠٥	١٩١,١١	%٠,٤٦
قيادة تسليح الدبابات-الآليات في الجيش الأمريكي	٢٤	%٠,٥٩	١٧٨,٤١	%٠,٤٣
مركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE)	١٠	%٠,٢٥	١٧٢,٧٥	%٠,٤١
مكتب التملك والمساعدة	١	%٠,٠٢	١١٩,٠٧	%٠,٢٨
قيادة أنظمة الاتصالات الإلكترونية	١	%٠,٠٢	٧٥,٠٠	%٠,١٨
مركز أنظمة قيادة الأنظمة القتالية الفضائية والبحرية (SPAWAR)	٦	%٠,١٥	٦٠,٨٧	%٠,١٥
وكالة العقود في الجيش الأمريكي	٧	%٠,١٧	٤٦,٠٤	%٠,١١
مكتب عقود تكنولوجيا المعلوماتية الدفاعية (DITCO)	١٦	%٠,٤٠	٤٢,١١	%٠,١٠
وكالة أنظمة المعلومات الدفاعية	١١	%٠,٢٧	٣٠,١٣	%٠,٠٧
غير ذلك	٢٤	%٠,٥٩	٢٩,٨٤	%٠,٠٧
المجموع	٤٠٤٤	%١٠٠,٠٠	٤١,٩١٣,٢٩	%١٠٠,٠٠

كلفة إنجاز العقود

تساعد بيانات الكلفة اللازمة لإنجاز المشاريع (CTC) في تحديد قطاعات إعادة الإعمار التي لم تمول بدرجة كافية، وتساعد في تجنب مواجهة ميزانيات مستنفذة قبل إنجاز المشاريع. كلفت الوكالات الأميركية التي تنفذ مشاريع إعادة الإعمار بموجب القانون، تقديم بيانات الكلفة اللازمة للإنجاز يُعتمد عليها. ولكي تؤدي هذه المهمة، يجب أن تقارن الوكالات المبلغ المقرر لميزانية المشروع مع التقديرات الجارية للاكلاف النهائية للمشروع بغية تحديد ما إذا كان يوجد تفاوت. يساعد نظام القياس هذا في تحديد ما إذا كان أي مشروع قد تجاوز الميزانية المقررة له.

أشار المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) إلى جهود تطوير بيانات الكلفة اللازمة للإنجاز في تقرير التدقيق الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تحت العنوان: "منهجيات إعداد التقارير المتعلقة بتقديرات الكلفة اللازمة للإنجاز". في تقرير التدقيق هذا حدد المفتش العام عدة تحديات تواجه إعداد تقارير موحدة حول الاكلاف اللازمة لإنجاز المشاريع، وأعطى توصيات بشأنها إلى إدارة الوكالة الأميركية لإعادة الإعمار. يزود الجدول ٢-١٩ التجميع التقريبي للبيانات المقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) التي أدخلت في تقرير تقدم العمل في القطاعات الذي أعده المفتش العام. إلا أن هناك عدة مسائل تمنع إجراء محاسبة واضحة للكلفة اللازمة لإنجاز المشاريع في كل قطاع:

- ♦ بالنسبة لبعض القطاعات (الكهرباء، الماء، النقل، المواصلات والعناية الصحية) لا يعادل التفاوت المعلن عنه الفرق الحسابي بين المبلغ المرخص به والمبلغ المقدر عند الإنجاز (EAC). يحصل هذا الاختلاف في كل من تقارير مكتب المشاريع والعقود (GRD-PCO) وتقارير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

ملخصات القطاعات

♦ بالنسبة لبعض القطاعات (الكهرباء، الماء، النقل، المواصلات والعناية الصحية) لا يتساوى التفاوت المعلن عنه في تقرير تقييم المشاريع (PAR) مع الفرق الحسابي بين المبلغ المرخص به والمبلغ المقدر عند الإنجاز، وبهذا يحصل هذا الاختلاف لأن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تستخدم رقماً جرى توليده داخلياً لديها، أي من خلال استمارة تعيين المشروع (PIF)، بدلاً من المبلغ المرخص به عند احتساب التفاوت.

♦ لا تتوافق القيم الواردة في حقل المبالغ المرخص بها للقطاع مع المبالغ الموزعة (المرخص بإنفاقها) لأي قطاع آخر أشير إليه في التقرير القسم ٢٢٠٧ لوزارة الدفاع الصادر في نيسان/إبريل ٢٠٠٦. كان التفسير المقدم من قبل مكتب المشاريع والعقود والوكالة الأميركية للتنمية الدولية هو انهما يقدمان تقارير تتعلق فقط بمشاريع الإنشاءات، وانهما اعتبرا بعض المشاريع على أنها مشاريع غير إنشائية حتى في القطاعات التي تسود فيها الإنشاءات.

مع تقدم برنامج إعادة الإعمار نحو الاكتمال في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وجد المفتش العام ان عدم توفر بيانات متماثلة حول الكلفة اللازمة للإنجاز يجعل من المستحيل إجراء تقدير دقيق للاكلاف الحقيقية اللازمة لإنجاز ما تبقى من مشاريع وبرامج إعادة إعمار في العراق. ولذلك لا يستطيع المفتش العام لإعادة أعمار العراق أن يحدد ما إذا كانت الأموال المتبقية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تكفي لإنجاز المشاريع الأميركية لإعادة إعمار العراق الجاري تنفيذها حالياً أو تلك التي يُنتظر أن يبدأ تنفيذها.

ملخصات القطاعات

التقارير المجمعة حول الكلفة اللازمة لإنجاز مشاريع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) والوكالة الأميركية للتنمية (USADI) الدولية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما هي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، (بملايين الدولارات).

الجدول ١٩-٢

القطاع	المبلغ المرخص به	التقدير عند الإنجاز
الكهرباء	\$٣,٦٠٥	\$٣,٥٢٠
الماء	١,٧٨٣	١,٧٤٤
النفط والغاز	١,٣٣٣	١,٣٤١
الأمن والعدل	١,٠٥٩	١,٠٢٢
النقل والمواصلات	٤٠٢	٣٥٣
الديمقراطية، التعليم وتطوير القطاع الخاص	١١١	١٠٩
العناية الصحية	٤٢١	٤٢٦

ملاحظة: تم تصنيف المجاميع بالدولارات حسب القطاعات التي حددها المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مصادر تمويل إعادة إعمار

العراق

يوفر القانون العام 106-108 وتعديلاته على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) إعداد تقارير حول الإشراف الإجمالي على والمحاسبة للأموال المنفقة على إغاثة وإعادة إعمار العراق. تدعم ثلاثة مصادر أولية للتمويل نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار: الأموال المخصصة من قبل الإدارة الأميركية، الأموال المقدمة من مانحين دوليين، والأموال العراقية.

حتى هذا التاريخ، يتجاوز إجمالي الأموال المخصصة من جانب الإدارة الأميركية مبلغ ٣١,٩ مليار دولار، بضمنها:

- ♦ ٢,٤٤ مليار دولار تمويلات لإغاثة وإعادة إعمار العراق اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١).
 - ♦ ١٨,٤٣٩ مليار دولار تمويلات لإغاثة وإعادة إعمار العراق اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢).
 - ♦ ٥,٣٩١ مليار دولار تمويلات تمّ التصديق عليها في أيار/مايو ٢٠٠٥، لدعم وزارة الدفاع العراقية وقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية العراقية (صندوق قوات الأمن العراقية (ISSF)).
 - ♦ ١٦ برنامج إضافي لإغاثة وإعادة إعمار العراق بلغ إجمالي قيمتها ٥,٦٣ مليار دولار.
- حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغت القيمة الإجمالية لتعهدات المانحين الدوليين ١٤,٧ مليار دولار، تمّ التعهد بتقديم مبلغ ١٣,٦ مليار دولار في مؤتمر مدريد لعام ٢٠٠٣ حول إعادة إعمار العراق، وجاء مبلغ ٠,٩٨ مليار دولار من تعهدات قدمت بعد مؤتمر مدريد. وقد جرى إنفاق نسبة ٢٥% من هذه التعهدات أي ٣,٥ مليار دولار.

ملخصات القطاعات

تشتمل الأموال العراقية على الأموال المجمدة والأموال المصادرة، إضافة إلى صندوق تنمية العراق والموازنة الاستثمارية العراقية. شكلت الأموال العراقية مصدراً مهماً لتمويل جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق بالأخص خلال تولي سلطة الائتلاف المؤقتة زمام الحكم في العراق. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغ إجمالي هذه الأموال ٣١,٥ مليار دولار تضمنت:

- ♦ أموال محجوزة (مجمدة) بقيمة ١,٧٢ ملايين دولار.
- ♦ أموال مصادرة تشمل أموالاً نقدية وممتلكات مصادرة بلغ مجموعها اقل بقليل من مليار دولار.
- ♦ صندوق تنمية العراق، (DFI) الذي يستمد معظم تمويله من عائدات النفط ومن الأموال المعادة إلى العراق (يُشكل أكثر من نسبة ٥٥% من المجموع الإجمالي للأموال العراقية).
- ♦ تمويلات الموازنة العراقية البالغ = ١٤,٧٦٢ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٤ (رغم انه تم بالفعل إنفاق مبلغ اقل من ذلك بكثير).

يبين الشكل ٢-٤ نظرة إجمالية لكافة مصادر تمويل إعادة إعمار العراق. أعطيت في الملاحق ب وج وتفاصيل أكثر حول ذلك.

الأموال الأميركية المخصصة

منذ اندلاع الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، صادق الكونغرس الأميركي على ستة قوانين خصص بموجبها مبلغ ٣١,٩٠٧ مليار دولار لإعادة إعمار العراق. في منتصف نيسان/أبريل، ٢٠٠٦، كان الكونغرس الأميركي يدرس إصدار قانون يضيف مبلغ ٨,٥٧ مليار دولار إلى هذا المبلغ.

كان أكبر نشاطات التمويل المترافقة مع إعادة إعمار العراق، إنشاء صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ و ٢ (IRRF1 and ARRF2) الذين تم إنشاؤهما في عام ٢٠٠٣، بموجب القانون العام 109-11 والقانون العام 106-108. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، شكلت المخصصات المالية لتغذية صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ و ٢ ثلثي كامل الجهد الأميركي لإعادة إعمار العراق.

خلال السنوات الثلاث الماضية، قام ١٩ صندوق تمويل مختلف بالمساعدة في تمويل جهود إعادة الإعمار، كانت تقوم بإدارة معظمها وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تتراوح هذه الصناديق من صناديق تطوير البنية التحتية إلى صناديق مساعدة اللاجئين والمهجرين.

أنظر الجدول ٢-١٠ لبيان لائحة بالتخصيصات الأميركية الجارية لإعادة الإعمار وتلك التي تنتظر طلبات الحصول عليها.

ملخصات القطاعات

الأموال الأميركية المخصصة

الجدول ٢-٢٠

آلية التمويل	قانون عام ٢٠٠٣، تخصيصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	قانون عام ٢٠٠٤، تخصيصات الطوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات وزارة الدفاع	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات إضافية للطوارئ، والدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا الإصاار تسونامي	التخصيصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	إجمالي التخصيصات	طلب تخصيصات إضافية للسنة المالية ٢٠٠٦	طلب ميزانية وزارة الخارجية/ وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	إجمالي مبالغ الطلبات
	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109-148				
	١٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٣	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	٥ حزيران/أغسطس ٢٠٠٤	١١ أيار/مايو ٢٠٠٥	٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥				
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - ٢ (IRRF2)		١٨,٤٩٣,٠٠٠,٠٠٠				١٨,٤٣٩,٠٠٠,٠٠٠			
صندوق قوات الأمن العراقية				٥,٣٩١,٠٠٠,٠٠٠		٥,٣٩١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٣,٠٠٠,٠٠٠		٣,٧٠٣,٠٠٠,٠٠٠
برامج دبلوماسية وقنصلية ^(١)	٣٥,٨٠٠,٠٠٠		٦٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٦٦,٣٠٠,٠٠٠		١,٣٦٧,١٠٠,٠٠٠	١,٤٩٧,٥٠٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٦٢,٥٠٠,٠٠٠
صندوق الدعم الاقتصادي (ESF)					٦٠,٣٩٠,٠٠٠	١,٤٨٩,٠٠٠,٠٠٠	٤٧٨,٧٧٠,٠٠٠		١,٩٦٧,٧٧٠,٠٠٠
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - ١ (IRRF1)						٢,٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠			

ملخصات القطاعات

الأموال الأميركية المخصصة

الجدول ٢-٢٠ (تابع)

آلية التمويل	قانون عام ٢٠٠٣، تخصيصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	قانون عام ٢٠٠٤، تخصيصات الطوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات وزارة الدفاع	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات إضافية للطوارئ، والدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا الإعصار تسونامي	التخصيصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	التخصيصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	إجمالي التخصيصات	طلب تخصيصات إضافية للسنة المالية ٢٠٠٦	طلب ميزانية وزارة الخارجية/ وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	إجمالي مبالغ الطلبات
	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-102				
برنامج الاستجابة الطارئة للفائد (CERP)			١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٧١٨,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠		١,٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٨,٠٠٠,٠٠٠		٣٧٨,٠٠٠,٠٠٠
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ^(١) (٢)		٩٠٨,٠٠٠,٠٠٠					٩٠٨,٠٠٠,٠٠٠			
وزارة الخارجية، الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات وفرض تطبيق القانون (DoS/INL)	٢٥,٠٠٠,٠٠٠						٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٧,٧٠٠,٠٠٠	٢٥٤,٦٠٠,٠٠٠	٣٦٢,٣٠٠,٠٠٠
الجيش العراقي الجديد ^(٣)		١٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠,٠٠٠				٣٣٧,٥٠٠,٠٠٠			
مساعدة القوات العسكرية والأمنية في العراق وأفغانستان ^(٣,٦)					٤٢٥,٠٠٠,٠٠٠		٤٢٥,٠٠٠,٠٠٠			

ملخصات القطاعات

الأموال الأميركية المخصصة

الجدول ٢-٢٠ (تابع)

آلية التمويل	قانون عام ٢٠٠٣، تخصيصات إضافية للتوارئ أثناء الحرب.	قانون عام ٢٠٠٤، تخصيصات للتوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات وزارة الدفاع	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات إضافية للتوارئ، والدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا الإعصار تسونامي	التخصيصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	التخصيصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	إجمالي التخصيصات	طلب تخصيصات إضافية للسنة المالية ٢٠٠٦	طلب ميزانية وزارة الخارجية/ وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	إجمالي مبالغ الطلبات
	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-102				
صندوق إعادة معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)	٤٨٩,٣٠٠,٠٠٠						٤٨٩,٣٠٠,٠٠٠			
أكلاف إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	٢١,٠٠٠,٠٠٠			٢٤,٤٠٠,٠٠٠			٤٥,٤٠٠,٠٠٠	١١٩,٦٠٠,٠٠٠		١١٩,٦٠٠,٠٠٠
المساعدة في الكوارث الدولية	١٤٣,٨٠٠,٠٠٠						١٤٣,٨٠٠,٠٠٠			
صندوق مبادرة القائد للمحاربين (صندوق مبادرة القائد العام) (٥)	٢٩,٧٥٠,٠٠٠	١٢,٧٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠		٢١,٢٥٠,٠٠٠		١٠٦,٢٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠	٤٢,٥٠٠,٠٠٠
المفتش العام لإعادة إعمار العراق		٧٥,٠٠٠,٠٠٠					٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠		٢٤,٠٠٠,٠٠٠
المساعدة الخارجية الإنسانية والمدينة في حالات الكوارث		١٧,٠٠٠,٠٠٠						١٧,٠٠٠,٠٠٠		

ملخصات القطاعات

الأموال الأميركية المخصصة

الجدول ٢-٢٠ (تابع)

آلية التمويل	قانون عام ٢٠٠٣، تخصيصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	قانون عام ٢٠٠٤، تخصيصات الطوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات وزارة الدفاع	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات إضافية للطوارئ، وللدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا الإعصار تسونامي	التخصيصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	التخصيصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	إجمالي التخصيصات	طلب تخصيصات إضافية للسنة المالية ٢٠٠٦	طلب ميزانية وزارة الخارجية/ وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	إجمالي مبالغ الطلبات
	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109- 148	القانون رقم 109-102				
المساعدة الفنية في الشؤون الدولية								١٣,٠٠٠,٠٠٠		
النشاطات القانونية وضباط الشرطة الأميركيين المدن (رواتب ونفقات)								٥,٥٠٠,٠٠٠		
الوكالات الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام	٣,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠			٧,٩٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
وزارة المالية (رواتب ونفقات)								١,٣٠٠,٠٠٠		١,٣٠٠,٠٠٠
مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع								١,١٢٠,٠٠٠		١,١٢٠,٠٠٠

ملخصات القطاعات

الأموال الأميركية المخصصة

الجدول ٢-٢٠ (تابع)

آلية التمويل	قانون عام ٢٠٠٣، تخصيصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	قانون عام ٢٠٠٤، تخصيصات الطوارئ للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات وزارة الدفاع	قانون عام ٢٠٠٥، تخصيصات إضافية للطوارئ، وللدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا الإعصار تسونامي	التخصيصات لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	التخصيصات لوزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦	إجمالي التخصيصات	طلب تخصيصات إضافية للسنة المالية ٢٠٠٦	طلب ميزانية وزارة الخارجية/ وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧	إجمالي مبالغ الطلبات
	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-102				
الإنشاءات العسكرية ^(٦)					٣٤١,٩٠٠,٠٠٠		٣٤١,٩٠٠,٠٠٠	٣٤٧,٧٠٠,٠٠٠		٣٤٧,٧٠٠,٠٠٠
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية								١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مساعدة اللاجئين والمهاجرين									٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مساعدة طارئة للاجئين والمهاجرين							٣٧,٠٠٠,٠٠٠			
مساعدة لمنع انتشار أسلحة الدمار، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام									١٦,٦٣٠,٠٠٠	١٦,٦٣٠,٠٠٠
التدريب والتعليم العسكري الدولي									١,١٨٥,٠٠٠	١,١٨٥,٠٠٠
المجموع	٣,٢٦٠,١٥٠,٠٠٠	١٩,٥٨١,١٥٠,٠٠٠	١,٠٣٦,٢٥٠,٠٠٠	٦,٨٢٣,٤٥٠,٠٠٠	١,١٦٣,١٥٠,٠٠٠	٦٠,٣٩٠,٠٠٠	٣١,٩٠٧,٥٤٠,٠٠٠	٧,٧٢٦,٦٧٠,٠٠٠	٨٦,٠٩٣,٥٠٠,٠٠٠	٨,٥٧٠,٦٠٥,٠٠٠

(١) أكاليف لوجستية، أمنية وإنشائية

(٢) استثنى مبلغ ٧٥ مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 106-108

(٣) حيث لم تتوفر التخصيصات للعراق فقط واستناداً إلى اتجاهات تاريخية، خصص المفتش العام لإعادة إعمار العراق نسبة ٨٥% للعراق ونسبة ١٥% لأفغانستان.

(٤) النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام 106-108.

(٥) كما تم تعيينها في تقارير نصف أسبوعية صادرة عن مكتب المشاريع والعقود.

(٦) زود الكونغرس وزارة الدفاع بسلطة سحب مبالغ من هذه الصناديق.

ملخصات القطاعات

أموال المانحين الدوليين

تُشكّل الأموال التي تعهد بها مانحون غير أميركيين بصورة ثنائية ومؤسسات دولية المصدر الثالث لتمويل نشاطات إعادة إعمار وتنمية العراق. في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦، تم التعهد بتقديم مبلغ ١٤,٥٨ مليار دولار وتم صرف حوالي ٣,٥ مليار دولار (٢٥%)^{٣٢٦}.

تاريخ نشاط المانحين

نشط المانحون الدوليون والمنظمات الأهلية في العراق لمدة تزيد عن عشر سنوات قبل بداية المعارك عام ٢٠٠٣. كانت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة تعمل في العراق لمراقبة برنامج النفط مقابل الغذاء وتقوم بأعمال إنسانية وتنموية أساسية، خاصة في شمال العراق. ومع اقتراب نشوب الحرب، استعدت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية لتقديم مساعدات إنسانية طارئة مختلفة، وبالأخص في ما يعود إلى حالات النقص في الغذاء وتحركات اللاجئين، وذلك باستخدام التمويلات الواردة من مانحين دوليين بضمنهم الولايات المتحدة.

بعد وقت قصير من انتهاء الحرب، في حزيران/يونيو، ٢٠٠٣، اجتمع في نيويورك مانحون للبدء في الإعداد لعقد مؤتمر تعهد رئيسي في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. خلال الأشهر القليلة التالية عقد المانحون عدة اجتماعات للتخطيط للمؤتمر وصمموا ما سوف يصبح عليه الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق استناداً إلى تجارب صناديق ائتمان يشترك فيها مانحون متعددون بضمنهم أفغانستان. خلال نفس الفترة، أرسلت الولايات المتحدة بعثات رفيعة المستوى إلى مختلف الدول الرئيسية المانحة للبحث على تقديم مساعدة سخية إلى العراق.

يبين الجدول ٢-١٢ تعهدات المانحين حسب الدول كما كانت في ٣١ آذار/مارس، ٢٠٠٦.

ملخصات القطاعات

تعهدت الولايات المتحدة، و ٢٨ دولة أخرى، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي بتقديم مبلغ إجمالي قدره ٣٣ مليار دولار على شكل منح وقروض للفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧. تعهدت دول مانحة أخرى غير الولايات المتحدة لتقديم ١٣,٥ مليار دولار:

♦ ٨,٤ مليار دولار من قبل حكومات أخرى.

♦ ٥,١ مليار دولار من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تعهد البنك الدولي بتقديم مبلغ يتراوح بين ٣ و ٥ مليارات دولار تشمل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على شكل قروض من قبل لجنة التنمية الدولية (IDA). وتعهد صندوق النقد الدولي بتقديم ما بين ٢,٥٥ و ٤,٢٥ مليار دولار. لقد تم اعتماد الحد الأدنى لكل مجموعة من مجموعات الأرقام أعلاه لغرض جدولة المجموع.

جاءت معظم التعهدات، أو ٢٢,١ مليار دولار، على شكل منح مساعدات، و ٩,٦٢٥ مليار دولار على شكل قروض، و ٣٣٥ مليون دولار على أشكال غير محدد نوعها.

شجعت الولايات المتحدة بقوة المساعدات على شكل منح حيث بالإمكان صرفها بسرعة، أكبر ولا تصنيف ثقلاً إلى عبء الدين العراقي الكبير. منذ مؤتمر مدريد بلغ إجمالي التعهدات الجديدة ٩١١ مليون دولار:

♦ اللجنة الأوروبية، ٤٨٠ مليون دولار (على قسمين، بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار لكل قسم، لعامي ٢٠٠٥ و عام ٢٠٠٦).

♦ البنك الإسلامي للتنمية، ٣٠٠ مليون دولار (قروض ميسرة).

♦ الدانمارك، ٤٠ مليون دولار

♦ ألمانيا، ١٠ ملايين دولار

♦ استراليا، ٣١ مليون دولار

ملخصات القطاعات

تعهدات بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار العراق مصنفة حسب الدول كما في ٣١ آذار/مارس، ٢٠٠٦.

المانح	التعهد الأصلي في مدريد تشرين الأول/أكتوبر	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات آذار/مارس ٢٠٠١
استراليا	٤٥,٥٩٠,٩٧٤	٣١,٠٠٠,٠٠٠	٧٦,٥٩٠,٩٧٤
النمسا	٥,٤٧٨,١٦٥		٥,٤٧٨,١٦٥
بلجيكا	٥,٨٩٠,٥٠٠		٥,٨٩٠,٥٠٠
بلغاريا	٦٤٠,٠٠٠		٦٤٠,٠٠٠
كندا	١٨٧,٤٦٦,٤٥٤		١٨٧,٤٦٦,٤٥٤
الصين	٢٥,٠٠٠,٠٠٠		٢٥,٠٠٠,٠٠٠
قبرص	١١٧,٨١٠		١١٧,٨١٠
الجمهورية التشيكية	١٤,٦٥٩,٠٢٣		١٤,٦٥٩,٠٢٣
الدانمارك	٢٦,٩٥٢,٣٨٤		٢٦,٩٥٢,٣٨٤
استونيا	٨٢,٤٦٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٩٥٢,٣٨٤
فنلندا	٥,٨٩٠,٥٠٠		٥,٨٩٠,٥٠٠
المانيا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
اليونان	٣,٥٣٤,٣٠٠		٣,٥٣٤,٣٠٠
هنغاريا	١,٢٣٧,٠٠٥		١,٢٣٧,٠٠٥
ايسلندا	٢,٥٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠
الهند	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠,٠٠٠
إيران	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
ايرلندا	٣,٥٣٤,٣٠٠		٣,٥٣٤,٣٠٠
إيطاليا	٢٣٥,٦٢٠,٠٢٠		٢٣٥,٦٢٠,٠٢٠
اليابان	٤,٩١٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٩٦٤,٠٠٠,٠٠٠
كوريا	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠

ملخصات القطاعات

المانح	التعهد الأصلي في مدريد تشرين الأول/أكتوبر	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات آذار/مارس ٢٠٠١
الكويت	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠,٠٠٠
ليتوانيا		٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
لوكسمبورغ	٢,٣٥٦,٢٠٠		٢,٣٥٦,٢٠٠
مالطا	٢٧,٠٠٠		٢٧,٠٠٠
هولندا	٩,٤٢٤,٨٠١		٩,٤٢٤,٨٠١
نيوزيلندا	٣,٣٥١,٩٧٥	٩٩٠,٠٠٠	٤,٣٤١,٩٧٥
النرويج	١٢,٨٦٧,٦١٧		١٢,٨٦٧,٦١٧
عمان	٣,٠٠٠,٠٠٠		٣,٠٠٠,٠٠٠
باكستان	٢,٥٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠
قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
سلوفينيا	٤١٩,٣٨٢		٤١٩,٣٨٢
إسبانيا	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠
سيرلانكا		٧٥,٥٠٠	٧٥,٥٠٠
السويد	٣٣,٠٠٠,٠٠٠		٣٣,٠٠٠,٠٠٠
تركيا	٥٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢١٥,٠٠٠,٠٠٠		٢١٥,٠٠٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٤٥٢,٣٢٦,٤١٦		٤٥٢,٣٢٦,٤١٦
الولايات المتحدة	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠,٠٠٠
فيتنام		٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٧,٨٠٧,٤٦٧,٢٩٣	٢٠٢,٧٩٥,٥٠٠	٨,٠١٠,٢٦٢,٧٩٣
اللجنة الأوروبية	٢٣٥,٦٢٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٧١٥,٦٢٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٨,٠٤٣,٠٨٧,٢٩٣	٦٨٢,٧٩٥,٥٠٠	٨,٧٢٥,٨٨٢,٧٩٣

ملخصات القطاعات

المانح	التعهد الأصلي في مدريد تشرين الأول/أكتوبر	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات آذار/مارس ٢٠٠١
المؤسسات المالية الدولية			
صندوق النقد الدولي (المستوى الأدنى)	٢,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠		٢,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠
البنك الدولي (المستوى الأدنى)	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
البنك الإسلامي للتنمية		٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٥,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي مساعدات المانحين	١٣,٥٩٣,٠٨٧,٢٩٣	٩٨٢,٧٩٥,٥٠٠	١٤,٥٧٥,٨٨٢,٧٩٣

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية

ملاحظة: البيانات لا تراجع ولا تدقق ولا يتم التثبت من صحتها بصورة رسمية.

التعهدات التي سبقت مؤتمر مدريد بتقديم مساعدات إنسانية لم تشمل في هذا الجدول.

أنفقت اليابان أيضاً ٥٠ مليون دولاراً إضافياً كمنحة مساعدة بالإضافة إلى تعهدها بتقديم ١,٥ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

حتى النقطة الحالية، لم تكن هناك أي هيئة معينة مسؤولة عن تعقب تعهدات المانحين والانفاقات، لكن المانحين طلبوا مؤخراً من البنك الدولي التعهد بتحديث وضعية التعهدات بالتمويل التي قدمت في مؤتمر مدريد.

ملخصات القطاعات

صادق مؤتمر مدريد بصورة رسمية على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI) الذي شمل صندوقي انتمان، يدير أحدهما البنك الدولي، والآخر منظمة الأمم المتحدة. أمّن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي الهيكلية التي يتمكن المانحون من خلالها إيصال مساعداتهم هذه في حال لم يرغبوا بإقامة بعثة ثنائية في العراق، أو إذا كانوا يرغبون في دعم مشاريع أكبر حجماً من خلال جهد متعدد الأطراف. تقدم لجنة مكونة من ١٨ مانحاً، ساهم ١٦ مانح منهم بما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار (مع ممثلين اثنين للمانحين تعهدوا بتقديم مبالغ أقل) توصياتها إلى البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي. يبين الجدول ٢-٢١ أسماء الدول الأعضاء. معظم المانحين الذين تعهدوا بتقديم مساعدات مبالغ اصغر على أساس ثنائي دفعوا المبالغ التي تعهدوا بها عبر صناديق الانتمان هذه، وساهم أيضاً مانحون تعهدوا بتقديم مبالغ أكبر على أساس ثنائي، كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان، في تغذية صناديق الانتمان.

اجتمعت لجنة المانحين أربع مرات منذ مؤتمر مدريد. وفي كل مرة كان عدد المانحين يزداد عن عددهم السابق. في الاجتماع الأول في أبو ظبي في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، جرى الوعد بدفع حوالي مليار دولار من التعهدات التي قدمت في مدريد إلى صندوقي الانتمان الذين تم إطلاقهما رسمياً في ذلك الوقت. اختيرت اليابان لترأس لجنة المانحين. أنظر الجدول ٢-٢٢ الذي يعطي لائحة بالتعهدات والإيداعات في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI) كما كانت عليه في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، عقد المانحون ثلاثة اجتماعات أخرى في: الدوحة (قطر)، طوكيو (اليابان) ومنطقة البحر الميت (الأردن). من المتوقع أن يعقد الاجتماع القادم بعد وقت قصير من التشكيل النهائي للحكومة العراقية الجديدة. في آذار/مارس ٢٠٠٦، اجتمع المندوبون من لجنة المانحين مع مسؤولين من البنك الدولي والأمم المتحدة في واشنطن لمراجعة تطورات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق هذا، وبالأخص التقييم الخارجي الجاري لنشاطات صندوقي الانتمان لدى البنك الدولي والأمم المتحدة، بغية تحديد مدى فعالية التخطيط والتنفيذ للأعمال الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١. اقترح المجتمعون أيضاً تمديد فترة عمل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي من نهاية العام ٢٠٠٧ إلى نهاية العام ٢٠١٠.

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-٢١

أعضاء لجنة المانحين الدوليين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

كندا (ترأست اللجنة)	الكويت
المملكة المتحدة	إيران
إيطاليا	النرويج
الهند	كوريا
تركيا *	قطر
السويد	إسبانيا
فنلندا *	المفوضية الأوروبية
اليابان	الولايات المتحدة
استراليا	الدانمارك

* أعضاء مداورون

تشجيع التنسيق بين المانحين

خلال السنوات الثلاث الماضية، إزاء اهتمام كافة المانحين، بالأخص الذين ينفذون برامج ثنائية بتأمين تنسيق أفضل لبرامجهم، فيما بينهم ومع السلطات العراقية بغية تجنب الازدواجية في الجهد، وللتأكد من أن أولوياتهم تعكس بصورة صحيحة احتياجات العراق. رغم أن اجتماعات المانحين تؤمن فرصة ثمينة للاستشارات والتنسيق فقد وافقوا جميعاً على وجوب القيام بما هو أكثر للتنسيق في العراق.

ملخصات القطاعات

من أجل تلبية هذه الحاجة، جرى تشكيل مجموعة بغداد للتنسيق بعد اتخاذ قرار في اجتماع للمانحين عقد في منطقة البحر الميت (الأردن)، في تموز/يوليو ٢٠٠٥، يترأس المجموعة وزير التخطيط الأردني وتجتمع دورياً للتباحث بشأن مجموعة متنوعة من مسائل إعادة الإعمار ولتنشاطر المعلومات حول التقدم في تنفيذ المشاريع والبرامج. في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، دعت المجموعة لعقد جلسة خاصة للتباحث بشأن إعادة إعمار جامع الإمام العسكري في سامراء الذي أصيب بأضرار. وافقت المجموعة على أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بإعداد خطة لتأمين المساعدة الدولية للجهود العراقية لإعادة بناء هذا المزار الديني والمواقع الدينية المتضررة الأخرى. توجد أيضاً مجموعات عمل في قطاعات الصحة، والتعليم، والكهرباء، والنفط، وحكم القانون، ويرأس كل واحدة منها الوزير العراقي المختص سوية مع مانح داعم. تجتمع مجموعات تنسيق مماثلة من المانحين في المدن الإقليمية كالبصرة والموصل.

يقدم المانحون، بضمنهم البنك الدولي والأمم المتحدة، مشاريع مقترحة إلى مجلس المراجعة الاستراتيجية للعراق الذي يرأسه وزير التخطيط والتعاون الإنمائي. يزود مجلس المراجعة الاستراتيجية للعراق (ISRB) إلى وزير التخطيط الرؤية حول المشاريع المقترحة لمختلف وزارات الخدمات ويساعد في ضمان أخذ التداعيات الإجمالية للموارد اللازمة في الحسبان (لم تقدم الولايات المتحدة، كقاعدة متبعة، مشاريعها المقترحة إلى مجلس المراجعة الاستراتيجية للعراق، وذلك جزئياً بسبب احتمال طغيان العدد الكبير من المشاريع الأميركية على قدرة مجلس المراجعة الاستراتيجية للمشاريع في إجراء مراجعتها في الوقت المناسب).

تتمثل أداة أخرى لتشجيع التنسيق بين المانحين بقاعدة بيانات/معطيات مساعدات المانحين (DAD) التي ترعاها الأمم المتحدة والتي جرى تمويلها جزئياً على يد الولايات المتحدة وأصبحت الآن تعمل تحت إشراف مديرية أنشأت جديداً في وزارة التخطيط. تضم قاعدة البيانات هذه معلومات حول مشاريع يصل مجموع قيمتها إلى أكثر من ٨,٥ مليار دولار. لكن يتوجب إضافة معلومات أكثر إذا كان المطلوب ان تعكس قاعدة البيانات العائدة لمساعدات المانحين كافة المشاريع الجارية.

قال مسؤولون في وزارة التخطيط أنهم يتوقعون أن تصبح قاعدة بيانات مساعدات المانحين أداة رئيسية لقيام العراق بإدارة تدفقات المساعدات الأجنبية في المستقبل.

ملخصات القطاعات

البرامج الرئيسية الثنائية والمتعددة الجوانب

تشجع الولايات المتحدة بنشاط مانحين آخرين على تنفيذ تعهداتهم بأسرع وقت ممكن. يبين الشكل ٢-٤١ تفاصيل تعهدات أخرى حسب المانحين.

حتى قبل مؤتمر مدريد، ترأست وزارة الخارجية مؤتمراً شهرياً يعقد عن بُعد للمانحين الرئيسيين والمسؤولين العراقيين تبادل المعلومات والاستجابة إلى اهتمامات المانحين. وجد شركاء سلطة الائتلاف الذين لهم حضور عسكري في بغداد، كالمملكة المتحدة وأستراليا، أن من السهل أكثر تأسيس بعثة مساعدات في بغداد. وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، أمنت السفارة الأميركية في بغداد أماكن عمل وإقامة، على أساس إعادة تسديد الاكلاف لاحقاً، وذلك ضمن قرية للمانحين داخل المنطقة المسوّرة لمكاتب المشاريع والعقود في المنطقة الدولية في بغداد، يستخدمها في الوقت الحاضر متدربون عن الاتحاد الأوروبي، كندا، البنك الدولي، وآخرون.

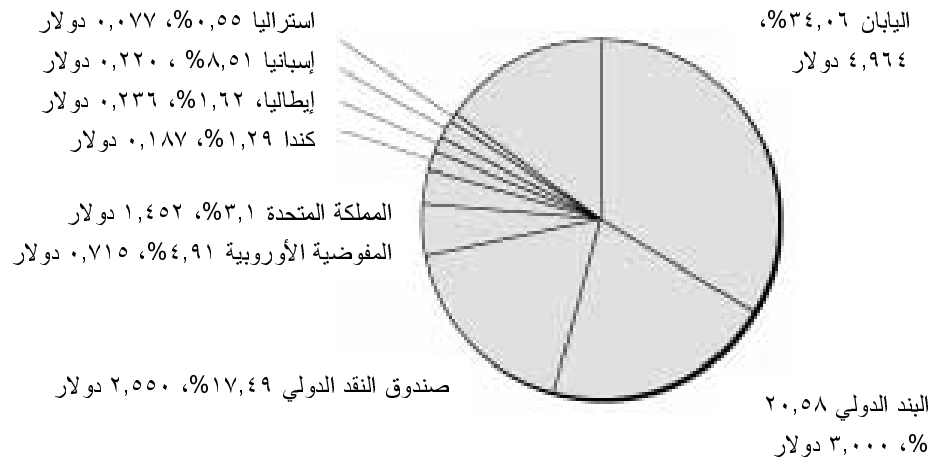
الشكل ٢-٤١

تعهدات من مانحين دوليين - ١٤,٥٨ مليار دولار

الأرقام بمليارات الدولارات

المصدر: وزارة الخارجية

كما هي في آذار/مارس ٢٠٠٦



ملخصات القطاعات

قيدت الهواجس الأمنية عمل بعثة البنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة لإعادة الإعمار والمساعدة الإنمائية حيث تم تدمير المركز الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة بفعل انفجار شاحنة مفخخة في آب/أغسطس ٢٠٠٣. أودت عملية التفجير بحياة ممثل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وحياة ٢٥ موظفاً آخر من العاملين في المنظمة. تواجدت منظمة الأمم المتحدة في العراق مبدئياً لدعم مهمتها السياسية، كما أن المسؤولين عن المساعدات يقومون برحلات دورية إلى العراق. يمثل البنك الدولي مسؤولاً عن العقود يقيم في المنطقة الدولية في بغداد، وموظفون ومستشارون عراقيون يقيمون خارج المنطقة الدولية. تجري الآن دراسة خطط لإنشاء بعثة دائمة بانتظار حل المشاكل الأمنية.

اليابان

تعهدت اليابان في مؤتمر مدريد بتقديم ٥ مليار دولار:

- ◆ ١,٥ مليار دولار على شكل منح، دفعت منها مبلغ ٤٩٠ مليون دولار إلى صندوق الائتمان لإغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI).
- ◆ ٣,٥ مليار دولار على شكل قروض ميسرة.
- ◆ ٥٠ مليون دولار إلى منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤسسات عراقية ومنظمات غير حكومية، ومشاريع ثنائية مباشرة.

استعملت الأموال اليابانية في قطاعات الطاقة، الصحة، وإمداد المياه، والصرف الصحي، ولإصلاح الطرق وللتدريب وبناء القدرات. زودت اليابان مئات السيارات الخاصة بقوات الشرطة، وسيارات إسعاف وإطفاء. نشطت منظمات أهلية يابانية في محافظة المثنى حيث يقوم الجيش الياباني بإعادة تأهيل المدارس والمستوصفات الصحية والمستشفيات.

في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعلنت اليابان عن نيتها في زيادة القروض الميسرة حتى مبلغ ٦٥٥ مليون دولار لتشمل تنفيذ ثلاثة مشاريع هي:

ملخصات القطاعات

- ♦ مشروع إعادة تأهيل قطاع ميناء أم قصر (٢٥٩ مليون دولار).
- ♦ قرض لقطاع الري (٨١ مليون دولار).
- ♦ مشروع إعادة تأهيل محطة توليد الطاقة الحرارية في المسيب (٣١٥ مليون دولار).

تواصل اليابان مباحثاتها مع العراق حول استعمال رصيد برنامج القرض الميسر البالغ ٣,٥ مليار دولار الذي تعهدت بتقديمه في مؤتمر مدريد. يعمل المسؤولون اليابانيون على هذه المساعدات من مركزهم في عمان بينما يتم تنفيذ ومراقبة المشاريع اليابانية من قبل مقاولين^(١٣٢٦).

المملكة المتحدة

تعهدت المملكة المتحدة في مؤتمر مدريد بتقديم مبلغ ٤٥٢ مليون دولار تم دفع ٣٩٢ مليون دولار منها:

- ♦ ١٢٧ مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي، منها ٧١ مليون دولار إلى البنك الدولي، و٥٦ مليون دولار إلى الأمم المتحدة.
- ♦ ٢٦٥ مليون دولار لتنفيذ مشاريع ثنائية

سوية مع مبلغ ٤٦٨ مليون دولار التي زودتها المملكة المتحدة للإغاثة الإنسانية قبل مؤتمر مدريد، يبلغ إجمالي المساهمات البريطانية ٩٢٠ مليون دولار. تشرف الوكالة البريطانية للتنمية الدولية على تنفيذ مشاريع ثنائية ويعمل لديها موظفون في بغداد والبصرة. وسوية مع عملها مع القوات البريطانية في المحافظات الجنوبية الأربع من العراق دعمت الوكالة البريطانية للتنمية الدولية عمليات إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وتنمية قدرات الحكومات الإقليمية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة. في بغداد عكفت المملكة المتحدة على تحسين الهيكلية التنظيمية والوظائف الأساسية للحكومة وفي تقديم النصائح حول الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية. كما قامت المملكة المتحدة بتدريب العشرات من المسؤولين العراقيين^(٣٢٦ب).

كندا

تعهدت كندا في مؤتمر مدريد بتقديم مبلغ ١٨٧ مليون دولار دفعت منها مبلغ ٩٢,٨ مليون دولار إلى صندوق الائتمان لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI). تركز كندا على إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية-الاقتصادية بضمنها التعليم الأساسي، العناية الصحية الأولية، وإمداد المياه النظيفة، وتأمين الصرف الصحي، والحكم، والمجتمع المدني، وبناء القدرات. ساهمت كندا بحوالي ١٥ مليون دولار إلى قطاع الأمن، شمل تدريب قوات الشرطة. تنشط كندا في التنسيق بين المانحين وترأس حالياً لجنة المانحين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١.

استجابة إلى النداء الإنساني الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة قبل الحرب، زودت كندا أيضاً مبلغاً إضافياً بقيمة ٤٢ مليون دولار مما جعل إجمالي مساهمتها يصل إلى ٢٣٠ مليون دولار (٣٢٦ د).

استراليا

تعهدت استراليا في مؤتمر مدريد بتقديم مبلغ ٤٦ مليون دولار من بينها ٣١ مليون دولار تعهدت بدفعهم إلى صندوق الائتمان لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي. قبل مؤتمر مدريد، تعهدت استراليا بتقديم مبلغ ٥٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية في العراق. استناداً إلى موقع الإنترنت (www.aisaid.gov.au) خصصت استراليا مبلغ ٣١ مليون دولاراً إضافياً لعام ٢٠٠٦ مما جعل إجمالي مساهمتها يصل إلى ١٣٢ مليون دولار.

تركز مساعدة استراليا في إعادة الإعمار على القطاع الزراعي لتشجيع الأمن الغذائي، والتسعين المستند إلى السوق، إنتاج أكبر، خدمات دعم زراعية أفضل والأبحاث الزراعية. قدمت استراليا مساعدة فنية إلى وزارة الزراعة ودربت العديد من المسؤولين في الوزارة، وأمنت التدريب لقوات الشرطة ودعمت عملية الانتخابات وقيمة مساعدة إلى الأشخاص المهجرين داخل البلاد ودعم الحكم (٣٢٦).

إيطاليا

تعهدت إيطاليا في مؤتمر مدريد بتقديم مبلغ ٢٤٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ من بينها مبلغ ٨٠ مليون دولار تم تخصيصها من ضمنهم مبلغ ١٢ مليون دولار إلى صندوق ائتمان الأمم المتحدة لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي. نشطت إيطاليا في قطاع العناية الصحية وقدمت مساعدات إلى الصليب الأحمر الإيطالي، وفي عمليات تطوير البنية التحتية الأساسية، والحكم المحلي في مناطق الجنوب حيث تتركز القوات الإيطالية. تقدم إيطاليا أيضاً مجموعة متنوعة من دورات التدريب للعراقيين، والمساعدة في الانتخابات والنشاطات الثقافية والأثرية. يقدر مسؤولون إيطاليون أنهم أنفقوا نسبة وصلت إلى ٣٠% من أموالهم على الأمن.

إسبانيا

تعهدت إسبانيا في مؤتمر مدريد بتقديم مبلغ ٢٢٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بالإضافة إلى مبلغ ٨٠ مليون دولار قدمته كمساعدة إنسانية في أوائل العام ٢٠٠٣. من هذا المبلغ أودع مبلغ ٤٢,٤ مليون دولار في صناديق الائتمان لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي، و ٢٠ مليون دولار للبنك الدولي، و ٢٢,٤ مليون دولار للأمم المتحدة، و ٥ ملايين دولار إلى صندوق تمويل مشاريع الأعمال الصغيرة التي يشرف عليها مؤتمر حرية العراق. دعمت النشاطات الثنائية الإسبانية، عملية سك الدينار العراقي الجديد، وتدريب قوات الأمن، والمعدات الطبية، والتدريب في حكم القانون.

ملخصات القطاعات

الجدول ٢-٢٢

إجمالي مساهمات المانحين إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI) أو توزيعات صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي.

المانح	التعهدات		الإيداعات	
	البنك الدولي	الأمم المتحدة	البنك الدولي	الأمم المتحدة
أستراليا	١٦,١٠٠,٠٠٠	١٣,٤٥٧,٠٠٠	١٦,١٠٠,٠٠٠	١٣,٤٥٧,٠٠٠
أستراليا (دائرة الهجرة)		٣,٢٩٢,٠٠٠		٣,٢٩٢,٠٠٠
النمسا		٣,٢٩٢,٠٠٠		٣,٢٩٢,٠٠٠
بلجيكا		١,٣٢١,٠٠٠		١,٣٢١,٠٠٠
كندا	٢٢,٣٠٠,٠٠٠	٤٦,٤٠٠,٠٠٠	٢٢,٣٠٠,٠٠٠	٤٦,٤٠٠,٠٠٠
الدانمارك		١٠,٠٤٦,٠٠٠		٧,٦٩٣,٠٠٠
فنلندا	٢,٦٠٠,٠٠٠	٦,٢٣٤,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠	٦,٢٣٤,٠٠٠
اليونان		٣,٦٣٠,٠٠٠		٣,٦٣٠,٠٠٠
أيسلندا	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الهند	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
أيرلندا		١,٢٢٦,٠٠٠		١,٢٢٦,٠٠٠
إيطاليا		٢٩,٧٨٢,٠٠٠		٢٩,٧٨٢,٠٠٠
اليابان	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٩٥١,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٩٥١,٠٠٠
الكويت	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
لوكسمبورغ		٢٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠
لوكسمبورغ (بيرو)		٢,١١٩,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠
هولندا	٦,٢٠٠,٠٠٠	٦,٦٩٧,٠٠٠	٦,٢٠٠,٠٠٠	٦,٦٩٧,٠٠٠
نيوزيلندا		٣,٣٦٥,٠٠٠		٣,٣٦٥,٠٠٠
النرويج	٦,٧٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٩,٠٠٠	٦,٧٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٩,٠٠٠
قطر	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
جمهورية كوريا	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
إسبانيا	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠

ملخصات القطاعات

الماتح	التعهدات		الإيداعات	
	البنك الدولي	الأمم المتحدة	البنك الدولي	الأمم المتحدة
إسبانيا		٢,٣٨٠,٠٠٠		٢,٣٨٠,٠٠٠
السويد	٥,٨٠٠,٠٠٠	١٠,٦٢٢,٠٠٠	٥,٨٠٠,٠٠٠	١٠,٦٢٢,٠٠٠
تركيا	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٧١,٤٠٠,٠٠٠	٥٥,٥٤٢,٠٠٠	٧١,٤٠٠,٠٠٠	٥٥,٥٤٢,٠٠٠
الولايات المتحدة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
المفوضية الأوروبية (RRM)		٢٥,١٤٢,٠٠٠		٢٣,٥٧٣,٠٠٠
المفوضية الأوروبية (حقوق الإنسان)		٧,٣٠٧,٠٠٠		٦,٩٣٧,٠٠٠
المفوضية الأوروبية	١٤٩,٨٠٠,٠٠٠	٢٨٣,٧٢٤,٠٠٠	١٤٩,٨٠٠,٠٠٠	٢٦٦,٦١٥,٠٠٠
مجموع المساعدات للماتحين غير الولايات المتحدة	٤٥٦,٩٠٠,٠٠٠	٩٣٥,٤٣٨,٠٠٠	٤٥٤,٤٠٠,٠٠٠	٩١٢,١١٨,٠٠٠

المصدر: www.irff-1.org

المفوضية الأوروبية

تعهدت المفوضية الأوروبية في مؤتمر مدريد بتقديم مساعدة على أساس سنوي بقيمة ٢٤٠ مليون دولار بالإضافة إلى قسطين تالين كل منهما بقيمة ٢٤٠ مليون دولار. قبل الحرب، زودت المفوضية الأوروبية مبلغ ١٢٠ مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية من خلال مكتب المساعدات الإنسانية للمجموعة الأوروبية، و تم مبلغ آخر بقيمة ١٩,٨ مليون دولار لدعم انتخابات كانون الثاني/يناير، عام ٢٠٠٥، وبلغ إجمالي مساهماتها ٨٤٩,٨ مليون دولار (٣٢٦ هـ).

ملخصات القطاعات

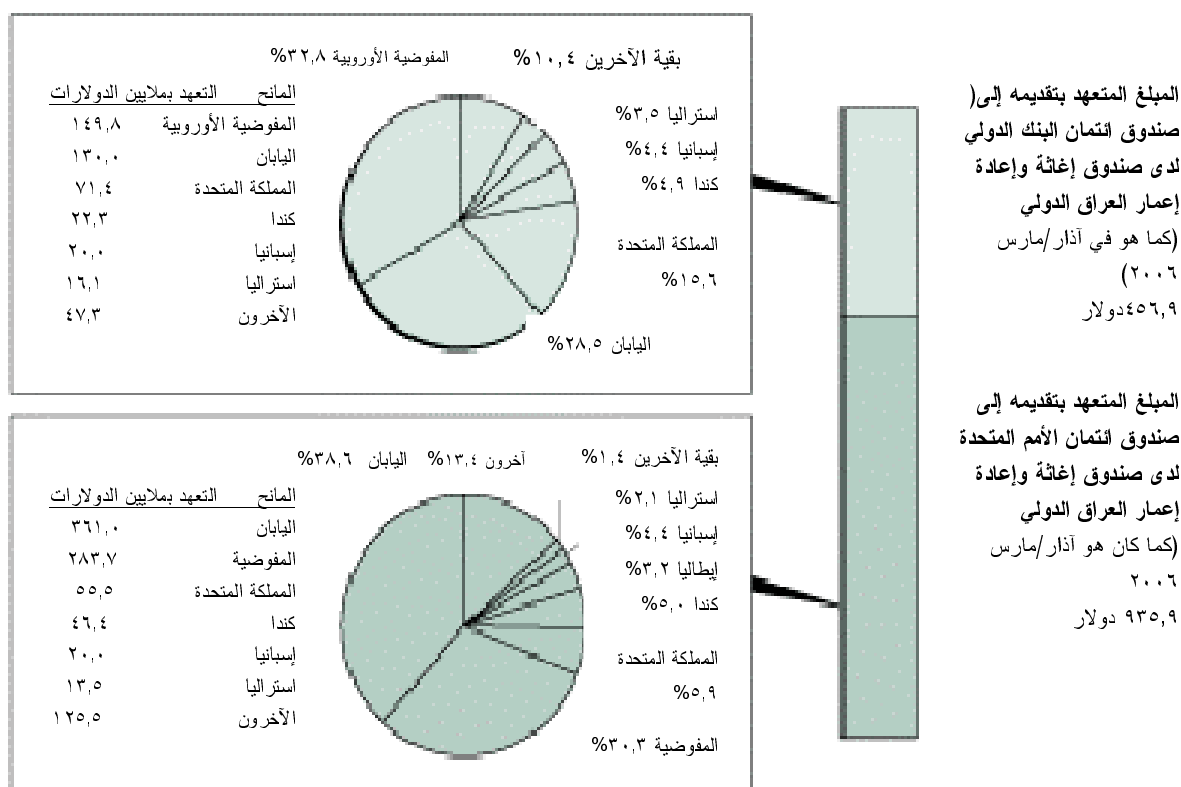
كانت المفوضية الأوروبية واحدة من أوائل المشجعين لإنشاء أداة من مانحين متعهدين لإيصال الدعم الدولي إلى عملية إعادة الإعمار في العراق. أوصلت معظم مساعدتها (٤٣٤ مليون دولار حتى الآن) من خلال صندوق الائتمان لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي. وكانت نقطة التركيز الرئيسية لها إعادة تأهيل الخدمات الأساسية فيما يخص إمداد المياه وتأمين الصرف الصحي، الصحة، الكهرباء، التعليم وتوليد الدخل^(١).

الشكل ٢-٤

مساهمات المانحين الدوليين إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - ١

كما هي في آذار/مارس ٢٠٠٦.

المصدر: www.irff-1.org



ملخصات القطاعات

إن برنامج المساعدات المقدمة من المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٥ مرتبط بثبات في الاستراتيجية الإجمالية للمدى المتوسط للعراق حسب ما تم إيجازها في نشرة المفوضية الأوروبية الصادرة في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ (الاتحاد الأوروبي والعراق-إطار عمل للالتزامات المالية).

في عام ٢٠٠٦، سوف يوجه برنامج المساعدات المقدمة من المفوضية الأوروبية وفق مبدأ الملكية العراقية والشراكة العراقية. يهدف برنامج المساعدات أيضاً إلى الاستجابة لإطار العمل وأولويات العمل المعلنة في استراتيجية التنمية الوطنية المقدمة في مؤتمر المانحين الذي عقد في منطقة البحر الميت وإلى إكمال النشاطات التي يقوم بها مانحون رئيسيون آخرون. يبين الشكل ٢-٤ تفاصيل تعهدات المانحين.

البنك الدولي

استلم صندوق الائتمان لدى البنك الدولي مبلغ ٤٥٤ مليون دولار من ١٧ مانح، تمت المصادقة على تنفيذ عشرة مشاريع يبلغ إجمالي قيمتها ٣٨٥ مليون دولار وأنجز مشروع واحد منها بالكامل. يجري حالياً تنفيذ ثمانية من المشاريع العشرة على يد وزارات وبلديات عراقية. يعتمد إشراف البنك الدولي على المشاريع على موظفين ومستشارين عراقيين يدعمهم موظفون من البنك الدولي يعملون انطلاقاً من الأردن وواشنطن الذين يعقدون بصورة منتظمة مؤتمرات فيديو من بُعد مع وزارات عراقية. يؤمن البنك الدولي إلى موظفي الحكومة العراقية تدريباً واسعاً في إدارة المشتريات، والإدارة المالية، وإدارة المشاريع. يتركز اهتمام مشاريع البنك الدولي على بناء القدرات، تزويد الكتب المدرسية وإعادة تأهيل البنية التحتية (مدارس، وحدات صحية، أنظمة ري، إمداد المياه والصرف الصحي)، والهدف هو مساعدة العراق على بناء أطر عمل مؤسساتية، سياسات وأنظمة أفضل لتحسين الكفاءة والفعالية للنفقات الحكومية وللمساعدات الدولية.

ملخصات القطاعات

بالإضافة إلى صندوق الائتمان، وافق البنك الدولي على قروض ميسرة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من هيئة التنمية الدولية (IDA) لتنفيذ مشروع ثالث للتعليم الطارئ، كما يعمل عن كثب مع الحكومة في إعداد مشاريع إضافية ممولة من هيئة التنمية الدولية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لدعم التحسينات في قطاعات النقل، الكهرباء، إمداد المياه والصرف الصحي. أصبح العراق مؤهلاً للحصول على قروض من هيئة التنمية الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عندما سدد العراق الديون المستحقة والتي كان قد تأخر في تسديدها إلى البنك الدولي. تعتمد أهلية العراق للحصول على قروض من البنك الدولي للإعمار والتنمية (البنك الدولي) على مصداقيته الائتمانية التي تشمل الاستقرار السياسي والأمني، استرداد العافية الاقتصادية، وحسن تنفيذ تخفيف الديون.

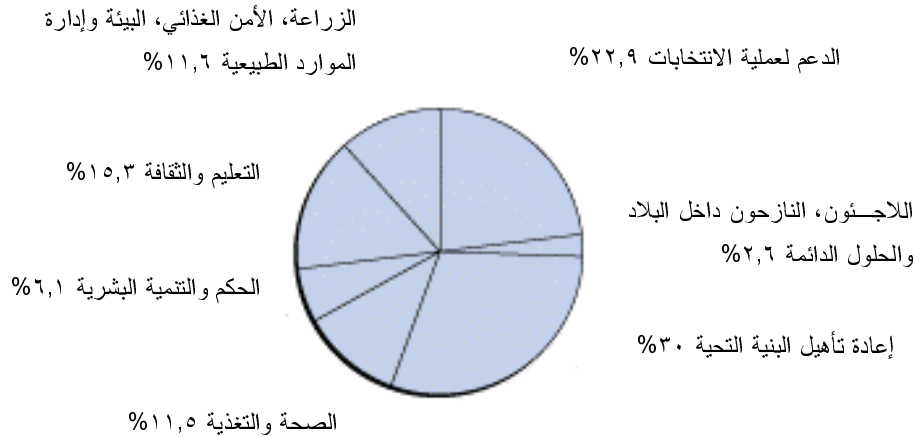
الشكل ٢-٤٣

صندوق الائتمان للعراق لدى مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة

مشاريع مصادق عليها وممولة من مجموعة الأمم المتحدة

كما هي في ٢٠٠٦/٣/٣١

المصدر: www.irffi.org



الأمم المتحدة

يملك صندوق الائتمان لدى الأمم المتحدة مبلغ ٩٠٦ مليون دولار في رصيده على شكل إيداعات وردت من ٢٤ مانح. يدعم هذا الصندوق عمل ١٦ وكالة تنفيذية تابعة للأمم المتحدة. وافق صندوق الائتمان على صرف مبلغ ٧٥٩ مليون دولار لتنفيذ ٨٣ مشروع صادق عليها جميعها مجلس المراجعة الاستراتيجية للعراق. جرى الالتزام بمبلغ ٥٧٣ مليون دولار لهذه المشاريع وتم إنفاق ٤٥١ مليون دولار منها. يعمل موظفو الأمم المتحدة الذين يديرون البرامج العراقية خارج العراق في عمان، نيوقوسيا والكويت ويسافر كبار المسؤولين بصورة منتظمة إلى بغداد. تنفذ هذه المشاريع شبكة مكونة من أكثر من ألف موظف من المواطنين العراقيين تم تدريبهم على يد موظفي الأمم المتحدة قبل اندلاع الحرب. يتم التعاقد مع الأمم المتحدة عبر الإنترنت تحقيقاً للفعالية والشفافية.

بابتعادها عن ممارسات الماضي حيث كان يتم تنفيذ المشاريع على يد وكالات فردية تابعة للأمم المتحدة، نظمت الأمم المتحدة تنفيذ برامجها بواسطة مجموعات من الوكالات. تعمل وكالات الأمم المتحدة المختصة سوية تحت إدارة وكالة رئيسية قيادية في المجموعة. جرى تحويل معظم تمويلات الأمم المتحدة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية وإلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وكانت القطاعات الرئيسية هي: نشاطات دعم إدارة الانتخابات/نظام الحكم، إعادة تأهيل البنية التحتية، التعليم، الصحة والزراعة/الأمن الغذائي.

يبين الشكل ٢-٤ صندوق الائتمان للعراق لدى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG) حسب مجموعات وكالات الأمم المتحدة^{٣٢٦}.

صندوق النقد الدولي

تعهد صندوق النقد الدولي في مؤتمر مدريد بتقديم قروض إلى العراق بقيمة تزيد عن ٢,٥٥ مليار دولار. في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على مجموعة المساعدات طارئة لما بعد النزاعات (EPCA) لتزويد العراق بمبلغ ٤٣٦ مليون دولار لدعم استقرار ميزان المدفوعات العراقي. كانت الأهداف الرئيسية المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، ووضع الأسس لتطوير برنامج إصلاحي يمكن تنفيذه خلال السنوات القادمة، والبدء بعملية إعادة تنظيم الاستدامة المالية للعراق ودينه الخارجي.

ملخصات القطاعات

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على ترتيب تمويل احتياطي (SBAs) تاريخية للعراق تؤمن حوالي ٦٨٥ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، توفر القسم الأول منها بقيمة ١١٤ مليون دولار. يقوم الصندوق بتوفير ترتيبات التمويلات الاحتياطية على مدى ١٥ شهراً ضمن إطار عمل شامل من السياسات الهادفة إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي المستمر للعراق.

كما كان صندوق النقد الدولي يوفر مساعدات فنية إلى العراق شملت التدريب في مجالات سياسة الاقتصاد الكلي التالية:

- ♦ إدارة الإنفاق العام
- ♦ الفدرالية المالية
- ♦ السياسة الضريبية
- ♦ إدارة الضرائب والرسوم الجمركية
- ♦ العمليات النقدية
- ♦ الإشراف على المصارف
- ♦ إصلاح نظام المدفوعات
- ♦ الإحصاءات

تم تنفيذ بعض عمليات التدريب هذه بصورة مشتركة مع البنك الدولي.

البنك الإسلامي للتنمية

وافق البنك الإسلامي للتنمية في مؤتمر البحر الميت في الأردن على منح تمويل بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار إلى العراق على شكل تمويلات بشروط ميسرة.

الدعم من الدول المجاورة للعراق

تعهدت الدول المجاورة للعراق في مؤتمر مدريد بتقديم مساعدات سخية ولكن لم يتم استلام إلا القليل من المبالغ التي وعدوا بدفعها، وذلك رغم المساعي المنتظمة التي بذلها مسؤولون أميركيون ومن دول عضوة في سلطة الائتلاف المؤقتة للتشجيع على الدفع. علم أن الكويت تنشط في تنفيذ برامج إنسانية على مقياس صغير في جنوب العراق ولكنها لم تحرك الكثير من المبلغ الذي تعهدت به والبالغة ٥٦٥ مليون دولار. بشكل مماثل، توقفت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن الدفع. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد المملكة العربية السعودية والكويت أنهما كانتا داعمتين للعراق وفق طرق أخرى كمزودتين للوقود. دعم الأردن تدريب قوات الشرطة ويؤمن طريق إمداد رئيسية إلى العراق. لم تُبلغ تركيا على أنها أنفقت أموالاً من المبلغ الذي تعهد بتقديمه في مؤتمر مدريد البالغ ٥٠ مليون دولار لكن القطاع التركي الخاص ينشط جداً في إعادة الإعمار في المناطق الكردية^{٣٢٦}.

الأموال العراقية

مولت الحكومة العراقية نشاطات إعادة الإعمار منذ أن انتقلت سلطة الحكم إليها. بالإضافة إلى أموال المانحين والإيرادات النفطية العراقية التي خصصت لنشاطات إعادة الإعمار خلال فترة إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة. تعتمد الحكومة العراقية على ثلاثة مصادر للتمويل:

♦ الموازنة العامة العراقية

♦ الاقتراض التجاري

♦ المانحون الدوليون

الموازنة العامة العراقية

يملك العراق طاقة كبيرة للمساهمة في إعادة إعمارهِ. يبلغ إجمالي الموازنات الرأسمالية الحكومية للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ حوالي ١٤،٧٦٢ مليار دولار. أنظر الشكل ٢-٤ لمعرفة تفاصيل ذلك سنة بعد سنة.

استناداً إلى وزارة الخارجية الأميركية، تباطأت الحكومة العراقية في إطلاق هذه الأموال لسببين: الأول، لا تملك وزارات الخدمات إلا قدرة محدودة على تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، والثاني، تراقب وزارة المالية بشكل دقيق عمليات الانفاق نظراً لتخوفها من تقلبات الإيرادات النفطية.

الاقتراض التجاري

يُشكل الاقتراض الدولي مصدراً محتملاً للتمويل للحكومة العراقية. حقق العراق تقدماً كبيراً في تسديد ديون عهد صدام، وهو شرط مسبق محتمل لتمكين الاقتراض اللاحق. يصنف دائنو العراق إلى فئتين بشكل عام: أعضاء نادي باريس والأعضاء من غير نادي باريس.

♦ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، توصل العراق مع نادي باريس إلى اتفاق على إلغاء نسبة ٨٠٪ من الديون العراقية. وقع معظم أعضاء نادي باريس تقريباً على الاتفاقات الثنائية المطلوبة بموجب الاتفاق الذي شمل ما يزيد عن مبلغ ٤٠ مليار دولار. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، سدد العراق مبلغ ١٨,٤ مليار دولار من الديون التجارية من إجمالي يقدر بحوالي ٢٢ مليار دولار.

♦ الدائنون من غير أعضاء نادي باريس، بضمنهم دول عربية مجاورة، لديهم ديون على العراق تقدر بقيمة ٦٠ مليار دولار، ويتوجب على العراق إجراء تسوية مع هؤلاء الدائنين وفق شروط مماثلة لشروط اتفاق نادي باريس. لم يوقع العراق سوى خمس صفقات ثنائية فقط مع دائنين من غير أعضاء نادي باريس.

ملخصات القطاعات

الاقتراض من أسواق الرساميل الدولية لن يكون خياراً عملياً للعراق لعدة سنوات قادمة. حتى وبعد أن يسدد ديون أعضاء نادي باريس وديون غير الأعضاء في نادي باريس وفق شروط مماثلة، سوف يبقى على العراق عبء مالي كبير يتمثل بنسبة ٢٠ بالمئة من ديون عهد صدام التي بلغت تقريباً بين ١٢٠ و ١٢٥ مليار دولار.

القروض من مانحين دوليين

بالنسبة للعراق، يُشكّل افضل مصدر للاقتراض المساعدة التي قدمها المانحون في مؤتمر مدريد للمانحين.

- ♦ اليابان: ٣,٥ مليار دولار على شكل قروض ميسرة^{٣٢٧}.
- ♦ المملكة العربية السعودية: ١,٠ مليار دولار على شكل قروض وتسليفات تجارية.
- ♦ البنك الدولي: ٣-٥ مليار دولار على شكل قروض (٥٠٠ مليون دولار على شكل قروض ميسرة).

فإذا تم تنشيط كافة هذه القروض قد يتوفر مبلغ إضافي بقيمة ٢ مليار دولار لإعادة الإعمار باستثناء مبلغ ٣٣ مليار دولار المسجلة في مؤتمر مدريد. احتسبت مجاميع مؤتمر مدريد على أساس الجهة الدنيا الأدنى من تعهد البنك الدولي.

الشكل ٢-٤٤

تحقيقات الموازنة الرأسمالية
بمليارات الدولارات



إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام
- عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام
- عمليات التحقيق لمكتب المفتش العام
- خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام
- مبادرة مكتب المفتش العام حول الدروس المكتسبة
- موقع مكتب المفتش العام على الإنترنت
- مبادرة مقاومة الفساد

القسم

٣

عمليات التدقيق للمفتش العام لإعادة

إعمار العراق (SIGIR)

خلال ربع السنة هذا استمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تنفيذ مقارنة متوازنة بهدف تزويد التبصر، والبصيرة، والإشراف من خلال نشاطات التدقيق ونشاطات لا تتعلق بالتدقيق لمساعدة المنظمات التنفيذية في العراق وتلك التي تدعم هذه المنظمات من خارج العراق.

♦ توفر جهود التبصر للمفتش العام لإعادة إعمار العراق المشورة إلى القيادات حول مسائل الحكم، وتركز على خلق بيئة محاسبة، حكم القانون وثقة عامة في العراق.

♦ تستمر جهود البصيرة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في التشديد على مسائل الحالات النهائية مثل حالات التحول، والاستدامة، وبناء القدرات.

♦ تؤمن جهود الإشراف للمفتش العام لإعادة إعمار العراق تحقيق العائدات القصوى من استثمارات دافع الضرائب الأميركي وتعزيز الشفافية والمحاسبة في الإدارة الأميركية للموارد العراقية.

في آذار/مارس ٢٠٠٦، وصل عدد مدقي الحسابات لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق العاملين في بغداد إلى ٢٦ مدقق ويعمل ١٥ مدقق حسابات إضافي في المركز الرئيسي لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في أرلينغتون، بولاية فيرجينيا. يضم الفريق مدقي حسابات، مخرجين، محليي إدارة وبرامج، اختصاصيين في العقود واختصاصيين في تملك البرامج. كما يملك المفتش العام لإعادة إعمار العراق، من خلال العقود أو استناداً إلى تفويض خاص، القدرة على إضافة خبراء حسب الضرورة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

من الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أكمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٥ تقريراً نهائياً مما رفع العدد الإجمالي لعمليات التدقيق التي نفذها المفتش العام منذ ابتداء عمله إلى ٥٥ عملية تدقيق في ربع السنة الحالية، عالجت عمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لمجموعة عريضة من المسائل، بدءاً من مراجعات لوسائل المراقبة التنظيمية للموجودات النقدية إلى مراجعة أحد أكبر العقود في العراق، وصولاً إلى تقييم مدى التقدم في القدرات الأمنية للبنية التحتية العراقية.

أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً مسودة تقرير واحد لديه ١٢ عملية تدقيق جارية و ٥ عمليات تدقيق في مراحل التخطيط. يؤدي المفتش العام أعمال التدقيق بموجب معايير تدقيق حكومية مقبولة بوجه عام فرضها المراقب العام للمحاسبة في الولايات المتحدة.

للحصول على مزيد من التفاصيل عن عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق:

- ♦ أنظر الجدول ٣-١ فيما يخص الصناديق وتواريخ نشر تقارير عمليات التدقيق ال ١٥ التي نفذت خلال ربع السنة هذا.
- ♦ أنظر القسم ٣ من هذا التقرير فيما يخص الموجزات التنفيذية، ومقتطفات من تعليقات الإدارة، واستجابة المفتش العام لإعادة إعمار العراق لهذه التعليقات.
- ♦ أنظر موقع الإنترنت www.sigir.mil للمفتش العام لإعادة إعمار العراق فيما يخص المعلومات حول كافة عمليات التدقيق المكتملة حتى تاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وفيما يخص النص الكامل للتقارير النهائية لعمليات التدقيق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تستمر عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق في اكتشاف ان قيادة الحكومة الأميركية في العراق واجهت التحديات المتعلقة بقرارات سابقة حول تنفيذ مشاريع مختارة. تُبين عمليات التدقيق التي نفذت في ربع السنة هذا أنه رغم استمرار وجود التحديات السابقة، تتحرك القيادة الحالية قُدماً لتحقيق نتائج إيجابية للحكومة الأميركية وللشعب العراقي. عملت الإدارة بصورة إيجابية وبسرعة لتنفيذ التحسينات التي أوصت بها عمليات التدقيق التي قمنا بها.

طلب السفير والقيادات التابعة للقوات المتعددة الجنسيات في العراق من المفتش العام لإعادة إعمار العراق تنفيذ عدة عمليات تدقيق خلال ربع السنة هذا. نتجت معظم مواطن الضعف التي تم اكتشافها خلال ربع السنة هذا من الإدارة السابقة للعقود والمشاريع، كما ولاحظ المفتش العام حصول تحسينات مهمة في الإدارة الإجمالية الأميركية.

الجدول ٣-١

النتائج النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق منذ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

رقم التقرير	عنوان التقرير	التاريخ
06-001	إدارة برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تطور نظام إدارة إعادة إعمار العراق	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-002	قانون الدفع السريع: تحليل النفقات المدفوعة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	شباط/فبراير ٢٠٠٦
06-003	مراجعة مدخلات البيانات والأساليب العامة للمراقبة في جمع وإعداد تقارير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-004	التغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رقم التقرير	عنوان التقرير	التاريخ
06-005	متابعة التوصيات الواردة في تقارير عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بإدارة ومراقبة صندوق تنمية العراق.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-006	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق: إدارة نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-007	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: إدارة نقل مشاريع	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-008	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-009	صندوق تنمية العراق - مراجعة المحاسبة النقدية: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-010	مراجعة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق: تسوية حسابات صندوق الأموال المصادرة من القوات المسلحة العراقية.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-011	إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-012	مراجعة محاسبة الموجودات النقدية في صندوق تنمية العراق: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق/الفلوجة.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-013	معلومات موجزة إلى المجلس الدولي للمراقبة والمشورة للعراق: إدارة أساليب الرقابة على صندوق تنمية العراق.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-015	صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية: مراجعة العقود والمستندات المالية.	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
06-016	تقرير التدقيق الموقت حول مراجعة المعدات المشتراة لتجهيز مراكز العناية الصحية الأولية المترافقة مع شركة خدمات بارسونز العالمية، رقم العقد W914N5-04-D-0006	نيسان/أبريل ٢٠٠٦

المنتجات النهائية لعمليات التدقيق

إدارة برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: تطور نظام إدارة إعادة إعمار العراق،
رقم التقرير 06-001 تاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

المقدمة: في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، بدأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق تنفيذ هذا التدقيق لتحديد ما إذا كانت أنظمة المعلوماتية التي تستعملها منظمات الحكومة الأميركية حققت إدارة فعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تأخر إصدار هذا التقرير من أجل أن يأخذ في الاعتبار الأعمال المهمة لتحسين الإدارة التي حصلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. في ذلك الوقت طلب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تطوير نظام إعداد تقارير موحد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ووجه كافة الوكالات التي تنفق أموالاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى أن تضيف إلى وتُحدّث بيانات المشروع في النظام. استخدم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق النتائج الأولية للتقرير المتعلق بعملية التدقيق التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق كمداخلات في تطوير المتطلبات التي أصدرها مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق في مذكرة عمل بتاريخ ٢٠ أيلول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وهذا التدقيق هو واحد من مجموعة من التقارير التي تعالج تكنولوجيا المعلوماتية وأنظمة معلومات الإدارة التي تدعم برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتفحص قدرة هذه الأنظمة في إنتاج معلومات يعتمد عليها ودقيقة. يبحث هذا التقرير في تطوير، وإدارة، وتحول نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

الهدف: الهدف من هذا التدقيق كان تحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات التي تستعملها منظمات الحكومة الأميركية تدعم الإدارة الفعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وعلى وجه التخصيص، ركز هذا التقرير اهتمامه على تطور وتحول نظام إدارة المعلومات، بقصد دعم كافة المنظمات في عمليات إعداد التقارير بمعلومات التمويل للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

النتائج: رغم تحقيق تقدّم، حصلت تأخيرات عديدة (خلال فترة العشرين شهراً المنتهية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥). تطوير التقرير وجعله جاهزاً للعمل نظام معلومات لإعداد التقارير حول أموال ومشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في تطويره للنظام الأولي لمعلومات إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (الحل المقترح من مكتب المشاريع والعقود) لم يتّبع مكتب المشاريع والعقود (PCO) بعض أقسام الممارسات الرئيسية المقررة أو التوجيهات الموافقة عليها المعتمدة من الحكومة الفدرالية في إدارة التصميم وتطوير نظام تكنولوجيا المعلوماتية. وبما أن مكتب المشاريع والعقود لم يشدد على اتباع أساليب صحيحة للمراقبة الإدارية على هذا المشروع، فإنه لم يقدم الضمانة الملائمة من أن حل مكتب المشاريع والعقود سوف يعمل بصورة فعالة وكفوءة، ويتقيد بالقوانين والأنظمة النافذة المفعول. بالإضافة إلى ذلك، لم يتخذ لا مكتب المشاريع والعقود، ولا الإدارة العليا لمكتب إدارة إعمار العراق، أي دور تفاعلي لتأمين اعتماد كافة الهيئات الحكومية التي تتلقى أموالاً من صندوق الإغاثة للحل المقترح من مكتب المشاريع والعقود بالنسبة لإدخال معلومات المتعلقة بمشاريعها وبتمويلها. وكانت النتيجة أن هذا النظام استغرق وقتاً أطول مما يلزم لكي يتطور، فلم يلبي القصد الكامل من تفويض الكونغرس، وأعاق عمل آخرين اعتمدوا على بيانات مكتب المشاريع والعقود الموضوعية للإدارة ولإعداد التقارير حول نشاطات صندوق الإغاثة، استناداً إلى أحكام القسم ٢٢٠٧ من القانون العام 106-108.

تمثّل أحد أهم العوامل في اختيار التصميم لبرامج كمبيوتر الحل المقترح من مكتب المشاريع والعقود في متطلبات الاستخدام المشترك لمكون كل من الحكومتين الأميركية والعراقية، ليتمكن تحويله إلى الحكومة العراقية (أي وزارة التخطيط) كحل ف يحال التشغيل بالكامل لإدارة المشروع على امتداد دورة حياته. أشير إلى هذا المكون باسم "نظام إدارة البنية التحتية العراقية". لكن لاحظت عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجود المشاكل التالية:

- ♦ لم تكن الخطة المفصلة للاستعمال المشترك للتدريب والتحويل لمتطلبات نظام إدارة البنية التحتية العراقية موجودة إلاّ على شكل مُجزأ، ولم يكن لها الشكل الرسمي.
- ♦ سوف تتطلب التطبيقات المتعددة لبرامج الكمبيوتر المستعملة تحويل التراخيص لها من حكومة الولايات المتحدة إلى الوزارة العراقية المستلمة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ◆ سوف يحتاج عدد من مكونات برامج الكمبيوتر الخاضعة لقيود التصدير، والمستعملة في نظام إدارة البنية التحتية العراقية (IIMS). مناقلة خاصة أو ربما إزالتها قبل تحويلها إلى الحكومة العراقية.
- استعمل مكتب إدارة إعمار العراق النتائج الأولية من هذا التدقيق لتطوير خطوات لتصحيح المشاكل المتولدة عند استعمال الحل المقدم من مكتب المشاريع والعقود. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، طلب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تنفيذ عدة أعمال شملت الشؤون التالية دون أن تتحدد بها:
- ◆ إدارة تطوير نظام معلومات للإدارة الموحدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).
- ◆ الفرض على كافة الوكالات التي تتفق حالياً أموالاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أن تحتفظ ببيانات محدثة للنظام.
- ◆ تطوير برنامج بالبيانات/المعطيات العامة.
- ◆ تطوير خط زمني لخطة استراتيجية للتحويل لتسليم نظام إدارة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية.
- باستعمال معلومات نظام إدارة إعادة إعمار العراق لبناء الأساس لإعداد التقرير الذي طلبه الكونغرس في القسم ٢٢٠٧.
- ◆ التوقف عن اعتماد العملية اليدوية في نظام إدارة المعلومات في مكتب إدارة إعمار العراق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رغم تحقيق بعض التقدم، تستمر التأخيرات في تحقيق أهداف النظام وتزويد بيانات دقيقة لإدخالها في التقرير. حتى تاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لم يكن قد تم الإدخال الكامل للبيانات في نظام إدارة إعادة إعمار العراق التي تطلب من كافة المنظمات إعداد تقارير حول أموال إغاثة وإعادة إعمار العراق ومشاريع إعادة الإعمار. كانت عدة منظمات لا زالت تراجع، وتتحقق من صحة البيانات وتشذيبها.

الخلاصة: من المحتمل أن تترك الاستثمارات في إنشاء نظام تكنولوجيا المعلوماتية تأثيراً كبيراً على أداء أي منظمة. فالاستثمار الذي يدار بشكل جيد في نظام تكنولوجيا المعلوماتية الذي يتم اختياره بعناية وتركيز اهتمامه على تلبية احتياجات المهمة يستطيع ان يدفع المنظمة قدماً ويحسن بدرجة مؤثرة عملياتها ويخفض النفقات. وبصورة مماثلة، تستطيع الاستثمارات، أي تلك التي يتم تبرير القيام بها دون أساس متين، أو تلك التي تدار اكلافها، ومخاطرها، بشكل سيئ وفوائدها ان تعيق أو حتى تقيد أداء المنظمة.

لقد تم إحراز تقدم نحو تلبية متطلبات الدعم الآلية حسب ما تم تحديده من جانب مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق، كما في الالتزام بالتفويض الأصلي الصادر عن الكونغرس. وعلى وجه التخصيص، تعمل المنظمات الحكومية الأميركية معاً لتطوير نظام إدارة إعادة إعمار العراق: فقد جرى إعداد قاموس للبيانات/المعطيات ووقعت كل منظمة على مذكرة تفاهم وافقت بموجبها بحث مسائل مشتركة كاستعمال البيانات وشؤون الأمن.

وفي حين ان التحقق الدقيق من صحة البيانات يستهلك الوقت، فإن إنجازه بدقة متناهية يعتبر أمراً جوهرياً لضمان اكتمال ودقة نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO). مكتب إدارة إعمار العراق ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، سوية مع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلوماتية (ITWG) يعملون لحل هذه المشاكل. ولكن لم تحترم الكثير من تواريخ الاستحقاق التي كان قد حددها مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. وكما ذكر في تحديث المعلومات حول وضع مبادرات نظام إدارة إعمار العراق. والأكثر أهمية هو أنه تم الآن مراجعة تاريخ قانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المحدد بالأصل لاستعمال النظام الموحد كأساس لإعداد التقارير استناداً إلى أحكام القسم ٢٢٠٧ واصبح الآن آذار/مارس ٢٠٠٦.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

التوصيات: من المهم لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، بالتنسيق مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) والوكالات التي تستعمل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) ان تستمر في تأمين القيادة النشطة لضمان أن تعمل كافة المنظمات سوية لتصحيح المشاكل التي يتم تحديدها عن طريق نظام تكنولوجيا المعلوماتية. إن إنشاء قاعدة بيانات معطيات كاملة ودقيقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، بحيث يمكن الوصول إليها من جانب الوكالات الحكومية الأميركية واثم التمكن من إدارتها عبر حلّ أوتوماتيكي، تعتبر مفتاح النجاح لبرامج صندوق الإغاثة هذا. نبغي على هذه الجهود أن تتواصل لضمان تطوير نظام إدارة ولتكنولوجيا المعلوماتية قابل للحياة، وموحد، ومستدام يهدف إلى تأمين صورة دقيقة وموثوقة على برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وتمويلاته إلى الكونغرس، والمنظمات الحكومية الأميركية وللانتقال إلى الحكومة العراقية.

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأن يعمل مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) مع اللواء القائد في مكتب المشاريع والعقود في فرقة منطقة الخليج، ومع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلوماتية (ITWG) لمواصلة تطوير نظام إدارة إعادة إعمار العراق، وذلك من خلال تأمين معالجة كافة المتطلبات المحددة في مذكرة العمل الصادرة عن مكتب إدارة إعمار العراق بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، والتأكد من تنفيذ الأعمال المطلوبة.

أوصى المفتش العام بالإضافة إلى ذلك بأن يقوم مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتطوير ما يلي:

- ◆ خطة مفصلة لتخفيف وجود كافة برامج مراقبة الصادات وبدائلها (إلى المدى المطلوب وقت تحويل الملكية) حيث يلزم، والحلول البديلة للمحافظة على سلامة الحلول الإجمالية وفعاليتها الوظيفية وقت تحويل الملكية للسلطة العراقية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ خطة صيانة لمجموعة برامج الكمبيوتر وتحويل ترخيصات استعمالها للعراق لتأمين الحماية لقيمة مجموعة برامج الكمبيوتر والاستثمارات في البنية التحتية، من خلال المحافظة على المستويات المناسبة لدعم الصيانة السنوية اللازمة، والحصول على اتفاقيات الترخيص، ومن خلال تنفيذ ممارسات الصيانة السليمة للمعدات. علاوة على ذلك، وكجزء من هذه الخطة، يجب إنشاء ملف تسليم رسمي يحتوي على كافة الوثائق اللازمة للتحويل الرسمي لملكية مجموعة برامج الكمبيوتر من الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية.

ملاحظات الإدارة: تم استلام استجابة موحدة على مسودة هذا التقرير من السفير الأميركي في العراق ومن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. وافق السفير الأميركي في العراق بوجه عام على نتائج عملية التدقيق والتوصية المتعلقة بتحويل نظام إدارة إعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية وذكر أنه جرى اتخاذ خطوات تصحيحية. وتم تفويض مجموعة عمل للانتقال ضمن نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IMRS) للقيام بالنظر في السياسات المتعلقة بنقل نظام إدارة إعادة إعمار العراق إلى السلطات العراقية. كانت الملاحظات المستلمة متجاوبة بالكامل. كما زود أيضاً مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بملاحظات فنية أخذت في عين الاعتبار في التقرير النهائي.

قانون الدفع العاجل: تحليل النفقات المسحوبة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

التقرير رقم SIGIR 06-002 بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

المقدمة. يبحث تقرير التدقيق هذا في إدارة ودفع غرامات الفوائد المتولدة والناجمة عن أحكام قانون الدفع العاجل من جانب المنظمات الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الهدف. هدف عملية التدقيق هذه تحديد ما إذا كانت النفقات المدفوعة من قبل المنظمات الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد التزمت بأحكام قانون الدفع العاجل وغير ذلك من السياسات والأنظمة المطبقة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

النتائج. خلال السنة المالية ٢٠٠٥، تكبد الجيش الأميركي حوالي ١,٤ مليون دولار تسديداً لغرامات تأخير دفعات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بلغت حوالي ٥,٢٧٥ مليار دولار أجرتها منظمات وزارة الدفاع بسبب تأخير دفع فواتير المقاولين. تجاوزت هذه الفوائد الهدف الإداري للجيش الذي اشترط عدم جواز أن تتجاوز غرامة التأخير في الدفع مبلغ ٨٥ دولاراً عن كل مليون دولار يتم تسديده في هذه الحالة كان من المتوقع أن تصل غرامات الفائدة إلى ٤٤٨,٣٨١ دولار فقط لكنها قاربت مبلغ ١,٤ مليون دولار كغرامات فوائد مدفوعة أي ٢٥٩ دولار كغرامة فائدة لكل مليون دولار، الأمر الذي تجاوز هدف الجيش بنسبة ٣٠٤%. وكانت النتيجة أن غرامات الفوائد المسددة إلى المقاولين من تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أنقصت دولاراً واحداً مقابل كل دولار من مبالغ الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق ولفائدة الشعب العراقي. يبقى لدى وزارة الدفاع مبلغ ٧ مليارات دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق متوفراً للدفع. في حال حقق الجيش الهدف الحالي للإدارة الذي لا يتجاوز ٨٥ دولاراً كدفعات غرامة فوائد عن كل مليون دولار تم تسديده، يصبح بإمكان الجيش تجنب دفع غرامة فوائد تزيد عن ١,٢ مليون دولار واستخدام هذه الأموال بشكل أمثل لدعم الاحتياجات الماسة في إغاثة وإعادة الإعمار.

التوصية. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية ومراقب الحسابات) برصد دفعات غرامة الفوائد من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتأمين التلبية المتوافقة، من جانب منظمات الجيش التي تدير الصندوق، مع الأهداف الموضوعة للجيش.

تعليقات الإدارة. اتفق رأي مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي) حول النتائج والتوصيات ويجري حالياً تطبيق ما تدعو إليه التوصية، وجاءت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

المتابعة. نتج عن أعمال الإدارة المتخذة نتيجة تقريرنا دفع رسوم خلال شهر آذار/مارس بموجب قانون الدفع العاجل تقل عن أية رسوم دفعت في أي وقت مضى.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة إدخال البيانات وأنظمة المراقبة العامة في عمليات جمع وإعداد التقارير حول أموال صندوق
إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR 06-003 عام ٢٠٠٠

المقدمة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بادر المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتنفيذ هذا التدقيق لتحديد ما إذا كانت السياسات، والإجراءات، وأنظمة المراقبة الداخلية المقررة من جهة منظمات الحكومة الأميركية تضمن توفر بيانات صالحة ويعتمد عليها لإدارة ما يزيد عن ١٣ ألف مشروع محول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع حوالي ١٨,٤ مليار دولار.

بغية تحسين الإدارة الإجمالية للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتحسين إعداد التقارير المرفوعة إلى الكونغرس وإلى كبار صانعي القرار الآخرين في الولايات المتحدة، بدأ مكتب المشاريع والعقود في منتصف عام ٢٠٠٤ تطوير نظام إعداد تقارير إدارية تعتمد على تكنولوجيا المعلوماتية. بحلول منتصف عام ٢٠٠٥، كان نظام تكنولوجيا المعلوماتية صالحاً للعمل بموجبه جزئياً فقط ولم تستعمله كافة الوكالات التي تتلقى أموالاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في أيلول/سبتمبر، أعطى مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، لدى فرقة منطقة الخليج ومكتب المشاريع والعقود، معلومات موجزة إلى مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق حول حل يوصى به يتطلب تجميع المعلومات الواردة من مصادر متعددة للبيانات في قاعدة بيانات واحدة وعُرف الحل المتكامل المقترح الحكومي لنظام تكنولوجيا المعلوماتية بنظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، وعُهدت إلى مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مسؤولية الحفاظ على الجوانب العملية والأمنية لنظام إدارة إعادة إعمار العراق.

ضمان أمن وسلامة البيانات في أنظمة الكمبيوتر التي تدعم العمليات الحرجة وعملية اتخاذ القرارات لم يكن يوماً أكثر أهمية مما هو الآن بسبب الهواجس بشأن احتمال حصول اعتداءات يقوم بها أفراد ومجموعات من ذوي النيات الشريرة، بضمنهم الإرهابيون. تقوم هذه الهواجس على أساس متين نظراً لوجود عدد من الأسباب تشمل الزيادة الهائلة في الأحداث المرتبطة بأمن الكمبيوتر المبلغ عنها، وسهولة الحصول على واستعمال أدوات التدخل المسيء لبرامج الكمبيوتر، والتقدم المستمر في درجة تعقيد وفعالية الأساليب التكنولوجية التي تتيح الاعتداءات.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بالإضافة إلى ذلك، تزود إجراءات المراقبة الداخلية المخصصة لإدخال البيانات المستوى الأولي من الثقة الذي يساعد في تأمين الاكتمال، والدقة، والصلاحيات للعمل في كافة المعاملات خلال المعالجة. إنها تُشكّل الأساس لتحقيق سلامة البيانات المشمولة في نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

عملية التدقيق هذه هي واحدة من مجموعة من التقارير التي تنطرق إلى أنظمة تكنولوجيا المعلوماتية ومعلومات الإدارة المستعملة لدعم برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وقدرة هذه الأنظمة على توليد معلومات دقيقة ويعتمد عليها.

الهدف. الهدف من هذا التدقيق كان تحديد ما إذا كانت السياسات، والإجراءات، وأنظمة المراقبة الداخلية التي قررتها منظمات الحكومة الأميركية تضمن توفير بيانات صالحة للعمل بموجبها وموثوقة للإدارة الفعالة لمشاريع إعادة إعمار العراق. على وجه التخصيص، يتطرق هذا التقرير إلى إجراءات المراقبة الداخلية المستعملة لضمان سلامة البيانات التي تدخل في نظام إدارة إعادة إعمار العراق وأنظمة المراقبة العامة المتعلقة بنظام إدارة إعادة إعمار العراق بالذات. لم تنطرق المراجعة إلى أنظمة المراقبة على الاستعمالات الفردية ضمن نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

النتائج. لم يكن تطوير السياسات والإجراءات اللازمة للتأكد من صلاحية العمل بالبيانات المدخلة في نظام إدارة إعادة إعمار العراق أكثر من مؤقتة في أفضل الحالات. ذكر مسؤولو الإدارة في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الذين يعملون في تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات (GRD-PCO-G6) أنهم يعتمدون على المنظمات التي تملك البيانات لتزويد أنظمة المراقبة لضمان جودة النوعية حول أمن ودقة البيانات التي يرفعونها إلى نظام إدارة إعادة إعمار العراق. لكن مباحثاتنا مع مسؤولين في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات، ومراجعتنا لتقارير عمليات تدقيق أخرى أكدت غياب إجراءات مراقبة داخلية موثوقة تضمن صلاحية العمل بالبيانات التي أدخلت في الأنظمة التي تزود مدخلات المعطيات إلى نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS).

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في تقييم أنظمة المراقبة العامة على نظام إدارة إعادة إعمار العراق، استعمل المفتش العام دليل تعليمات تدقيق أنظمة مراقبة نظام المعلومات الفدرالي المعتمد في مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GOA). راجع المفتش العام لإعادة إعمار العراق أعمال مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج التي كانت إما قيد الإنشاء أو أنجزت. ظهر من خلال عدة وثائق داعمة، كما من عمليات غير مدعومة بوثائق، على أن هناك بداية جيدة لتطوير برنامج إدارة أمنية من نوعية جيدة. كانت بعض عناصر المراقبة مستعملة بصورة جزئية بضمنها أنظمة مراقبة إمكانيات الوصول إلى المعطيات الإلكترونية ووسائل إسنادها والاحتفاظ بها. حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً نقاط معينة معرضة للمخاطر وغياب سياسات وإجراءات رسمية لدائرة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات (G6) في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تتعلق بمجالات المراقبة العامة:

♦ تخطيط وإدارة برنامج الأمن

♦ أنظمة مراقبة الوصول

♦ تطوير برامج الكمبيوتر التطبيقية وأنظمة مراقبة التغيير

♦ مجموعة برامج نظام الكمبيوتر

♦ فصل الواجبات

♦ استمرارية الخدمة

الاستنتاج. انخفضت درجة اعتمادية التقارير التي يولدها نظام إدارة إعادة إعمار العراق بدون توفر ضمانات بأن البيانات الأولية الداخلة إلى النظام هي كاملة، ودقيقة، وصالحة للعمل بموجبها. إجراءات المراقبة الداخلية المختصة بإدخال البيانات حاسمة في تزويد المستوى الأولي للثقة الذي يساعد في تأمين الاكتمال، والدقة، وصلاحية العمل لكافة المعاملات خلال معالجتها. أنه أساس تثبيت سلامة البيانات المحتواة في نظام تكنولوجيا المعلوماتية. بالإضافة إلى ذلك، ان أنظمة المراقبة العامة لنظام تكنولوجيا المعلوماتية المصممة بصورة جيدة والمستعملة بصورة صحيحة أساسية لحماية موارد الكمبيوتر في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ولحماية بيئة التشغيل من مخاطر الكشف غير الملائم عن المعلومات الحساسة وتعديلها، وسوء الاستخدام أو إلحاق الضرر بموارد الكمبيوتر، وتعطيل العمليات الحساسة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بالنسبة لأنظمة المراقبة العامة، اتخذ نظام إدارة إعادة إعمار العراق، مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، خطوات عديدة مهمة جداً لتطبيق برنامج أمن المعلومات. لكن لم يتم التطبيق بالكامل للعناصر الرئيسية لمثل هذا البرنامج، فقد أدت حالة الضعف في أنظمة مراقبة الأمن إلى تعريض نظام إدارة إعادة إعمار العراق للأخطار. من الممكن أن يساعد تنفيذ برامج أمن فعال للمعلومات في تأمين التحقق العاجل من نقاط الضعف المعروفة التي تؤثر في الموارد الحسابية لنظام إدارة إعادة إعمار العراق وفي قيام أنظمة المراقبة العامة بالحماية الفعالة لبيئتها المحاسبية. وإلى أن يتم تنفيذ هذه التحسينات سوف تتناقص الضمانة بأن أمن وسلامة البيانات لنظام إدارة إعادة إعمار العراق سوف تكون مساندة لعملية الإشراف على إدارة البرنامج واتخاذ القرارات.

من المهم لمكتب إدارة إعمار العراق، بالتنسيق مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج والوكالات التي تستخدم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مواصلة تأمين قيادة نشطة تضمن عمل كافة المنظمات معاً لتصحيح المشاكل التي تتعين نوعيتها من خلال نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

التوصيات. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأن يطور مدير مكتب المشاريع والعقود لإغاثة وإعادة إعمار العراق (IMRO) وأن يصدر بيان يتعلق بسياسة عمله يطلب من كافة المنظمات التي تدخل بيانات في نظام إدارة وإعادة إعمار العراق أن يكون لديها إجراءات مراقبة داخلية موثقة تتطلب التصديق على صلاحية العمل بكافة البيانات المدخلة إلى النظام.

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً بأن يوجه اللواء القائد في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، مدير تكنولوجيا المعلوماتية في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، للقيام بما يلي:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ مراجعة كافة الإجراءات التشغيلية لبرنامج إدارة الأمن للتأكد ما إذا كانت تشمل معلومات دقيقة وجارية وأنها ما زالت قابلة للتطبيق على العملية. يجب على مدير تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن يوقع رسمياً ويؤرخ الإجراءات التشغيلية التي تزال صالحة للعمل بموجبها. وبعد تصديقها بصورة رسمية، يجب توزيع هذه الإجراءات ومناقشتها مع موظفي دائرة تكنولوجيا المعلوماتية المسؤولين عن تطبيق الإجراء بالرجوع إلى خطة أمن تكنولوجيا المعلوماتية (إذا كانت قابلة للتطبيق) والاحتفاظ بها في الموقع عند مختلف النقاط كمرجع.

♦ التوثيق والتصديق الرسمي لخطة أمن النظام لإدارة إعادة إعمار العراق. يحتوي أساس خطة الأمن لدائرة تكنولوجيا المعلوماتية في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج في وثيقة أولية لدائرة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في مكتب المشاريع والعقود ولدى فرقة منطقة الخليج، تعرف باسم "اتفاقية تفويض نظام الأمن" (SSAA) ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. إجراءات مراجعة للنص الأولي لاتفاقية تفويض نظام الأمن بغية تحديث المعلومات الموجودة والتأكد من احتوائه كافة العناصر الضرورية المقررة في الرسالة الدورية A-130 الصادرة من مكتب الإدارة والموازنة، بضمنها مواضيع مثل قواعد التطبيق والتخطيط الطارئ. يجب على مدير دائرة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن يوافق على خطة أمن محدثة، وأن يطبع نسخاً متعددة لخطة الأمن المتوفرة وان يخزن بعضها في أماكن بعيدة عن الموقع.

♦ تأمين الالتزام بسياسة مراقبة الوصول إلى المعطيات الملصقة على باب غرفة جهاز كمبيوتر خادم الشبكة. يجب مرافقة كافة الأشخاص غير المرخص لهم عندما وجودهم في غرفة خادم كمبيوتر الشبكة. بالإضافة إلى ذلك ولأغراض المراقبة، يجب أن ينشئ مدير دائرة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في مكتب المشاريع والعقود، لدى فرقة منطقة الخليج سجل زائرين لتوثيق المعلومات حول كافة الموظفين الذين تتم مرافقتهم إلى غرفة خادم كمبيوتر الشبكة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ♦ تطوير سياسات وإجراءات ملائمة لبرامج الكمبيوتر التطبيقية بغية إنشاء عملية مراقبة ذات تشكيل رسمي للبرامج لنظام إدارة إغاثة وإعادة إعمار العراق. وكحد أدنى، يجب أن تتعامل هذه السياسة مع سلطة مجلس مراقبة تشكيل البرامج، ومع ترخيصات المتطلبات وعملية الموافقة عليها. عمليات تعقب إدارة هيئة التشكيل. يجب أيضاً على السياسات والإجراءات ان تحدد بوضوح المهام والمسؤوليات الذي جرى في عمليات التصميم، والتطوير، والمراجعة، والموافقة على تعديلات النظام.
- ♦ تطوير سياسات وإجراءات ملائمة لاختبار برامج الكمبيوتر التطبيقية كي تحدد بوضوح، كحد أدنى: منهجية الاختبار التي سوف تستعمل، التطوير للمواصفات وللمتطلبات الواجب اختبارها، الوثائق التي يتوجب تسجيلها والاحتفاظ بها ومستويات الاختبارات والتفاوتات الإجرائية المترافقة مع كل مستوى.
- ♦ تطوير سياسات وإجراءات مراقبة مجموعة برامج النظام للتحديد الواضح عند المستوى الأدنى: إجراءات لتحديد، وانتقاء، وتركيب برمجيات تعديل النظام، ومجموعة الوثائق الواجب تسجيلها والاحتفاظ بها؛ ومستويات الاختبار والتفاوتات الإجرائية المترافقة مع كل مستوى.
- ♦ تطوير سياسات وإجراءات للتحديد الواضح للفصل بين المهام والمسؤوليات بضمنها تلك التي ينفذها مبرمجون كمبيوتر تطبيقيون؛ مبرمجو أنظمة، وموظفو مركز البيانات، والأمن، وضمان جودة النوعية.
- ♦ تطوير خطة طوارئ لإرجاع التطبيقات الحاسمة إلى ما كانت عليه لكي تشمل ترتيبات لمراقب المعالجة البديلة في حال تضررت المرافق الاعتيادية بدرجة مؤثرة، أو عند عدم إمكانية الوصول إليها. يجب ان تكون هذه الخطط موثقة بوضوح وان يتم إبلاغها إلى الموظفين المتأثرين وان يجري تحديث معلوماتها بحيث تعكس العمليات الجارية. يجب تأمين نسخ عديدة لخطة الطوارئ وتخزين نسخ إضافية في أماكن بعيدة عن الموقع لضمان عدم إتلافها بفعل نفس الأحداث التي حصلت لمراقب أولية لمعالجة البيانات لم تعد متوفرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب اختبار الخطة على أساس متواصل لتحديد ما إذا كانت سوف تعمل حسب ما هو مطلوب منها في الأوضاع الطارئة يجب الاحتفاظ بنسخة من خطة الطوارئ ضمن خطة الأمن للمنشأة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تعليقات الإدارة. استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق استجابة موحدة من السفير الأميركي في العراق ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق. تجري حالياً أعمال لتنفيذ التوصية بخصوص توثيق وتطبيق السياسة والإجراءات تحت قيادة وحدة إدارة المعلومات في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. كانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

وافق اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج على التوصيات وتم تنفيذ الأعمال، أو هي في طريق التنفيذ، بهدف تطبيق كافة التوصيات وكانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

التغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التقرير رقم SIGIR 06-004، نيسان/أبريل ٢٠٠٦

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقريراً حول التحديات التي تواجهها وزارة الخارجية في التوجيه والإشراف على نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ركز التقرير اهتمامه على التغييرات التي حصلت في الخطط الأميركية الأصلية لإعادة إعمار العراق من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يحدث هذا التقرير المعلومات الواردة في التقرير السابق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بحيث أصبح يشمل تغييرات في المشروع حصلت بين الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

المقدمة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس مبلغ ١٨,٤ مليار دولار لنشاطات الإغاثة وإعادة إعمار البنية التحتية العراقية والحكم في العراق استناداً إلى قوائم بخطط المشاريع حسب ما تمّ تطويرها خلال فصل الصيف لعام ٢٠٠٣. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أشار المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تقريره ان خطط إعادة الإعمار تغيرت بدرجة هامة كما يثبت ذلك التحركات الواسعة النطاق للأموال بين القطاعات. فعلى سبيل المثال، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تحرك مبلغ يقارب ٣,٤٦ مليار دولار بين القطاعات وتحرك مبلغ آخر بقيمة ٢,١ مليار دولار ضمن القطاعات وذلك نتيجة لما يلي:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ◆ الانفاق المتزايد بصورة دراماتيكية على احتياجات الأمن.
- ◆ التغييرات في الاستراتيجية نتيجة تجاوب سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ووزارة الخارجية مع البيئة المتغيرة في العراق.
- ◆ احتياجات زيادة الإنفاق من أجل تأمين الاستدامة.
- ◆ الحاجة إلى نفقات إدارية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي لم تؤخذ في عين الاعتبار عند التخطيط الأصلي.
- ◆ الخطط التي كانت قد صممت بدون فهم واضح للظروف الفعلية الحالية.

وكانت النتيجة ان المفتش العام لإعادة إعمار العراق ابلغ في تقريره على ان العديد من الخطط الأصلية لم يتم إنجازها بشكل كامل في بعض القطاعات. حصلت اكبر التغييرات في قطاع الأمن وتطبيق القانون والعدل، والبنية التحتية للسلامة العامة، وقطاع المجتمع المدني، مما يشير إلى الأولوية العليا الممنوحة لهذه القطاعات. جاءت معظم هذه التمويلات من قطاعات الخدمات، والكهرباء، والموارد المائية، والصرف الصحي.

يحدث هذا التقرير المعلومات حول التغييرات في خطط برنامج وزارة الخارجية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي حصلت من الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الأهداف. أهداف هذا التدقيق كانت: (١) تحديد التغييرات، ان وجدت، في خطط وزارة الخارجية لإغاثة وإعادة إعمار العراق من الأول من تشرين الأول/أكتوبر، و(٢) تحديد الأسباب، ان وجدت، لتلك التغييرات.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

النتائج. استمر إدخال تعديلات ذات شأن على خطط برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الماضي شملت تغييرات في البرامج قدرها ٣٥٣,٣ مليون دولار. بصورة تراكمية، تحرك مبلغ ١٩٥,٣ مليون دولار بين القطاعات ومبلغ آخر بقيمة ١٥,٩ مليون دولار ضمن القطاعات.

تلقت البرامج غير الإنشائية في قطاعات العدل، والبنية التحتية، والسلامة العامة، والمجتمع المدني؛ وكذلك في قطاعات التعليم، واللاجئين، وحقوق الإنسان أكبر زيادات في التمويل أي ١٥٤,٣ مليون دولار من أصل مبلغ ١٩٥,٣ مليون دولار أعيد تخصيصه بين القطاعات. كانت قطاعات الخدمات (النقل، الاتصالات اللاسلكية، العناية الصحية، الكهرباء، الموارد المائية والصرف الصحي) مصدر معظم الأموال التي أعيد تخصيصها. فيما يلي بعض هذه التعديلات:

- ◆ ألغيت ستة مشاريع نقل للطاقة في قطاع الكهرباء.
- ◆ ألغي مركزان موسعان للعناية الصحية وثمانية مراكز للعناية الصحية العامة في قطاع العناية الصحية.
- ◆ ألغيت عقود مساعدة الملاحة الجوية والمساعدة البصرية والنظام القومي للرادار في قطاع النقل والاتصالات عن بعد.
- ◆ تم تخفيض مستوى ثلاث مشاريع كبيرة لمعالجة المياه في القطاع الفرعي لمياه الشرب من عقود تصميم وإنشاء إلى عقود تصميم فقط بسبب التمويل المحدود المتوفر.
- ◆ تم تخفيض مستوى المشروع الأخير الباقي في القطاع الفرعي للري وصرف المياه إلى عقد تصميم هندسي فقط.
- ◆ تم تخفيض نطاق مشروع إعادة تجديد قناة جر المياه من أم قصر إلى البصرة إلى تصليحات القناة الأصلية.

يشير بصورة عامة تقرير القسم ٢٢٠٧ لوزارة الخارجية، الصادر بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إلى الاحتياجات التي نشأت وكانت أساس التغييرات في البرامج التي حصلت خلال ربع السنة. فعلى سبيل المثال، يحدد البرنامج ما يلي:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ ضرورة تدريب مسؤولين عراقيين في الوزارات الرئيسية على التقنيات الحديثة لتحديد سياسات الخدمة المدنية، وعمليات تحضير الموازنات بالاستناد إلى الاحتياجات، ومعايير تكنولوجيا المعلوماتية، وأنظمة إدارة اللوجستيات لكونها أسس للبرنامج الجديد لتطوير القدرات الوزارية.

♦ برامج جديدة أخرى القصد منها توسيع الحكم المحلي، المجتمع، دعم الانتخابات، معالجة مسائل كنظام العدل الجنائي، الإصلاحات، المدعين العامين، حقوق الملكية الفكرية، وتشريعات حقوق الملكية الخاصة؛ وتعزيز قدرات الوزارات العراقية.

قد تشير هذه التغييرات إلى الاستمرار في التحول الاستراتيجي المسبق تجاه برامج غير إنشائية المقصود منها تثبيت الأمن، وزيادة فرص التوظيف، والتنوع في القطاع الخاص، وتقوية الحكم المحلي والحكم في الأقاليم بعيداً عن المشاريع الإنشائية.

التوصيات. لم يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق توصيات في هذا التقرير.

متابعة التوصيات التي وردت في تقارير التدقيق التي أعدها المفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بإدارة ومراقبة أموال صندوق تنمية العراق.

التقرير رقم SIGIR 06-005، الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

المقدمة. يتابع هذا التقرير تنفيذ التوصيات التي وردت في مجموعة من تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق التي تطرقت إلى استعمال أموال صندوق تنمية العراق لتنفيذ نشاطات إغاثة وإعادة الإعمار. رفعت هذه التوصيات إلى سفير الولايات المتحدة في العراق، وإلى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق، وإلى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان. بصورة إجمالية حددت هذه التقارير التحسينات التي يمكن إجراؤها في المراقبة الإجمالية والمحاسبة بالنسبة للعقود، والمنح، والمعاملات النقدية باستعمال أموال صندوق تنمية العراق، وقد تقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالتوصيات فيما يخص هذه التحسينات. يتابع التقرير تنفيذ التوصيات بغية تحديد ما إذا كانت قد اتخذت أعمال تصحيحية مناسبة لمعالجة حالات النقص.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الهدف. كان هدف هذه المراجعة تحديد ما إذا كان سفير الولايات المتحدة في العراق، ومجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق، والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان قد طوروا ونفذوا خطط عمل لتصحيح حالات النقص التي حددها المفتش العام لإعادة إعمار العراق في هذه التقارير:

♦ الرقابة على النقد المزود لجنوب ووسط العراق (SIGIR 05-006) في ٣٠ نيسان/أبريل (٢٠٠٥).

♦ تنفيذ العقود الممولة من صندوق تنمية العراق (SIGIR 05-008) في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

♦ إدارة المنح للبرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة في العراق الأوسط الجنوبي (SIGIR-05-015) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

♦ إدارة العقود والمنح المستخدمة لإنشاء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل (SIGIR 05-016) في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

♦ إدارة العقود، والمنح وعقود المشتريات الصغيرة جداً، المستعملة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء (SIGIR 05-020) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

♦ إدارة عقود البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة في جنوب وسط العراق (SIGIR 05-023) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

النتائج. في تقاريره الستة التي تشملها مراجعتنا التي تطرقت إلى استعمال أموال صندوق تنمية العراق لتنفيذ العقود، والمنح، والمعاملات النقدية، قدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٤٠ توصية: ١٥ توصية إلى قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق، ١٩ توصية إلى توصية إلى اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، و ٦ توصيات إلى السفير الأميركي في العراق °. حددت المراجعات التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق تلك الأعمال التي اتخذت استجابة للتوصيات:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ **مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C):** نفذ قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق أعمال مناسبة لتلبية ثماني توصيات وردت في التقارير أعلاه ويتابع معالجة التوصيات السبع المتبقية. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن تُشكّل مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق فرق عمل خاصة لمراجعة وتسوية حسابات صندوق تنمية العراق ولضمان الدعم والتدقيق المناسبين لكافة المعاملات. تعاقدت هذه المجموعة من أجل تنفيذ هذه الخدمات وتتوقع أن المقابل سوف يكمل كافة المهمات بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦^(٦).

♦ **القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A):** نفذ اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان الأعمال اللازمة لتلبية ١٣ توصية وهو يتابع الآن تنفيذ عملية مراجعة جديدة لمعالجة التوصيات الست المتبقية. سوف تؤمن المراجعات الجديدة، مراجعة إدارة المشتريات، ورصداً معززاً للعقود. تتوقع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان بدء تنفيذ هذه المراجعات في ربيع عام ٢٠٠٦. كما طورت هذه القيادة قاعدة بيانات للعقود الممولة من صندوق تنمية العراق وسوف تستخدم جهود مقابل القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان للمساعدة في إكمال إعداد قاعدة البيانات هذه.

♦ **السفير الأميركي في العراق:** نفذ السفير الأميركي في العراق أعمالاً مناسبة لتلبية توصيتين وهو الآن ينسق الأعمال مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) ومجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) من أجل حل المسائل الواردة في التوصيات الأربع المتبقية.

أعتبر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الأعمال المنفذة أو التي هي قيد التنفيذ بشأن التوصيات السابقة متجاوبة ونتيجة ذلك لم يقدم أية توصيات لاحقة. لكن المفتش العام يخطط بالفعل لمتابعة عمل فريق العمل الخاص لدى اكتمال تنفيذ العقد.

التوصيات. لم يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق أية توصيات في هذا التقرير.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق: إدارة نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية
التقرير رقم (SIGIR 06-006)، نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

يُشكل تقرير التدقيق هذا واحداً من مجموعة تقارير تنطرق إلى إدارة منظمات الحكومة الأميركية لعملية نقل مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق المنجزة إلى الحكومة العراقية.

المقدمة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس مبلغ ١٨,٤ مليار دولار بموجب القانون العام PL 108-106 إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لغرض تنفيذ مشاريع تتعلق بالأمن، الإغاثة، إعادة التأهيل، وإعادة إعمار العراق ما بعد الحرب. وضع الأمر الرئاسي للأمن القومي المسؤولية على عاتق رئيس البعثة في العراق لتأمين إدارة سياسة جهود إعادة إعمار العراق تحت إشراف وزير الخارجية.

تُشكل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) المنظمة الأساسية في جهد إغاثة وإعادة إعمار العراق مهمتها القيام بتنظيم، وتدريب، وتجهيز، وإرشاد قوات الأمن العراقية. في هذه الصفة، زودت الدعم الهندسي المهني وإدارة المشاريع المتعلقة بـ ١٦٣٤ مشروعاً ممولاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بكلفة إنجاز مقررة تبلغ ١,٧ مليار دولار.

في تقرير سابق^٧ وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لعملية نقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية لم تشمل إشعار الحكومة العراقية على المستوى الوزاري عندما تم نقل هذه الأصول على مستوى الحكومات المحلية وحكومات الولايات. ولاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً، في نفس التقرير، أنه تم تشكيل مجموعة عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لوضع سياسة لتوجيه المنظمات الأميركية في ما يخص إدارة وإعداد التقارير عن عمليات نقل الأصول إلى الحكومة العراقية على المستوى الوزاري.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

من الضروري وجود عملية رسمية لقبول ونقل الأصول لتمكين الحكومة العراقية من دمج أصول المشاريع المنجزة في خطة إدارة للبنية التحتية على مستوى مجمل الوطن، ولتخصص ميزانية كافية لتأمين استدامة أصول المشاريع المنقولة، ومحاسبة الأصول، ورفع قيمة أصول المشاريع بهدف الحصول على تمويل لمشاريع إضافية من الأسواق المالية العالمية. تفرض دورة الميزانية العراقية لعام ٢٠٠٧ قبول وزارة المالية للأصول المنقولة إلى السيطرة العراقية بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٦ لكي يصبح بالإمكان تخصيص أموال كافية في الميزانية لتأمين استدامة الأصول.

الأهداف. كان الهدف الإجمالي لهذا التقرير تحديد ما إذا كانت منظمات الحكومة الأميركية المسؤولة عن إدارة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد طورت ووافقت على سياسات وإجراءات لنقل أصول تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، أي الأصول التي تم شراؤها، أو تجديدها، أو إنشاؤها بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، إلى الحكومة العراقية والشعب العراقي. ركز هذا التقرير اهتمامه على وجه التخصيص على سياسات وإجراءات القبول ونقل الأصول التي تتبعها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق.

النتائج. استعملت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق إجراءات إدارة المرافق المتبعة في وزار الدفاع لنقل أصول المشاريع إلى الحكومة العراقية على المستوى المحلي ولكنها لم تقم بالإبلاغ بصورة رسمية عن نقل أصول المشاريع إلى وزارة التخطيط ووزارة المالية وذلك لسبب رئيسي هو أنه لم يكن قد تمّ التعيين رسمياً للزوم الإبلاغ عن تلك المشاريع عند ذلك المستوى. وقد تمّ لأول مرة تحديد ضرورة النقل الرسمي للأصول إلى وزارتي الدفاع والتخطيط في صيف عام ٢٠٠٥ ولكن وزارة الخارجية لم تُشكّل مجموعة عمل رسمية لتطوير هذه السياسة إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. في الوقت الحاضر، أفادت مجموعة العمل أنها تتوقع وضع هذه السياسة موضع التنفيذ بحلول الأول من أيار/مايو ٢٠٠٦. والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) هي عضو في مجموعة العمل هذه، وأكدت أنها سوف تتبع السياسة الجديدة عند إقرارها.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رغم أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق تشارك بنشاط في برنامج تحديد ونقل الأصول الذي وضعته وزارة الخارجية، يبقى عدد من التحديات المهمة أمامها. يجب إكمال التخطيط للميزانية العراقية بحلول أواخر صيف عام ٢٠٠٦، ويجب أن يكون لدى وزارة المالية ووزارة التخطيط العراقيتين معلومات حول الأصول حتى ذلك الوقت إذا كان عليهما تأكيد وجود هذه الأصول، وتأمين الميزانيات الكافية لتغطية اكلاف اليد العاملة، والأمن، والتشغيل والصيانة، والتدريب المترافقة مع هذه المشاريع.

تتبع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق عملية فعلية لنقل الأصول الرأسمالية إلى وزارة الدفاع. ومن المفروض أن يضمن اتباع هذه العملية من قبل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التزامها الناجح بالمواعيد الأخيرة لإنجاز وضع الموازنة العراقية. لكن توجد مشاكل في نقل الأصول الرأسمالية إلى وزارة الداخلية. لم تقبل هذه الوزارة حتى الآن أصول المشاريع المنقولة إلى قوات الشرطة العراقية خلال السنتين الأخيرتين كما لا يوجد لديها عملية فعالة لاستلام وقبول الأصول لأغراض تخصيص الموازنات لها. فعلى سبيل المثال، لم تخصص في موازنة العام ٢٠٠٦، أية مبالغ لتسديد اكلاف استدامة المشاريع العائدة لوزارة الداخلية. يقود هذا الجهد نفس الفريق الإداري في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق الذي حقق نجاحاً على ما يبدو في عملية نقل الأصول المتعلقة بالدفاع، لكن القدرة المحدودة لوزارة الداخلية في الإدارة وتخصيص الموازنات تطرح مخاطر ذات شأن.

من المحتمل أن تكون المشاكل في وزارة الداخلية قد تمت مساعدتها عن طريق البرنامج الجديد الذي وضعه مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على تطوير القدرة الوزارية. وضعت السفارة مقاربة شاملة لتدريب مسؤولين عراقيين في الوزارات الرئيسية ولتلقينهم أفضل الممارسات. ومن أجل دعم هذا الجهد، تم تشكيل فرق مساعدة للوزارات بقيادة كبار المستشارين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. سوف تعمل هذه الفرق مع الوزارات الرئيسية وتعطي تقييماً للخط القاعدي لقدرة كل وزارة على أداء مهمات رئيسية. سوف يفيد هذا التقييم في تحديد الاحتياجات الأساسية لكل وزارة من أجل تطوير خطط عمل لتدريب المسؤولين والموظفين فيها على أساليب الحكم الفعالة والكفؤة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أعمال الإدارة. عمل مهندسو المرافق لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) عن كثب مع وزارة الدفاع لوضع خطة محددة بالتفصيل بدأت تأخذ شكلها النهائي بنجاح. لكن لم تكن العلاقة في وزارة الداخلية ناجحة بنفس القدر نظراً للمشاكل السياسية المستمرة داخل الوزارة وبسبب كون عملية الموافقة على المشاريع لا زالت مضطربة ولا يمكن التكهّن بها.

التوصية. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بالاستمرار في المشاركة الكاملة في تطوير سياسة وعملية حكومية أميركية مشتركة لتسهيل نقل أصول المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية، وتزويد خبرتها في إدارة المرافق والأعمال الهندسة الاحترافية إلى عملية مجموعات العمل. بعد أن توجه وزارة الخارجية سياسة تنص على تزويد الإشعار الرسمي حول نقل أصول أي مشروع إلى وزارة التخطيط، وزارة المالية والوزارة العاملة المختصة، من المفروض على القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن تؤمن توفر الموارد المناسبة كي يتم تزويد المعلومات حول مشاريعها في الوقت المناسب للالتزام بالتواريخ النهائية المحددة للتخطيط.

ملاحظات الإدارة. وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على هذه النتيجة والتوصيات وتجري حالياً أعمال لتنفيذ التوصيات، وكانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إدارة نقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية.

التقرير رقم SIGIR 06-007، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

يُشكل هذا التقرير واحداً من مجموعة تقارير تتطرق إلى إدارة منظمات الحكومة الأميركية لعملية نقل المشاريع المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية.

المقدمة. خصص الكونغرس بموجب القانون العام 108-11 الصادر في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، مبلغ ٢,٤٨ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١ (IRRF-1) وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص مبلغاً إضافياً بقيمة ١,٨٤ مليار دولار بموجب القانون العام 108-106 إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتمويل احتياجات إعادة إعمار العراق التي حددتها سلطة الائتلاف المؤقتة خلال فصلي الصيف والخريف من عام ٢٠٠٣.

زودت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) دعماً إدارياً لـ ٩٩ مشروعاً إنشائياً ممولاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بكلفة عند الإنجاز تقدر بحوالي ٢,٣ مليار دولار. أكملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٨٧ مشروعاً من هذه المشاريع حتى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن تنجز المشاريع المتبقية الـ ١٢ بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. تشمل هذه المشاريع أكثر من ١٦٠٠ مرفقاً ومشروعاً ثانوياً أقيمت في أنحاء مختلفة من العراق.

في تقرير سابق وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لعملية نقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية لم تشمل إشعار الحكومة العراقية على المستوى الوزاري عندما تم نقل هذه الأصول على مستوى الحكومات المحلية وحكومات الأقاليم. لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً في نفس التقرير أنه تم تشكيل مجموعة عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لوضع سياسة لتوجيه منظمات الحكومة الأميركية في ما يخص إدارة وإعداد التقارير حول عمليات نقل الأصول إلى الحكومة العراقية على المستوى الوزاري.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

من الضروري قيام عملية رسمية لقبول ونقل الأصول لتمكين الحكومة العراقية من دمج أصول المشاريع المنجزة في خطة إدارة للبنية التحتية على مستوى الوطن، تخصيص الموازنات الكافية لتأمين استدامة أصول المشاريع المنقولة، ومحاسبة الأصول، ورفع قيمة أصول المشاريع بهدف الحصول على تمويل لمشاريع إضافية من الأسواق المالية العالمية. تفرض دورة الموازنة العراقية لعام ٢٠٠٧ قبول وزارة المالية للأصول المنقولة إلى السيطرة العراقية بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٦، لكي يصبح بالإمكان تخصيص أموال كافية في الموازنة لتأمين استدامة هذه الأصول.

الأهداف. كان الهدف الإجمالي لهذا التقرير تحديد ما إذا كانت منظمات الحكومة الأميركية المسؤولة عن إدارة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تم تطويرها وجاءت الموافقة على سياسات وإجراءات لنقل أصول تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، وهي أصول تم إنشاؤها، أو إعادة تجديدها، أو إنشاؤها بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، إلى الحكومة العراقية والشعب العراقي. ركز هذا التقرير اهتمامه على وجه التخصيص على سياسات وإجراءات القبول ونقل الأصول التي تتبعها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

التقييد على التقييم. كجزء من جهود المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تنفيذ هذه المراجعة استناداً إلى معايير التدقيق الحكومية، يتوجب علينا أن نشير إلى أنه خلال فترة القيام بهذه المراجعة تم منع مكتب المفتش العام من الوصول إلى سياسات وإجراءات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي كانت ذات أهمية أساسية لهدف التدقيق المعلن عنه في مذكرتها الصادرة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. أثر هذا التقييد على قدرة المفتش في التطرق الكامل لكفاءة سياسات وإجراءات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في نقل الأصول إلى الحكومة العراقية والشعب العراقي.

النتائج. إدراكاً لضرورة وجود سياسات وإجراءات رسمية لقبول ونقل الأصول، تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وآخرين لحل المسألة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لا تعالج بالكامل السياسات والإجراءات الحالية التي تتبعها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ضرورات إشعار الوزارات العراقية المسؤولة عن التخطيط لدمج واستدامة المشاريع المنجزة. أقرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بهذه المسألة وتشارك حالياً في ثلاث مجموعات عمل لوضع سياسة وإجراء مشتركين لتسهيل النقل القانوني، والمالي، واللوجستي للأصول إلى الحكومة العراقية.

أعمال الإدارة. خلال القيام بهذا التدقيق، أقرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بضرورة المعالجة الإضافية لمسألة قبول ونقل الأصول. تشارك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في ثلاث مجموعات عمل متعددة الوكالات هي مجموعة عمل تكنولوجيا المعلوماتية، مجموعة عمل تعيين ونقل الأصول، ومجموعة عمل تأمين الاستدامة. تضم كافة مجموعات العمل هذه الممثلين عن وكالات الحكومة الأميركية الرئيسية المكلفة بجهد إعادة إعمار العراق، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج. تم تشكيل مجموعة عمل تكنولوجيا المعلوماتية لتجمع ضمن قاعدة بيانات واحدة كافة المعلومات المتعلقة بأصول مشاريع الإغاثة وإعادة إعمار العراق الممولة من الحكومة الأميركية، وعبر كافة قطاعات ومنظمات البنية التحتية في كافة أنحاء العراق. تشكلت مجموعة عمل تعيين ونقل الأصول لتطوير السياسة والإجراءات المشتركة للوكالات الممثلة بغية تسهيل النقل القانوني، والمالي، واللوجستي للأصول إلى الحكومة العراقية. وتشكلت مجموعة عمل تأمين الاستدامة لوضع وتنفيذ خطة تؤمن استدامة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

التوصيات. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن تكمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بالتنسيق مع مكتب إدارة إعمار العراق، وضع السياسة والإجراءات المشتركة لتسهيل نقل أصول المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يجب على العملية ان تزود، كحد أدنى، إشعاراً رسمياً حول نقل أصول المشروع إلى وزارة التخطيط، وزارة المالية والمقرات الرئيسية للوزارات المركزية العاملة المناسبة (الكهرباء، الماء، النفط، الصحة، التعليم، النقل والطرق، المواصلات، العدل، الداخلية، والدفاع). يجب ان يشمل الإشعار أيضاً كحد أدنى، المعطيات ذات العلاقة كتاريخ بدء التشغيل، كلفة الأصل، اكلاف تأمين الاستدامة المقدرة للمدى القصير وللمدى الطويل، شروط الكفالات، وموقع وجود كتيبات التشغيل والتعليمات الأخرى المتعلقة بالصيانة والأنظمة.

تعليقات الإدارة. لم توافق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على توصية المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن تكمل وضع السياسة والإجراء المشترك لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. أفادت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنها كيفت سياساتها الجارية لتسليم الأصول وتعتقد ان هذه السياسات سوف تكون كافية. بالإضافة إلى ذلك، لم تزود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى المفتش العام نسخة عن هذه السياسات. رغم عدم تزويد المفتش العام لإعادة إعمار العراق بنسخة عن السياسات المكيفة، قُيم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالفعل الممارسة المتبعة حالياً وقرر ان هذه العملية لا تتوافق مع موقف السفارة الأميركية الذي يفرض ضرورة إشعار وزارة المالية ووزارة التخطيط بالأصول التي يجري نقلها.

صندوق تنمية العراق - مراجعة المسؤولية الحسابية عن النقد في الصندوق

مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق

التقرير رقم (SIGIR 06-008)، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

المقدمة. يُشكّل هذا التقرير واحداً من مجموعة تقارير تتطرق إلى أنظمة المراقبة التي تمارسها الحكومة الأميركية على المعاملات النقدية في العراق. يبحث تقرير التدقيق هذا في المساءلة والمحاسبة عن الأرصدة النقدية في صندوق تنمية العراق الخاضع لسلطة المراقب المالي العام لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق، والذي يقوم أيضاً بمهمة مدير المحاسبة لدى صندوق تنمية العراق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تم إنشاء صندوق تنمية العراق لتلبية:

- ♦ الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي
- ♦ إعادة الإعمار الاقتصادي وإصلاح البنية التحتية في العراق
- ♦ مواصلة نزع السلاح في العراق
- ♦ أكلاف الإدارة المدنية العراقية
- ♦ أغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي

الهدف. كان الهدف الإجمالي ضمان تطابق الموجودات النقدية في الصندوق مع الأرصدة المبينة في السجلات الحكومية. دقق المفتش العام لإعادة إعمار العراق على وجه التخصيص للتأكد ما إذا كانت تتبع السياسات والإجراءات المقررة من قبل وزارة الدفاع لمراقبة الموجودات النقدية والنفقات النقدية وما إذا كانت الإجراءات كافية مع اخذ الظروف القائمة في عين الاعتبار.

النتائج. في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية جرد نقدية غير معلن عنها مما أكد ان الموجودات النقدية البالغة ٢٨,٥ مليون دولار تتوافق مع الأرصدة المبينة في السجلات الحكومية. كان المراقب المالي العام لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق/ مدير المحاسبة لدى صندوق تنمية العراق مسؤولاً عن المبالغ النقدية في صندوق تنمية العراق ملبياً، مع بعض الاستثناءات، لتعليمات وزارة الدفاع حول المحافظة على الموجودات النقدية. وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن العمليات التي أجريت في مكتب المراقب المالي العام لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق/ مدير المحاسبة لدى صندوق تنمية العراق مقبولة لاكمال، ومراقبة، والمحافظة على سجلات حسابية دقيقة للنقد في الصندوق (خزانة القصر)، للدفع النقدي إلى مندوبي الدفع في المنطقة الوسطى، ولإجراء مقاصة للأرصدة النقدية مع مندوبي الدفع.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لكن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لاحظ الاستثناءات التالية خلال عملية المراجعة:

- ♦ غياب نظام لملف الخزن والاسترجاع الفوري لوثائق المدفوعات التي يجريها مندوبو الدفع.
- ♦ عدم اتباع عملية التعيين الصحيح من جانب موظف الدفع المسؤول عن دعم إتاحة الوصول إلى أموال صندوق تنمية العراق المحفوظة في خزنة القصر، كما هو محدد في أنظمة الإدارة المالية لوزارة الدفاع المنطبقة.
- ♦ لا تسمح الحالة الميكانيكية للخزنة بالتغيير الدوري لرموز القفل التوافقي المفروض بموجب تعليمات وزارة الدفاع.

أعمال الإدارة. أخذ قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) إجراءات لتصحيح حالتي نقص من تلك الحالات الواردة في التقرير. باستعمال موارد تعاقدية، باشر المكتب المالي، لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق، بعملية مسح لوحات المدفوعات التي سدها مندوب الدفع استناداً إلى قاعدة بيانات، ومن المتوقع أن تنتهي العملية في ٣٠ أيار/مايو، ٢٠٠٦. سوف تسمح قاعدة البيانات هذه بحفظ وحدات المدفوعات بشكل صحيح وتمكن من استرجاعها بسرعة في حال بروز تساؤل حول أي دفعة من الدفعات. بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن أبلغ المفتش العام لإعادة إعمار العراق نائب المراقب المالي لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق عن النقص المتعلق بالتواقيع على مغلف رموز القفل التوافقي ومفتاح الخزنة، تم تحديث المغلف بإضافة توقيع الموظف المسؤول الحالي عن المشتركة الدفع. يهنئ المفتش العام مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق، كما المراقب المالي لدى هذه المجموعة لقيامهما بهذه الإجراءات السريعة والشاملة لتصحيح حالات النقص هذه.

التوصيات. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يطلب قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق من المراقب المالي لدى المجموعة/مدير المحاسبة لدى صندوق تنمية العراق تنفيذ الأعمال التالية:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ♦ تطوير نظام حفظ لخزن وحدات الدفعات وجعل إمكانية استرجاع أي وحدة معينة منها أكثر سهولة.
- ♦ التحقق من انه تم التوقيع على المغلف المختوم الذي يحتوي رموز القفل التوافقي ونسخة مفتاح الخزنة في كل مرة يستلم مسؤول دفع جديد مسؤولية المحافظة على الأصول النقدية.
- ♦ تطوير خطة طوارئ لضمان الوصول الآمن والذي يُعتمد عليه إلى الخزنة ومحتوياتها بغية تخفيض مخاطر الوصول غير المرخص به إلى محتويات الخزنة في حالة العطل الميكانيكي للقفل التوافقي.
- تعليقات الإدارة. وافقت مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق على النتائج والتوصيات وتم اتخاذ، أو تتخذ حالياً، إجراءات لتنفيذ التوصيات. كانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

مراجعة برامج قوات درع الحماية

التقرير رقم SIGIR 06-009، نيسان/أبريل ٢٠٠٦

المقدمة. أنشئت قوات درع الحماية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وأولت إليه مهمة بناء قدرة العراق على حماية البنية التحتية للنفط والطاقة الكهربائية لديه. تشمل البنية التحتية حوالي ٣٤٠ منشأة رئيسية، ٧ آلاف كيلومتراً من خطوط أنابيب النفط، و ١٤ ألف كيلومتراً من خطوط إمداد الطاقة الكهربائية. بهدف حماية هذه البنية التحتية، كان على قوات درع الحماية الإشراف على تدريب وعمل قوات حماية النفط العراقي المؤلفة من ١٤,٧٠٠ حارس يعملون لدى وزارة النفط العراقية، كما تدريب وتجهيز ٦ آلاف حارس في خدمة أمن الطاقة الكهربائية العراقية يعملون لدى وزارة الطاقة الكهربائية العراقية. حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن حوالي ١٤٧ مليون دولار أنفقت من صندوق تنمية العراق وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على هذه الجهود بين آب/أغسطس ٢٠٠٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يحتفظ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان وغيرها من الوكالات الأميركية بالسجلات العائدة لهذه البرامج.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الأهداف. يتعامل هذا التقرير مع الجهد الذي قادتته الولايات المتحدة والذي قام به قوات درع الحماية من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لبناء قدرة الحكومة العراقية على حماية البنية التحتية للنفط والكهرباء لديها. وعلى وجه التخصيص، تطرق هذا التقرير إلى ما يلي:

♦ مدى ما زودته الوكالات الأميركية المسؤولة عن نشاطات إعادة الإعمار من الهيكلية الإدارية الواضحة لقوات درع الحماية.

♦ مدى ما قامت به قوات درع الحماية في التدريب والتجهيز لقوة قادرة على حماية النفط.

♦ مدى ما قامت به قوات درع الحماية بالتدريب والتجهيز لهيئة أمن الطاقة الكهربائية لتكون قادرة على ذلك.

تقييدات التقييم. كجزء من جهود المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تنفيذ هذه المراجعة وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية، أورد المفتش العام في تقريره عدم توفر برنامج وسجلات مالية وسجلات عقود وسجلات بأسماء المسؤولين الأميركيين في بغداد الذين كانت لديهم معرفة مباشرة ببرنامج قوات درع الحماية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المفتش العام من الوصول إلى معلومات مختارة طلبها من القيادات الفرعية في القوات المتعددة الجنسيات في العراق التي كانت ذات أهمية أساسية لأغراض التدقيق المعلن عنها في مذكرة أصدرها المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. أثر هذا التقييد على قدرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الاستجابة للطلب الذي قدمه أعضاء في لجنة الكونغرس للعلاقات الخارجية خلال جلسة استماع عقدت في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ برفع تقرير حول قدرة الحكومة العراقية على حماية بنيتها التحتية.

النتائج. أثبتت في نهاية المطاف إدارة قوات درع الحماية لبرامج قوات حماية النفط وخدمة أمن الطاقة الكهربائية أنها غير ناجحة. رغم أن قوات حماية النفط أظهرت بعض النجاح الأولي فبالكاد بدأت خدمة أمن الطاقة الكهربائية بالعمل قبل أن تلغى.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

اعتقد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الوكالات الأميركية عاجزة عن تزويد ضمانات معقولة تثبت أن المبلغ المنفق البالغ ١٤٧ مليون دولار على تدريب وتجهيز قوات حماية النفط وخدمة أمن الطاقة الكهربائية قد استعمل للأغراض المحددة له.

♦ أشارت معظم المعلومات التي جمعها المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن غياب هيكلية إدارية واضحة للوكالات الأميركية المسؤولة عن حماية أمن العراق حطّ من قدرة قوات درع الحماية في الإدارة الفعالة لبرامج قوات حماية النفط وخدمة أمن الطاقة الكهربائية.

♦ لم يجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق غير سجلات محدودة توثق أكلاف البرنامج، وكيفية إنفاق المال، أو مكان وجود معدات تم شراؤها بملايين الدولارات من الأموال المخصصة لقوات درع الحماية. آثار عدم وجود سجلات ومحاسبة للمعدات قلقت كثيراً حول احتمال حصول احتيالات، هدر وإساءة استعمال لبرامج قوات درع الحماية على يد مسؤولين أميركيين وعراقيين.

♦ وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق حوالي ٧ ملايين دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لم تتفق، ومن المحتمل أن تتأهل للإلغاء الالتزام أو التعهد بها واستعمالها لأغراض أخرى.

مؤشرات إلى عمليات احتيال محتملة. خلال عملية التدقيق هذه وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق مؤشرات إلى احتمال حصول عمليات احتيال وأحال هذه المسائل إلى مساعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإجراء التحقيقات.

أعمال الإدارة. خلال تنفيذ عملية التدقيق هذه، ابلغ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه يعتقد بأن حوالي ٧ ملايين دولار مخصصة حالياً للإنفاق على عقود وقعتها قوات درع الحماية يمكن إلغاء الالتزام بها أو التعهد بها واستعمالها لأغراض أخرى. وافق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وألغى الالتزام أو التعهد بإنفاق ٣,١ مليون دولار منها في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

كما أبلغ المفتش العام القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان عن عدم وجود وثائق تعاقب بشأن عقد خدمة أمن الطاقة الكهربائية، وأن أكاديمية التدريب لخدمة أمن الطاقة الكهربائية في التاجي لم تُنقل بصورة صحيحة مطلقاً إلى القوات العسكرية الأميركية. وافقت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان واتخذت خطوات لإعادة تكوين ملف عقد خدمة أمن الطاقة الكهربائية ونقل ملكية الأكاديمية إلى السلطة المختصة. كانت هذه الأعمال لا زالت جارية عند إكمال مراجعة المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

التوصيات. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق باتخاذ الخطوات التالية:

- ١- يجب أن يطلب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) من إدارة المكتب إنجاز الإجراءات التالية:
 - ♦ بالتعاون مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، التأكد من أنه تم بصورة رسمية نقل أكاديمية التدريب لخدمة أمن الطاقة الكهربائية في التاجي من ممثل المسؤول عن عقود خدمة أمن الطاقة الكهربائية في قوات درع الحماية إما إلى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أو إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق.
 - ♦ تحديد ما إذا كان بالإمكان إلغاء الالتزامات أو التعهدات بالمبالغ غير المنفقة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والمخصصة لعقود قوات درع الحماية وإعادة تخصيصها لأغراض أخرى.
- ٢- يجب أن يطلب اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان من إدارة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان اتخاذ الإجراءات التالية:
 - ♦ بالتعاون مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تحديد الوضع الحالي للمعدات المزودة إلى برنامج قوات حماية النفط وخدمة أمن الطاقة الكهربائية، بضمنها المعدات المنقولة إلى وزارة النفط ووزارة الطاقة الكهربائية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ بالتعاون مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، إجراء فحص شامل لأداء المقاول فيما يخص إنشاء أكاديمية التدريب لخدمة أمن الطاقة الكهربائية في التاجي. تحديد ما إذا كانت الحكومة قد استلمت ما حدده بيان العمل، وفي الحالة العكسية ما إذا كان يتوجب على المقاول إجراء تعديلات في المبالغ المالية إلى الحكومة.

♦ بالتعاون مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التأكد من أنه تم بصورة رسمية نقل أكاديمية التدريب لخدمة أمن الطاقة الكهربائية في التاجي من ممثل المسؤول عن عقود خدمة أمن الطاقة الكهربائية في قوات درع الحماية، إما إلى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات أو إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

♦ تحديد ما إذا كان بالإمكان إلغاء الالتزامات أو التعهدات بالمبالغ غير المنفقة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والمخصصة لعقود قوات درع الحماية وإعادة تخصيصها لإغراض أخرى.

تعليقات الإدارة. وافق المسؤولون في مكتب إدارة إعمار العراق والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان على التوصيات الواردة في التقرير. كما قدّم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي تعليقات فنية لهذا التقرير. استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق هذه التعليقات وأدخل تغييرات في التقرير حيث يلزم.

مراجعة مطابقة حساب صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية من جانب القيادة المشتركة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
التقرير رقم SIGIR 06-010، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

المقدمة. استجابة لتوصية وكالة التدقيق في الجيش الأميركي، طلبت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن يجري المفتش العام لإعادة إعمار العراق مراجعة موسعة للمراجعة الداخلية ومطابقة حسابات صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومستندات الصرف المالي المترافقة بغية تحديد ما إذا كانت هناك أية مسائل تبرر إجراء تحقيقات لاحقة. استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالتالي أوراق عمل المراجعة الداخلية لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومستندات الصرف المالي من صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية.

الأهداف. كانت أهداف عملية التدقيق تحديد (١) ما إذا كانت توجد مستندات كافية لإكمال مطابقة حساب صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، و(٢) ما إذا كان ممكناً تحديد أية أعمال قام بها مسؤولون عن التصديق على المدفوعات داخل وخارج القيادة، أو مندوبو دفع، أو بائعون، أو ومقاولون تبرر إجراء تحقيقات لاحقة.

النتائج. وفرت مراجعة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للعقود والمستندات المالية المتعلقة بصندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية إلى المفتش العام الاستنتاج الذي أكدته المراجعة الداخلية لحسابات القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ، وذلك من أن هناك سجلات حسابية غير مكتملة بنسبة عالية ولا يمكن الاعتماد عليها في التدقيقات، وأنه من غير الممكن إجراء تسوية صحيحة للحسابات. بشكل إجمالي، لم يكن هناك سوى القليل من الإشراف الواضح خلال الفترة الزمنية التي غطتها المستندات التي تمت مراجعتها. وبالنتيجة، وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق سجلات رسمية لم تزودها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق إلى مكتب العقود. وبذلك تكون القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان قد تعاقدت بدون الاستفادة من معلومات العقود المختصة. وكذلك رفع المفتش العام تقريراً منفصلاً حول مراجعتنا لوضعية المستندات التي تحتفظ بها القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مؤشرات إلى عمليات احتيال محتملة. خلال هذه المراجعة، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً مؤشرات إلى عمليات احتيال محتملة وأحال هذه المسائل إلى مساعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإجراء التحقيقات. ولا زالت التحقيقات حول ذلك مستمرة.

أعمال الإدارة. خلال المراجعة، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق قد بدأت في تدريب مسؤولي الدفع لديها وطورت إجراءات عمل قياسية وتوجيهات أخرى التي تستطيع، في حال تم تطبيقها وفرض تنفيذها، أن تعالج العديد من المشاكل التي بحثت في هذا التقرير. لكن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لم يتطرق إلى مدى فعالية هذه التغييرات ضمن نطاق هذه المراجعة.

التوصية. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق اللواء القائد للقيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق بوضع الخطة والعملية المناسبة، وأن يسلم النسخ الأصلية ونسخ مستندات العقود والملفات إلى المدى الأقصى الممكن، بالتعاون مع اللواء القائد للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات من أجل تلبية متطلبات الاحتفاظ بسجلات كاملة ودقيقة.

تعليقات الإدارة. وافق المسؤولون في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان على النتائج والتوصيات. تجري حالياً أعمال لتنفيذ التوصية، وكانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية

التقرير رقم SIGIR 06-011، نيسان/أبريل ٢٠٠٦

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تُشكّل عملية التدقيق هذه واحدة من مجموعة تقارير أعدها المفتش العام لإعادة إعمار العراق التي سوف تركز الاهتمام على مشاريع محددة لإعادة إعمار العراق ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يبحث هذا التقرير في إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية استجابة لطلب من سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج والسفير الأميركي. ويعتبر هذا التقرير متابعة لمراسلات حول هذا الموضوع كان قد زودها المفتش العام لإعادة إعمار العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

المقدمة. في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، منحت شركة بارسونز ديلاوير إنك العقد رقم W914NS-04-D-006 على أساس الكلفة زائداً مكافأة. كانت أوامر المهمة رقم ٤، ١١ و ١٢ تعود إلى التعاقد لإنشاء ١٥٠ مركز عناية صحية أولية في كافة أنحاء العراق. بلغ مجموع الكلفة النهائية للإنشاء ١٠٣,٥٣٨,٤١١ دولار. بالإضافة إلى ذلك، شملت أوامر المهمات شراء وتركيب معدات طبية ومعدات خاصة بطب الأسنان في كل مركز. بلغ مجموع الكلفة النهائية للمعدات ٩٩,١١٥,٧٤٢ دولاراً. كما كان للعقد أمر مهمة إدارية، أي أمر المهمة رقم ٧، لتغطية الاكلاف غير المباشرة للمشاريع المشمولة بالعقد. بلغ مجموع الكلفة النهائية المحددة لأمر المهمة رقم ٧، ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (قدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق المبلغ النهائي لأمر المهمة ٧ المترافق مع مشاريع مراكز العناية الصحية الأولية بنسبة ٦٤% أو ٧٠,٤٠٠,٠٠٠ دولاراً). يبحث هذا التقرير في الكلفة النهائية الموحدة لهذا العقد البالغ ٢٤٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار تتعلق بإنشاء ١٥٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية.

الأهداف. كانت أهداف هذا التدقيق تحديد ما إذا كان المقاول قد التزم بشروط العقد أو أوامر المهمة وما إذا التزم ممثلو الحكومة بالتوجيهات القانونية والتنظيمية المتعلقة بإدارة العقود والإدارة المالية. قيّم المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً فعالية أنظمة الرصد والمراقبة المتبعة من جانب المسؤولين الإداريين عن العقود.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تقييد التقييم. كجزء من جهود المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإنجاز هذه المراجعة وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية، يتوجب عليه أن يبلغ بأنه خلال القيام بهذه المراجعة قيدت فرقة منطقة الخليج وصول المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى (١) سجلات إدارة البرامج المتوفرة، و(٢) المسؤولين الرئيسيين في بغداد الذين يملكون معرفة مباشرة بأوضاع المشاريع. نتيجة هذا التقييد تأثرت قدرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تنفيذ الهدف الأول بصورة مستقلة، الذي كان يعني تحديد ما إذا كان المقاول يلتزم بشروط العقد أو أوامر المهمة. لكن المفتش العام لإعادة إعمار العراق استخدم المعلومات المتوفرة، التي زودها بسهولة إلينا مسؤولو الوكالة الحكومية الأميركية، والتي أظهرت بوضوح المدى الإجمالي لتخلف المقاول عن التنفيذ بالنسبة لشروط العقد. بالإضافة إلى ذلك، كان المقاول متعاوناً من خلال إجراءه مقابلة مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق والبحث في وضع العقد وزود، في الوقت المناسب المعلومات المطلوبة.

النتائج. بحلول ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان قد تم إنفاق مبلغ ١٨٦ مليون دولار (حوالي ٧٧% من الكلفة المحددة النهائية) على مشروع مراكز العناية الصحية الأولية على مدى فترة سنتين، دون تحقيق غير تقدم طفيف. كانت نتائج حاصل المشروع ما يلي:

- ♦ صرف النظر عن إنشاء ٨ من أصل ١٥ مركزاً تم التخطيط لإنشائها
- ♦ نقل أحد المراكز للتنفيذ ضمن نطاق عقد آخر
- ♦ ١٣٥ مركزاً لم تُبنى إلا جزئياً (وتم إلغاء العمل في ١٢٠ مركزاً "لإغراض الملائمة").
- ♦ لم يقبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي سوى ستة (٦) مراكز فقط على أنها أنجزت بالكامل.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، صرفت الحكومة الأميركية النظر عن إنشاء ٨ من أصل ١٥٠ مركز خطط لإنشائها بسبب عدم التقدم بتنفيذ العمل كما من أجل تغطية العجز في تمويل المشاريع الذي سببته وزارة الصحة العراقية نتيجة تخلفها عن تنفيذ تعهداتها في برنامج التمويل. واستمر العمل في إنشاء مركز واحد للعناية الصحية الأولية بموجب عقد مباشر. من بين الـ ١٤٠ مركزاً متبقياً اكتمل جزئياً إنشاء ١٣٥ مركز عبر العراق. في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، نفذت الحكومة الأميركية عملية إنهاء "لأغراض الملائمة" وصرفت النظر عن إنشاء ١٢١ من أصل ١٣٥ مركزاً للعناية الصحية الأولية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

وكانت النتيجة طلب الحكومة الأميركية من شركة بارسونز غلوبال انك (بارسونز غلوبال) تسليم ٢٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية بضمنها المراكز الستة المنجزة وذلك بحلول ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. تُقدّر الكلفة الإجمالية لإكمال الـ ١٢١ مركز بحوالي ٣٦ مليون دولار. لكن ذكر مسؤول كبير في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أنه لا يوجد تمويل كافٍ في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للإنفاق على هذا العقد من أجل إكمال إنشاء كافة المراكز.

شكل كل من أداء المقاول والأعمال الإدارية للحكومة الأميركية عاملاً في فشل إكمال المشروع حسب المخطط الموضوع له. استناداً إلى فرقة منطقة الخليج لم يكن لدى المقاول مهندسون مؤهلون للإشراف على أعمال التصميم، كما فشل في التحقق من قدرة المقاولين من الباطن الذين تعاقد معهم على تنفيذ العمل المطلوب، وفشل في ممارسة الإشراف الصحيح على عمل المقاولين من الباطن الذين تعاقد معهم، وفشل أيضاً في فرض التنفيذ لنشاطات ضمان النوعية/مراقبة الجودة. من جهة الحكومة الأميركية، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق غياباً للاستجابة الكاملة لطلبات المقاول من أجل إجراء تعديلات منصفة لم تسمح بتأخيرات لها ما يبررها تستند إلى ظروف مواقع غير مخططة، وتغييرات في التصميم أو النطاق، أو تأخيرات تستند إلى القيود المفروضة على الوصول إلى مواقع العمل أو أسباب أمنية؛ التنقلات الواسعة في تبديل موظفي الحكومة الأميركية والاضطراب التنظيمي الناتج عن ذلك؛ فشل في اتباع الإجراءات المطلوبة لإدخال تغييرات على شروط العقد؛ ضعف أساليب مراقبة الكلفة؛ ضعف إعداد تقارير الكلفة اللازمة للإنجاز؛ فشل في التنفيذ الصحيح لمسؤولياتها الإدارية؛ وفشل في تصميم برنامج ملائم لضمان جودة النوعية.

زودت فرقة منطقة الخليج المفتش العام لإعادة إعمار العراق وصفاً مطولاً لمشاكل المقاول التي واجهتها خلال مسار تنفيذ هذا العقد. لا ينفي المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه كانت هناك إشارات للفشل من جهة المقاول. بالإضافة إلى ذلك، وكما لوحظ من قبل، أحرّ الأداء الضعيف للمقاول إكمال المشروع وسبب تصاعد الأكلاف. لكن من جهة أخرى، يركز هذا التقرير اهتمامه على الإدارة الحكومية للعقود لأن المفتش العام لإعادة إعمار العراق يعتقد أن القانون الفدرالي للتملك، في حال تم الالتزام به بصورة صحيحة، يحدد مسؤوليات كل طرف من أطراف العقد ويزود أنظمة مراقبة كافية لتأمين استلام الحكومة للسلع أو الخدمات التي تسعى للحصول عليها بسعر عاد ومنصف.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أعمال الإدارة. اتخذ مسؤولو الحكومة الأميركية خطوات لمعالجة بعض هذه المسائل التي حددها المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

♦ في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥، أصدرت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان "رسالة قلق" إلى بارسونز غلوبال بشأن حالات قصور معينة ومسائل تتعلق بمعايير النوعية، والسلامة، والجدول الزمني ومعايير الأداء التي يتوجب معالجتها وتصحيحها فوراً. وأشارت الرسالة إلى مسائل أثرت نتيجة زيارة مكتب المشاريع والعقود لمواقع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية في منطقة بغداد.

♦ في خريف عام ٢٠٠٥، نسبت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان تقييماً مؤقتاً إجمالياً غير مرضٍ لأداء المقاول بسبب عدم تلبية بعض المعالم من المشروع والتأخيرات في الجدول الزمني وأكلاف أوامر مهمات إدارية غير مفهومة.

♦ لعدم ثقته بالتقارير الأسبوعية لكلفة الأداء لشركة بارسونز غلوبال، طلب الضابط المسؤول عن العقود إعداد تقارير شهرية لكلفة الأداء حسب ما هو منصوص عنه عليه في القسم ٢-٧-٥ من العقد. في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وافقت الحكومة كما شركة بارسونز غلوبال على شكل التقارير الجديدة. بالتالي، أعدت شركة بارسونز غلوبال تقارير شهرية لكلفة الأداء طبقاً للشكل الجديد.

♦ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدّم الضابط المسؤول عن العقود إلى مكتب المشاريع والعقود وإلى شركة بارسونز غلوبال معلومات موجزة أشارت إلى احتمال فرض التطبيق للإجراءات المطلوبة لإدخال "تغييرات بناءة" على المشروع وطلب الضابط المسؤول عن العقود أن يتم التحديد النهائي للتغييرات البناءة في المستقبل بصورة صحيحة. كما شدد على دفع العملية الرسمية قُدماً لإيصال طلب التعديل المنصف إلى مرحلة اتخاذ القرار. في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بدأت المفاوضات لتسوية طلب التعديل المنصف الذي قدمته شركة بارسونز غلوبال بقيمة ٣٩ مليون دولار. وبحلول ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كان قد تم إيجاد حلول بشأن ٥٠ من أصل ٥٨ بنداً مبلغها ٢٢ مليون دولار، وجرى توقيع التمويل لأوامر المهمة. ولا زال التفاوض جارياً بشأن تسوية البنود الثمانية المتبقية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بدأت شركة بارسونز غلوبال والحكومة الأميركية المفاوضات بشأن عرض شركة بارسونز غلوبال لتأخيرات يمكن تبريرها، وتم الوصول إلى اتفاق بشأنها وعدلت الجداول الزمنية في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

♦ وكما أشار المفتش العام في تقاريره السابقة^(٩)، اتخذ مكتب المشاريع والعقود ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق خطوات في أواخر العام ٢٠٠٥ لتحسين نوعية تقارير الكلفة اللازمة لإنجاز المشاريع. تبدو التغييرات الواردة في تقرير تقييم المشروع الصادر بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لمشروع مراكز العناية الصحية الأولية أكثر واقعية من التقديرات التي وردت في تقارير سابقة. ذكر ممثلو مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ان تقارير الكلفة للإنجاز المستعملة الآن أكثر فعالية كأداة لإدارة المشاريع.

♦ في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مؤتمراً بالفيديو عن بُعد مع مسؤولين في الحكومة الأميركية ومندوبين عن شركة بارسونز غلوبال للتوصل إلى حل عملي حول عدد مراكز العناية الصحية الأولية التي يجب ان تتجزها شركة بارسونز غلوبال، وعدد المراكز التي يجب صرف النظر عن إنجازها. أدى المؤتمر إلى إقرار خطة تتجز بموجبها شركة بارسونز غلوبال ٢٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية بحلول ٣ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦، وبصرف النظر عن إنجاز ١٢١ مركزاً آخر. استناداً إلى فرقة منطقة الخليج فهي تدرس في الوقت الحاضر خيارات كيفية إنجاز المراكز ال ١٢١ المتبقية.

كان من الممكن تحقيق إدارة إجمالية أضل لمشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية، من ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، إلى أوائل تموز/يوليو ٢٠٠٥. في تموز/يوليو ٢٠٠٥، أقرّت الإدارة الحكومية الأميركية ان برنامج إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية يواجه بعض المشاكل، وبدأت تنفيذ سلسلة من الأعمال أدت إلى خفض عدد المراكز الواجب تسليمها من ١٥٠ إلى ٢٠. وكانت النتيجة، لسوء الحظ، ان ١٢١ مركزاً ظلت غير منجزة بالكامل لكن هناك أيضاً التزام قوي بين المدراء العراقيين والحكوميين الأميركيين بضرورة إنجاز المراكز ال ١٢١ المنجزة جزئياً. تطوّر الآن كلا الحكومتين خطة وتحاولان تحديد الأموال المطلوبة لاكمال إنشاء هذه المراكز لمصلحة المواطنين العراقيين.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

موقعا إنشاء زودتهما وزارة الصحة العراقية لإقامة مستوصفات للعناية الصحية الأولية



الموقع ١: بعد معالجته من قبل بارسونز



الموقع ١: قبل معالجته من قبل بارسونز



الموقع ٢: بعد معالجته من قبل بارسونز



الموقع ٢: قبل معالجته من قبل بارسونز

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

قدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق توصيات للمساعدة في تأمين التحقيق الناجح لهذا الهدف المنشود. كما حدد المفتش العام أيضاً الدروس التي جرى تعلمها لتحسين إدارة مشاريع معقدة كبيرة في المستقبل.

التوصيات.

١- يجب أن يطلب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) من إدارة مكتبة تنفيذ الأعمال التالية:

♦ تشكيل فريق تسلّم للمشاريع يجتمع دورياً لتسهيل إنجاز عقود المشاريع بالتعاون مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (JCC-I/A, GRD-PCO) وشركة بارسونز.

♦ تطوير خطة لتعقب التمويل اللازم لإنجاز المشاريع.

♦ تشكيل فريق قوي للإدارة البرنامج بمشاركة وزارة الصحة العراقية، بغية تأمين إنجاز المراكز الصحية الـ ١٢١ المتبقية.

٢- يجب أن يطلب اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان من إدارة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان تنفيذ الأعمال التالية:

♦ بالنسبة لأية عقود تمنح في المستقبل لإنجاز إنشاء المراكز الصحية المتبقية، الطلب من ضابط التعاقد التأكد من أن الموظفين الذين عهدت إليهم المسؤولية قد تم تدريبهم بصورة صحيحة.

٣- يجب أن يطلب اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج من إدارة قطاع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تنفيذ الأعمال التالية:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ♦ فرض كون موظفو فرقة منطقة الخليج المسؤولين عن السفر إلى مواقع الإنشاءات الذين يسجلون المعلومات اليومية اللازمة لإعداد تقارير ضمان النوعية مدربين بصورة صحيحة على القيام بهذه المهمة.
- ♦ التأكد من حسن التصميم، والحفاظ، والرصد لآليات إعداد التقارير الصحيحة لاستعمال أية بعثة لإدارة البرنامج إلى الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين.
- ♦ التأكد من قيام مسؤولين حكوميين بشكل دوري بالتصديق على تقارير الكلفة اللازمة للإنجاز وأداء جداول الدفع، ومن أنها متطابقة مع تقارير ضمان النوعية التي يزودها موظفون مستقلون.
- ♦ ملاحظات إضافية. خلال مسار مراجعة إدارة عقد الإنشاء هذا، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجود مجالات حيث تستطيع الدروس التي تم تعلمها أن تحسّن من الإشراف على عقود أخرى. فقدم المفتش العام الاقتراحات المحددة التالية:
- ♦ تأمين فترة تدريب للموظفين الحكوميين تدوم لوقت كافٍ على إدارة العقود المعقدة الكبيرة.
- ♦ السعي لتوقيع اتفاقات ثنائية مع المقاول لتكون المعيار ولتوثيق الاستثناءات المقبولة مع تبريراتها بضمنها المخاطر المعروفة والمقبولة. يجب أن تراجع القيادة العليا هذه الاتفاقات وتوافق عليها.
- ♦ تنفيذ عمليات تفتيش للمواقع المقترحة للإنشاءات قبل اختيارها وقبل التحديد النهائي لأوامر المهمة من أجل تقليل المخاطر غير المعروفة للكلفة والتجاوزات في جداول الدفع.
- ♦ التأكد من تضمين تقارير تنفيذ العقود للكلفة المخصصة للعمل المنجز كي يصبح بالإمكان الاحتساب الصحيح للاكلاف وللتفاوتات في الجداول الزمنية للتسليم.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تعليقات الإدارة. استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق تعليقات مكتوبة حول هذا التقرير من فرقة منطقة الخليج، القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) وافقت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان وفرقة منطقة الخليج على توصياتنا. لكن فرقة منطقة الخليج أشارت إلى أن التوصية لم تقدم مساعدة مهمة إلى جهد التنظيم وإعادة الإعمار. وفي حين أن توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق تعالج ضرورة التدريب الصحيح والإعداد الأفضل للتقارير، التي تمثل مشاكل دائمة في إدارة العقود، يعتقد المفتش العام أنها تتحمل التكرار نظراً للحجم الكبير للمشاكل التي تتم مواجهتها في إدارة هذا العقد. زودت فرقة منطقة الخليج معلومات إضافية حول المشاكل التي واجهها المقاول والأعمال التي اتخذتها، وأضاف المفتش العام هذه المعلومات إلى نص التقرير. لم يستجيب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بصورة مباشرة إلى التوصيات التي قدمها المفتش العام. وبدلاً من ذلك، ذكر، فيما يخص التوصيات حول إنشاء فرق للتسليم للمشاريع وتشكيل فريق إدارة قوي للبرنامج، ان هذه المسائل هي ضمن مسؤولية مكتب المشاريع والعقود. كان قصد المفتش العام لإعادة إعمار العراق جعل المكاتب الرئيسية المشاركة في المشروع تعمل سوية من أجل حل المشاكل في نطاق إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية، بغض النظر عن من يقود هذا الجهد، أكدت استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أنه في الوقت الحاضر لم يتولى أي مكتب واحد المسؤولية عن هذا المشروع. لم يتطرق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى توصية المفتش العام حول وضع خطة لمتابعة تأمين التمويل الضروري لإنجاز المشروع.

في استجابتها المكتوبة على هذا التقرير أشارت فرقة منطقة الخليج بشكل صحيح ان هذا التدقيق قد أجري نزولاً عند طلب مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، وأنه جرى تنسيق عملية التدقيق مع السفير الأميريكي في العراق وقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق. راجع المفتش العام لإعادة إعمار العراق التقرير بحيث يعكس المصدر الذي طلب إجراء التدقيق. زودت فرقة منطقة الخليج وصفاً مفصلاً للمشاكل التي واجهتها وواجهها المقاول خلال مسار تنفيذ العقد، وأعيدت طباعتها بالكامل في قسم تعليقات الإدارة من هذا التقرير. استناداً إلى الوصف المقدم من فرقة منطقة الخليج، واجه المقاول عدداً لا يحصى من المشاكل وفشل منذ بداية تنفيذ المشروع في تلبية شروط متنوعة للعقد بسبب حالات قصور عديدة مهمة من الوجهتين الإدارية والفنية. وافق المفتش العام على أنه وجدت إشارات مبكرة تدل على أن المقاول لن يلبي أو لن يستطيع تلبية شروط العقد، وعلى أن هذه المشاكل أعاقَت إنجاز المشروع وصعدت الكلاف. عبرت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان عن هذا القلق إلى المقاول في عدة مناسبات في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٠٥. لكن ترجع إلى الحكومة مسؤولية الإشراف على العقود، على اعتبار ان الحكومة كانت تعرف منذ مدة زمنية طويلة بوجود مشاكل تتعلق بالمشروع، ويعتقد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه لم يتم تأمين إشراف حكومي فعال على العقد.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة المسؤولية الحسابية عن النقد في صندوق تنمية العراق: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق/الفلوجة.

التقرير رقم SIGIR 06-012، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

المقدمة. يُشكّل تقرير التدقيق هذا واحداً من مجموعة تقارير تتطرق إلى أنظمة مراقبة النقد في صندوق تنمية العراق الخاضع لمراقبة المراقب المالي لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق الذي يعمل أيضاً كمدير للمحاسبة في صندوق تنمية العراق.

جرى تأسيس صندوق تنمية العراق لتلبية ما يلي:

- ◆ الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي
- ◆ إعادة الإعمار الاقتصادي وإصلاح البنية التحتية في العراق.
- ◆ استمرار نزع السلاح العراقي
- ◆ أكالف الإدارة المدنية العراقية
- ◆ أغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي

تتطرق عملية التدقيق الخاصة هذه إلى الرصيد النقدي من صندوق تنمية العراق لدى وكيل مستوى الفرقة في الفلوجة، بالعراق وهو المسؤول عن تقديم دفعات نقدية إلى هيئات معينة (أفراد و/أو شركات) وتصفية حساباتها مع ضابط الدفع لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق. يحتفظ ضابط الدفع لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق بدفتر أستاذ للمحاسبة النقدية التي تشمل وثائق إثبات للأموال النقدية المستلمة والوصولات المعادة. نظراً لتوفر تكنولوجيا التمويل الإلكتروني للأموال، لا يحتاج وكيل مستوى الفرقة للفلوجة إلى الاحتفاظ بأموال نقدية في موقع العمل.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الهدف. كان الهدف الإجمالي لعملية التدقيق تزويد التأكيد على ان الأموال النقدية من صندوق تنمية العراق التي أعادها وكيل مستوى الفرقة في الفلوجة تتطابق مع السجلات الحكومية، التأكيد على وجه التخصيص من ما إذا كان يتم الالتزام بسياسات وإجراءات وزارة الدفاع المتعلقة بالمسؤولية الحسابية عن النقد وصرفه.

النتائج. في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية جرد نقدية غير معلنة أكدت بأن مبلغ ٧,٢ مليون دولار الذي أعاده وكيل مستوى الفرقة في الفلوجة يتطابق مع الرصيد المبين في السجلات الحكومية. كان وكيل مستوى الفرقة في الفلوجة مسؤولاً عن الأموال النقدية في صندوق تنمية العراق وقد التزم بشروط وزارة الدفاع بشأن التصرف بالأموال النقدية إلى ضباط الدفع لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق. وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الإجراءات المستخدمة من قبل وكيل مستوى الفرقة وضباط الدفع لدى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق للإنجاز، والرقابة، والمحافظة على سجلات دقيقة للأصول النقدية (صندوق تنمية العراق/الفلوجة) وتسوية الحسابات النقدية كانت مقبولة.

التوصيات. لم يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق أية توصيات في هذا التقرير.

معلومات موجزة إلى المجلس الاستشاري والرصد الدولي للعراق. أنظمة رقابة الإدارة لصندوق تنمية العراق

التقرير رقم SIGIR 06-013، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

فرض قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨ وتعديلاته، ان يحدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق من خلال المتابعة لإعداد تقارير نصف سنوية حول الأعمال المخطط لتنفيذها أو التي اتخذت لتطبيق التوصيات الواردة في تقارير عمليات التدقيق التي يجريها المفتش العام لإعادة إعمار العراق. أعطت جلسة تقديم المعلومات الموجزة التي عقدت في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صورة عن وضع الأعمال التصحيحية المتخذة استجابة إلى مجموعة من عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام تطرقت إلى استعمال صندوق تنمية العراق لتنفيذ نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق. قدمت هذه التوصيات إلى السفير الأميركي في بغداد، مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان. بصورة إجمالية، وجدت تقارير عمليات التدقيق هذه غياب المراقبة والمسائلة المحاسبية عن العقود، والمنح، والعمليات النقدية باستعمال صندوق تنمية العراق وقدمت توصيات للتحسين.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الخلفية. أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق من أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ثماني عمليات تدقيق للعقود، والمنح، والمشتريات الصغيرة باستعمال صندوق تنمية العراق. في ما يلي النتائج الإجمالية:

♦ طورت سلطة الائتلاف المؤقتة سياسات وإجراءات كافية لتأمين أنظمة مراقبة وافية على صندوق تنمية العراق.

♦ شكّل التقيد بالإجراءات المسألة الأساسية

♦ لم يتم أداء الإشراف على الالتزام بالسياسات والإجراءات.

♦ من بني عمليات التدقيق هذه:

♦ ٦ عمليات حددت نقاط ضعف مادية مهمة في مراقبة ومحاسبة الأصول النقدية العراقية.

♦ أعطيت ٤٠ توصية لتحسين الإشراف على وإدارة أموال صندوق تنمية العراق.

النتائج. وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه تم بشكل مرضٍ تنفيذ كافة التوصيات أو أنها الآن في طور التنفيذ. على وجه التخصيص، من بين التوصيات ال ٤٠، جرى إكمال ٢٣ توصية وتم التخطيط أو يجري تنفيذ أعمال تصحيحية بشأن ال ١٧ توصية الأخرى.

التوصيات. لم يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق أية توصيات في تقرير المتابعة هذا. يخطط المفتش العام إجراء مراجعة للجهود النهائية للتنفيذ في أيار/مايو ٢٠٠٦.

صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية: مراجعة العقود والوثائق المالية
التقرير رقم SIGIR 06-015، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

المقدمة. استجابة لتوصية وكالة التدقيق في الجيش الأميركي طلبت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أن يجري المفتش العام لإعادة إعمار العراق مراجعة إضافية للتسوية المحاسبية التي أجرتها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لصندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية (IAF) ومستندات الدفع المالية لتحديد ما إذا كانت أية مسألة تبرز إجراء تحقيق لاحق. بالتالي حصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق على أوراق عمل المراجعة الداخلية للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومستندات الدفع المالي من صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية . تحتفظ القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان أيضاً بقاعدة بيانات مركزية للعقود. استعمل المفتش العام المعلومات الواردة في قاعدة البيانات هذه للتدقيق في سجلات القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق.

الهدف. كان الهدف من إجراء هذه المراجعة تحديد ما إذا كانت قاعدة البيانات المركزية للعقود التي تحتفظ بها القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان تحتوي سجلات كاملة لعمليات صندوق الأصول المصادرة.

النتائج. لا تملك القيادة المشتركة للعقود في العراق سجلات كاملة عن معاملات صندوق الأصول المصادرة. حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدم وجود مستندات عديدة في سجلات القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق في قاعدة البيانات التي تحتفظ بها القيادة المشتركة في العراق ضمن قاعدة البيانات التي تحتفظ بها القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، والعكس بالعكس. شملت النواقص عقود مفقودة، أرقام عقود وفواتير داعمة غير موجودة. وجد تحليل قام به المفتش العام لإعادة إعمار العراق للسجلات الموحدة مدفوعات تتجاوز حدود التدقيق. دفعات زائدة محتملة وإلغاء تعهدات محتملة. كما أعدنا تقريراً منفصلاً عن مراجعتنا لوضع مجموعات الوثائق التي تحتفظ بها لقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لمطابقة حسابات الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

إشارات إلى عمليات احتيالية محتملة. خلال هذه المراجعة، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق إشارات إلى عمليات احتيالية محتملة وأحال هذه المسائل إلى مساعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإجراء التحقيقات. تستمر في الوقت الحاضر التحقيقات المتعلقة بذلك.

أعمال الإدارة

خلال المراجعة لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بدأت تدريب ضباط الدفع لديها وطوّرت إجراءات عمل قياسية ووضعت إرشادات أخرى قد تعالج، في حال تمّ تطبيقها وفرضها، العديد من المشاكل التي جرى التطرق إليها في هذا التقرير. لكن لم يتطرق المفتش العام إلى فعالية هذه التغييرات ضمن نطاق هذه المراقبة.

التوصيات. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأن يتخذ اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) بالتعاون مع اللواء القائد للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) الإجراءات التالية:

♦ وضع خطة وعملية إجرائية وتسليم النسخ الأصلية ونسخ مستندات وملفات العقود لتأمين التلبية الأفضل لمتطلبات الاحتفاظ بسجلات كاملة ودقيقة لدى كلا هاتين المنظميتين.

♦ مراجعة أعمال التعاقد والدفع ذات الصلة على ضوء المستندات والملفات التي يتم تسليمها حديثاً بغية تحديد المدى الذي يتوجب عنده إعادة النظر بالدفعات المكتملة، والعقود المقفلة، وغير ذلك من الأعمال ذات الصلة التي يجب إعادة النظر فيها.

♦ اتخاذ إجراءات لاسترجاع أية دفعات زائدة عن اللزوم أو دفعات سُددت إلى مقاولين بطريق الخطأ.

♦ اتخاذ إجراءات لإلغاء الالتزام بأية أموال متبقية للحفاظ عليها متوفرة لاستعمالات أفضل.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ملاحظات الإدارة. وافق المسؤولون في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) على النتائج والتوصيات، ويجري حالياً اتخاذ الأعمال لتنفيذ التوصيات، وكانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

تقرير التدقيق المؤقت حول مراجعة المعدات المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية العائدة لخدمات بارسونز غلوبال، رقم العقد W914NS-04-D-0006
التقرير رقم SIGIR 06-016، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

تم إعداد هذا التقرير المؤقت لعملية التدقيق لتحذير الإدارة بخصوص الحالات التي تثير القلق التي لاحظها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بشأن المسألة المحاسبية عن واستعمال مبلغ ٧٠ مليون دولار واستعماله لشراء المعدات الطبية من بارسونز غلوبال لتجهيز مشروع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية. يبلغ المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن الحالات التي تثير القلق هذه في تقرير مؤقت بغية تزويد الإدارة بمعلومات في الوقت المناسب لتوفير الفرصة اللازمة لاتخاذ إجراءات تصحيحية. تستطيع هذه الإجراءات ان تخفض خطر القصور في المسؤولية وفي الاستعمال غير الفعال للمعدات الطبية المشتراة لان أحداث معينة قد تكون حصلت قبل إصدار تقريرنا النهائي.

الأهداف. أهدافنا الإجمالية من عملية التدقيق هي تحديد ما إذا كانت قد جرت المحاسبة الصحيحة للمعدات الطبية المشتراة من قبل بارسونز غلوبال وتحديد التأثير لخفض نطاق العمل في عقد إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية على المعدات الطبية.

الخلفية. اشترط العقد على بارسونز غلوبال تزويد ١٥١ مجموعة معدات طبية لتجهيز ١٥٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية التي كان على بارسونز أن تبنيتها ولتجهيز كلية واحدة للتعليم الطبي (كانت سوف تُنشأ على يد مقاول غير بارسونز) .. بلغت قيمة هذه المعدات حوالي ٧٠ مليون دولار. لكن تم تخفيض نطاق العقد بصرف النظر عن إنشاء ٩ مراكز للعناية الصحية الأولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، صرف النظر عن إنشاء ١٢١ مركزاً إضافياً مما جعل عدد المراكز التي يجب على بارسونز إنجازها ٢٠ مركزاً فقط. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم أبداً إنشاء كلية التعليم الطبي.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ولسوء الحظ، نظراً لتوقيت خفض نطاق العمل في العقد بالنسبة لإنشاء مراكز، لم يتم كذلك خفض نطاق عدد مجموعات المعدات الطبية التي كان على بارسونز أن تشتريها، بل والتي كانت قد اشترتها بالفعل، وتخطط لتسليم كافة مجموعات المعدات الطبية الـ ١٥١ إلى حكومة الولايات المتحدة بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦. سوف يترك ذلك لدى الحكومة الأميركية ١٣١ مجموعة معدات طبية أكثر مما هو مطلوب لتجهيز مراكز العناية الصحية الأولية العشرين التي يجري حالياً إنجازها، والمتوقع أن تكتمل خلال الأيام الثلاثين القادمة.

التخطيط لقبول، وتخزين، واستعمال المعدات الطبية. لا توجد أي خطة رسمية مكتوبة فيما يخص ما يجب عمله على وجه التخصيص بالمجموعات الـ ١٣١ من المعدات الطبية التي سوف تسلمها بارسونز غلوبال في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. خلال مباحثات أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، (JCC-I/A, GRD-PCO) وممثلين لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، ومسؤولين عن قبول المعدات، وتخزينها، واستعمالها، استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق معلومات متناقضة حول المكان الذي يتوجب فيه استلام وتخزين المعدات الطبية الزائدة عن الحاجة وكيف سوف يتم تسليم هذه المعدات إلى الحكومة الأميركية. وجد المفتش العام أيضاً اختلافات في إعداد مجموعات المعدات الطبية التي خطت بارسونز غلوبال لتسليمها وما هو العدد المتوقع الذي سوف يسلمه مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إلى مواقع تخزين محددة.

خلال التدقيق، كتشف المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجود العديد من الاختلافات وتلقى تأكيدات شفوية بأنه تجري في الوقت الحاضر دراسة مسائل قبول المعدات وتخزينها مع كافة المعنيين بالأمر. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إبلاغ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه سوف يتم التنسيق والتطبيق الكاملين لتأمين تحديد المسؤولية المحاسبية والاستعمال الفعال للمعدات، يعمل موظفون مع كل واحدة من الوكالات الحكومية الأميركية (مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج) بأقصى قدراتهم ضمن مجالاتهم الخاصة من المسؤولية/السلطة بغية معالجة المسائل. لكن بدون وجود خطة منسقة إجمالية حول طريقة قبول،

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تخزين، وحفظ، واستعمال المعدات الطبية لا توجد أي ضمانات بنجاح الخطط الفردية في تحقيق المسؤولية المحاسبية الفعالة والكفاءة، ولا استعمال مجموعات المعدات الطبية. وبما أن المفروض على مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، بصفته صلة الوصل المباشرة بالحكومة العراقية، أن يقود عملية تطوير وتنسيق خطة رسمية للتخزين الإجمالي لمجموعات المعدات الطبية واستعمالها.

التوصيات. لم يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) توصيات في هذا التقرير المؤقت. ولم يطلب الحصول على استجابة بشأن هذا التقرير المؤقت، ولكن المفتش العام سوف يتابع الهواجس التي أثّرت في هذا التقرير والأعمال الإدارية استجابة لهذه الهواجس خلال تواصل عملية التدقيق.

مسودات التقارير الصادرة

كان لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق مسودة تدقيق واحدة بتاريخ إعداد هذا التقرير.

مسح وضع التمويل للبرامج العراقية المخصصة إلى مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون في وزارة الخارجية، كما كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. التقرير رقم SIGIR 06-018.

إنه عملية مسح مشتركة بين مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية والمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) لتمويل النشاطات المرتبطة بالعراق التي يقوم بها مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون في وزارة الخارجية (INL). تم تنفيذ هذا المسح دعماً للمسؤولية المستمرة لمكتب المفتش العام في وزارة الخارجية بمساعدة الإدارة من خلال إجراء مراجعات مستقلة لعمليات وزارة الخارجية. كانت الأهداف الأولية: (١) تعيين التمويل المستلم والمتفق عليه من جانب مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون للعراق، و(٢) تقييم إجراءات المحاسبة المتبعة من جانب مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لهذه الأموال. غطى نطاق عملية المسح الأموال المستلمة، الملتزم بها والمنفقة ابتداءً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

عمليات التدقيق الجارية حالياً

مراجعة أوامر مهمات إدارية (ATOs)

التقرير رقم 19-2005 SIGIR.

أهداف هذا التدقيق هي تعيين:

- ♦ إلى أي مدى نفذ مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL) الأغراض التي أنشئ من أجلها، أي لالتقاط وتحديد الأكلاف الإدارية الثابتة للمقاول المتعاقد على أساس التصميم والبناء لمجمل أمر التسليم غير المحدود؟ (سوف تحدد أيضاً عمليات تدقيق العقود ما إذا كانت أنظمة المعلوماتية تلك يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية وتنسيقها بشكل واف بين تلك المنظمات من أجل تأمين تقديم تقارير دقيقة، كاملة وفي الوقت المناسب إلى كبار المسؤولين الحكوميين والكونغرس حول استعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق).
- ♦ إلى أي مدى أثر خفض نطاق المشاريع على الحاجة لأكلاف إدارية معينة المشمولة في أمر المهمة الإدارية (ATO) ؟
- ♦ إلى أي مدى أثرت المدد المزايدة أو المخفضة لأداء العقد/أمر المهمة على قيمة أكلاف المهمة الإدارية (ATO) وإلى أي مدى تفاوتت أوامر المهمات الإدارية ما بين مقاول على أساس التصميم والبناء وآخر؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مسح أنظمة البرامج، والعقود والإدارة المالية، وإعداد التقارير لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار

العراق (IRRF)

التقرير رقم 2005-24 SIGIR

أهداف عملية المسح هذه هي الحصول على معلومات كافية حول البرامج، العقود، الإدارة المالية، الأنظمة، والمعطيات على مستوى المعاملات التي يتم تنظيمها والاحتفاظ بها للتمكن من فهم المعلومات الإدارية المتوفرة. سوف يحصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً على معلومات حول المتطلبات الرسمية لإعداد التقارير من كل وكالة من وكالات الحكومة الأميركية التي تدير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سوف يستعمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق نتائج عملية المسح هذه لتطوير خطط تدقيق معينة بغية تقييم فعالية أنظمة المراقبة والدقة والإجراء في الوقت المناسب للتسويات المحاسبية لدى سلطات إعداد الموازنات، وتوزيعات التمويلات، والدفعات، وعمليات التعاقد التي تتضمن غالبية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. سوف يتم الإعلان عن إجراء كل عملية تدقيق مع تبيان أهدافها المحددة.

تحليل مخاطر أساليب التعاقد المستعملة في مشاريع إعادة إعمار العراق

التقرير رقم 2005-25 SIGIR

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق حول الحصول على معلومات كافية بخصوص عمليات المشتريات، وإدارة العقود/ الإدارة المالية المتعلقة بعقود التصميم والبناء بالعقود المباشرة من أجل أداء عملية تحليل لأساليب التعاقد البديلة، ولتحديد المخاطر المترافقة مع هذه الأساليب. بالإضافة إلى ذلك، ننوي تحديد الدروس التي تم تعلمها حول استعمال أساليب التعاقد هذه في العراق.

إدارة نقل مشاريع إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية.

التقرير رقم 6003 SIGIR

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

سوف يطرح المفتش العام لإعادة إعمار العراق الأسئلة التالية عند إجراء هذه المراجعة:

- ♦ هل لدى المكاتب الأميركية لإدارة إعادة إعمار العراق خطط استراتيجية لتنفيذها في عملية نقل كل من الأقسام المتعلقة بها من برنامج إعادة الإعمار؟
- ♦ هل توجد موارد كافية لتشغيل وصيانة المنشآت والمعدات الممولة من الحكومة الأميركية؟
- ♦ هل خطط المسؤولون العراقيون بدرجة كافية وخصصوا الميزانيات الضرورية للصيانة الأساسية للبنية التحتية الجديدة الممولة من الحكومة الأميركية؟
- ♦ كيف سوف تؤثر وتيرة إعادة الإعمار وإنجاز المشاريع على عملية نقل الملكية؟

مراجعة التحديد النهائي للعقود الداعمة لإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR 6005

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بضمنها عقود الرسائل وأوامر المهمات) قد تم تحديدها النهائي في الوقت المناسب، وما إذا كانت عملية التحديد النهائي التزمت بالأنظمة، والسياسيات، والإجراءات المعتمدة.

مراجعة عمليات وإجراءات الإغلاق للعقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR 6006

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بضمنها أوامر المهمات، والمنح، والاتفاقات التعاونية) قد أغلقت في الوقت المناسب وما إذا كانت تلتزم بالقانون الفدرالي للتملك رقم 4804-1(a) وغير ذلك من الأنظمة والسياسيات والإجراءات المعتمدة.

مراجعة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN)

التقرير رقم SIGIR 6008

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كان الموظفون المسؤولون يديرون بصورة فعالة وكافية مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN) التي أنشأت لتزويد قوات الشرطة، وحدات مكافحة الحرائق، ووحدات الطوارئ الطبية في العراق بنظام أساسي للقيادة والمراقبة لتأمين السلامة العامة. وبدرجة أكثر تخصيصاً، يخطط المفتش العام لإعادة إعمار العراق للإجابة على الأسئلة التالية:

- ♦ هل تؤمن شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى اتصالات فعالة في حالة الطوارئ لدوائر الشرطة، ووحدات مكافحة الحرائق، والدوائر والجهات الطبية العراقية؟
- ♦ هل حدد نهائياً وبصورة صحيحة مسؤولون حكوميون أميركيون أوامر مهمة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى وأكدوا ان مشتريات المعدات وخدمات المقاول تقع ضمن نطاق العقد؟
- ♦ هل جرت بصورة صحيحة مسؤولية المحاسبة حول المعدات المشتراة لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى، ومراقبتها، ودعمها، ونقلها إلى وزارة الداخلية العراقية؟
- ♦ هل تم وضع خطط وتمويلات من الحكومة الأميركية لتأمين الاستدامة لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى بانتظار تولي الحكومة العراقية هذه المسؤوليات، وهل يزود المسؤولون الأميركيون معلومات كافية إلى الوزارة العراقية المختصة حول متطلبات التشغيل ودعم الصيانة؟

مراجعة حماية البنية التحتية

التقرير رقم SIGIR 6009

سوف يحدد هذا التدقيق مدى إمكانية قياس الجهود الأميركية لزيادة قدرة الحكومة العراقية في حماية بنيتها التحتية الحرجة للنفط والكهرباء، وهل هي تلبي المتطلبات الأميركية والعراقية وعلى وجه التخصيص يُخطط المفتش العام لإعادة إعمار العراق للإجابة على الأسئلة التالية:

♦ إلى أي مدى تستطيع الحكومة العراقية تأمين الحماية بصورة مستقلة لبنيتها التحتية النفطية والكهربائية؟

♦ ما هو الدعم الذي تزوده الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية لتعزيز قدرتها على حماية بنيتها التحتية النفطية والكهربائية؟

♦ ماذا تشير البيانات المتوفرة حول الهجمات على مرافق البنية التحتية العراقية، بضمنها أنواع البنية التحتية التي هوجمت، ومستوى الهجمات والاتجاه لهذه الهجمات؟

مراجعة أدوار ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR 6012

سوف يحدد هذا التدقيق أدوار ومسؤوليات كل منظمة حكومية أميركية رئيسية تملك السلطة الإشرافية البرامجية، أو التشغيلية و/أو المالية على نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق، وعلى وجه التخصيص، سوف يجيب المفتش العام لإعادة أعمار العراق على الأسئلة التالية:

♦ من هي المنظمات الحكومية الأميركية التي رُخص لها بأداء دور في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ♦ ما هي الأدوار والمسؤوليات المرخص بها لكل منظمة وعلاقتها بالمنظمات الأخرى؟
- ♦ كيف تتسق هذه المنظمات السياسات، والإجراءات، والنشاطات مع بعضها البعض؟
- ♦ من بين المنظمات الحكومية الأميركية التي لا تملك أدواراً ومسؤوليات رئيسية، وأي منها قدّمت موظفين إلى نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- ♦ ما هو نوع وكمية التمويلات التي تمّ تأمينها لكل منظمة ولأية أغراض تم ذلك؟
- ♦ ما هي تقارير الأداء التي تقدمها كل منظمة، وإلى من ترسلها، وما هي وتيرة فتراتاتها.
- ♦ ما هو الحدث الذي يطلق عملية وقف أو نقل مهمة كل منظمة المتعلقة بنشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

تدقيق حسابات المعدات والتجهيزات، المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية ذات الصلة بالعقد
الممنوح إلى شركة بارسونز ديلاوير رقم W914NS-D-0006
التقرير رقم SIGIR 6015

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت قد أجرت المحاسبة الصحيحة للمعدات والتجهيزات الطبية المتعلقة بالعقد الممنوح إلى شركة بارسونز ديلاوير، رقم W914-4NS-04-D-0006، وجرى التحقق من مدى تأثير خفض نطاق العقد/العمل لإنشاء مراكز العناية الصحية الأولية. بحلول تاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كان نظام الإدارة المالية لسلح الهندسة في الجيش الأميركي يشير إلى أنه تم الالتزام بمبلغ ٦٢,٣ مليون دولار، أنفق منه مبلغ ٥٣,٥ مليون دولار لشراء المعدات والأجهزة الطبية لتجهيز مراكز العناية الصحية الأولية المخطط إنشاؤها بالأصل بموجب العقد. سوف تجيب عملية التدقيق أيضاً على الأسئلة التالية:

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ أين توجد المعدات والأجهزة الطبية في الوقت الحاضر وأية منظمة تمارس الرقابة المادية على هذه الأصول؟

♦ كيف ومتى سوف تنقل الحكومة الأميركية المعدات؟

♦ ما هي "الدروس التي جرى تعلمها" من إدارة وتنفيذ هذه العملية غير الإنشائية، والممارسات ذات الصلة بهذا العقد.

عملية مسح قامت بها السفارة الأميركية - برنامج مكافحة الفساد في العراق
التقرير رقم SIGIR 6011

ينفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG) عملية مسح للبرنامج موضوع البحث. سوف تركز عملية المسح بصورة أولية على الأسئلة التالية:

♦ من هي الوكالات الحكومية الأميركية المشاركة في تنفيذ برنامج مكافحة الفساد في العراق وهل لديها خطة استراتيجية منسقة مع الأهداف المعنية لها؟

♦ هل تم وضع حصيلة البرنامج وأنظمة القياس لها لأجل قياس مدى التقدم والنجاح؟

♦ هل تمّ التحديد بوضوح للأدوار التنظيمية والمسؤوليات وهل تم تأمين الموارد لتلبية أهداف البرنامج؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة مشروع مرفق (مستشفى) طب الأطفال في البصرة

التقرير رقم SIGIR 6016

سوف تُقيّم هذه المراجعة فعالية إدارة مشروع الحكومة والفريق المتعاقد في أداء هذا المشروع. كما سوف يقيّم المفتش العام لإعادة إعمار العراق المراقبة الإدارية لهذا المشروع التي تقوم به الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وغيرهم حسب ما يكون ذلك ملائماً. على وجه التخصيص، سوف يجيب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الأسئلة التالية:

♦ هل توجد لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية سياسات، وإجراءات، وأنظمة مراقبة إدارية عاملة فعلاً لتحقيق النتائج المتوقعة من المشروع؟

♦ هل يوجد لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنظمة مراقبة مالية كافية للرصد الفعال للمشروع ولجمع وإعداد التقارير حول مبالغ الكلفة اللازمة للإنجاز؟

♦ هل تؤمّن عملية إعداد التقارير حول الإدارة التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق الشفافية الفعالة لكلفة المشروع، والبرنامج الزمني، ومستوى الأداء؟

عمليات التدقيق المخطط لها

سوف يجري المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تدقيق للأداء تقيّم التوفير، والكفاية، والفعالية والنتائج المتعلقة ببرامج وعمليات إعادة إعمار العراق حسب الضرورة. سوف يتم تنفيذ عمليات التدقيق هذه من خلال مشاريع تدقيق فردية لمسائل معينة كما سوف تتخذ شكل سلسلة من عمليات التدقيق التي تُقيّم الأجزاء المكونة المتعددة لمواضيع ذات صلة مشتركة. وسوف يتم الإعلان عن كل عملية تدقيق قبل البدء بتنفيذ أي عمل تدقيق ميداني. للاطلاع على النص الكامل لخطة التدقيق، انظر موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق على العنوان التالي www.sigir.mil

عمليات التفتيش التي يقوم بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في ربع السنة الحالي استمرت فرق التفتيش التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في إجراء عمليات تفتيش وتقييم لمشاريع إعادة الإعمار عبر العراق بهدف التحديد والإبلاغ عن كفاية الأشغال المخطط لتنفيذها والمنجزة. أكمل المفتش العام حتى الآن عملية تقييم ٤٢ مشروعاً و ٩٧ عملية تفتيش محدودة في مواقع العمل.

الظهور الأوضح والمتزايد للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بدأت تعطي تأثيراً إيجابياً عبر العراق. يدرك جيداً المقاولون والمقاولون من الباطن أن مواقع مشاريعهم عرضة لعمليات تفتيش في الموقع على يد فرق عمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق بعد إعطاء إشعار محدود مسبق وهذا الأمر يعزز الكفاية في العمل.

كان العديد من المشاريع التي قيمها المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة هذا من نوعية عالية، وأظهرت تطبيق أنظمة مراقبة جيدة وبرامج لضمان جودة النوعية. أظهر عدد قليل من عمليات التقييم أن أداء مقاولين معينين لا زال مصدراً للمشاكل. في عدة مواقع مشاريع، كانت أنظمة مراقبة النوعية المطلوبة من المقاولين، والبرامج الحكومية لضمان جودة النوعية غير كافية. تستمر الإنشاءات الخرسانية العائبة في تشكيل مصدر قلق رئيسي بالنسبة لعدد من المشاريع.

فيما يلي المشاريع التي قيمها المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة هذا ومراجعة شاملة للنتائج.

عمليات تقييم المشاريع: نظرة سريعة على النتائج

خمسة مراكز للعناية الصحية الأولية (٢,٧ مليون دولار)

- ♦ لن تلبي هذه المشاريع الأهداف المقررة
- ♦ مارس المقاول أنظمة مراقبة للنوعية غير كافية
- ♦ لم يكن لهذه المشاريع ضمانات لنوعية حكومية كافية
- ♦ وجدت في هذه المشاريع عيوب خرسانية من المحتمل ان يكون لها نتائج ضارة على السلامة.

إنشاء مراكز جديدة لإطفاء الحرائق (١,٣ مليون دولار)

- ♦ يفترض ان يلبي هذا المشروع هدفه
- ♦ توجد مسائل غير محلولة تتعلق بنوعية الخرسانة والإنشاءات.
- ♦ كان لدى المشروع برنامج مراقبة للنوعية كافٍ من جانب المقاول كما ضمان حكومي للنوعية.

مبنى قاعدة الطيران (٢,٢٥ مليون دولار)

- ♦ لبي هذا المشروع أهدافه واصبح المبنى قيد الاستعمال
- ♦ كانت المراقبة الحكومية للنوعية غير كافية
- ♦ كانت الأعمال الكهربائية والسككة والتشطيب النهائي للمشروع من نوعية سيئة.

طرق قرية نينوى (٠,٩٢ مليون دولار)

- ♦ يفترض أن يلبي هذا المشروع هدفه
- ♦ التصميم لم يكن كافياً
- ♦ أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول كانت غير كافية
- ♦ الضمان الحكومي للنوعية كان غير كافٍ

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- الكلية العسكرية في زاخو (٥,٨ مليون دولار)
- المحولات الكهربائية لمدينة إربيل (٣,٤ مليون دولار)
- المدرسة الابتدائية في دهوك (٠,٤ مليون دولار)
- قاعدة جديدة للواء الثاني (١١٤,٠ مليون دولار)
- برج مراقبة حركة الطائرات (١٠,٣ مليون دولار)

- ♦ يفترض أن تلي كافة هذه المشاريع الخمسة أهدافها.
- ♦ لم تكن مراقبة النوعية من قبل المقاول كافية
- ♦ كان الضمان الحكومي للنوعية غير كافٍ
- ♦ كان التصميم كافياً لكافة المشاريع
- ♦ كانت النوعية ضمن متطلبات العقود

عمليات تفتيش محدودة في مواقع العمل

١٧ مركز حدودي جديد

- ♦ كانت جودة الخرسانة مثيرة للقلق
- ♦ لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدم وجود جدران دعم
- ♦ كان سبعة مشاريع من اصل ١٧ مشروعا بدون أسوار أمنية حولها

خمس (٥) حصون حدودية للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)

- ♦ لم تتوفر وثائق بشأن العقود، وبيانات العمل، أو التصاميم
- ♦ كانت عمليات تجديد الحصون الخمسة من نوعية سيئة ولم تظهر أية إشارات تدل على إجراء صيانة حديثة لها.

ثلاث (٣) مرافق تعليمية

- ♦ لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق ضعفاً في النوعية في مناطق معينة
- ♦ لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق استعمال مواد دون المستوى القياسي
- ♦ كانت عمليات إعادة التجديد غير شاملة

٦ مرافق طبية

- ♦ لم يجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أية مسائل ذات أهمية.

٢١ مشروع للسلامة العامة

- ♦ وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق العديد من النواقص في نوعية الأعمال الكهربائية، والسفك، وجودة التشطيب النهائي.

٣ مشاريع نقل

- ♦ لم يجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أية مسائل ذات أهمية.

مقاربة التقييم

خلال ربع السنة هذا قامت فرق المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتقييم ١٣ موقع مشاريع. ومن أجل إنجاز هذه العمليات جمعت الفرق مواصفات القيود وسافر أعضاؤها إلى مواقع المشاريع وفحصوا الجهود والإنجازات في مواقع العمل وراجعوا النتائج مع مدراء مسؤولين عن إعادة الإعمار. تألف كل فريق تقييم من مهندس ومدقق حسابات.

وفي حين كانت فرق التقييم تجري عمليات تقييم للمشاريع وتلخص نتائج عمليات المسح المحدودة على الأرض للمشاريع، كان موظفون آخرون تابعون للمفتش العام لإعادة إعمار العراق يجرون تقييمات تمهيدية لـ ٤٢ مشروعاً إضافياً إنشائياً. شاطر المفتش العام هذه المعلومات مع موظفي إدارة المشاريع لاختيار مشاريع تحتاج لإجراء تقييمات أكثر عمقاً لها.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة الثاني لعام ٢٠٠٥، أنشأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق نظام تصوير عبر الأقمار الصناعية من أجل تنفيذ عمليات تحليل لمشاريع بعيدة أو يتعذر الوصول إليها لأسباب أمنية. تساعد هذه العملية أيضاً فرق تقييم المشاريع بتزويدهم بأبحاث تمهيدية حول تقدم العمل في المواقع.

في ربع السنة هذا، استمر المفتش العام في توسيع نظام التصوير عبر الأقمار الصناعية وأجرى ٥٨ عملية تقييم لمواقع استناداً إلى الصور عبر العراق. أجرى فريق التصوير عبر الأقمار الصناعية لدى المفتش العام ٥٨ تقييماً للمواقع استناداً إلى الصور بمساعدة الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي (NGA) والمركز القومي للاستخبارات الأرضية (NGIC)، الأرصاد.

التخطيط

اختار المفتش العام لإعادة إعمار العراق من كل قطاع من القطاعات الرئيسية مقطعاً عرضياً من المشاريع لتقييمها، ومسحها، وتحليلها، شملت:

- ◆ مشاريع تتعلق بمرافق المياه، والكهرباء، النفط، والنقل
- ◆ مشاريع تتعلق بعقود بمبالغ كبيرة وصغيرة
- ◆ مشاريع أنجزها مقاولون عامون مختلفون
- ◆ مشاريع في أجزاء مختلفة من البلاد
- ◆ مشاريع ضمن برامج كل من الوكالات الأميركية الرئيسية
- ◆ مشاريع أنجزت بالكامل ومشاريع أنجزت جزئياً
- ◆ مشاريع إنشائية وغير إنشائية

مقاربة برنامج تقييم المشاريع في موقع العمل

منذ إنشاء نظام عمليات التفتيش من جانب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أكمل هذا النظام ٤٢ عملية تقييم لمشاريع. خلال ربع السنة هذا، قامت الفرق التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بتفتيش وإكمال عمليات تقييم لـ ١٣ موقع مشروع. وكانت الأهداف العامة لعمليات تقييم المشاريع ما يلي:

- ♦ هل كانت نتائج المشروع متطابقة مع الأهداف الأصلية للمشروع؟
- ♦ هل جرى التصميم المناسب للأجزاء المكونة للمشاريع قبل عمليات الإنشاء أو التركيب؟
- ♦ هل تلبي بدرجة مناسبة عمليات الإنشاء أو إعادة التأهيل معايير التصميم؟
- ♦ هل تم التنفيذ المناسب لخطة مراقبة النوعية من جانب المقاول وبرنامج ضمان النوعية على يد الحكومة الأميركية؟
- ♦ هل تمت المعالجة المناسبة لاستدامة المشاريع وفعاليتها التشغيلية؟

يعطي الجدول ٣-٢ تفاصيل عمليات التقييم التي أنجزت خلال ربع السنة هذا. ويعطي الجدول ٣-٣ تفاصيل عمليات التقييم التي أنجزت في أرباع السنة السابقة. ويظهر الشكل ٣-١ الموقع التقريبي لكل مشروع في العراق.

عمليات تقييم المشاريع التي يقوم بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراكز العناية الصحية الأولية قرب كركوك، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-42-2-46

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

التقرير ربع السنوي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي أعده المفتش العام لإعادة إعمار العراق وقدمه إلى الكونغرس ألقى الضوء على تقييم مشروع واحد للعناية الصحية الأولية في الحلة (SIGIR PA-2005-016). كشف ذلك التقييم عن وجود مشاكل ذات شأن في الإنشاء وضمان النوعية. ولم يكن قد جرى الاقتراح والموافقة على عمل تصحيحي حتى وقت زيارة الموقع. ذكر المقاول أنه يطور إجراءات لزيادة مراقبة النوعية فيما يخص الخرسانة. وكان كل من المقاول، ومكتب المشاريع والعقود، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي يعمل على تطوير أعمال تصحيحية. رغم أن مستوصفاً واحداً فقط كان قد جرى تقييمه في ذلك الوقت، لكن المقاول الرئيسي مسؤولاً عن إنشاء ١٤٢ مستوصفاً عبر العراق.

استناداً إلى نتائج تقييم المشروع SIGIR PA-2005-016 نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تقييم لخمس مستوصفات أخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لتحديد مدى القضايا المتعلقة بالإنشاءات ومراقبة النوعية. زار فريق المفتش العام لإعادة إعمار العراق مواقع إنشائية لخمس مراكز للعناية الصحية الأولية خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، وبلغت القيمة المعلن عنها لهذه المشاريع الخمسة ٢,٧ مليون دولار. كان الهدف الأصلي تأمين مرافق لقطاع الصحة العامة وفرص عمل للشعب العراقي، وعلى وجه التخصيص، إنشاء مراكز للعناية الصحية الأولية في شمال العراق لتعزيز العناية الصحية إلى الشعب العراقي.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٢

تقييم ١٣ مشروعاً خلال ربع السنة الحالي (بآلاف الدولارات)

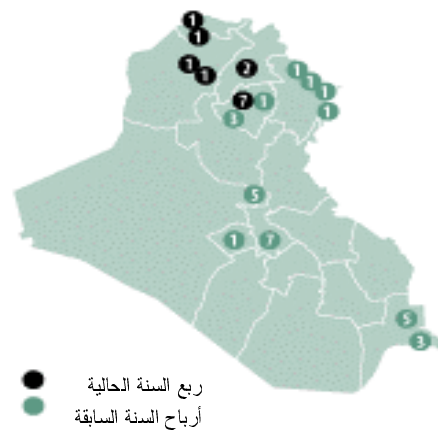
رقم مكتب المشاريع والعقود (PCO ID)	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج (GRD)
12637	مطار الموصل - برج الرحاب لمراقبة حركة الطيران	نينوى	١٠,٣٢٩	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
17846	القسم ٣ من طرق قرية نينوى	نينوى	٩٢٠	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
6176	مركز إطفاء الحرائق في عين كاوا	إربيل	١,٣٩٢	فرقة منطقة الخليج	بارسونز غلوبال سرفيسز	الشمال
5623	محولات الكهرباء لمدينة إربيل	إربيل	٣,٣٧٢	فرقة منطقة الخليج	واشنطن انترناشيونال	الشمال
18922	المدرسة الابتدائية في شائلة	داهوك	٤٠١	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
19144	الكلية العسكرية - زاخو	داهوك	٥,٥٩١	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
11937	مستوصف العناية بالصحة الأولية نوع "أ" في زقاق حي مُصلى	تميم	٦٠٨	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
11936	مستوصف العناية الصحية الأولية نوع "أ" في حي الحجاج	تميم	٦٠٨	فرقة منطقة الخليج	بارسونز، ديلاور	الشمال

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
11940	مستوصف العناية الصحية الأولية نوع "أ" في حي الأسرى والمفقودين	تميم	٦٤٨	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
11939	مستوصف العناية الصحية الأولية نوع "أ" في حي الواسطي	تميم	٦٤٨	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
11938	مستوصف العناية الصحية الأولية نوع "ب" في حي التسعين	تميم	٧٣٤	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
23160	القاعدة الجديدة للواء الثاني	تميم	١١٤,٠٠٠	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق	انفيرونمنتال كميكال كوربوريشن	الشمال
20655	مبنى قاعدة الطيران	تميم	١٣,٢٠٠	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق	انفيرونمنتال كميكال كوربوريشن	الشمال

الشكل ٣-١

المواقع التقريبية لعمليات تقييم المشاريع



إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٣

المشاريع ال ٢٩ التي جرى تقييمها في أرباع السنة السابقة
(بآلاف الدولارات)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
1958	مرفق الأسلحة الخاصة والتكتيكات في الحلة (SWAT)	بابل	٢,٢١٩	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
18427	مركز الشرطة في سيف سعد	بابل	١٥٣	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
12883	مركز حدودي - السول رقم ٣٧ بنو وسوطا- عياسوة	السليمانية	٢٧٢	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
12787	مركز حدودي- السول رقم ٢٩ كورا لاو بناو- از ميك	السليمانية	٢٧٥	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
12840	مركز حدودي- السول رقم ٢٠ مروي	السليمانية	٢٧٢	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
12855	مركز حدودي- السول رقم ٣٢ برغورد-صفرا	السليمانية	٢٧٢	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
18638	القاعدة العسكرية في ام قصر- نقطة توريد الذخائر	البصرة	٢٥٣	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
21196	مركز العمليات والأمن	البصرة	١,١٧٥	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
21304	تحسينات الأمن في ميناء ام قصر	البصرة	٣,٧٤٧	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
19071	مشروع فينيكس - إعادة تشغيل توربينات غاز القدس	بغداد	١١,٣٩١	مكتب المشاريع والعقود	فلور أميك	الوسط
عقد دعم الحياة	أكاديمية الشرطة في الحلة (CNW914NS-04-C-9046)	بابل	٩,١٣٥	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان	أجنبي	الجنوب
٤ عقود لصندوق تنمية العراق	مكتبة كربلاء	كربلاء	١,٢٩٤	سلطة الائتلاف المؤقتة (جنوب ووسط العراق)	غلوبال بينزنس غروب	الجنوب
3532	محطة الوحدة لمعالجة المياه	بغداد	٣,٧١٢	مكتب المشاريع والعقود	فلور أميك	الوسط
3529	محطة الوثبة لمعالجة المياه	بغداد	٨,٦٩٨	مكتب المشاريع والعقود	فلور أميك	الوسط
18462	محطة نهروان لإمداد مياه الشرب	بغداد	٣٤٨	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الوسط
18079	شبكة السويملات للمياه	بغداد	٧٦٤	مكتب المشاريع والعقود	سيما انترناشيونال	الوسط
1654	المحطة الفرعية في الحكيمة	البصرة	٥,٩٣٤	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط
1657	المحطة الفرعية في حمدان	البصرة	٥,٠٠١	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط
1655	المحطة الفرعية في الكفات	البصرة	٥,٩٣٤	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
1656	المحطة الفرعية في السراجي	البصرة	٥,٧٠٩	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط
1659	المحطة الفرعية في شط العرب	البصرة	٥,٢٩٨	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط
18183	معبر أنابيب الفتحة	التميم	٢٩,٧١٥	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز	الشمال
18185	معبر قناة كركوك	التميم	٢,٠٨٨	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز	الشمال
19604	وصلات ربط معبر الفتحة للنهر	التميم	٨,١٥٦	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز	الشمال
19250	مركز الشرطة في البلدة	بابل	١٣٥	مكتب المشاريع والعقود	أجنبي	الجنوب
13607	مستشفى الحلة للتوليد والأطفال	بابل	٧,٤١٤	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز غلوبال سرفيسز	الجنوب
11812	مركز الإمام للعناية الصحية الأولية	بابل	٥٣٣	مكتب المشاريع والعقود	برسونز ديلاور	الجنوب
21950	محطة قطار بابل	بابل	٢٧٤	مكتب المشاريع والعقود	أجنبي	الجنوب
صندوق تنمية العراق	الحفر الأفقي	التميم	٧٥,٥٠٠	فرقة منطقة الخليج ومكتب المشاريع والعقود	كاي بي آر	الشمال

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ماذا وجدنا

استنتج المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن نتائج المشروع غير متطابقة مع أهدافه الإنسانية نظراً للوقائع التالية:

♦ كانت مراكز العناية الصحية الأولية الخمسة التي قيّمها المفتش العام بعيدة عن الاكتمال وكانت مبنية بصورة سيئة.

♦ أثارت النواقص في الإنشاء تساؤلات حول سلامة أشغال الأبنية.

♦ أبلغ المفتش أن من المقرر إنهاء عقد إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية، بينما لم يكتمل إنشاء غير عشرين من مراكز العناية الصحية الـ ١٥٠ الأساسية بموجب العقد^{١١}.

♦ لم تكن المراكز الخمسة التي قيّمها المفتش العام مشمولة من بين المراكز العشرين التي سوف يجري إنجازها بموجب العقد المعدل.

لم تلبى الإنشاءات المعايير الدولية التي ينص العقد على وجوب اتباعها. خلا لعمليات التفتيش الميداني على الموقع تأكد المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالوثائق وجود أقسام مبنية بصورة إنشائية ضعيفة. نتج عن مراقبة النوعية وضمان النوعية غير الكافيتين من جانب كل من المقاول والحكومة الأميركية على التوالي عدم التعيين الصحيح للعيوب في الإنشاءات وتصحيحها. في وقت إجراء عمليات، كانت مشاريع الأبنية عبارة عن أعمدة خرسانية، عارضات، عتبات، مصبوبات سقفية، جدران غرف أشعة أكس، وبيوت السلال. لم يبدو ان الخرسانة المسلحة أنشئت وفق مواصفات العقد وأنها تحتاج إلى تقييم لتحديد ما إذا كان من الضروري تنفيذ أعمال تصحيحية عليها. لم تقدم خطط لإجراء عمليات التصحيح ولم يجري تنفيذها رغم ان ممثل ضمان النوعية لسلح الهندسة في الجيش الأميركي أثبت بالوثائق وجود نواقص في الإنشاء الخرساني.

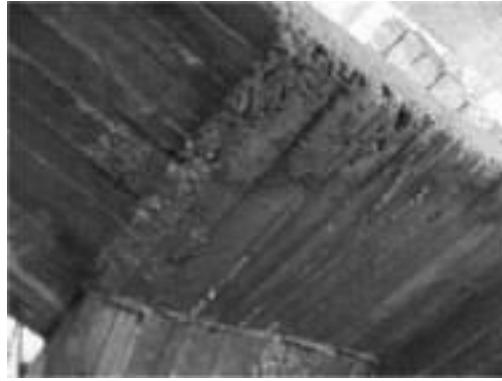


عمود دعم من الخرسانة المسلحة في غير مكانه.

حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجود انفصالات خرسانية، فجوات، قضبان تسليح مكشوفة على أسطح العوارض السقفية الخرسانية المسلحة التي تحمل الأثقال، وأعمدة بتشققات خرسانية. ووجد عموداً حاملاً للثقل غير مستقيم عمودياً بدرجة ملحوظة. وحدد المفتش العام أيضاً وجود عيوب عديدة في جودة إنشاء الجدران غير الحاملة للأثقال مثل وجود فراغات في الجدران وتركيب غير صالح وغير متساوٍ للأجر. وبدلاً من تصحيح كل عيب تم تطين الجدران بالجبص. في إحدى الحالات، كان بيت سلم خرساني في مكانه الصحيح لكن جودة الإنشاء الخرساني كانت سيئة. كان السطح غير متساوٍ، وكانت قطع صغيرة من السلالم متشققة، وكانت الانفصالات الخرسانية ظاهرة على جانبي واسفل بيت السلم. أكثر من ذلك، لم يتم بصورة صحيحة تركيب عتبة علوية، أي عتبة الدعم الحاملة للثقل، فوق النوافذ والأبواب.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بالإضافة إلى نواقص الإنشاء التي تمت ملاحظتها لم تكن كافية خطة مراقبة النوعية للمقاول، وخطة ضمان جودة النوعية للحكومة الأميركية. نص العقد على شروط خطة وإجراءات لمراقبة النوعية من جانب المقاول كما تقدم بها المقاول، لكن بقيت نوعية التقارير اليومية حول مراقبة النوعية عامة، خالية من التفاصيل حول أي موقع محدد أو أشغال محددة، أو تفاصيل حول مؤهلات المقاول من الباطن للقيام بالعمل ولم تحتوي خطط الاختبارات ولا مخططات تنظيمية للمقاول من الباطن.



انفصال خرساني على الجانب السفلي لببيت سلم مصنوع من الخرسانة المسلحة



انفصال العتبة العلوية للسقف الحاملة للثقل المصنوعة من الخرسانة المسلحة



نموذج من أشغال الطوب الخرسانية لجدران غير حاملة للثقل



عتبة علوية مركبة بصورة غير صحيحة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

كانت التقارير اليومية لمراقبة النوعية غير كافية ولم تكشف عن المسائل المتعلقة بالإنشاء الخرساني التي قد تحتاج إلى أعمال تصحيحية. علاوة على ذلك، لم يحتفظ المقاول بسجلات النواقص في مراقبة النوعية بالنسبة لأربعة من المراكز الخمسة للعناية الصحية الأولية والسجل الوحيد لنواقص مراقبة النوعية لم يحتوي على معلومات كافية لتأمين التقييم والإصلاح بصورة صحيحة وسريعة للنواقص الفعلية المكتشفة في الإنشاء. علاوة على ذلك، كان برنامج ضمان النوعية غير كافٍ ولم يؤمن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إشرافاً كافياً. فيما يلي بعض أمثلة للإشراف غير الكافي.

- ◆ تقارير يومية غير كافية حول ضمان النوعية لتوثيق التعيين والإصلاح للعيوب الخرسانية.
- ◆ غياب الاستقلالية في العمل
- ◆ مراجعة غير كافية لفواتير المقاول قبل تسديدها.

استجابة إلى مسودة تقريرنا، لاحظ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أن الأهداف، والاستنتاجات والتوصيات كانت غير متطابقة. وفي حين لم يوافق على البيانات الواردة في مسودة التقرير، وأعرب عن اعتقاده بأن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لم يأخذ في الاعتبار الكافي الوضع الأمني في العراق بشكل كافٍ، فقد وافق على أن التقرير يحتوي نقاطاً صحيحة، ولكن يجب توجيه التوصيات تحديداً فقط إلى المراكز الخمسة للعناية بالصحة الأولية التي راجعها المفتش العام لإعادة إعمار العراق. لم يوافق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي على أن التوصيات موجهة إلى كامل برنامج إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية.

سوف يعمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع ممثلي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لحل نقاط الخلاف. لكن نظراً لإلغاء أوامر المهمة الخاصة بإنشاء ١٤١ مركز للعناية الصحية الأولية (واكتمال إنشاء ٢٠ مركزاً فقط) سوف يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في التمسك باعتقاده القائل بملائمة توجيه التوصيات للبرنامج الكامل لإنشاء مراكز العناية الصحية الأولية.



مبنى مقر القيادة الجديدة

الأكاديمية العسكرية في زاخو

التقرير رقم SIGIR-PA-06-039

شمل مشروع الأكاديمية العسكرية في زاخو أعمال تجديد الأبنية الموجودة كما إنشاء مبانٍ جديدة ومرافق أخرى بموجب عقد بقيمة ٥,٨ مليون دولار. عند تقييم المشروع تمّ الإبلاغ عن أن نسبة ٩١ % منه قد أنجزت. وعلى وجه التخصيص، شمل المشروع تجديد مبنى التدريب، مرفقين لتناول الطعام، وحوض السباحة في الأكاديمية. كما شمل المشروع إنشاء مبنى مقر القيادة، ثكنة، محطة معالجة للمياه ونظام توزيع لمياه الشرب، محطة جمع ومعالجة للمياه المصروفة، توسيع السور الأفقي مسافة ثلاثة كيلومترات، مضمار للعدو وملعب لكرة القدم، ومضمار لسباق الحواجز، ميدان استعراض من الخرسانة مع نظام إنارة لمدرج الألعاب الرياضية، وتطوير بئر لمياه.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ماذا وجدنا

وجد فريق التقييم ان نتائج مشروع الإنشاء والتجديد كانت متطابقة مع أهداف أمر المهمة الأساسية. صممت كافة الأجزاء المكونة للمشروع بصورة ملائمة قبل بدء الإنشاء. زودت الخطط والمواصفات وصفاً دقيقاً ومكيفاً للتصميم مع ظروف الموقع القائمة.

كان البرنامج الحكومي لضمان النوعية فعالاً في رصد برنامج المقاول لمراقبة النوعية. أكد مهندس المشروع من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وممثل ضمان النوعية أنه تم إصلاح كافة النواقص المشار إليها في عمليات التفتيش حول ضمان النوعية. كما احتفظ أيضاً بممثل ضمان النوعية بتقارير يومية حول ضمان النوعية احتوت معلومات محددة حول المشروع لتوثيق تقدم الإنشاء وتلقي الضوء على النواقص.

وجد فريق التقييم أن جودة تنفيذ الإنشاء وتركيب المعدات كانت من نوعية جيدة. وشكلت إقامة وعمل مهندس المشروع من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وممثل ضمان النوعية في الأكاديمية العسكرية عاملاً رئيسياً ساهم في نجاح المشروع. انخرط الاثنان تماماً بنشاطات الإنشاء اليومية بغية ضمان النوعية والالتزام بمتطلبات أمر المهمة.

تأمين الاستدامة

علاوة على ما تقدم، جرى التطرق إلى موضوع تأمين الاستدامة في متطلبات أمر المهمة وبالأخص ما يتعلق بمحطتي معالجة مياه الشرب والمياه المعروفة. صممت هاتان المحطات "كخطتين مبرمجتين" لتأمين البساطة في التشغيل والصيانة، كما فرض التصميم أن يقوم المصنع بتدريب العاملين على طرق استعمال الأجزاء المكونة للمحطتين، كما بإعداد قائمة بقطع الغيار وكتيبات تعليمات التشغيل والصيانة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



حوض السباحة مع الثكنة الجديدة في الخلفية في الأكاديمية العسكرية في زاخو



محطة معالجة المياه المصروفة المدمجة ضمن الأكاديمية العسكرية في زاخو

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

برج مراقبة الحركة الجوية والأجهزة المساعدة للملاحة الجوية في الموصل، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-034

شمل نطاق المشروع إنشاء برج مراقبة الحركة الجوية الذي يتكون من بناء برج بعلو ٢٥ متراً على ثمانية مستويات بالإضافة إلى مبنى إدارة مجاور مكون من طابقين في مطار الموصل: شمل القسم المتعلق بالمساعدة للأجهزة الملاحة الجوية في المشروع إنشاء وتركيب معدات مثل جهاز دوبلر بتردد عالٍ للمدى الاتجاهي الشامل مع معدات قياس المسافات، مؤشر مسار الطيران للانحدار الانسيابي/المقاربة الدقيقة ونظام إنارة عالي الكثافة لمسار مقاربة مهبط الطائرات في كل طرف من المدرج. وأيضاً كان القسم الرئيسي الآخر من نطاق المشروع تحسين قدرة نظام التوزيع الكهربائي. كان الهدف من التحسين تزويد طاقة كهربائية يعتمد عليها لمرفق مراقبة حركة الطيران، الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية، وأنظمة إنارة المطار تعمل بصورة مترافقة مع شبكة تزويد الطاقة الكهربائية الموجودة في المطار وتركيب مولدات كهربائية مساندة للحالات الطارئة.

ماذا وجدنا

أشارت قاعدة بيانات مكتب المشاريع والعقود ان المشروع أنجز بنسبة ٤٦% وقت إجراء التقييم. وقد وجد فريق التقييم التابع للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ان هذا المشروع بقيمة ١٠,٣ مليون دولار يجري إنجازه بطريقة متطابقة مع الأهداف المنصوص عنها في العقود ووفقاً للخطط والمواصفات المقررة. استنتج الفريق انه تم تصميم الأجزاء المكونة للمشروع بصورة كافية وان من المتوقع ان يلبي الإنشاء وتركيب برج مراقبة الحركة الجوية والأجهزة البصرية المساعدة وأنظمة الملاحة الجوية معايير التصميم.

شكل عامل إيجابي مهم ساهم في تأمين جودة الأشغال بنوعية عالية في تنفيذ المشروع عمليات الخرسانة التي قام بها المقاول، تطلبت كمية الخرسانة اللازمة لإنشاء المرفق استخدام مواد، ومعدات وتنفيذ عمليات تولّد نسب خلط متطابقة أثناء إعداد دفعات خلط الخرسانة. أنشأ المقاول معملاً لخلط لخرسانة خاصاً به وحفر، وطوّر بئراً للمياه للتأمين الفوري للمياه الضرورية لخلط الخرسانة كما أنشأ مختبراً لاختبار مواد الخرسانة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

شجعت أنظمة مراقبة العملية لدى المقاول في معمل خلط دفعات الخرسانة وبرنامج الاختبار النشط لهذه الخططات على إنتاج خرسانة إنشائية من نوعية عالية لإنشاء الهيكل الخرساني لمرفق برج حركة الطيران.

يمكن أيضاً عزو جودة العمل بالنوعية العالية إلى البرنامج الحكومي لضمان النوعية. كان يتواجد في موقع العمل في كل يوم ممثلو ضمان النوعية في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لإدارة المشروع وأمضوا قدراً كبيراً من أوقاتهم في مواقع المشروع، يتفاعلون مع المقاول ويراقبون نشاطات الإنشاء. رغم أن الكثير من أعمال المشروع كان يجري على أو قريباً من مدرج الهبوط والإقلاع ومدرج مسار الطائرة على أرض المطار، فقد نسّق ممثلو ضمان النوعية عملهم بشكل وثيق مع موظفي عمليات المطار بغية ضمان استمرار تنفيذ الأعمال المنصوص عنها في العقد بأقل تأثير ممكن على العمليات الجوية.

تأمين الاستدامة

وجد فريق التقييم أيضاً أنه جرت المعالجة بصورة كافية إلى موضوع تأمين الاستدامة في متطلبات أمر المهمة. فرض أمر المهمة تقديم ضمانات حول استعمال المعدات المركبة والعمليات تغطي فترة ١٢ شهراً كما إعداد كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة، وقوائم قطع الغيار، وتأمين التدريب المباشر وفي صفوف التدريب.

طرق قرية نينوى، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-2006-035

أجرى فريق تقييم تابع للمفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية تفتيش ميدانية لمشروع طرق في قرية نينوى بطول ٢٥ كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من مدينة الموصل. كان الهدف المحدد تحويل مسافة ١٦ كلم من الطرق الترابية إلى طرق معبدة بمسارين بعرض ستة أمتار تمتد من قرية نيمرود إلى قرية بالاوات، ومن قرية بالاوات إلى قرية الحمدانية. تطلب هذا المشروع، الذي تبلغ قيمته ٩٢٠ ألف دولار، إنشاء طريق بطبقة خرسانية إسفلتية بسماكة ١٠ سم فوق قاعدة من الحصى بسماكة ٣٠ سنتيمتراً. كما تطلب المشروع إنشاء كتائف ترابية بارتفاع ١,٧٥ متراً وإنشاء عبارات من أنابيب مصنوعة من الخرسانة المسلحة وتوسيع العبارات الصندوقية القائمة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

وقت إجراء تقييم المفتش العام لإعادة إعمار العراق، جرى الإبلاغ بأن المشروع أصبح مكتملاً بنسبة ٦٧%. من المتوقع ان يلبي هذا المشروع بعد إنجازه الأهداف الأساسية للعقد، وأن يتوافق معها في حال استمرت على هذا النحو الإنشاءات الجارية. ومن المتوقع أن يؤدي إنجاز المشروع إلى قيام طريق مصبوبة بالخرسانة والإسفلت من مسارين تصل بين قرى الحمدانية، وبالاوات، ونيمورد.



برج مراقبة حركة الطيران في الموصل وقت إجراء تقييم المفتش العام لإعادة إعمار العراق



معمل دفعات الخرسانة لخط الخرسانة



مصبوبة خرسانية-إسفلتية قرب قرية بالوات

ماذا وجدنا

رغم أن الإنشاءات بدت على أنها تلبي المعايير، وجد فريق المفتش العام لإعادة إعمار العراق بعض المشاكل في رسوم التصميم. شمل التصميم فقط مقاطع عرضية أساسية للحفر والردم، تفاصيل نموذجية جيدة حول قنوات الأنابيب المصنوعة من الخرسانة المسلحة، والأرصفة، وجدران الدعم، ولكن دون أية تفاصيل حول العبّارات أو القنوات الصندوقية. بالإضافة إلى ذلك، لم توجد رسوم تظهر المساقط الأفقية للطريق أو مواقع إنشاء العبّارات أو القنوات. بالإضافة إلى ذلك، ورغم ان العقد فرض الالتزام بالمواصفات القياسية العراقية للطرق والجسور لم يكن لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي نسخة عنها. بغض النظر عن هذه المشاكل، بدا ان كافة الأعمال متطابقة مع الغرض من المشروع. يتمثل سبب رئيسي لبقاء المشروع "ضمن الهدف" المحدد له بامتلاك المهندس المقيم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وممثل ضمان النوعية خبرة إنشاء الطرق وقيامهما بالرصد الفعال والإشراف على أعمال الإنشاء التي يقوم بها المقاول.



توسيع العبّارات أو القنوات الصندوقية القائمة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



نظرة مقربة لمنطقة نخاريب النخل

النخاريب بعد طلي
السطح

عيوب على شكل نخاريب النخل وقضبان
تسليح مكشوفة في الإنشاء الخرساني،
الصورة مقدمة من سلاح الهندسة في
الجيش الأمريكي

إنشاء مركز الإطفاء في عين كوى، بالعراق

التقرير رقم SIGIR-PA-2006-036

كان هدف المشروع تصميم وإنشاء مركز إطفاء في عين كوى، العراق لغرض تزويد خدمات الوقاية من الحريق عند الطوارئ اللازمة لمنطقة محرومة من هذه الخدمات في محافظة إربيل. تبلغ مساحة مركز الإطفاء ١,٠٢٠ متراً مربعاً مؤلفاً من بناء من أربع طبقات بالخرسانة المسلحة الهيكلية (أعمدة، عارضات، صبات، وجدران قص) وجدران من الطوب الخرساني الكبير المطلية من الخارج بطبقة من الإسمنت والرمل. صُمم مركز الإطفاء بحيث يستوعب ثلاث سيارات مطافئ بالإضافة إلى سيارتين للتنقل السريع. شمل التصميم أيضاً غرفة تدريب، مرافق منامة لـ ٢٠ إطفائياً، مطبخاً، غرفة طعام لخدمة ٣٠ شخصاً، ومساحات للمكاتب، غرف حمام ومساحات للتخزين.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

منظر خارجي لمركز الإطفاء في عين كوى



ماذا وجدنا

وفق إجراء تقييم المفتش العام لإعادة إعمار العراق جرى الإبلاغ بأن المشروع أصبح مكتملاً بنسبة ٤٩%. كان قد تم تقريباً إنشاء كافة الأعمدة الخرسانية الإنشائية، العارضات، جدران القص، صبات الأرضية والسقف، واكتمل إنشاء معظم الجدران من الطوب الخرساني الكبير الداخلية والخارجية.

بقيت لهذا المشروع، بقيمة ١,٣ مليون دولار، ثلاث مسائل لم تحل تتعلق بالتصميم والإنشاء تطلبت اهتمام الإدارة. تتعلق مسألتان من هذه المسائل الثلاث بالإنشاء الخرساني. عانت الخرسانة الإنشائية مشاكل تتعلق بالنخاريب النحلية^{١٢} وقضبان التسليح المكشوفة في الأعمدة وجدران القص، وبصورة خاصة، في مواقع عند المستوى الأول. وكانت النتيجة بروز مصادر قلق بشأن السلامة الإنشائية للمبنى. أجرى المقاول اختبارات فوق صوتية للعناصر الإنشائية (الأعمدة، العارضات، وجدران القص) في محاولة لتحديد قوتها، وجرى تحليل النتائج من قبل المهندس الاستشاري للإنشاءات لدى المقاول. رغم أن الحكومة طلبت من المهندس أن يشهد بأن العناصر الإنشائية لبت القوة الكاملة المصممة فلم يقدم المقاول أي اختبار أو تحليل إلى الحكومة يثبت ذلك.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

وتتعلق المسألة الخرسانية الأخرى بالعمل التصحيحي الذي نفذه المقاول لإصلاح المساحات العائبة بسبب نخاريب النحل. قام المقاول بتصليح هذه المساحات المخربة باستعمال خلطة غنية من الإسمنت والرمل بدلاً من استعمال مادة الملاط الراتنجي الموصى بها للحقن لإصلاح المساحات. تبقى مسألة ديمومة هذه العملية التي يجب أن يحلها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي مع المقاول.

تعود المسألة الثالثة غير المحلولة إلى مسؤولية إنشاء طرقات السيارات، الأرصفة، وجدران المحيط الخارجي. استناداً إلى نص أمر المهمة والإشارة إلى تقديم ٣٠% من التصميم، كان المقاول مسؤولاً عن إنشاء طرقات السيارات، الأرصفة، وجدران المحيط الخارجي، مع ذلك، استناداً إلى مراجعة فريق التقييم بنسبة ٩٠% من التصميم والمباحثات مع المقاول تم إخراج هذه البنود من وثيقة "نطاق العمل". تُشكّل طرقات السيارات، وأرصفة المشاة، وجدران المحيط الخارجي جزءاً متكاملًا لمرفق كامل قابل للاستعمال. فإذا لم يكن إنشاؤها من مسؤوليات المقاول يجب إبلاغ وزارة الداخلية العراقية كي يتوفر لهذه الوزارة وقت كاف لتخطيط إنشائها وإنشائها بالفعل.

نتيجة هذه المسائل الثلاث غير المحلولة لم يتمكن فريق التقييم من الاستنتاج ما إذا كان مركز الإطفاء، بعد إكمال إنجازها، قادراً على تلبية الأهداف الأساسية للمشروع.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

محولات الكهرباء لمدينة إربيل، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA--6-037

يُشكّل مشروع محولات الكهرباء لمدينة إربيل واحداً من ١٤ مشروعاً لتحسين نظام توزيع الكهرباء الجاري تنفيذها أو التي أنجزت داخل حدود محافظة إربيل. شمل نطاق مشروع محولات الكهرباء لمدينة إربيل رفع مستوى النظام الحالي لتوزيع الكهرباء من خلال تركيب ووصل ١٤٤ محولاً كهربائياً بثلاثة أطوار، بطاقة ١١ كيلو فولت - ٢٣٠/٤٠٠ فولت القائمة على محطات التحويل الهوائية الحالية والجديدة في مختلف المناطق داخل حدود محافظة إربيل؛ وكذلك تزويد خدمات جديدة لتوزيع الطاقة الكهربائية من وإلى المحولات الجديدة. شملت إنشاءات المشروع أيضاً نصب ٤٢٨ عموداً من الفولاذ المجلفن للتصنيف والتواصل بين محطات التحويل الهوائية المصنوعة من الألمنيوم للفولتية المتوسطة والمنخفضة والكابلات، وتركيب محولات من طاقة ١١ كيلو فولت - ٢٣٠/٤٠٠ فولت على لوحات مفاتيح التحويل وعلى لوحات توزيع الفولتية المنخفضة المركبة على محطات تحويل هوائية.



المحول ولوحة توزيع طاقة الفولتية المنخفضة



إعداد فتحات للمصاهر على محطة تحويل هوائية قبل التركيب

ماذا وجدنا

بلغت قيمة هذا المشروع أكثر من ٣,٤ مليون دولار. وفي وقت إجراء عملية التقييم تم الإبلاغ على ان المشروع منجز بنسبة ٥٥%. وجد فريق التقييم أن من المحتمل جداً ان تتطابق نتائج المشروع مع الأهداف الأساسية نظراً لأن التصميم وممارسات الإنشاء تتوافق مع المتطلبات. خلال زيارة ميدانية لاحظ فريقنا اتباع ممارسات جيدة في الإنشاء ووجود إدارة فعالة للمشروع.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

محولات ١١ كيلو فولت إلى ٢٣٠/٤٠٠ فولت في مرفق تخزين تابع للمقاول



كان البرنامج الحكومي لضمان النوعية فعالاً في رصد برنامج المقاول لمراقبة النوعية ونشاطات الإنشاءات. بالإضافة إلى ذلك، أمّن المهندس المقيم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وممثل ضمان النوعية إصلاح كافة النواقص التي اكتشفت خلال عمليات التفتيش لجهة ضمان النوعية. كما أن تقارير ضمان النوعية احتوت معلومات محددة عن المشروع لتوثيق مدى التقدم في أعمال الإنشاءات ولإلقاء الضوء على النواقص ودعمت ذلك صور فوتوغرافية مفصلة عززت المعلومات التي وردت في التقارير.

في حال استمر تنفيذ الممارسات الجارية للإنشاء سوف يتحسن بدرجة مهمة النظام الحالي لتوزيع الطاقة الكهربائية في محافظة إربيل نظراً لرفع مستويات القدرة والخدمة المضافة التي يؤمنها هذا المشروع.

تأمين الاستدامة

جرى التطرق إلى تأمين الاستدامة في متطلبات أمر المهمة. نص أمر المهمة على تقديم كفالة لمدة ١٢ شهراً للعمل الصحيح لكافة المعدات والعمليات وفرض على المقاول تزويد كافة رسوم الأعمال المنفذة، وتقديم خطط وعمليات الصيانة الوقائية، وكتيبات تعليمات تشغيل وصيانة المعدات المركبة بضمنها المحولات الكهربائية من ١١ كيلو فولت - ٢٣٠/٤٠٠ فولت. سوف يتم تسليم هذه المواد إلى وزارة الصناعة والطاقة في محافظة إربيل لدى إنجاز المشروع.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

المدرسة الابتدائية في دهوك، العراق

التقرير رقم SIGIR-OS-038

قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتقييم إنشاء مدرسة ابتدائية تضم ١٢ غرفة تدريس في دهوك، بالعراق. حدد فريق التقييم أن المشروع المنجز سوف يتطابق مع خطط ومواصفات العقد. استند تصميم المدرسة إلى تصميم وضعته منظمة الأمم المتحدة للمدارس الابتدائية خلال فترة تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. من المتوقع أن تستوعب المدرسة عند إنجازها حوالي ٨٠٠ تلميذ من الصف الأول إلى الصف السادس ومن المتوقع أن يتراوح عدد أعضاء هيئة التدريس بين ٣٥ و ٣٨ معلماً.

شمل المشروع إنشاء المبنى الرئيسي للمدرسة ومبنى إضافي يحتوي حمامات الطلاب وغرفة عمل لصاحب امتياز تشغيل المدرسة. ويضم المشروع أيضاً ملعباً لمبلاً لكرة السلة وساحة للألعاب، وساحة للحديقة، ومبنى المولد الكهربائي.

ماذا وجدنا

وقت إجراء عملية التقييم من قبل فريق المفتش العام تم الإبلاغ بأن المشروع قد أنجز بنسبة ٨٠% وخصصت ميزانية بمبلغ ٤١٠,٠٠٠ دولار لتغطية أكاليف الإنشاء. اكتمل تقريباً إنشاء المبنى الرئيسي للمدرسة، الذي يضم غرف التدريس، غرفة الاجتماعات، غرف المكاتب، والمبنى الإضافي. وتم تركيب اللوازم الداخلية كالأبواب والنوافذ وبلاط كسر الرخام (التيرازو) وجرى تجصيص الجدران الداخلية والسقوف في كل غرفة وطلبت. كما تم تركيب المآخذ الكهربائية وتركيبات الإنارة والمراوح السقفية في كل غرفة تدريس وغرفة عمل. وكذلك أنجزت خزانات تخزين المياه على السطح وأعمال السمكرة الداخلية للحمامات وأماكن المغاسل الخارجية. تشمل الأعمال المتبقية إكمال إنشاء مبنى المولد الكهربائي وأعمال المواقع الخارجية لإنشاء الحديقة وساحات الألعاب وإنشاء ملعب كرة السلة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

استناداً إلى عملية التقييم، حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن نوعية جودة الصنع في إنشاء المدرسة كانت جيدة. أدار مهندس المشروع من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وممثل ضمان النوعية المشروع بصورة فعالة. كانا يتواجدان كثيراً في موقع العمل خلال الإنشاء ومارسا إشرافاً كافياً لتأمين المحافظة على مراقبة نوعية كافية.

سوف تكون المدرسة جاهزة للخدمة وتسلم إلى وزارة التعليم العراقية بعد إجراء التفتيش النهائي عليها وحل كافة بنود قائمة الأعمال التي يتوجب على المقاول إنجازها. المسائل المتعلقة بتأمين الاستدامة ليس ذات أهمية بسبب المتطلبات المحدودة للصيانة.

لم تشمل في العقد متطلبات تزويد أي معدات ما عدا أنظمة الإنارة الأساسية والمرآح السقفية. تقع على وزارة التعليم مسؤولية تزويد المناضد، الطاولات، والمقاعد، والمولد الكهربائي المساند.



المدرسة الابتدائية في دهوك

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مركز القيادة الجديد للواء الثاني في كركوك، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-041

زار فريق التقييم هذه القاعدة العسكرية العراقية الجديدة التي خصص مبلغ ٨١٥ مليون دولار لإنشائها. كان المشروع المنجز متطابقاً مع الأهداف الأساسية. وقت إجراء التقييم على يد فريق المفتش العام لإعادة إعمار العراق كانت المرافق موضوعة في الاستعمال للأهداف المقررة لها. تكوّن هذا المشروع من إنشاء سور أمني جديد بالكامل تقريباً، طرق، حقول تدريب على الرماية بالأسلحة الخفيفة، ثكنات، مرافق غرف الطعام، أنظمة إمداد مياه الشرب، وأنظمة صرف المياه المصروفة، وتوليد الطاقة الكهربائية.

ماذا وجدنا

نص العقد على تقديم رسوم التصميم والمواصفات بالإنشاءات للموافقة عليها. استناداً إلى مراجعة ملفات المقاول ومركز السلاح الجوي للامتياز البيئي (AFCEE) وكان التصميم كافياً لإنجاز المشروع وفقاً للمقاييس العراقية. بالإضافة إلى ذلك، حصل المقاول على خدمات تصميم ودعم من وزارة الإسكان والإعمار العراقية.

شمل العقد تسليم كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة، والرسومات النهائية "مثل البناء" للأعمال المنفذة، قوائم المشتريات المحلية للقطع والمعدات، التدريب الفني للموظفين، وكفالة لسنة واحدة لكافة المعدات والعمليات وتأمين تزويد قطع الغيار اللازمة للتصليحات لمدة سنة واحدة. أظهرت مراقبة مرفق اللواء الثاني انه يعمل وفقاً لهدف بيان العمل المحدد لمرفق وظيفي كهذا.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

وقت إجراء التقييم بدت الأعمال الترابية منجزة بالكامل. الطرق المعبدة بالإسفلت، أرصفة المشاة الخرسانية، مرائب إيقاف السيارات، وممرات الحصباء، وساحات الاستعراض العسكري، وملاعب كرة القدم كانت متوافقة مع متطلبات العقد وكانت قيد الاستعمال. كما كانت المرافق تحت الأرضية مركبة بصورة كافية وقيد التشغيل وبدت حقول التدريب على الرماية بالأسلحة الخفيفة مجهزة بمصارف للمياه بصورة جيدة وتم إنشاؤها مع عوارض إذا تم استعمالها بصورة صحيحة لن تجتاز الرصاصات حيود المصد الخلفي. تم إنجاز الأعمال الإنشائية لمجمع الآليات ونظام إنارة الشوارع. كان مجمع الآليات معبأ بالكامل بالمعدات وكان قيد الاستعمال للغرض المقرر له. اكتمل إنشاء المرافق الأربعة لتناول الطعام وكانت بعض هذه المرافق قيد الاستعمال. اكتمل اختبار وصنع نظام معالجة المياه المصروفة وكان النظام قيد الاستعمال. استخدم نظام معالجة المياه عمليات فيزيائية، وبيولوجية، وكيميائية لتطهير المياه قبل صرفها. وبدا المعمل جيد الإنشاء وسهل التشغيل.



ملعب كرة القدم مع ثكنات في الخلفية



داخل أحد المرافق الأربعة لتناول الطعام

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تأمين الاستدامة

تطرق العقد إلى مسألة تأمين الاستدامة ومن المفروض أن يقدم مرفقاً كاملاً للاستدامة إلى الجيش العراقي.



محطة معالجة المياه المصروفة



مرفق صيانة للسيارات قيد التشغيل بستة أقسام

مبنى القاعدة الجوية في كركوك، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-040

كان الهدف من مشروع بناء القاعدة الجوية إنشاء حظيرة للطائرات، وخزانات وقود، ومبنى عمليات في القاعدة الجوية لدعم وتدريب العاملين في القوات الجوية العراقية. حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن مشروع الإنشاء الجديد المنجز متوافق مع الأهداف الأساسية لأمر المهمة. وقت تنفيذ عملية التقييم، كان مبنى الطيران ومرافق مركز العمليات مستعملاً للأغراض المحددة.

ماذا وجدنا

تكوّن المشروع من إقامة إنشاءات جديدة، وفرض العقد وأمر المهمة تقديم رسوم التصميم والمواصفات المتعلقة بالإنشاءات الجديدة للموافقة عليها. استناداً إلى مراجعة ملفات المقاول ومشروع مركز سلاح الجو الأميركي للامتياز البيئي، كان التصميم كافياً لإنجاز هذه المشاريع وفقاً للمقاييس العراقية. فرض بيان العمل (SOW) على المقاول إعداد خطة لبرنامج ضمان نوعية محددة بالموقع لمراجعة مركز سلاح الجو الأميركي للامتياز البيئي وموافقة عليها. قدم المقاول خطة مراقبة نوعية الإنشاء إلى الحكومة الأميركية. زود المقاول بالفعل تقارير يومية حول مراقبة النوعية، ونتائج الاختبارات، والفواتير التي تزود تفصيلات كافية إلى الحكومة الأميركية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لم يكن برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية كافياً. بدا على أن الإشراف بقي محدوداً، هذا إن وجد، من جانب إما سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) أو مركز سلاح الجو الأميركي للامتياز البيئي (AFCEE) لحظيرة الطائرات ومبنى مركز الثكنات/العمليات. استناداً إلى أفراد سلاح جوي الأميركي الملحقين بالمستعملين النهائيين لهذا المشروع، السرب الثالث للقوات الجوية العراقية، كان ضمان النوعية، في أفضل الحالات، "عرضة للتساؤل"، وفي أسوأ الحالات "غير موجود". وكانت النتيجة عدم تحديد نواقص مهمة وإصلاحها قبل توقيع وثيقة إنجاز العمل وتسليم المشروع إلى القوات الجوية العراقية، وبالأخص حصول حريق سببه تماس كهربائي في حظيرة الطائرات.

وقت إجراء المفتش العام لعملية التقييم، كانت إنشاءات حظيرة الطائرات قد أنجزت وكانت هناك لائحة موثقة بالنواقص الواجب إصلاحها بموجب أحكام كفالة الأشغال. وجد المفتش العام مشاكل كالتسربات عبر النوافذ، ونواقص في أعمال السمكرة والنظام الكهربائي، وجودة العمل بوجه عام. احتوى العقد متطلبات تتعلق بعمليات التفتيش النهائي وكفالات التجهيزات، والتي من المفترض أن تحل النواقص الإنشائية التي تم تحديدها.

تأمين الاستدامة

تطرق العقد بدرجة مرضية إلى مسألة تأمين الاستدامة ومن المفترض أن ينتج عن المشروع المنجز مرفقاً للعمليات والطيران يكون في نفس الوقت صالحاً للتشغيل وقابلاً للاستدامة. تضمن العقد شرط تسليم كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة، والرسوم النهائية "مثل البناء" للأعمال المنجزة، وقوائم المشتريات المحلية للقطع والمعدات، والتدريب الفني للموظفين، وتقديم كفالة لمدة سنة واحدة لكافة المعدات والعمليات، وتأمين قطع غيار لمدة سنة واحدة. عمل المقاول بشكل وثيق مع وزارة الإسكان والإعمار العراقية فيما يخص التصميم والدعم.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



داخل حظيرة طائرات مع طائرات عراقية



منظر خارجي لحظيرة الطائرات

برنامج عمليات التفتيش في الموقع المحدودة

يُشكّل برنامج عمليات التفتيش في الموقع المحدودة الجزء المكون الثاني لبرنامج المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإجراء عمليات تفتيش للإنشاءات في مواقع معينة. يعتبر هذا البرنامج جزءاً مهماً من جهود المفتش العام لتأمين أوسع مدى ممكن لشمول كافة مواقع الإنشاءات في العراق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يشمل برنامج عمليات التفتيش في المواقع المحدودة إجراء عمليات تفتيش ميدانية أكثر شمولية لمواقع إنشاءات المشاريع. وتسجيل النواقص، وتقييم التقدم الإجمالي، والتقاط صور فوتوغرافية. تحلل بالتالي هذه المعلومات للتأكد من الالتزام بشروط العقد، بصورة مشتركة مع إدارة البرامج، وتستعمل لتحديد المواقع التي تحتاج إلى إجراء عمليات تقييم هندسية أكثر تفصيلاً.

ونظراً لأن البرنامج بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش ميدانية محدودة شملت ٩٧ مشروعاً. يلخص هذا القسم ويحلل ٥٥ مشروعاً خضعوا لعمليات تفتيش محدودة في المواقع خلال ربع السنة المنتهية في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥. يجري المفتش العام لإعادة إعمار العراق حالياً تحليل المشاريع ال ٤٧ المتبقية ويخطط لعرض نتائجها في التقرير الفصلي لشهر تموز/يوليو ٢٠٠٦.

تشمل المشاريع ال ٥٥ التي جرى تحليلها والإبلاغ عنها في ربع السنة هذا، ٢٢ مخفراً حدودياً، و ٣ مرافق تعليمية، و ٦ مرافق طبية، و ٢١ مشروع للسلامة العامة، و ٣ مشاريع نقل في الشمال الشرقي من العراق، وكذلك عبر كامل منطقة جنوب العراق. يبين الجدول ٣-٤ المشاريع الفردية التي ابلغ عنها في ربع السنة الحالي ويبين الجدول ٣-٥ المشاريع ال ٤٢ التي سوف يتم تحليلها والإبلاغ عنها في ربع السنة القادم. يُظهر الشكل ٣-٢ الموقع التقريبية لكافة المشاريع ال ٩٧ التي جرى تقييمها.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٤

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
11943	مستوصف في سكر، محافظة ذي قار	ذي قار
19220	حاجز تفتيش للشرطة - إصلاح شبائش D409	ذي قار
19218	حاجز تفتيش للشرطة - سوق الشيوخ D408	ذي قار
19219	حاجز تفتيش للشرطة - تل اللحم D407	ذي قار
19990	مخفر الشرطة - سوق الشيوخ D144	ذي قار
10630	مدرسة الشرطة رقم ١٨٠٠٨٠٩	ذي قار
10613	مدرسة الانتفاضة رقم ١٨٠٠٨٦٩	ذي قار
10588	مدرسة السلام رقم ١٨٠٠٨٦٩	ذي قار
17867	طرف قرية ذي قار، القطاع ٣ حاحين الدوخي (٧,١ كلم)	ذي قار
11941	مستوصف الزهراء في ذي قار	ذي قار
10072	مخفر الإطفاء في الموقع الجديد - الناصرية الجديدة	ذي قار
10318	مستشفى الولادة وطب الأطفال (الناصرية)	ذي قار
12781	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٠٣	السليمانية
20560	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٥٣	السليمانية
12787	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢٩	السليمانية
20567	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٥٧	السليمانية
20568	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٦٥	السليمانية
20565	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٤٥	السليمانية
12840	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢٠	السليمانية
12141	مخفر حدودي - البصرة رقم ١٤ المطاوعة	البصرة
12144	مخفر حدودي - البصرة رقم ١٢ كوت البندر	البصرة
12801	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١٠	السليمانية
12145	مخفر حدودي - البصرة رقم ١١ خوت أبو عقاب رنو	البصرة
12842	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢١	السليمانية
12161	مخفر حدودي - البصرة رقم ٠٤ كوت عبيد	البصرة
20569	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٦٤ - سلة	السليمانية

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٤ (تابع)

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
12802	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١١	السليمانية
1270	مستشفى الديوانية للتوليد وطب الأطفال (القادسية)	القادسية
17783	طرق قرى محافظة البصرة الجزء رقم ٢ طلحة (٣,٥ كلم)	البصرة
12800	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٩	السليمانية
12856	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢٤	السليمانية
12142	مخفر حدودي - البصرة رقم ١٣ اناجين وايديفان	البصرة
12149	مخفر حدودي - البصرة رقم ١٠ رأس البيشاه	البصرة
11897	مستوصف في النجف - حي كندا	النجف
19217	مخفر الشرطة - حاجز التفتيش - تامبا جاكسون D405	ذي قار
20347	مخفر الشرطة - ثكنة TSU، المرحلة ١ - D414	ذي قار
18243	مخفر الشرطة - الهوير - المدينة B044	البصرة
20333	مخفر الشرطة - الناصرية - مكافحة الجريمة IPA-D156	ذي قار
19222	مخفر الشرطة - حاجز التفتيش - ناصر D411	ذي قار
18346	مخفر الشرطة - الديوانية - شرطة السير Q066	القادسية
19114	مخفر الشرطة - الناصرية - استخبارات الشرطة D145	ذي قار
19221	مخفر الشرطة - حاجز التفتيش - سجن الناصرية - D410	ذي قار
12137	مخفر حدودي - البصرة رقم ١٧ - الحديدية	البصرة
18241	مخفر الشرطة - المدينة B029	البصرة
19480	مخفر الشرطة - القبلية B043	البصرة
18263	مخفر الشرطة - الزبير B038	البصرة
21251	إعادة تأهيل محطة قطار البصرة	البصرة
11866	مستوصف في البصرة - حي الحسين	البصرة
19223	مخفر الشرطة - حاجز تفتيش - الفجر D412	البصرة
18248	مخفر الشرطة - القرنة - حاجز تفتيش B024	البصرة
12138	مخفر حدودي - البصرة رقم ١٦ كشك	البصرة
18268	مخفر الشرطة - الفاو B033	البصرة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٤ (تابع)

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
18223	مخفر الشرطة - أبو الخصيب B032	البصرة
18273	مخفر الشرطة - صفوان B040	البصرة
20562	مخفر حدودي السليمانية رقم ٣٩ عواكورتى	البصرة

الجدول ٣-٥

المشاريع التي جرى مسحها خلال ربع السنة الحالية والمشاريع التي يتوجب تحليلها والإبلاغ عنها
في ربع السنة القادمة

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
12827	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١٦	السليمانية
12836	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١٩	السليمانية
20570	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٤٠	السليمانية
20571	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٤٩	السليمانية
12831	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١٧	السليمانية
20573	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٦٢	السليمانية
12835	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١٨	السليمانية
20575	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٤١	السليمانية
18362	مخفر الشرطة - الكوت - مقر القيادة	واسط
21263	إعادة تأهيل محطة قطار ذي قار (الناصرية)	ذي قار
19187	مخفر الشرطة - مقر قيادة شرطة السير في الكوت	واسط
19189	مخفر الشرطة - الكوت	واسط
19181	مخفر الشرطة - حاجز التفقيش، مقر القيادة في الخنزرة	واسط
19179	مخفر الشرطة - شرطة الطوارئ في الكوت للأسلحة الخاصة والتكتيكات (SWAT)	واسط

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٥ (تابع)

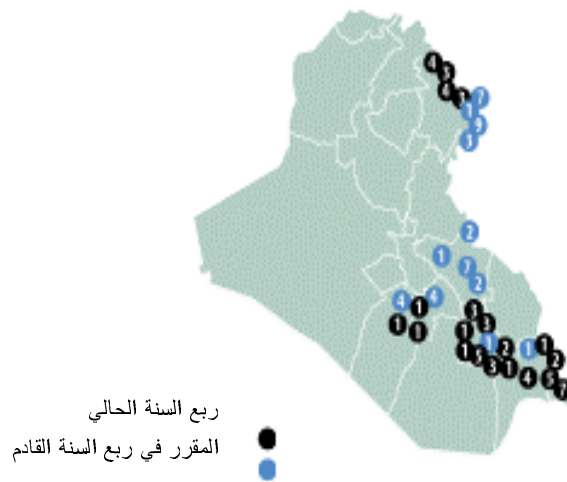
رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
12786	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٠٦	السليمانية
20558	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٤٨	السليمانية
12809	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٣٢	السليمانية
12834	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٣٤	السليمانية
12884	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢٦	السليمانية
19111	مخفر الشرطة - العروبة W020	واسط
19227	مخفر الشرطة - مقر القيادة في الحي W015	واسط
19779	مخفر حدودي - القاديسية HQ Q117	القاديسية
20576	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٥٤	السليمانية
12807	مخفر حدودي - السليمانية رقم ١٢	السليمانية
20572	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٥٩	السليمانية
20577	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٦١	السليمانية
16124	المستشفى التعليمي في النجف، المرحلة ١، بارسونز	النجف
11913	إنشاء مستوصف في النجف - العروبة	النجف
18334	مخفر الشرطة - الجمهوري Q075	القاديسية
20324	مخفر الشرطة - وحدات البعثات الخاصة بابل Q126	القاديسية
19117	مخفر الشرطة - سجن عتيقة Q125	القاديسية
19873	المستشفى التعليمي في النجف، قسم GRS، المرحلة الثانية	النجف
10309	المستشفى التعليمي في النجف - القسم GRS المرحلة ٢	النجف
12695	مخفر حدودي - واسط - رقم ١١	واسط
19175	مخفر الشرطة - الحايفرية W005	واسط
12826	مخفر حدودي - واسط رقم ٦	واسط
19230	مخفر الشرطة - بشير W047	واسط
17789	طرق قرى محافظة البصرة	البصرة
1861	المخفر الفرعي الهاشمي	واسط
12855	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢٣	السليمانية
12850	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٢٢	السليمانية
20574	مخفر حدودي - السليمانية رقم ٤٣	السليمانية

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الشكل ٢-٣

المواقع التقريبية ل ٩٧ مشروع أجريت عليها عمليات مسح خلال ربع السنة الأخير وربع السنة الحالي

عمليات تقييم محدودة





حديد مقطوع بدون تثبيطات في مخفر حدودي

عمليات مسح أرضي للمشاريع

التقرير رقم SIGIR-PA-06-048

من ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٥٥ عملية تفتيش على المواقع محدودة. ركزت عمليات التفتيش الميدانية هذه اهتمامها على قطاع المرافق والنقل وشملت مراقبة الحدود، والتعليم، والمرافق الطبية، والسلامة العامة، والطرق، والسكك الحديدية. كانت الأهداف الإجمالية لعمليات التفتيش الميدانية المحدودة تزويد معلومات موجزة حول التقدم الإجمالي في تنفيذ المشاريع وتحديد الانحرافات عن متطلبات العقود.

نفذ فريق مراقبة النوعية وتقييم النوعية لدى المفتش العام عمليات التفتيش في المواقع المحدودة هذه. أعدت وقدمت الفرق تقريراً إجمالياً موجزاً إلى فريق الهندسة/التدقيق لدى المفتش العام للمراجعة. كانت مراجعة هذه التقارير، كما مستندات العقود، أساس الاستنتاجات المقدمة في تقريرنا الإجمالي.

SIGIR PA-06-048

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



الجدار الخارجي لمخفر حدودي



تجهيزات غرفة حمام في مخفر حدودي

إحداثيات المواقع

حصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق على إحداثيات كل مشروع خلال عمليات التفتيش الميدانية المحدودة. قارن المفتش العام مواقع المشاريع التي قدمها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مع المواقع الفعلية حسب ما تم تحديدها خلال زيارة المواقع. من بين ٥٥ موقعاً قدمها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تبيّن أن:

♦ ٣١ من المواقع كانت تبعد مسافة ٣٠٠ متر عن الموقع الفعلي.

♦ ٩ مواقع كانت تبعد بين مسافة ٣٠٠ و ١٠٠٠ متر.

♦ موقعان كانا يبعدان بين مسافة كيلومتر واحد وثلاثة كيلومترات.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

♦ ١٣ موقع كانت تبعد مسافة تتجاوز ١٣ كيلومتراً من الموقع الفعلي.

أقر المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بالأخطاء في قاعدة بيانات إحدائيات شبكتهم.

المخاطر الحدودية

أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات مسح ارضي لمشاريع إنشاء ٢٢ حصن حدودي قائم على امتداد الحدود الإيرانية - العراقية. تم إنشاء سبعة عشر حصناً حدودياً بموجب عقد واحد وتم إنشاء خمسة حصون حدودية بموجب عقد آخر.

كانت شروط العقد لسبعة عشر حصن حدودي من اصل الحصون الحدودية ال ٢٢ تنص على إنشاء سياج أمني خارجي للمجمع له بوابة للآليات. وأربعة مواقع مرتفعة للحراسة وبرج مراقبة واحد، ونظام إنارة للمحيط، ومبنى عمليات واحد يضم ثلاثة مكاتب، غرفة آمنة لخرن الأسلحة، غرفة اتصالات، غرفة دوش للاستحمام، مراحيض، مطبخاً/غرفة تناول الطعام، غرفة للمولد الكهربائي، خزانات للمياه ونظام مجاري صحية.

وقت تنفيذ عملية المسح الأرضي كان ١٧ حصناً حدودياً قد تمّ إنجازه أو أصبح على وشك الإنجاز وقيد التشغيل. لكن ٧ حصون حدودية فقط من اصل الحصون ال ١٧ كانت مزودة بأنظمة أمن محيطية، بوابات، حيود، أو جدران. كانت نوعية الخرسانة سيئة في بعض الأحيان وكانت أسطح خرسانية عديدة غير متطابقة أو مستوية وكذلك الأمر بالنسبة للطلاء النهائي من الإسمنت والجبس على الأبنية والمنشآت الأخرى. لم تزود مواقع عديدة بجدران داعمة لمنع تردي وانهيار السدود الترابية التي أقيمت خلال عمليات تسوية ارض الموقع.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

استناداً إلى مباحثات أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع الموظفين المحليين في الحصون الحدودية وقت القيام بالزيارات في الموقع، وجد المفتش العام أن المستعملين اليوميين للحصون، أي الشرطة الحدودية، كانوا يجهلون وجود خطة للصيانة والدعم اللوجستي للمخافر الحدودية ولم يتلقوا إلاّ تدريبات قليلة، في حال تلقوها، في عمليات صيانة المولد الكهربائي وأنظمة المجاري الصحية. كانت الضروريات اللوجستية كتسليم الوقود والماء غير موجودة في بعض المخافر الحدودية. كما لم تؤمن حماية المولدات الكهربائية من تراكم الثلوج ولم يؤمن العزل المناسب ضد مياه الأمطار لبعض التركيبات الكهربائية الخارجية.

طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق نسخاً عن مستندات العقود الخاصة بالحصون الحدودية الخمسة المتبقية المشمولة في عمليات المسح التي قمنا بها؛ لكن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق كانت عاجزة عن تحديد أو تأكيد وجود عقد/عقود تتعلق بهذه المشاريع وكانت النتيجة عدم تمكن المفتش العام من تحديد أهداف المشاريع. أو بيانات العمل، أو مواصفات التصميمية.

كانت نوعية إنشاءات كافة هذه الحصون الحدودية الخمسة سيئة، ولم تظهر ما يشير إلى إجراء أي صيانة حديثة عليها. ورغم ان المولدات الكهربائية الصغيرة كانت موجودة في الحصون الحدودية الخمسة، لكن لم تتوفر في هذه الحصون وسائل لتخزين الوقود. كانت جميع أنظمة الكهرباء والماء إما عاطلة عن العمل أو تحتاج إلى تصليح. سوف يتم التقييم اللاحق لهذه المشاريع من قبل فرق التفتيش التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربيع السنة القادم.

المرافق التعليمية. أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش في المواقع محدودة على ثلاثة مشاريع إنشاء مدارس في محافظة ذي قار. تركّز الاهتمام الأولي لهذه المشاريع على إصلاح أو استبدال أعمال المجاري الصحية أو مجاري صرف مياه الأمطار، أعمال السمكرة، الأنظمة الكهربائية والميكانيكية، وهيئة المرافق وأمنها.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يبدو أن نوعية الأشغال وجودتها كانت سيئة العمل في المدارس الثلاث التي جرى تقييمها وبدا أن المواد المستعملة كانت دون المستوى القياسي رغم أن العقد نص على استعمال معدات من النوع الصناعي. كانت أعمال التجديد سطحية في بعض الأماكن، كما يتأكد ذلك من طلاء الجدران الداخلية والخارجية دون القيام بإصلاح الجدران أولاً. وقت إجراء عملية المسح الأرضي كانت المدارس لا تزال تحتاج إلى أشغال هامة.



بلاطات مكسورة في غرفة تدريس



ساحة مبلطة بالخرسانة



تشققات في الجدار الخارجي لمدرسة

المرافق الطبية

أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش محدودة في الموقع لستة مرافق طبية توجد في محافظات البصرة، القادسية، النجف، وذي قار (مستشفيات للتوليد وطب الأطفال وأربعة مستوصفات). كان كالمهدف الإجمالي لمشاريع إنشاء مستشفيات التوليد وطب الأطفال تأمين أبنية جديدة، وإصلاح أو استبدال أنظمة الأبنية القديمة ذات الأولوية، وتأمين معدات جديدة مطلوبة ومفوّضة. وكان الهدف الإجمالي لمشاريع إنشاء المستوصفات تأمين التصاميم والإنشاءات لمركز نموذجي معياري للعناية الصحية مؤلف من شكلين مختلفين: الأول شكل مستوصف مزود بمرافق تعليم والثاني شكل مستوصف مزود بمرافق توليد للحالات الطارئة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رواق تمّ تجديده في مشروع أحد المستشفيات



وحدة تنقية مياه بالتناضح العكسي ضمن حاوية مع خزانات

وقت قيام المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بالزيارات في الموقع، كانت أعمال التجديد جارية في كلا المستشفيات. استناداً إلى مراجعة عمليات مسح المشروع، لم يلاحظ المفتش العام أية نواقص ذات أهمية. لكن النواقص الثانوية تضمنت عملية تشطيب نهائية سيئة، يقع على السقف والأرضيات (مما يشير إلى حدوث تسرب إما من الأنابيب أو من السطح)، أرضيات بحاجة إلى إصلاح، وكابلات كهربائية تمر بصورة غير ملائمة عبر نافذة إلى غرفة الأجهزة الكهربائية في أحد المستشفيات.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

كانت عمليات الإنشاءات الجديدة لا زالت تتقدم في كافة مراكز العناية الصحية الأولية الأربعة حيث نفذت عمليات تفتيش محدودة على المواقع. كانت العارضات الهيكلية الخرسانية، والأعمدة والصبات الخرسانية إما مكتملة أو في طريق الإكمال في كافة المشاريع. استناداً إلى مراجعة عمليات مسح المشروع لم يلاحظ المفتش العام أية نواقص ذات شأن.

مرافق السلامة العامة. أجرى المفتش العام عمليات تفتيش محدودة في المواقع على ٢١ مشروع للسلامة العامة (٢٠ ومخفر شرطة/ حاجز تفتيش ومركز إطفاء واحد). كانت المشاريع منجزة أو سوف تنجز بموجب عقود مختلفة منحت إلى مقاولين عراقيين. كان الغرض الإجمالي من مشاريع مخافر الشرطة تجديد المرافق الموجودة أو إنشاء مرافق جديدة. وكان الغرض الإجمالي لمركز الإطفاء إنشاء محطة إطفاء تستطيع استيعاب ٢٠ إطفائياً و ١١ موظفاً إدارياً يعملون خلال ساعات النهار.

نص بيان العمل بالنسبة ل ١٣ مخفر شرطة تنفيذ إنشاء مبانٍ جديدة أو إعادة تجديد مبانٍ و/أو مرافق قائمة موجودة على موقع قائم/جديد في العراق. شملت عملية الإنشاء بناء جدار أمني من الطوب يحيط بالمجمع، وإنشاء الحيود، وبوابات لدخول الآليات والأفراد، أبراج الحراسة، طرق للسيارات ومواقف للسيارات، أرصفة مشاة، أعمال سمكرة وكهربائية وميكانيكية، وطلاء السطح، السقف، الأبواب، النوافذ، الجدران، من الداخل والخارج، إضافة إلى شراء وتركيب مولد كهربائي مساند يعمل بالديزل. لاحظ المفتش العام أعمال تجديد منجزة أو على طريق الإنجاز و/أو أعمال إنشائية جديدة في كافة المواقع التي تم مسحها. حددت عملية التقييم التي قمنا بها أن نوعية الأعمال الكهربائية والسمكرة والتشطيب أو التشذيب النهائي في معظم المشاريع التي جرى مسحها كانت سيئة.

شملت خدمات الأعمال الإنشائية بالنسبة لمشاريع إنشاء سبعة حواجز تفتيش مخططات لمواقع إنشاء حواجز التفتيش، مخفر إسناد لحواجز التفتيش، موقف مسقوف لسيارة القائد، سقيفة للمولد الكهربائي، جزر مظلة مع حواجز التفتيش، جدار محيطي، غرف استراحة، وأبراج حراسة لحواجز التفتيش. لاحظ المفتش العام وجود أعمال تجديد مكتملة أو يجري تنفيذها و/أو أعمال إنشائية جديدة في كافة المواقع التي مسحها.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بوجه عام، كانت نوعية إنشاء حواجز تفتيش للشرطة أفضل من نوعية إنشاء مخافر الشرطة. لكن لاحظ تقييماً وجود نواقص في نوعية الأعمال الكهربائية، السمكرة، التشذيب النهائي في عدة مرافق حواجز تفتيش للشرطة.

شمل بيان العمل بالنسبة لمشروع مركز رجال الإطفاء إنشاء مبنى عام، تنفيذ أعمال إنشائية، كهربائية، سمكرة، تدفئة وتكييف هواء، تبليط الأرضيات والسقوف، الطلاء، مكاتب للإدارة والدعم، مواقف للسيارات، ممرات للمشاة/السيارات، وأنظمة أمنية إضافية تشمل أجهزة رقابة لمحيط المباني، أماكن استراحة وأنظمة وقاية من الانفجارات، حسب ما يلزم.

لاحظ فريق المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجود أعمدة وعوارض هيكلية خرسانية، وصبات مرفوعة في الطوابق الأرضية، وفي الأولى والثانية من مركز الإطفاء. كانت عدة أعمدة مغلقة بالجبص ربما لأغراض إنضاج الأسمنت. لم تظهر مراجعة الصور الفوتوغرافية وجود أي مناطق فاصلة رغم أن المفتش العام لم يوثق المرفق بكامله. كانت الجدران المبنية من الطوب، الداخلية والخارجية، منجزة جزئياً مع التطين الخارجي في طور التنفيذ. كانت أعمال تركيب أطر النوافذ على الطابق الأول خلف المبنى جارية. لم يلاحظ المفتش العام وجود أية نواقص.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



لوحة قواطع الدائرة الكهربائية مع علامة احتراق



جدار أمني محيط مع سلك على شكل كونسرتينا
ومركز حراسة



إنشاء مخفر شرطة



منظر خارجي لحاجز تفتيش على



منظر خارجي لمبنى حاجز التفتيش



درينة تالفة حول مصرف مياه السقف الخارجي
الطريق



مخفر إطفاء قيد الإنشاء

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مشاريع النقل

أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش محدودة في الموقع على ثلاثة مشاريع نقل ضمن مشاريع إنشاء طريقين في محافظتي البصرة وذي قار، ومشروع إعادة تأهيل محطة السكة الحديدية في البصرة.

كان الغرض الإجمالي لمشروع إنشاء الطريقين إكمال رصف ١٩ كلم من الطرق الريفية بالإسفلت التي تصل بين القرى عبر كامل محافظة البصرة ورصف ٧,١ كلم من الطرق الريفية بالإسفلت التي تصل بين القرى عبر كامل محافظة ذي قار.

ماذا وجدنا

في مواقع مشروع طرق قرى البصرة، تحقق فريق المسح من أن العمل في إنشاء الطرق كان في طور التقدم وقت زيارته للمواقع بدأ تركيب الطبقة القاعدية وطبقة الإسفلت متطابقاً مع متطلبات التصميم. كان لا يزال مطلوباً وقت الزيارة تنفيذ أعمال تسوية إضافية لأسطح الطرقات وإنشاء الأكتاف. لم يلاحظ المفتش العام أية نواقص أساسية. جرى إبلاغ فريق المسح ان مشروع طرق ذي قار قد أنجز بنسبة ١٠٠%. لاحظ المفتش العام وجود أعمال تسوية حديثة للطرق في جوار المشروع، لكن لم يكن قد تم وضع طبقة الإسفلت الجديد فوقها. سوف يقوم فريق التفتيش لدى المفتش العام لاحقاً بتنفيذ عملية تفتيش شاملة خلال ربع السنة القادم.



فتحات دخول للصيانة وحفريات حولها

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

سطح إسفلتي في مشروع طرققات البصرة



سطح مسوَّى في مشروع طرققات ذي قار



أعمال تركيب الطوب في الأرضية

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

كان مشروع تجديد محطة السكك الحديدية للبصرة قيد التنفيذ وقت إجراء عملية التفتيش الميدانية المحدودة. كانت عملية تركيب الطوب في أرضية الفناء الخارجي فوق قاعدة رملية منجزة جزئياً. لاحظ فريق المسح وجود فتحات دخول لصيانة المجاري الصحية مصنوعة من الطوب والإسمنت، وخنادق بين فتحات الدخول. كما كان قد بوشر بتنفيذ أعمال كهربائية ثانوية. لاحظ المفتش العام أن فتحات الدخول للصيانة كانت من نوعية سيئة وكانت شبكة الأسلاك الكهربائية الممدودة خارج المبنى بدون مواسير وقاية حولها، وفي بعض الحالات كانت الأسلاك الكهربائية معلقة دون تثبيت وتمر عبر النوافذ. كانت هناك الترابيع العلوية غير موجودة في السقف المعلق.

برنامج المسح الجوي للمشروع

تقوم مجموعة التصوير الفضائي لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، انطلاقاً من مركزها الرئيسي في واشنطن العاصمة، بعمليات تقييم جوية لمواقع مشاريع إعادة الإعمار الممولة من الحكومة الأميركية عبر العراق. تستعمل فرق تقييم المشاريع لدى المفتش العام في العراق هذه المعلومات لتحليل وتقدير مواقع المشاريع التي لا يمكن الوصول إليها بسبب الوضع الأمني أو بسبب وجودها في أماكن بعيدة. تستعمل الفرق أيضاً هذه المعلومات للتحقق من مواقع المشاريع ولتزويد معلومات للمتابعة بخصوص مواقع إعادة الإعمار التي تم تقديرها في السابق. يشاطر المفتش العام هذه المعلومات مع المسؤولين الأميركيين عن العقود في العراق. يظهر الشكل ٣-٣ المواقع التقريبية للتقييمات المستندة إلى الصور الفضائية لربع السنة الأول من عام ٢٠٠٦.

يُقيم المفتش العام لإعادة إعمار العراق شراكة مستمرة مع وكالتين فدراليتين أخريين متخصصتين بتحليل الصور الفضائية هما: الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA) والمركز القومي للاستخبارات الأرضية (NGIC).

الشكل ٣-٣

المواقع التقريبية للتقييمات المستندة إلى الصور الفضائية خلال ربع السنة الأول لعام ٢٠٠٦

التقييمات المستندة إلى الصور الفضائية



الصورتان ١ و ٢ مزودتان من جانب الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA). تظهر الصورتان تقدم العمل في إنشاء القسم ٢ من شبكة الطرق في محافظة النجف، بين ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، (إلى اليسار) و ٣١ تموز (يوليو) ٢٠٠٥، (إلى اليمين) النقطت الصورة إلى اليسار قبل إنشاء طريق السيارات العام وتظهر الصورة إلى اليمين قسم الطريق الإسفلتي المنجز.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



الصورة ٤: نموذج للصور التي زودها في ربع السنة الحالي المركز القومي للاستخبارات الأرضية. يظهر في الصورة أعلاه حصن حدودي في المنطقة الشمالية من العراق على الحدود العراقية-الإيرانية. لا يُبين التقييم البصري للصور أية مؤشرات مرئية بأن الحصن الحدودي لا يلبي مواصفات العقد.



الصورة ٣- نموذج للصور التي زودها في ربع السنة الحالي المركز القومي للاستخبارات الأرضية التي ساعدت في التأكد من مواقع الحصون الحدودية في العراق. يظهر في الصورة أعلاه حصن حدودي في المنطقة الجنوبية من العراق بالقرب من الحدود العراقية-الإيرانية. لا يُبين التقييم البصري للصور المزودة أية مؤشرات مرئية بأن الحصن الحدودي لا يلبي مواصفات العقد.

في ربع السنة الحالي طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق من الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA) تزويده بصور مشاريع إنشاء الحصون الحدودية والطرق عبر العراق، استجابت الوكالة القومية المذكورة وزودت صور استكشافية لـ ٢٤ حصن حدودي وخمسة أقسام من مشاريع إنشاء الطرق إلى مجموعة التصوير الفضائي لدى المفتش العام.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يُظهر مثال عن الصور التي زودتها الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي في الصورتين ١ و ٢، وهما صورتان للقسم ٢ من طرق محافظة النجف قبل وبعد الإنشاء.

لاحظت الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي عدة مسائل من خلال إجراءات الأبحاث لصور أجزاء الطرق وبالأخص صعوبة تحديد إحداثيات الشبكة نظراً لعدم سهولة تحديدها أو تمييزها. من بين الأقسام الخمسة للطرق التي جرى تقييمها، كان جزءان مكتملان وبدا أن طبقة الرصف تلبي شروط العقد، وكان جزءان في طور التنفيذ ومن المفترض أن طبقة الرصف كانت ستلبي شروط العقد عند إنجازها، ولم يُظهر جزء واحد من الطرق، هو الجزء ٣ في محافظة ذي قار أية إشارات تدل على بدء عملية التنفيذ.

في ربع السنة هذا، زودت الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي تحليلاً لصور ٢٤ حصن حدودي على امتداد حدود العراق مع إيران، والمملكة العربية السعودية، وسوريا. وقد تبين أن الإنشاءات في كافة الحصون الحدودية باستثناء ٦ منها تلبي شروط العقد. وكانت توجد مواقع ثلاثة حصون حدودية في أماكن تختلف بدرجة كبيرة عن المواقع التي زودتها إحداثيات الشبكة. (كان كافة هذه الحصون منجزة وبدا أن كمية الإنشاء تلبي شروط العقد). من بين المشاريع الستة التي كانت غير مكتملة كان مشروع واحد قيد التنفيذ. وكانت ثلاثة حصون حدودية لا تملك جداراً/حيداً محيطياً. وكان لمشروع آخر برج مراقبة واحد فقط، بينما كان لكافة الحصون الحدودية الأخرى أربعة أبراج.

طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً في ربع السنة هذا أن يزود المركز القومي للاستخبارات الأرضية منتجات صور الحصون الحدودية ومختلف مشاريع المباني الموجودة عبر العراق. استجاب المركز القومي للاستخبارات الأرضية للطلب وزود ١٥ صورة إلى مجموعة الصور الفضائية لدى المفتش العام لتحليلها واستعمالها. يظهر الرسمان ٣ و ٤ مثالين عن الصور التي زودها المركز القومي للاستخبارات الأرضية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تحليل مجموعة الصور الفضائية لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراقية

لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً محللون للصور الفضائية الذين يستخدمون مكتبات الصور الفضائية التجارية لتحليلها والاستفادة منها، وإجراء مقارنات مع صور أخرى مشمولة في تقارير فرق المسح الأرضي لدى المفتش العام.

في ربع السنة الحالي، انتج محللو الصور الفضائية لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٤ صورة وكتبوا ١١ تقييماً للمشاريع. قدمت هذه التقييمات إلى مجموعة مفتشي العام في بغداد لمراجعتها اللاحقة والعمل بموجبها/توزيعها. كانت الاستنتاجات البارزة لهذه التقييمات كما يلي:

♦ بدا أن ستة مواقع من أصل الإحدى عشر موقعاً الذين جرى تقييمها التزمت بشروط العقد (أنظر أمثلة الصور، الصور ٥، ٦، ٧ و٨).

♦ لم يتم تزويد جدران دعم لحصنين حدوديين لازمين لمنع تعرية التربة عند هطول الأمطار ولحماية الحصنين من انهيارات الثلوج التي قد تحصل خلال فصل الشتاء المثلج.

♦ كان ينقص أحد مخافر الشرطة شرطة جدار محيطي

♦ لم تجري عملية تقييم كاملة لمخفري شرطة لعدم وجود معلومات كافية في ملفات العقود. ولا توجد مؤشرات بصرية تظهر على أن مواقع هذه المشاريع لم تلتزم بشروط العقد.

لم يكن بالإمكان تحليل الصور الثلاثة المتبقية:

♦ لم يكن بالإمكان تمييز مخفري شرطة بسبب عدم توفر معلومات كافية.

♦ لم يكن بالإمكان تعريف حصن حدودي نظراً لأن الإحداثيات الجيوغرافية المزودة في تقارير الدعم للمقاول المتعاقد مع المفتش العام لم تكن صحيحة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

اعتبر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في كلا هذين التقريرين أن وجود حالات عدم تطابق مع العقود ومحدودية المعلومات حول العقود على أنها تُشكّل مسائل ذات أهمية. قدم المفتش العام هذه المعلومات إلى الوكالات المسؤولة.



الصورتان ٥ و٦- مقارنة الصور التي تُظهر التقدم المحقق في مستوصف للصحة العامة في جنوب العراق بين ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، (إلى اليسار) و٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥ (إلى اليمين). تظهر الصورة إلى اليسار الإعداد الأولي لأرض موقع الإنشاء وتظهر الصورة إلى اليمين التسوية النهائية للتربة المحيطة بالمستوصف التي لوحظت على أنها إحدى النواقص خلال زيارة للمسح الأرضي للمشروع جرت سابقاً.



الصورتان ٧ و٨- مقارنة الصور التي تُظهر التقدم المحقق في مستوصف آخر للصحة العامة في جنوب العراق بين ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إلى اليسار) و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (إلى اليمين). تظهر الصورة إلى اليسار إعداد الأرض قبل الإنشاء وتظهر الصورة إلى اليمين الإنشاء المكتمل للمستوصف. لم توجد مؤشرات بصرية تؤكد أن تنفيذ المشروع تأخر عن الموعد المقرر في البرنامج أو أنه قد لا يلبي متطلبات العقد.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بالمشاركة مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA) والمركز القومي للاستخبارات الأرضية (NGIC)، أكملت مجموعة تحليل الصور لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١١٢ عملية تقييم للصور الفضائية حتى تاريخ هذا التقرير، وتم إكمال ٥٨ عملية منها خلال ربع السنة الحالي. يستمر قسم الصور الفضائية لدى المفتش في مساعدة موظفي المفتش العام المنتشرين في العراق في تنفيذ مهمتهم المتطلبة من خلال تزويدهم بأفضل صور متوفرة.

عمليات التحقيق لمكتب المفتش العام لإعادة

إعمار العراق

خلال ربع السنة الحالي، أطلق المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدداً من المبادرات التي قادت إلى إجراء سلسلة من التحقيقات الموسعة حول ادعاءات حصول عمليات تزوير وفساد في استعمال وإنفاق الأموال الخاضعة للمراقبة الأميركية المخصصة لإعادة إعمار العراق. وعلى وجه التخصيص، نتج عن عملية سرية نفذها المفتش العام توقيف مترجم أميركي متهم بأخذ رشوة ضمن خطة لدفع الرشاوي.

من خلال ٧٢ قضية يجري التحقيق فيها حالياً، والوجود المكثف في بغداد للمحققين العاملين لديه، يستمر المفتش العام في ملاحقة الأدلة الرئيسية في التحقيقات في العراق وعبر الشرق الأوسط، أوروبا والولايات المتحدة. يستمر التعاون بين فرق التدقيق لدى المفتش العام وعدد من الوكالات الحكومية الأميركية العاملة في العراق، بضمنها القيادة المشتركة للعقود ودائرة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، في إظهار قضايا نوعية تشمل اتهامات بتزوير العقود وسوء تصرف مالي. إن نشاطات المفتش العام في التحقيقات تولّد رادعاً مناسباً للسلوك غير القانوني في العراق.

إقرارات بالذنب

اعترف مؤخراً المقاول فيليب بلوم ومراقب الحسابات الإقليمية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، روبرت شتاين، بالذنب في نهاية قضية تحقيق جنائي مهم قام به المفتش العام لإعادة إعمار العراق شملت عمليات رشوة، واحتيال، وتآمر ومخططاً لتبويض الأموال وسلب ملايين الدولارات من سلطة الائتلاف المؤقتة في الجنوب الأوسط (CPA-SC) في الحلة، العراق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



روبرت شتاين



فيليب بلوم

في ربع السنة الحالي، رفعت السرية عن اتفاقات الإقرار بالذنب والمعلومات الجرمية المتعلقة بها بشأن بلوم وشتاين. اعترف بلوم بأنه من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تأمر مع شتاين، سوية مع مسؤولين حكوميين آخرين بضمنهم عدد من ضباط الجيش الأمريكي، لتزوير العروض المقدمة لعقود ممولة من الحكومة الفدرالية والتي تمنحها سلطة الائتلاف المؤقتة في الجنوب الأوسط، بحيث تم منح بلوم كافة العقود.

تجاوزت القيمة الإجمالية للعقود الممنوحة إلى بلوم مبلغ ٨,٦ مليون دولار. اعترف بلوم بأنه دفع إلى شتاين وغيره من المسؤولين الحكوميين أكثر من مليوني دولار على شكل مبالغ نقدية وهدايا. مقابل ذلك، استغلوا مراكزهم الرسمية لمنح العقود إلى بلوم وشركائه. سهّل بلوم، وشتاين، وآخرون عمليات تحويل عديدة أخرى لأموال جاءت نتائج عروض ممنوحة بصورة احتيالية (وعلى الأقل مبلغ ٢ مليون دولار من الأموال المسروقة من سلطة الائتلاف المؤقتة)، لإخفاء مصدر وأصل هذه الأموال.

يواجه بلوم حكماً بالسجن لمدة تصل إلى ٤٠ عاماً ودفع غرامة بقيمة ٧٥٠ ألف دولار. بموجب اتفاقية الإقرار بالذنب، يتوجب عليه دفع مبلغ ٣,٦ مليون دولار. يواجه شتاين حكماً بالسجن يصل كحد أقصى إلى ٣٠ سنة، ودفع غرامة بمقدار ٢٥٠ ألف دولار. ويبقى الرجلان في الاحتجاز القضائي بانتظار صدور الحكم.



التحقيق في دفع الرشاوي في عملية شراء صداري مدرعة، تم تقديم مبلغ من المال إلى عميل خاص سري مقابل تأمين الحصول على عقد لإنتاج ألف صدرية مدرع.

عملية سرية تؤدي إلى توقيف أشخاص

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير، نتج عن واحدة من عدة مبادرات تحقيق قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى توقيف أشخاص.

ألقي محققون لدى المفتش العام القبض على مترجم مدني أميركي يعمل في العراق لدى مقاول من الباطن متعاقد مع الجيش الأميركي بتهمة تقديم رشوة. القي القبض على المتهم في المطار الدولي في دالاس لدى عودته من العراق ووجهت إليه تهمة تقديم رشوة إلى مسؤول أجنبي بموجب قانون ممارسات رشوة الأجانب.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

استناداً إلى دعوى جنائية رفعت في محكمة مقاطعة في الولايات المتحدة في مقاطعة كولومبيا، قدم المتهم رشوة إلى مسؤول في الشرطة العراقية بلغت حوالي ٦٠ ألف دولار مقابل مساعدته في شراء حوالي ألف صدريّة مدرعة وطابعة خرائط متطورة بقيمة مليون دولار. كان الادعاء في القضية ان المتهم أجرى بعد ذلك ترتيبات نهائية لشراء هذه البنود وقدم رشوة تراوحت قيمتها من ٢٨,٠٠٠ إلى ٣٥,٠٠٠ دولار إلى عميل خاص سري لدى المفتش العام، والذي قدم نفسه كمسؤول مشتريات لدى فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة المتعددة الجنسيات في العراق.



أسلحة مصادرة من لصوص في الولايات المتحدة. سهل المفتش العام لإعادة إعمار العراق إعادة هذه الأسلحة إلى وزارة الداخلية العراقية

أجرى المحققون لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية سرية داخل مجمع السفارة الأميركية في بغداد ونسقوا الجهود لإغراء المتهم المستهدف بالعودة إلى الولايات المتحدة لإلقاء القبض عليه.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



وجدت بحوزة مسؤول عقود كان من المقرر أن يغادر العراق خلال يومين مبلغ ٦٧٠,٦٦٤ دولار لم يكن هناك أي سجل بمصدرها أو وجودها لديه. صودرت هذه الأموال للتقييم وإعادة تدويرها بالتالي إلى صندوق تنمية العراق (DFI).

يبلغ الحكم الأقصى عن تهمة انتهاك قانون ممارسات رشوة الأجانب خمس سنوات بالسجن بالإضافة إلى دفع غرامة بقيمة مئة ألف دولار (أو ضعف مبلغ الربح الحاصل الإجمالي أيهما كان أكبر). يجري المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية المقاضاة بصورة مشتركة مع قسم قضايا التزوير والرشاوي العامة لدى مكتب المدعي العام الأميركي لمقاطعة كولومبيا، ومع قسم قضايا التزوير بالدائرة الجنائية في وزارة العدل.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

حضر التعامل وتعليق الصلاحيات

شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق العديد من الشراكات لكشف وردع النشاط الإجرامي في جهود إعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى النجاح المستمر لفريق التحقيق الخاص بإعادة إعمار العراق، شارك المفتش العام مع فرع مكافحة التزوير في مشتريات الجيش الأميركي لتأمين وقاية إضافية لنظام المشتريات في جهود إعادة الإعمار. في الوقت الحاضر، اتخذ برنامج مكافحة التزوير في مشتريات الجيش الأميركي إجراءات لتعليق صلاحيات و/أو حظر التعامل مع عشرة أفراد وثلاث شركات من أصحاب العلاقة في عقود منحت لإعادة إعمار العراق، أو عقود مساندة الجيش المرتبطة بصورة مباشرة بالعراق.

علاوة على ذلك، يعمل فرع مكافحة التزوير في مشتريات الجيش مع المفتش العام، مع وزارة العدل، ومع وحدة الكشف عن التزوير في المشتريات الرئيسية للجيش الأميركي (MPFU-CIO)، ودائرة التحقيقات الجنائية، ومع وكالات أخرى لإعداد إجراءات إضافية لمنع المقاولين المتورطين في نشاطات احتيالية من الحصول على أعمال إضافية بموجب عقود إعادة إعمار العراق وعقود الدعم المتعلقة بها.

منذ أن تم تعيين الجيش الأميركي وكيلاً تنفيذياً لدعم عقود سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أبدى نشاطاً حثيثاً للتأكد من نزاهة المقاولين الذين ينفذون عقود إعادة إعمار العراق وعقود الدعم المتعلقة بها. يلتزم برنامج تعليق الصلاحيات وحظر التعامل الموضوع من قبل الجيش بتأمين منح هذه العقود إلى وتنفيذها على يد مقاولين نزيهين وأخلاقيين، يملكون القدرة على التنفيذ الناجح لهذا العمل المهم.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

المصادر، والحجوزات وتوفير وتجنب النفقات

نتيجة التحقيقات الجنائية الناجحة وغيرها من الأعمال الأخرى، صادر المفتش العام لإعادة إعمار العراق حتى تاريخه واسترد أصولاً بقيمة ١٣,٠١١,٣٠٤ دولار. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بدأ المفتش العام بإعداد تفاصيل هذه الأصول المصادرة والمحجوزة لأسباب جرمية. شملت سيارات، أموالاً نقدية، مجوهرات، ساعات، عقارات، طائرة، آلات تصوير، نقوداً تذكارية، أسلحة، صناديق تبرعات ومعدات عسكرية مترافقة.

كان المحققون لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق مسؤولين عن تنفيذ عدة تحقيقات كشفت وجود نواقص أو مخالفات رئيسية مالية/تعاقدية. نتج عن هذه التحقيقات توفير في/ وتجنب النفقات خلال استعمال مبلغ ٤,٨٢٨,٤٦٤ دولار من أموال إعمار العراق. يمكن تحديد الاقتصاد في النفقات على أنه أرباحاً تحققت من خلال إلغاء نفقة مقررة، مثلاً نفقة مخصصة في تلك أو نفقة تعاقدية. يحقق إبطال النفقات فوائد من خلال إلغاء نفقة مستقبلية شبه مؤكد مع ان تلك النفقة لم يتم تخصيص مبلغ لها في الميزانية، أو تم الالتزام بدفعها.

اتجاهات الجريمة

يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تعقب اتجاهات الجريمة في عمليات الانتهاكات المبلغ عنها. يقدم الجدول ٣-٦ التحقيقات ال ٧٢ الجارية حسب فئة التحقيقات. تشمل فئة "غير ذلك" جرائم الكمبيوتر، والتحقيقات الإدارية، والمساعدات المقدمة إلى وكالات فرض تطبيق القوانين الأخرى.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٦

قضايا الادعاءات المفتوحة او المحولة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

فئة التحقيق	عدد الانتهاكات
سرقة/لصوصية	١٧
رشوة/ عمولة/ بقتيش	١٥
مطالبات احتيالية/ فوترة غير صحيحة	٩
اختلاسات	٦
احتيال في العقود/حالات شاذة في العقود	١٤
جرائم الكمبيوتر	١
حالات وفاة مشبوهة	١
معلومات ملكية	١
هدر الأموال وإساءة الاستعمال	٢
غير ذلك	٥
المجموع	٧٢

شركاء المفتش العام لإعادة إعمار العراق الآخرون

يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في العمل بصورة وثيقة مع وكالات أخرى لفرض تطبيق القانون حول مسائل الفساد في العراق. قام مكتب التحقيقات الفدرالي، مكتب الكحول والتبغ والأسلحة والمتفجرات (ATF) بالدمج الكامل لعدة قضايا تحقيقات جنائية هامة مع الأعضاء الأساسيين لفريق التحقيق الخاص بإعادة إعمار العراق (SPITFIRE)، بضمنهم وكالة قوانين الهجرة والجمارك الأميركية (ICE)، وزارة الأمن الوطني (DHS)، دائرة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي (CID)، مصلحة حربية الداخل (IRS) ومكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG).

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

شارك المفتش العام لإعادة إعمار العراق في بغداد وغيرها من المدن العراقية مع دائرة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي، وهي الوكالة الأخرى الوحيدة لفرض تطبيق القانون في التحقيقات المتعلقة بالنشاطات الاحتياطية في العراق. كما تطلبت تحقيقات حديثة قام بها المفتش العام تأمين التنسيق مع وحدات مكافحة التجسس المدنية والعسكرية في العراق وفي الولايات المتحدة، وأعاد المفتش العام أيضاً تنشيط تنسيقه لدعم الجهود العملائية التي يقوم بها مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، انطلاقاً من المكتب الجديد التابع له في قطر.

مبادرات عمليات التحقيق

لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدة مبادرات جارية واعدة قيد التنفيذ، لا يمكن الإبلاغ عن معظمها في وثائق علنية ولكن المفتش العام، خلال فترة إعداد هذا التقرير، باشر تنفيذ برنامج على مدى واسع لرصد أنظمة تحويل العملات إلى الخارج. كما تتواصل جهود توفير الإرشادات بشأن التعريف على والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش

العام لإعادة إعمار العراق

يسهل خط الاتصال المباشر، أو الخط الأحمر، مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن عمليات التزوير، وهدر الأموال، وإساءة الاستعمال، وإساءة الإدارة، والشكاوى الانتقامية حول كافة البرامج المترافقة مع إعادة إعمار العراق الممولة من دافع الضرائب الأميركي. ينقل خط الاتصال المباشر مع المفتش العام إلى الجهة المناسبة كافة القضايا غير المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو بالبرامج والعمليات التي قامت بها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) السابقة.

يتلقى خط الاتصال المباشر مع المفتش العام اتصالات مباشرة إما من الزائرين العاديين أو عبر الهاتف، البريد، الفاكس والاتصالات عبر الإنترنت من أفراد في العراق، والولايات المتحدة ومن كافة أنحاء العالم.

تقرير ربع السنة الأول

بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان خط الاتصال المباشر مع المفتش العام قد أدى إلى البدء بـ ٤٧٠ قضية أُبلغ عنها، وتبقى الآن ٤٩ قضية منها مفتوحة، يعطي الجدول ٣-٧ ملخص لهذه القضايا.

القضايا الجديدة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير استلم خط الاتصال المباشر مع المفتش العام لإعادة الإعمار ٢١ شكوى جديدة صنفّت وفق الفئات التالية:

- ♦ ١٥ تتعلق بالتزوير
- ♦ ٣ تتعلق بسوء الاستعمال
- ♦ ٢ تتعلقان بسوء الإدارة
- ♦ ١ تتعلق بهدر الأموال

يستلم خط الاتصال المباشر للمفتش العام معظم التقارير المتعلقة بادعاءات التزوير، هدر الأموال، سوء الاستعمال، سوء الإدارة، والشكاوى الانتقامية عبر البريد الإلكتروني. استلم خط الاتصال المباشر مع المفتش العام ٢١ شكوى جديدة بواسطة الوسائل التالية.

- ♦ ١٦ بواسطة البريد الإلكتروني.
- ♦ ٢ بواسطة الاتصال المباشر بالهاتف مع المفتش العام.
- ♦ ٢ محولة من خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام في وزارة الدفاع.
- ♦ ١ بواسطة البريد الاعتيادي.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة هذا تم إغلاق ١٦ قضية استلمها خط الاتصال المباشر مع المفتش العام.

- ♦ ١٣ أحيلت إلى مفتشين عامين آخرين.
- ♦ ٢ صرف النظر عنهما لعدم توفر معلومات كافية.
- ♦ ١ شكوى واحدة أغلقت لان فريق التحقيقات لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق كان ينظر بقضية تتعلق بادعاءات مماثلة.

الجدول ٣-٧

ملخص قضايا المفتش العام عن طريق خط الاتصال المباشر

قضايا مفتوحة		
تحقيقات	٣٣	
معاينات	٩	
تدقيق	٧	
المجموع	٤٩	
قضايا مغلقة		
المجموع المتراكم*	ربع السنة الأول ٢٠٠٦	
١١٥	٠	محولة إلى وكالات أخرى
٧٧	٠	معاينات
٧٢	٢	مردودة
٥٨	١٣	مُحاللة إلى الغير
٤٦	١	تحقيقات
٤٣	٠	مساعدة/مشاركة
٤	٠	تدقيق
٤	٠	قانون حرية المعلومات (FOIA)
٢	٠	مراجعة قيادة الدعم التشغيلي (OSC)
٤٢١	١٦	المجموع المغلق
٤٧٠		المجموع المتراكم* المفتوح والمغلق

* المجموع المتراكم يغطي الفترة منذ بدء تشغيل الخط المباشر لدى المفتش العام، أي منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الشكاوى المُحالَة

بعد إخضاعها إلى عملية مراجعة شاملة، أُحيلت الشكاوى إلى وكالات خارجية للقرار بأمرها

- ◆ ٤ أرسلت إلى مكتب المفتش العام في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCCI/A .OIG)
- ◆ ٣ أرسلت إلى مكتب المفتش العام في القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I OIG).
- ◆ ٢ أرسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG).
- ◆ ١ أرسلت إلى مكتب المفتش العام في سلاح الجو الأميركي (USAF OIG).
- ◆ ١ أرسلت إلى مكتب المفتش العام في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I OIG).
- ◆ ١ أرسلت إلى مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)
- ◆ ١ أرسلت إلى وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).

مبادرة مكتب المفتش العام حول الدروس المكتسبة

تُركز مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الدروس المكتسبة اهتمامها على ثلاثة مجالات تستمر في التأثير في برامج إعادة إعمار العراق:

- ♦ إدارة الرأسمال البشري
- ♦ العقود والمشتريات
- ♦ إدارة البرامج والمشاريع

تتمثل أغراض هذه المبادرة باستعمال ندوات خبراء وأبحاث لتعيين التحديات ذات الأهمية التي تواجه البعثة الأميركية لإعادة إعمار العراق، ولوضع توصيات تُشكّل أساساً لقضايا و تعزز الجهود الجارية، وتزود بالمعلومات عمليات إعادة الإعمار، وتأمين الاستقرار مستقبلاً.

التقرير حول الرأسمال البشري

في شباط ٢٠٠٦، نشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق التقرير الذي حمل العنوان: "إعادة إعمار العراق: الدروس التي تم تعلمها في نطاق إدارة الرأسمال البشري". جاء التقرير نتيجة عمليات التدقيق قام بها المفتش العام، وأبحاث أخرى، ومنتدى الدروس التي تم تعلمها الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في حرم جامعة جونز هوبكنز، بواشنطن العاصمة. يُبين التقرير ويناقش أربع "دعامات" رئيسية تتعلق بالإدارة الفعالة للموارد البشرية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ♦ ترافق السياسة
- ♦ تخطيط القوى العاملة
- ♦ التوظيف
- ♦ الاستمرارية

يتوفر التقرير على موقع الإنترنت www.sigir.mil

تقرير حول العقود والمشتريات

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، استضاف المفتش العام لإعادة إعمار العراق منتدبين للدروس التي تم تعلمها لتقييم عمليات المشتريات والعقود المترافقة مع إعادة إعمار العراق. جمع المنتدى الأول - الذي عقد في كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، مسؤولين كبار من وكالات حكومية ورئيسية وأعضاء بارزين من بيئات أكاديمية، وباحثين مستقلين. أدار المفتش العام مجموعة مناقشة ثانية مؤلفة من مسؤولين تنفيذيين ينتمون إلى مجموعة واسعة من شركات تزويد الخدمات في هذه الصناعة التي تساند بعثة إعادة إعمار العراق. عقد هذا الاجتماع في مجلس الخدمات المهنية في ارلينغتون، بولاية فيرجينيا.

من المقرر نشر تقرير المفتش العام الذي يحمل العنوان: "إعادة إعمار العراق: دروس في التعاقد والتوريد" في أواخر ربيع عام ٢٠٠٦. تفحص الدراسة وضع وتطوير سياسات، وإجراءات، وأنظمة تعاقد للتعامل مع التحديات في مجالات:

- ♦ الاستراتيجية والتخطيط
- ♦ السياسات والعمليات
- ♦ الرأسمال البشري

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تقرير إدارة البرامج والمشاريع

يركز التقرير الثالث حول الدروس التي تم تعلمها اهتمامه على إدارة البرامج والمشاريع التي تقودها البعثة الأميركية لإعادة إعمار العراق استناداً إلى منتدى عقد في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، في جامعة الدفاع القومي. ضمت مجموعة النقاش مسؤولين كباراً في الحكومة الأميركية، وأكاديميين، ومسؤولين تنفيذيين في قطاع الصناعة. يكمل حالياً باحثون لدى المفتش العام المرحلة الأخيرة لأبحاثهم المتعلقة بهذه المبادرة.

سوف يبحث تقرير إدارة البرامج والمشاريع تطور الوكالات الرئيسية الموكول إليها الإشراف على جهود إعادة الإعمار بضمنها الدروس التي تم تعلمها من تجربتهم الجماعية خلال الفترات الزمنية التالية:

- ◆ فترة مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA) لما قبل الحرب، والفترة المبكرة لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) (من خريف عام ٢٠٠٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)
- ◆ فترة سلطة الائتلاف المؤقتة (من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٤).
- ◆ فترة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) من تموز/يوليو ٢٠٠٤، حتى الوقت الحالي).

من المتوقع نشر التقرير النهائي خلال صيف ٢٠٠٦، تحت عنوان:
"إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة البرامج والمشاريع".

موقع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الإنترنت

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أعاد المفتش العام تصميم موقعه على الإنترنت www.sigir.mil بإضافة أقسام جديدة وبجعل الوصول إلى المعلومات الواردة فيه أكثر سهولة للمستعلمين. خلال الفترة التي شملها هذا التقرير كانت النشاطات التالية أهم ما تميز به موقع الإنترنت للمفتش العام.

♦ زار موقع الإنترنت للمفتش العام أكثر من ٢٥٠ مستعملاً يومياً في حين بلغ عددهم ١٥٠ مستعملاً خلال ربع السنة الأخير.

♦ كانت نسبة ٨٩% من المستعملين من داخل الولايات المتحدة. وكانت نسبة ١١% المتبقية من ما يزيد عن ٣٠ دولة مختلفة، وبدرجة أكبر من الشرق الأوسط (١,٢٨%) وأوروبا الغربية (٦,٧٦%).

♦ تلقى قسم اللغة العربية للموقع أكثر من ٧٥٠ زيارة.

♦ انتمت نسبة مئوية ذات شأن من زائري موقع الإنترنت للمفتش العام إلى وكالات حكومية وبالأخص إلى وزارتي الدفاع والخارجية.

♦ زار المستعملون في أكثر الأحيان قسم تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

♦ كانت الوثائق المستنسخة بتكرار أكبر تقرير للمفتش العام لإعادة إعمار العراق لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ المرفوع إلى الكونغرس، وتقرير الدروس التي تم تعلمها حول الرأسمال البشري.

مبادرة مكافحة الفساد

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير، شكلت السفارة الأميركية في بغداد مجموعة عمل لمكافحة الفساد، تجتمع أسبوعياً لوضع استراتيجية وخطة للمساعدة في مكافحة الفساد في العراق. بغية تحديد الخط القاعدي للنشاط، طورت مجموعة عمل مكافحة الفساد قائمة جرد بمبادرات مكافحة الفساد التي تنفذها السفارة.

يعمل أعضاء المنظمات التالية كمندوبين في مجموعة عمل مكافحة الفساد^{١٣}:

- ◆ المستشار الاقتصادي في السفارة الأميركية- بغداد (رئيساً)
- ◆ قسم الشؤون السياسية في السفارة الأميركية- بغداد.
- ◆ قسم الشؤون السياسية-العسكرية في السفارة الأميركية-بغداد.
- ◆ قسم الشؤون العامة في السفارة الأميركية - بغداد.
- ◆ قسم خدمة التجارة الأجنبية (FCS) في السفارة الأميركية-بغداد.
- ◆ ضابط ارتباط من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) مع هيئة النزاهة العامة (CPI).
- ◆ وزارة العدل.
- ◆ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (DoD OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- ◆ مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL).
- ◆ وزارة المالية
- ◆ قسم التأثيرات الاستراتيجية لدى القوة المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I).
- ◆ القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I).

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

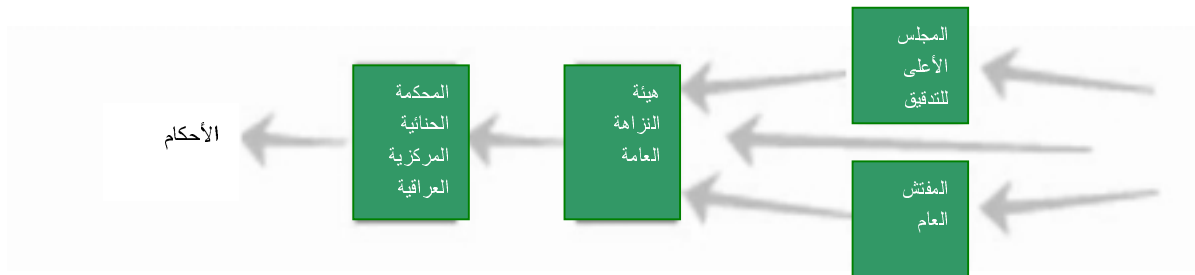
يبين الشكل ٣-٤ مسار انسياب الفساد إلى المجلس الأعلى للتدقيق، والمفتشين العاملين في الوزارات العراقية، وهيئة النزاهة العامة من خلال المحكمة الجنائية المركزية في العراق (CCCI).

بيان موجودات برامج مكافحة الفساد في العراق

يُعيّن الجدول ٣-٨ برامج مكافحة الفساد الممولة من الحكومة الأميركية كما كانت في ٢١ شباط/فبراير، ٢٠٠٦، استناداً إلى أعضاء مجموعة عمل مكافحة الفساد الذين وضعوا سوية بيان الجرد هذا. قد تكون الأطر الزمنية المذكورة للصناديق والبرامج إما مخططة أو تقديرية فقط.

الشكل ٣-٤

مخطط انسياب عمليات منظمات محاسبية نشاطات مكافحة الفساد



إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٨

برامج مكافحة الفساد الممولة من الحكومة الأميركية

البرامج	التمويل	الوصف
المحكمة الجنائية المركزية العراقية	\$ ٠,٠٠	زيارة وسائل الإعلام إلى المحكمة الجنائية المركزية العراقية
	١٢,٠٠	مشروع تبادل المعلومات لتعزيز حكم القانون
مجموع المحكمة الجنائية المركزية في العراق	\$١٢,٠٠	
هيئة النزاهة العامة	\$٠,٠٠	تدريب المكتب الصحفي، تدريب الناطق الرسمي، تقديم موجز معلومات إلى الاستشاريين الكبار حول الأساليب الفنية لوسائل الإعلام
	٠,٠٠	خدمة تقييم المنتجات كان لديها مستشار لتقييم المنتجات عمل لمدة ٦ اشهر
	١٢,٠٠	مشروع تبادل المعلومات، المحاسبة في الإدارات الحكومية والشركات التجارية
	٤,٦٠٠,٠٠٠	تدريب المحققين في هيئة النزاهة العامة، الوحدة المستقلة للعراق
	٢,١٤٠,٠٠٠	نشر التعليم - مواد التعليم
	١,٥٠٠,٠٠٠	الأمن والتحقيق
	٣,٠٠٠,٠٠٠	معدات الأمن والتحقيق (أسلحة/ذخائر/معدات تكتيكية)
مجموع هيئة النزاهة العامة	١١,٢٥٢,٠٠٠	
المجلس الأعلى للتدقيق	\$٠,٠٠	استشاري من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى المجلس الأعلى للتدقيق ودورة التدقيق
مجموع المجلس الأعلى للتدقيق	\$٠,٠٠	
المفتشون العامون في الوزارات العراقية	٣٠٩,٠٠٠,٠٠٠	المفتش العام في وزارة الدفاع
	١٦٠,٠٠٠	القواعد الأخلاقية للحكومة
	١٨٠,٠٠٠	التدقيق الداخلي

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٨ (تابع)

برامج مكافحة الفساد الممولة من الحكومة الأميركية

البرامج	التمويل	الوصف
	٠,٠٠	سياسة الوزارة بشأن عقود التوريد
	٢٦٠,٠٠٠	برامج المساعدة الحكومية الدولية (GAPP)
	٠,٠٠	التوعية بواسطة مؤتمرات صحفية
مجموع المفتشون العامون	٣٠٩,٦٠٠,٠٠٠	
المنظمات الأهلية	٣٦,٠٠٠	برنامج تدريب المنظمات الأهلية والتبادل، — تأييد حقوق الإنسان والتوعية
مجموع المنظمات الأهلية (CSO)	٣٦,٠٠٠	
غير ذلك	٠,٠٠	رصد وسائل الإعلام
	٢٢٨,٠٠٠	برامج تبادل المعلومات المختلفة، تعزيز حكم القانون، الإصلاح القضائي، والصحافة
	٠,٠٠	القواعد الأخلاقية ومركز قيادة وزارة الإعلام
	٠,٠٠	القواعد الأخلاقية ومركز قيادة السلاح الجوي العراقي
	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	المجتمع المدني العراقي وبرنامج وسائل الإعلام
	١٤٠,٠٠٠	الإدارة المالية
	٢٨٠,٠٠٠	الحكومة الإلكترونية وإدارة تكنولوجيا المعلوماتية
	٠,٠٠	إطار العمل القانوني للبنك الدولي
مجموع غير ذلك	٤٣,٦٤٨,٠٠٠	
إجمالي أموال البرامج	٣٦٤,٥٤٨,٠٠٠	

المصدر: ضابط الارتباط للتأثيرات الاستراتيجية لدى القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمكافحة الفساد

أنشأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برنامج المجتمع المدني العراقي لمكافحة الفساد، واستناداً إلى مخططات المعلومات الموجزة التي وضعت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، كان لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استراتيجية لمكافحة الفساد، واتخذت خطوات بصدها ولدت النتائج التالية:

♦ ١١٠٥ ورش عمل لمكافحة الفساد

♦ ٢٥٠٠ عضو

♦ ٦٥٥ جلسة مساعدة فنية

♦ ١١٦ قضية مدعومة بوثائق

♦ الوصول إلى مليون عراقي (بصورة تقديرية)

♦ ١٠١ منحة (بقيمة مليون دولار).

تتمثل استراتيجية الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برفع مستوى النوعية حول مبادرات مكافحة الفساد عبر البلاد باستخدام الأساليب التالية:

♦ إعلانات موجزة بين بنود الأخبار عبر التلفزيون/الإذاعة

♦ ورش عمل

♦ مؤتمرات وندوات

♦ وسائل إعلامية مطبوعة، ملصقات

♦ لوحات إعلانية تحتوي أرقام هواتف للاتصال المباشر

♦ مساح متنقلة

♦ عمليات مسح دراسات

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

عيّنت استراتيجية الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المبادرات المستقبلية التالية:

- ♦ توسيع وتكثيف التوعية حول مكافحة الفساد، إطلاق حملات، وبصورة خاصة من خلال إعلانات موجزة بين بنود الأخبار عبر التلفزيون/الإذاعة.
- ♦ تأسيس علاقات شراكة
- ♦ توسيع الحملات عبر التلفزيون والإذاعة
- ♦ التعاون مع منظمات عراقية ودولية: الوزارات القومية، الهيئة الدولية للشفافية.

العراق والأردن يوقعان اتفاقية تدقيق تدعمها منظمة الأمم المتحدة

في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقع العراق اتفاقية رعتها منظمة الأمم المتحدة مع هيئة التدقيق في الأردن في خطوة "ضرورية للغاية" من أجل تحديث عمليات مكافحة الفساد وذلك استناداً إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP). وُصف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاتفاقية على أنها خطة تُشكّل "معلماً" وقال أنها سوف تُحسن عمل مكتب التدقيق العراقي في جهوده لمحاربة اتهامات الفساد وسوء الإدارة المالية. جرى تسويق وتمويل المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في العراق من خلال تمويل دولي وسوف يستغرق إكماله مدة ١٨ شهراً، حسب ما جاء في البيان.

لمزيد من المعلومات حول هذه المبادرة يرجى زيارة موقع الإنترنت لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

<http://www.unirq.org>

المجلس الرئاسي للنزاهة والكفاءة

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، استلم المجلس الرئاسي للنزاهة والكفاءة موجز معلومات تنطرق إلى تطوير أكاديمية قومية عراقية للنزاهة للمفتشين العامين، ولسطة الائتلاف المؤقتة، والمجلس الأعلى للتدقيق لكي يقوموا بقيادة الحرب ضد "ثقافة الفساد".

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

عملية المسح المشتركة بين المفتش العام لإعادة إعمار العراق/ مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية لمبادرة مكافحة الفساد التي أطلقتها السفارة الأميركية في بغداد

وضعت مجموعة عمل مكافحة الفساد (ACWG) الأولويات الأميركية لجهود مكافحة الفساد كما تم أيضاً تشكيل مجموعة عمل عراقية لمكافحة الفساد ولكن فعالية هذه البرامج والجهود الدولية تحتاج إلى فحص لاحق. وهكذا أعلن المفتش العام لإعادة إعمار العراق ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية تنفيذ عملية مسح مشتركة للمبادرة الأميركية لمكافحة الفساد بغية مساعدة السفارة الأميركية في بغداد في وضع أنظمة القياس، وعلامات الاهتداء، والممارسات الرئيسية اللازمة. يتمثل غرض عملية المسح هذه بتزويد مصادر تقارنية لقياس التقدم الذي تحرزه استراتيجية السفارة الأميركية لمكافحة الفساد ولمحاولة وضع قائمة بالنشاطات التي يقوم بها آخرون لمساعدة العراقيين في جهودهم لمكافحة الفساد. وتتمثل الاستراتيجية هنا بتعيين أين يحتمل ان يكون التعاون إيجابياً وتعريف فجوات، وتداخلات البرامج، والنشاطات الجارية أو المخطط لتنفيذها.

إشراف الوكالات الأخرى

تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى.

القسم

٤

إشراف الوكالات الأخرى

شكّل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجموعة عمل المحاسبة للعراق (IAWG) لتنسيق أعمال التدقيق في العراق. يستخدم موظفو التدقيق لدى مختلف الوكالات الفدرالية المكلفة بمهام التدقيق والمنتشرين في المواقع الأمامية في العراق، من قدرات مجموعة عمل المحاسبة للعراق من أجل تنسيق أعمال التدقيق وتشاطر معطيات الإغاثة وإعادة إعمار العراق، وكذلك من أجل التخفيف من أخطاء التدقيق للزبائن إلى الحد الأدنى، وتجنبّ الازدواجية في العمل.

ولقد شكّل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً مجلس المفتشين العامين العراقيين (IIGC) في آذار/مارس ٢٠٠٤، لإنشاء منتدى لمناقشة أعمال الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المفتشين العامين للوكالات المكلفة بالإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). يجتمع ممثلو المنظمات الأعضاء كل ثلاثة أشهر لتبادل المعلومات المفصلة المتعلقة بالتدقيقات الحالية وتلك المخطط لها أن تنفذ في المستقبل، لتعيين فرص التعاون وللتخفيف من ازدواجية الأعمال إلى الحد الأدنى.

آخر اجتماع جرى عقده في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وشملت المنظمات التي حضرت هذا الاجتماع:

- ◆ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- ◆ مكتب المحاسبة الحكومية (GAO).
- ◆ وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- ◆ مكتب المفتش العام في الجيش (Army OIG).
- ◆ وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA).
- ◆ سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة (USACE).

إشراف الوكالات الأخرى

يطلب مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقارير فصلية من المنظمات الأعضاء تتضمن تحديثاً لكل المعلومات المتعلقة بأعمال الإشراف، المكتملة، والجارية، والمخطط لها. يلخص هذا القسم التدقيقات والتحقيقات التي جرى رفع تقارير بشأنها إلى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لهذا الفصل من جانب الوكالات التالية:

- ◆ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- ◆ مكتب المحاسبة الحكومية (GAO).
- ◆ وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- ◆ وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA).
- ◆ سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة (USACE).
- ◆ وزارة المالية (الخزينة)
- ◆ وزارة التجارة (DoC)
- ◆ دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)
- ◆ مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)

تدقيقات وكالات أخرى

يلخص هذا القسم تقارير أعمال الإشراف لوكالات أميركية أخرى خلال فترة رفع التقارير هذه (أنظر الجدول ٤-١).

للاطلاع على قائمة بالتدقيقات والمراجعات حول إعادة إعمار العراق التي قام بها كل الأطراف، أنظر الملحق و.

مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع

نفذ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، خلال ربع السنة هذا، عدد محدود من التدقيقات المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد أنشأ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG) مكتب ميداني في قطر لتوفير الدعم للإشراف، والتدقيق، والتفتيش والتحقيق لكل أعمال وزارة الدفاع التي يجري تنفيذها حالياً في جنوب غرب آسيا. يعمل في هذا المكتب ثمانية موظفين من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع. ابتداءً من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان لدى مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع في قطر ستة موظفين. إضافةً إلى ذلك لدى هذا المكتب أيضاً موظف تقييم معين لمساعدة مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع كموظف بدوام كامل في العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

تقارير الإشراف الأخيرة للوكالات الأميركية الأخرى، كما هي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦

الجدول ٤-١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD) (OIG)	AUD/QO-06-17	شباط/فبراير، ٢٠٠٦	تطبيق الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بشركة ديكو DECO, Inc، أمر المهمة رقم SALMEC-04-F-0996
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS) (OIG)	AUD/CG/06-20	آذار/مارس، ٢٠٠٦	تقرير المحاسبين المستقلين للإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق بمعدلات الكلفة غير المباشرة المقترحة من شركة سكولاستيك Scholastic, Inc
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS) (OIG)	AUD/IQO-06-16	شباط/فبراير، ٢٠٠٦	تطبيق الإجراءات المتفق عليها لمنافسات مشتريات وزارة الخارجية لدعم العربات المسلحة في العراق
مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (OIG)	E-267-06-002-P	١٦ شباط/فبراير، ٢٠٠٦	تدقيق ممتلكات العراق/الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، غير القابلة للتخلي عنها
مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-06-428T	٨ شباط/فبراير، ٢٠٠٦	إعادة بناء العراق: استقرار وإعادة الإعمار وتحديات التمويل
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2006-0046-ALA	٣١ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦	تدقيق المساءلة لصندوق إعانة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ (IRRF2)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2006-0090-ALE	٣١ آذار/مارس، ٢٠٠٦	المتابعة رقم ٢ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ولصندوق الاستجابة السريعة (QRF)
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2006-0047-ALL	١١ آذار/مارس، ٢٠٠٦	عملية إقفال القواعد العسكرية في منطقة عمليات العراق.
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2006-0081-ALL	١٧ آذار/مارس، ٢٠٠٦	الالتزامات غير مسددة، تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني لدعم عملية حرية العراق.
وزارة المالية الأميركية	OIG-06-029	٢٣ آذار/مارس، ٢٠٠٦	مراجعة نشاطات وزارة المالية لإعادة إعمار العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

التدقيقات والمراجعات المكتملة

مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع لم يرفع أي تقرير عن أية تدقيقات مكتملة لربع السنة هذا.

التدقيقات والمراجعات الجارية حالياً

هناك عشرة تدقيقات ومراجعات جارية حالياً، بدأت أربعة منها خلال ربع السنة هذا.

تدقيق حالة معدات القوات المنتشرة ضمن القيادة المركزية الأميركية

(المشروع رقم D2006-D0000LA-0092.00)

أُعلن عن هذا المشروع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. إن أهداف هذا التدقيق هي تحديد ما إذا كان قد تم تجهيز الوحدات المنتشرة في العراق بشكل يلبي احتياجات المهمة. يقيم المدققون بشكل خاص ما إذا كانت الوحدات قد تم تجهيزها ببنود المعدات المطلوبة وما إذا كانت التعديلات التي جرى إدخالها على المعدات كافية لمتطلبات المهمة. سوف يراجع الفريق برنامج المراقبة الإدارية كونه مرتبط بالهدف الإجمالي للمهمة. انطلق فريق التدقيق في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، المكلف بمهمة مؤقتة في جنوب غرب آسيا للقيام بالعمل الميداني. سينتشر هذا الفريق في عدة بلدان تقع ضمن مسؤولية القيادة، بما فيها العراق وأفغانستان لتقييم حالة معدات القوى المنتشرة في هذه البلدان.

تحقيق قانون مكافحة القصور لحسابي التخصيصات ٢١٤٢٠٢ و ٢١٥٢٠٢ المتعلقين بالتشغيل والصيانة

(المشروع رقم D2005FD-0300)

طلب هذا التحقيق مكتب المفتش العام في الجيش على أساس احتمال مخالفة قانون مكافحة القصور (ADA) الذي ظهر خلال قيام أفراد في الجيش بتمويل سجن في كمب بوكا في العراق، كان هدف التحقيق تحديد ما إذا كانت توجد مخالفة لقانون مكافحة القصور. جرى الاستماع لكل الشهود وبدأ الاستماع إلى مشتبه بهم محتملين.

إشراف الوكالات الأخرى

مراجعة علاقة حكومة الولايات المتحدة مع حزب المؤتمر الوطني العراقي

(مشروع رقم D2005-DINTEL-0122)

الهدف من هذه المراجعة الاستجابة لطلب من لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب الأميركي المحددة لهذه المراجعة السرية. يقوم حالياً مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع بتحضير مسودة التقرير الذي سوف يجري نشره في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

مراجعة الإشراف على سوء معاملة المحتجزين

(مشروع رقم IPO2004-C005)

هذه مراجعة لكل تحقيقات وزارة الدفاع المغلقة، الجرمية وغير الجرمية التي أدت إلى ادعاءات سوء معاملة المحتجزين. الهدف من هذه المراجعة هو تقييم كفاءة التحقيقات وما إذا كانت كافية لتؤدي إلى الاتهام بسوء المعاملة بما في ذلك حالات الوفاة. جرى توزيع المسودة الرسمية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، مع تعليقات تستحق خلال ٣٠ يوماً. يتوقع مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع نشر التقرير النهائي في أيار/مايو ٢٠٠٦.

مراجعة تحقيقات ومراجعات سوء معاملة المحتجزين/السجناء

(مشروع رقم D2004-DINT01-0174)

استمر مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع بتوفير الإشراف على التحقيقات والمراجعات الجارية بخصوص الاتهامات بسوء المعاملة للمحتجزين وعمليات الاحتجاز في العراق. أنجز المدققون تقييماً للتقارير الثلاثة عشر المرفوعة من جانب موظفين كبار. قامت الوكالة بتنسيق إصدار مسودة للمناقشة واستلمت تعليقات عليها. يقوم مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع حالياً بتحضير مسودة التقرير، المقرر نشره في نيسان ٢٠٠٦.

إشراف الوكالات الأخرى

دعم مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع لمكتب المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية
(المشروع رقم D2006-DIP0E3-0038.000)

يوفر هذا التقرير مساعدة قيمة عن طريق إسداء النصح، والمساعدة الخبيرة، والتدريب إلى مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية وموظفي هذا المكتب في كل ما يتعلق بمهام التفتيش العام، وأعماله، ونشاطاته. تندمج في صلب هذا المشروع المساعدة التي يقدمها مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية إلى المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية، وتطوير عمليات التعاون والتنسيق مع مكاتب المفتشين العاملين الآخرين وأيضاً مع مجموعة العمل ضد الفساد التابعة لسفارة الولايات المتحدة، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

عمليات المعلومات في جنوب غرب آسيا
(المشروع رقم D2006-D000LA-0139)

صدر المشروع في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وهذا التدقيق هو نتيجة للطلب من الكونغرس، هدفه الإجمالي تقييم نشاطات عمليات جميع المعلومات لدى القيادة المركزية الأميركية، وقيادة العمليات الخاصة. سيراجع مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع على وجه التخصيص، استخدام متعاقد القطاع الخاص، بمن فيهم مجموعة لينكولن (Lincoln Group)، من أجل إجراء نشاطات عمليات المعلومات.

متابعة تقييم تدريب الشرطة العراقية ما بين الوكالات المتعددة لوزارة الخارجية/وزارة الدفاع
(تقرير وزارة الخارجية رقم ISP-IQO-05-72/وتقرير وزارة الدفاع رقم IE-2005-002)

سوف يحدد تقييم المتابعة هذا مدى تقدم العمل نحو تنفيذ التوصيات الثلاثين الواردة في التقرير الأساسي المرفوع من قبل الوكالات المتعددة التابعة لوزارتي الخارجية والدفاع، بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥. وزارة الدفاع مسؤولة عن ٢١ توصية ووزارة الخارجية مسؤولة عن ٧، وتبقى توصيتان بمثابة مسؤولية مشتركة بين وزارتي الدفاع والخارجية. كان موعد استجابة مكاتب وزارة الدفاع ذوي المسؤولية الأساسية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

إشراف الوكالات الأخرى

تدريب التدقيق لمدققي المفتش العام لوزارة الدفاع

(المشروع رقم D2005-DIPOAI-0236)

يقوم مساعد المفتش العام للتدقيق والإشراف بتطوير برنامج تدريب الممكن إعطائه لمدققي المفتش العام في وزارة الدفاع.

مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع

منذ تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أنهى مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية ثلاث تدقيقات. ولا زال هناك ثلاث مشاريع قيد العمل. وابتداءً من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، لم يعد هناك لمكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، أي مدقق في العراق.

التدقيقات المكتملة

تطبيق الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بشركة ديكو DECO, Inc. أمر المهمة رقم SALMEC-04-F-0996

(التقرير رقم AUD/IQO-06-17، شباط/فبراير ٢٠٠٦)

طلب كل من مكتب الإدارة في وزارة الخارجية، مكتب إدارة اللوجستيات/ مكتب إدارة الامتلاكات (A/LM/AQM) أن يقوم مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية بإنجاز إجراءات متفق عليها معينة بهدف تحديد (١) ما إذا كانت شركة ديكو قد ضخمت معدلات أسعار الساعة لأمر المهمة رقم SALMEC-04-F-0996 مضيفة مرة أخرى ما دفعه مكتب العمليات للمباني الخارجية (خارج الولايات المتحدة) (OBO) كتعويضات سفر مباشرة للفترة الممتدة من ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، و(٢) ما إذا كانت سياسة شركة ديكو فيما يتعلق بتضخيم معدلات الأسعار بالساعة تتوافق مع القسم ٣١ من القانون الفدرالي للامتلاكات (FAR). بظل شروط أمر المهمة، كان على شركة ديكو أن توفر خدمات مراقبة الأمن في مواقع الإعمار في بغداد، العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

وجد مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG) أن تضخيم شركة ديكو لمعدلات الأسعار بالساعة لم تضاف مرة أخرى ما دفعه مكتب العمليات للمباني الخارجية (OBO) كتعويضات سفر مباشرة. إلا أن سياسة شركة ديكو فيما يتعلق بتضخيم معدلات الأسعار بالساعة لم تتوافق دائماً مع القسم ٣١ من القانون الفدرالي للامتلاكات (FAR). نتيجة لذلك، تحفظ مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية عن كلفة ١٣،٤٥٨ دولار المقدمة من أصل هذا المبلغ صنّف مكتب المفتش العام ١٢،٨٠٨ دولار كمبلغ غير مسموح به و ٦٥٠ دولار كمبلغ غير مبرر، إذ إن كل من هذين المبلغين يفنقر إلى المستندات الكافية (الوافية). اقترح مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية أن يطلب كل من مكتب الإدارة في وزارة الخارجية ومكتب إدارة اللوجستيات ومكتب إدارة الامتلاكات (A/LM/AQM) من شركة ديكو دفع تعويض إلى وزارة الخارجية عن الأكلاف غير المسموح بها وتقديم مستندات إضافية تتعلق بالاكلاف غير المبررة.

تقرير المحاسبين المستقلين حول تطبيق الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بمعدلات الأكلاف غير المباشرة المقترحة من قبل شركة سكولاستك (Scholastic, Inc.)
(التقرير رقم AUD/CG/06-20 تاريخ آذار/مارس ٢٠٠٦)

استجابة لكل من مكتب الإدارة في وزارة الخارجية ومكتب إدارة اللوجستيات ومكتب إدارة الامتلاكات (A/LM/AQM)، تعاقد مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية مع شركة أل أف هاريس ومشاركوه كشركة محاسبة مستقلة عامة، لإنجاز إجراءات متفق عليها معينة فيما يتعلق بمعدلات الأكلاف غير المباشرة لشركة سكولاستك للسنة المالية التي تنتهي في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتلك التي تنتهي في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. كان الهدف من هذا التعاقد تحديد ما إذا كانت الأسعار ومبادئ التكلفة تتوافق مع تصميم مكتب الإدارة والموازنة (OMB) رقم A-122، مع مبادئ التكلفة للمنظمات التي تبغي الربح، نتج عن اتفاق التعاون مع شركة سكولاستك توزيع كتب تدريب وتأمين خدمات لمعلمي التدريب في العراق وبلدان أخرى في الشرق الأوسط.

إشراف الوكالات الأخرى

وضعت شركة هاريس ومشاركوه تقريراً أفاد بأن نظام دفتر الأستاذ العام لشركة سكولاستك لم يُبين الأكاليف المباشرة وغير المباشرة بطريقة تحدد بشكل فعال مجموع التكلفة غير المباشرة المناسبة كما يطلب ذلك تعميم مكتب الإدارة والموازنة (OMB) رقم A-122. إنما بأي حال، حافظ تقرير شركة سكولاستك على تبرير مفصل وشامل لإسناد أكاليف برنامجه، مما أتاح لهاريس ومشاركوه احتساب أسعار الاكاليف غير المباشرة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ وتلك المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤. اقترح المحاسب المستقل أن يطلب كل من مكتب الإدارة في وزارة الخارجية ومكتب إدارة اللوجستيات ومكتب إدارة الامتلاكات (A/LM/AQM) من شركة سكولاستك وضع مخطط خاص للاكاليف غير المباشرة بالتوافق مع تعميم مكتب الإدارة والموازنة (OMB) رقم A-122 ووفقاً للقسم ٣١ من القانون الفدرالي للامتلاكات (FAR) إضافة إلى استخدام نظام محاسبة لأكاليف كل مهمة (بمفردها).

تطبيق الإجراءات المتفق عليها لمنافسات مشتريات وزارة الخارجية لدعم العربات المدرعة في العراق

(التقرير رقم AUD/IQO-06-16 تاريخ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

لتنسيق تخطيط الامتلاكات، والمشتريات وتوزيع العربات المدرعة على المراكز، أوجدت وزارة الخارجية "برنامج العربات المدرعة" (AVP). تعاقد مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية مع شركة "رجيس ومشاركوه (Regis & Associates)، لإنجاز إجراءات متفق عليها معينة لعمليات شراء خدمات التدريع، ولعربات مدرعة متخصصة، ولزجاج بالستي مع التركيز على عمليات وزارة الخارجية في العراق. كانت الإجراءات المتفق عليها أن يتم تحديد ما إذا كان قد تم تحضير مخططات الامتلاكات، وما إذا كانت المشتريات التي وصلت قيمتها إلى ٤٣,٤ مليون دولار قد جرى التنافس عليها بالشكل الكافي، وتمت وفقاً للإجراءات المنصوص عنها في قانون الامتلاكات الفدرالي ونظام الامتلاكات لوزارة الخارجية. من اصل عمليتي شراء جرت مراجعتهما، أي خدمات التدريع والزجاج بالستي، لم يتم العثور على مخططات الامتلاكات في سجلات طلبات عروض الأسعار. يتطلب قانون الامتلاكات، في وزارة الخارجية (DoSAR) أن تكون أية احتياجات محلية تتجاوز قيمتها ٥ ملايين دولار مدعومة بمخطط للامتلاك رسمي مكتوب. وقد تبين ان اثنين من طلبات العروض التي جرى التعامل فيها تتجاوز ٥ ملايين دولار، وبالتالي فان مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية يقترح ان تطلب وزارة الخارجية تقديم مخططات امتلاك رسمية مكتوبة.

إشراف الوكالات الأخرى

بالنسبة إلى خدمات تدريع العربات، نفذت وزارة الخارجية التبريرات لكون عروض الأسعار شملت أقل من التنافس الكامل والمفتوح وفقاً لإجراءات قانون الامتلاكات الفدرالي ونظام الامتلاكات لوزارة الخارجية. أما بالنسبة إلى مشتريات الزجاج البالستي، حددت وزارة الخارجية وجود التنافس الكافي. ومع أن عقود التدريع الحالية تجاوزت مدة سنتين تقريباً تواريخ نفاذ صلاحيتها، فإن جهود وزارة الخارجية التي بذلت لرعاية مقدمي عروض الأسعار (المنافسين) المحتملين الذين كانوا بحاجة إلى أدونات أمنية، قد برر ذلك هذه التأخيرات. يجب أن تؤدي هذه المقاربة المتفاعلة إلى زيادة التنافس. وباستثناء ما هو ملحوظ، نفذت وزارة الخارجية مراجعة للامتلاكات وفقاً لإجراءات قانون الامتلاكات الفدرالي ونظام الامتلاكات لوزارة الخارجية. اقترح مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية أن كل من مكتب الإدارة في وزارة الخارجية ومكتب إدارة اللوجستيات ومكتب إدارة اللوجستيات/مكتب إدارة الامتلاكات (A/LM/AQM) بمراجعة العقود لتحديد أية متطلبات من المتوقع أن تطيل عملية الشراء وبدأت عملية طلب عروض الأسعار الجديدة باكراً للإيفاء بهذه المتطلبات. وافق على ذلك كل من مكتب الإدارة في وزارة الخارجية ومكتب إدارة اللوجستيات ومكتب إدارة الامتلاكات وبالتالي عليهم انقضاء عينة عشوائية من مخططات الامتلاكات للمشتريات التي تتجاوز قيمتها ٥ ملايين دولار لتقييم تأثيرها.

التدقيقات الجارية حالياً

الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بفواتير منتقاة لشركة داينا كورب (Dyncorp)

ينفذ حالياً مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بفواتير منتقاة لشركة داينا كورب (Dyncorp). إن الهدف من هذه الشهادة هو تحديد ما إذا كان لدى مكتب (شؤون) المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون مكتب (شؤون) المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL) عملية مراجعة فعالة وموافقة على فواتير من شركة داينا كورب لدعم مركز تدريب الشرطة العراقية في الأردن (JIPTC)؛ ومن أجل تحديد أفضل الإجراءات للمراجعة والموافقة على فواتير تستخدمها منظمات أخرى، والتي يمكن أن يتبناها مكتب (شؤون) المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لتحسين العمليات، ولتحديد ما إذا كانت الفواتير المقدمة من الشركة المذكورة في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لدعم مركز تدريب الشرطة العراقية في الأردن كانت مدعومة بشكل كافٍ. لقد انتهى العمل الميداني تقريباً ومن المتوقع رفع التقرير في شهر حزيران/يونيو.

إشراف الوكالات الأخرى

مسح تمويل مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL)

ينفذ مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG) والمفتش العام لإدارة أعمار العراق مسح مشترك لتحديد التمويل للنشاطات المتعلقة بالعراق من قبل مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون في وزارة الخارجية. الأهداف الأساسية لهذا المسح هي: (١) تحديد التمويل المستلم والذي جرى إنفاقه من قبل المكتب المذكور، و(٢) تقييم إجراءات المحاسبة لهذه الأموال في مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون.

يغطي نطاق هذا المسح التمويل المستلم، والملزم، والمنفق، من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حتى كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥. يتوقع انتهاء التقرير النهائي في أيار/مايو ٢٠٠٦.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

منذ تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أنهى مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تدقيقاً واحداً وبدأ أربعة أخرى لتحديد ما إذا كانت نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/الحكومة المحلية توصلت إلى نتائجها المتوخاة. هناك تدقيق واحد يجري العمل عليه حالياً كان بدأ العمل به ربع السنة الماضية. لدى مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية سبعة مدققين في العراق منذ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

التدقيقات المكتملة

إضافة إلى تدقيقات مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المذكورة أدناه، أنهت الوكالة تدقيق العقود الدفاعية أربعة تدقيقات مالية للاكلاف المتكبدة تحت مختلف العقود التي أبرمها المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق، عبر إرسال تبليغ صادر عن مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تغطي هذه التدقيقات ٥٤,١ مليون دولار في صندوق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تتضمن هذه التدقيقات الأكلاف الخاضعة للمساءلة البالغة ١,٣ مليون دولار. بنهاية فترة رفع التقارير كان هناك ٣١ تدقيق لوكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) قيد العمل يجري تنفيذها بطلب من مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

إشراف الوكالات الأخرى

تدقيق ممتلكات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)/العراق غير القابلة للتخلي عنها
(التقرير رقم E-267-06-002P، الصادر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

الهدف من هذا التدقيق كان تحديد ما إذا كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق قامت بإدارة ممتلكاتها غير القابلة للتخلي عنها وفقاً للخطط الإرشادية للوكالة. وجد التدقيق أن قيمة الممتلكات، بحسب قاعدة بيانات الممتلكات غير القابلة للتخلي عنها، تبلغ ٢٣,٥ مليون دولار وأنه لم تتم إدارتها وفقاً لإرشادات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ولم يستطع التدقيق التحقق من أن مبلغ متوقع قدره ٢١,٣ مليون دولار كان تقييمه صحيحاً في قاعدة البيانات، كما ولم تذكر قاعدة البيانات هذه مبلغ آخر متوقع قدره ٢,٩ مليون دولار كممتلكات غير قابلة للتخلي عنها. أكثر من ذلك، لم تكن عربات المهمات المُقيّمة بمبلغ ٢,٣ مليون دولار محمية بشكل كافٍ. يتضمن التقرير توصيات لتحسين إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق لممتلكاتها غير القابلة للتخلي عنها.

التدقيقات الجارية حالياً

تدقيق نشاطات للحكومة المحلية العراقية/الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

إن الهدف من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت الحكومة المحلية العراقية/الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحقق النتائج المتوخى منها.

تدقيق مبادرات الانتقال للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

إن الهدف من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت مبادرات الانتقال للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق حققت النتائج المتوخى منها.

إشراف الوكالات الأخرى

تدقيق ضبط أمن الإدارة المالية وأنظمة الدعم العامة في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

إن الهدف من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق تطبق أدنى حد من الضوابط الأمنية لحماية السرية، والنزاهة، والتوفر لإدارتها المالية وأنظمة الدعم العامة لديها، كما هو مطلوب من المؤسسة القومية للمواصفات والتكنولوجيا.

تدقيق برنامج إعادة بناء القطاع الزراعي وتطويره من جانب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)/العراق

إن الهدف من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) /العراق قد أدت إلى النتائج المتوخى وما إذا كانت هذه الوكالة تقيس بشكل كافٍ أثر نشاطاتها في قطاع الزراعة على الحياة اليومية للعراقيين.

تدقيق نشاطات المجتمع المدني التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) /العراق

إن الهدف من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت نشاطات المجتمع المدني التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق تعطي نتائجها المتوخى منها.

إشراف الوكالات الأخرى

مكتب المحاسبة الحكومية

منذ تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اصدر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) تقريراً واحداً ولديه حالياً ١٩ تدقيقاً يجري العمل عليها، وهي تشمل ٦ تدقيقات جديدة.

التقارير المكتملة

إعادة بناء العراق: الاستقرارية، إعادة الإعمار، والتحديات المالية

التقرير رقم GAO-06-428T، بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦

الولايات المتحدة الأميركية مع شركائها في التحالف، بذلوا الجهد وتحذوا الصعاب من أجل تحقيق استقرار العراق وإعادة إعمار ه بعد حروب عديدة خاضها هذا البلد وبعد عقود من الإهمال على يد النظام السابق. تُبذل هذه الجهود الجبارة في بيئة يشوبها عدم استقرار أمني، بالترافق مع جهود العراقيين الانتقالية لإنشاء أول حكومة دائمة لديهم. إن هدف الولايات المتحدة هو مساعدة الحكومة العراقية على تطوير العراق ليصبح بلداً ديمقراطياً، مستقراً، ومزدهراً يتمتع بالسلم الأهلي وبالسلم مع جيرانه، شريك في الحرب على الإرهاب، يتمتع بفوائد المجتمع الحر واقتصاد السوق الحر.

في هذا التقرير، يناقش مكتب المحاسبة الحكومية التحديين: الأول الذي يواجه الولايات المتحدة في جهودها لإعادة بناء العراق وبسط الاستقرار فيه، والثاني الذي يواجه الحكومة العراقية في تمويلها للمتطلبات المستقبلية.

إشراف الوكالات الأخرى

هذه المقالة ارتكزت على أربعة تقارير أصدرها مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) إلى الكونغرس منذ تموز/يوليو ٢٠٠٥، والزيارات الحديثة إلى العراق. ومنذ تموز/يوليو ٢٠٠٥، أصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقارير تتعلق ب: (١) وضعية التركيز على التقدم المحقق والتحديات التي تواجه إعادة إعمار البنى التحتية العراقية، (٢) الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في إعادة إعمار قطاع المياه والصرف الصحي، (٣) المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الأميركية للعراق في الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، (٤) الجهود الأميركية المبذولة لضمان استقرار الوضع الأمني في العراق (هذا التقرير مصنف على أنه سرّي).

التزامات مكتب المحاسبة الحكومية المفوضة من الكونغرس

برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء: الإشراف والمساءلة"

التقرير رقم 320320، بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ نشأ برنامج "النفط مقابل الغذاء" (OFF) في العام ١٩٩٦ للسماح للعراق باستخدام أرباح النفط في شراء بعض أنواع المواد الغذائية بعد أن فرضت المقاطعة عليه سنة ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت. كانت الأهداف الإجمالية لبرنامج المساعدة الإنسانية هذا منع العراق من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وفي نفس الوقت استعمال أرباح النفط لاستيراد الغذاء والأدوية والحاجات الأخرى المشابهة.

صدرت تقارير عديدة عن مكتب المحاسبة الحكومية، مجموعة المسح العراقية في وكالة الاستخبارات الدفاعية وآخرين، أفادت بوجود مليارات من الدولارات كأرباح غير قانونية من جراء عمليات احتيال وفساد. كما طغت شائعات تتعلق بسوء إدارة من قبل موظفين في الأمم المتحدة ومقاولين لهم علاقة بهذا البرنامج. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لزم الكونغرس مكتب المحاسبة الحكومية مراجعة البرنامج. [القانون العام 108-375]. فيما يلي الأسئلة الرئيسية التي حصلت على إجابات:

إشراف الوكالات الأخرى

- ♦ ماذا كان دور الإدارة والإشراف على مختلف الوحدات التي يشملها برنامج النفط مقابل الغذاء؟
- ♦ كيف نفذت هذه الوحدات مسؤوليات الإشراف والإدارة المناطة بها؟
- ♦ هل كان هناك ضعف في البنية والصوابط الداخلية للبرنامج ما أتاح للنظام العراقي السابق تحقيق أرباح غير مشروعة؟

سياسات وزارة الدفاع في عملية نشر المدنيين

التقرير رقم 350733، بتاريخ آب/أغسطس ٢٠٠٥

ازداد انخراط وزارة الدفاع في العمليات الطارئة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. ومع استمرار العمليات العسكرية في العراق وفي أفغانستان تعتمد وزارة الدفاع بشكل متزايد على موظفين مدنيين للحصول على الدعم المهم والضروري لإكمال المهمة. قد نشرت وزارة الدفاع الآلاف من الموظفين المدنيين لدعم العمليات العسكرية في العراق. تهدف هذه الاتفاقية إلى الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

- ♦ إلى أي حد تتفد وزارة الدفاع وعناصرها المكونة أعمالها بالتوافق مع القوانين والسياسات فيما خص نشر الموظفين المدنيين في العراق وأفغانستان؟
- ♦ ما هي الدروس التي تعلمتها وزارة الدفاع من نشر الموظفين المدنيين في العراق وأفغانستان؟
- ♦ كيف تتناسب أهداف المهمات، والأدوار، والتعويضات للموظفين المدنيين المنتشرين مع تلك العائدة للأفراد العسكريين.

إشراف الوكالات الأخرى

إجراءات منح عقود إعادة إعمار العراق
(بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٦)

يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة على السؤال التالي:

♦ ما هي الإجراءات التي اتخذتها كل من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لضمان منح عقود وأوامر مهمات لإعادة إعمار العراق بطريقة تنافسية صحيحة من شباط/فبراير ٢٠٠٤ حتى الآن؟

سياسات وزارة الدفاع في ما يتعلق بالعاية الصحية والفوائد للموظفين المدنيين المنتشرين في أفغانستان والعراق
(رقم 350829، بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٦)

مع العمليات العسكرية الجارية في العراق وأفغانستان، تعتمد وزارة الدفاع بشكل متزايد على الموظفين المدنيين لتنفيذ المهمات. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

♦ إلى أي حد حققت وزارة الدفاع سياسات المسح الصحي والعلاج الطبي لموظفي وزارة الدفاع المدنيين المنتشرين في العراق وأفغانستان. ما هي السياسات التي اعتمدها وكالات القوات العسكرية المختلفة، ووكالات دفاعية منتقاة، وكيف نفذت هذه السياسات؟

♦ كيف تتناسب الفوائد والتعويضات المقدمة إلى موظفي وزارة الدفاع المدنيين مع تلك المقدمة إلى موظفيها العسكريين ذوي المهمات الفعلية العسكرية المنتشرين في العراق وأفغانستان؟

♦ ما هي الدروس التي تعلمتها وزارة الدفاع من نشر موظفين مدنيين لدعم العمليات الطارئة في العراق وأفغانستان؟

إشراف الوكالات الأخرى

أكلاف العقود العراقية العُرضة للتساؤل وغير المبررة بوثائق
(بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

- ♦ ما هي نتائج تدقيق وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) حول أكلاف العقود العُرضة للتساؤل أو غير المبررة بوثائق والمتعاقد بموجبها لنشاطات أمنية وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان؟
- ♦ ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الدفاع من أجل حل النزاعات القائمة مع المتعاقدين حول العقود ذات الكلفة المشكوك بأمرها أو غير المبررة بوثائق بحسب نتائج التدقيق؟
- ♦ إلى أي حد جرى حجب التمويل عن المتعاقدين؟

الالتزامات المبادرات بها مكتب المحاسبة الحكومية المتعلقة بالعراق (وفقاً لسلطة المراقب المالي العام)

توفير شاحنات مدرعة أثناء عملية حرية العراق (OIF)
(الجيش - 350658 / قوات المشاة - 350-785، تبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٥)

بيّنت المراجعات السابقة للنشاطات اللوجستية في عملية حرية العراق (OIF) أو نظام الإمدادات التابع لوزارة الدفاع لم يستطع ان يؤمن بشك فعال حاجات مقاتلي الحرب إذ تبين ذلك من خلال إخفاقه في تأمين عدد من الإمدادات والمعدات الملحة بما فيها بنود حماية (مثلاً الدروع البدنية ودروع سيارات "الهامفي"). وقد شاع مؤخراً في الإعلام وفي وزارة الدفاع ان القوات الموجودة في العراق ينقصها أيضاً العدد الكافي من الشاحنات المدرعة والعربات المدرعة الأخرى.

إشراف الوكالات الأخرى

يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ♦ إلى أي حد وفرت وزارة الدفاع الدروع للشاحنات؟
- ♦ ما هي الأسباب الرئيسية لأي نقص في الشاحنات المدرعة؟
- ♦ ما هي الإجراءات (إن وجدت) التي اتخذتها وزارة الدفاع لتحسين إمكانية توفر الشاحنات المدرعة للقوات الأميركية في العراق ولعمليات أخرى في المستقبل.

الطاقة في العراق

(320383، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

إن إعادة تجديد قطاع الطاقة والنفط في العراق شأن مركزي لتطوير مجتمع مستقر. سوف يجيب هذا الالتزام عن الأسئلة الرئيسية التالية:

- ♦ ما هي طبيعة ومدى التمويل المرصد لإعادة إنشاء قطاعي النفط والكهرباء؟
- ♦ ما هي أهداف برنامج الولايات المتحدة وكيف تقيس الولايات المتحدة مدى التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف؟
- ♦ ما هي العوامل التي أثرت على تنفيذ برنامج الولايات المتحدة؟
- ♦ ما هي التحديات التي واجهت قدرة الحكومة العراقية في تطوير قطاعي النفط والكهرباء؟

الاستراتيجية القومية للعراق

(320401، بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

اصدر الرئيس استراتيجية قومية جديدة للعراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. سوف يقيّم هذا الالتزام أهداف هذه الاستراتيجية، ونطاقها، مقاييس الأداء، والأكلاف. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

إشراف الوكالات الأخرى

- ♦ ما هي استراتيجية حكومة الولايات المتحدة لإعادة الاستقرار إلى العراق وإعادة إعمارهم؟
- ♦ إلى أي حد تشمل الاستراتيجية الجديدة العناصر المطلوبة لاستراتيجية فعّالة؟
- ♦ ما هي التحديات الأساسية التي قد تؤثر في تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة؟

إدارة إعادة إعمار العراق

(320402، بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

في سنة ٢٠٠٤، خصص الكونغرس ١٨,٤ مليار دولار لدعم جهود استقرار العراق وإعادة إعمارهم. تمّ منح جزء من هذا المبلغ عن طريق عقود "التصميم والبناء" توزعت على ١٢ متعاقدًا من الولايات المتحدة من أجل إصلاح وإعادة إنشاءات البنى التحتية الرئيسية. أشارت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة إلى أن حصة كبيرة مما تبقى من العمل سوف يُنقل إلى شركات عراقية محلية لخفض التكلفة وتسريع إنجاز الأعمال. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ♦ ما هو وضع الولايات المتحدة في عملية إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية في العراق؟
- ♦ ما هي التحديات التي واجهت جهود إعادة الإعمار؟
- ♦ ما هي الاستراتيجيات البديلة (إن وجدت) المعتمدة لإنجاز الأشغال في كل قطاع.

جهود الولايات المتحدة لإعادة الاستقرار إلى العراق وتطوير قواه الأمنية

(320366، بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

أفادت تقارير وزارة الدفاع أن معايير سحب قوات التحالف من العراق مشروطة وتشمل تطوير القوات الأمنية العراقية، والتقدم في إقامة نظام الحكم القومي، والهيكلية الاقتصادية، وحكم القانون. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

إشراف الوكالات الأخرى

♦ ما هي الاستراتيجية الحالية للقوات المتعددة الجنسيات لنقل المهمات الأمنية إلى القوات الأمنية العراقية؟

♦ ما مدى التقدم الحاصل نحو تحقيق الشروط المطلوبة لنقل المهمات الأمنية وما هي الصعوبات التي تواجه هذا الأمر؟

♦ ما هو الاتجاه الحالي للوضع الأمني في العراق؟

استخدام المتعاقدين في ساحة المعركة

(350739، بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

من المعروف ان المتعاقدين يوفرون مدى واسعا من الدعم للقوات الأميركية في العراق. ولقد عيّن تقرير صادر بتاريخ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، عن مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) عدداً من المسائل المتعلقة باستخدام المتعاقدين في ساحة المعركة، واقترح إجراءات معينة لتحسين الإشراف على استخدام المتعاقدين والتخطيط لهذا الاستخدام. سوف يقوم هذا الجهد بتحديث تقرير حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ويقيم إجراءات وزارة الدفاع لتحقيق اقتراحات الكونغرس ومتطلباته المتعلقة بإصدار التقارير. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

♦ ما مدى التقدم الذي أحرزته وزارة الدفاع لتحقيق المسائل المذكورة في تقرير حزيران/يونيو ٢٠٠٣؟

♦ ماذا تفعل وزارة الدفاع لمعالجة القضايا والهواجس المذكورة في المتطلبات القانونية في قوانين التفويض للدفاع الوطني، إضافة إلى العنوان IVX في وثيقة مجلس النواب في الكونغرس لقانون هذه السنة؟

♦ ما مدى الوضوح الذي يتمتع به القواد حول وثائق عقود الدعم التي يستلمونها؟ وإضافة إلى برنامج زيادة الدعم اللوجستي (LOGCAP)، ما هو نوع الدعم الذي يوفره المتعاقدون (مثلاً، صيانة أنظمة الأسلحة، تحليل المعلومات الاستخباراتية)؟

إشراف الوكالات الأخرى

- ♦ هل تمكن المتعاقدون من توفير الأعداد اللازمة من العمال ذوي المهارات المناسبة لإنجاز العمل؟ فإذا كان الجواب بالنفي، ماذا كان تأثير النقص في الموظفين؟
- ♦ ما هي المسائل/المشاكل غير المحلولة التي اكتشفها القواد، في ما يتعلق بدعم المتعاقدين؟

عمليات الفحص لدى المتعاقدين لدعم القوى المنتشرة في العراق
(350733، بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

تعتمد القوات العسكرية أكثر فأكثر على المتعاقدين لتوفير الدعم للقوى المنتشرة في العراق. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ♦ إلى أي مدى تتطلب عقود وزارة الدفاع أن يقوم المتعاقد بتدقيق أو فحص سلوك موظفيه؟ وما هي الإجراءات والمواصفات التي وضعتها لهذا الغرض وزارة الدفاع؟
- ♦ كيف يقوم المتعاقدون بالتدقيق في سلوك الموظفين وكيف يأخذون بعين الاعتبار العوامل الأساسية مثل اكتشاف الأفراد الذين يشكلون خطراً أمنياً، أو لديهم سجلاً إجرامياً، أو أدينوا سابقاً بارتكابهم لمخالفات في مجال حقوق الإنسان؟
- ♦ ما هي الصعوبات (إن وجدت) التي تواجه المتعاقدين عند التدقيق في سجل الموظفين الأميركيين، أو المواطنين من دول الاتحاد الأوروبي، أو من البلد المضيف؟
- ♦ ما هو الدور الذي تلعبه حكومة الولايات المتحدة في مساعدة المتعاقدين؟

إشراف الوكالات الأخرى

الدعم اللوجستي للعربات الهجومية (سترايكر) واللواء الهجومية (سترايكر - Stryker) (350742، بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

نشرت وزارة الدفاع ألية سترايكر ضمن عملية حرية العراق (OIF) وقد تقوم الوزارة بعمليات انتشار إضافية. سوف يراجع مكتب محاسبة الحكومة (GAO) الدعم اللوجستي لها. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

- ◆ كيف كانت فعالية دعم الصيانة، وكيف يقارن هذا الدعم مع المخطط اللوجستي؟
- ◆ ماذا كانت ترتيبات حماية القوة للمتقاعدين الذين يقدمون دعم الصيانة؟
- ◆ ما هي التعديلات (إن وجدت) التي خطط لها الجيش للصيانة التي يدعمها المتقاعدون؟
- ◆ ما هي نشاطات الدعم اللوجستي الأخرى التي وفرها المتقاعدون للألية الهجومية المنتشرة في العراق؟

المساءلة، الصيانة، والاستخدام، والاستراتيجية المتعلقة بالمعدات المتروكة خلال عملية حرية العراق

(350737، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

أثناء عملية حرية العراق (OIF)، جرى استخدام كمية كبيرة من المعدات في مسرح العمليات ويتم الآن الاحتفاظ بها للاستخدام المحتمل من قبل قوى المتابعة. طبقاً للتقارير ترك الحرس الوطني للجيش بمفرده كمية من المعدات تتجاوز قيمتها ١,٥ مليار دولار، تتألف من ٨٠ ألف قطعة. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ◆ هل تملك وزارة الدفاع، القيادة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM)، واستخبارات الجيش الرؤية على هذه المعدات؟

إشراف الوكالات الأخرى

♦ ما هو وضع المعدات، وهل تجري صيانتها لتفي بمتطلبات القيادة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية والاستخبارات؟

♦ ما هي استراتيجية وزارة الدفاع لاستخدام المعدات أو للتخلص منها؟

تأمين المواقع الحساسة التي تحتوي مواد شديدة الانفجار
(350770، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣، اشتدت الهواجس بشأن تأمين المواقع الحساسة التي تحتوي على مواد شديدة الانفجار والمواد المميّنة الأخرى. فمثلاً، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً أفاد بأن هناك ٣٥٠ طناً من المتفجرات مفقودة من المرافق العراقية والمفترض أن تكون تحت سيطرة الولايات المتحدة الأميركية. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

♦ إلى أي مدى أدخلت وزارة الدفاع تأمين المواقع التي تحتوي على مواد شديدة الانفجار والمواد القابلة الأخرى في المخططات، والسياسات، والمبادئ المتبعة في عملياتها؟

♦ ما هي الفرضيات والأولويات والخيارات التي تبنتها وزارة الدفاع حول تأمين هكذا مواقع خلال غزو العراق وخلال العمليات الأخرى؟

♦ ما هي الدروس التي تعلمتها وزارة الدفاع من هكذا مواقع وكيف يمكن تطبيق هذه الدروس في عمليات أخرى في المستقبل؟

إشراف الوكالات الأخرى

قوات الدعم العراقية

(350790، بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٦)

وفقاً للاستراتيجية القومية للنصر في العراق، سوف تخفض أعداد الجيوش الأميركية في العراق مع الوقت، بحيث يتحمل العراقيون مسؤولياتهم بأنفسهم، شيئاً فشيئاً. ما يعتبر حرجاً بالنسبة لهذا الجهد هو تطوير وبناء قوات أمن عراقية (ISF) ذات قدرات لوجستية، وقيادية، واستخباراتية مناسبة. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

♦ ما هو وضع الجهود المبذولة حالياً لتطوير القدرات اللوجستية والقيادية والاستخباراتية للقوات الأمنية العراقية؟

♦ كيف تتم مزامنة مخططات الولايات المتحدة مع مخططات الانسحاب من العراق؟

♦ ما هي المقاييس المعتمدة لتقييم التقدم؟

تحسين قدرة القوات المشتركة في حماية القوة الأرضية المنتشرة في العراق

(350794، بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٦)

تتعرض القوات الأميركية الأرضية ومعدات لهاجمات بواسطة أسلحة غير تقليدية، مثل أجهزة التفجير المرتجلة. اصدر مكتب المحاسبة الحكومية وآخرون تقارير عن النقص في معدات الحماية، مثل دروع الأجسام والعربات المدرعة، من اجل حماية القوات الأميركية في العراق من هذه التهديدات، بشكل فعال. ستواجه القوات الأميركية في العمليات المستقبلية، على الأرجح، المزيد من هذه التهديدات. يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

♦ ما هي الإجراءات المتخذة من جانب وزارة الدفاع واستخبارات الجيش لتحسين حماية الأفراد العسكريين ومعداتهم خلال العمليات العسكرية.

إشراف الوكالات الأخرى

♦ إلى أي مدى تملك وزارة الدفاع استراتيجية شاملة لحماية القوات الأميركية لضمان التنسيق الكامل بين مختلف برامج ومبادرات الاستخبارات ووزارة الدفاع لمنع القيام بنفس الجهود مرتين ولضمان تطابقها مع المتطلبات المشتركة؟

المساءلة حول المعدات الموفرة إلى القوات العراقية
(320411، بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٦)

يهدف هذا الالتزام إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

♦ ماذا كانت المتطلبات اللازمة لإدارة والمحافظة على المساءلة والمحاسبة حول المعدات الممولة من الولايات المتحدة والمعدة إلى القوى الأمنية العراقية قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؟

♦ كيف قامت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) بالإدارة والمساءلة بخصوص المعدات المشتراة بتمويل الولايات المتحدة لصالح القوات الأمنية العراقية قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؟

كفاية تمويل السنة المالية ٢٠٠٦ للحرب العالمية على الإرهاب
(350801)

يُجري مكتب المحاسبة الحكومية (GOA) سلسلة من مراجعات أكاليف العمليات التي جرت في الحرب العالمية على الإرهاب (GWOT). يقوم هذا الالتزام بفحص كفاية التمويل في السنة المالية ٢٠٠٦. سوف يجيب بهذا الالتزام عن الأسئلة التالية:

♦ ما هو التقدم الحاصل في تحسين الاعتمادية للتقارير التي تشير إلى تكاليف الحرب منذ التقرير الصادر عن مكتب المحاسبة الحكومية بتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (تقرير رقم GAO-05-882 ؟)

إشراف الوكالات الأخرى

♦ كيف يقارن تمويل المخصصات التكميلية للحرب العالمية على الإرهاب (GWOT) للسنة المالية ٢٠٠٦، مع التزامات استخبارات الجيش المتوقعة؟

وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)

تخطط وكالة تدقيق العقود الدفاعية أعمالها وتنفذها على أساس السنة المالية. يبين الجدول ٤-٢ عمليات التدقيق المتعلقة بالعراق المغلقة خلال السنة المالية ٢٠٠٥، والتدقيقات المغلقة، والمفتوحة، والمخططة في السنة المالية ٢٠٠٦ (كما هي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦).

تتضمن خدمات وكالة تدقيق العقود الدفاعية تقدّم النصح المحترف للموظفين الرسميين المكلفين القيام بالمشتريات حول الأمور المحاسبية والمالية لمساعدتهم في مفاوضات العقود ومنحها وإدارتها وتوقيعها.

إضافة إلى انخراط وكالة تدقيق العقود الدفاعية في مفاوضات العقود ومنحها ، هناك أيضاً مصادر مهمة متخصصة للإشراف على ما إذا كانت الأكاليف المترتبة والمفوترة مسموحة، أو منطقية، أو مخصصة سابقاً.

يتم أيضاً فحص الإجراءات التي تحكم الأكاليف المترتبة داخل البلاد عبر مراجعات سجلات الأوقات للمتعاقد، إدارة العقود من الباطن، وإدارة إنفاقات التمويلات نقداً. وأخيراً، للتأكد من وجود الرقابة الداخلية الكافية في المكان المناسب لمراقبة سياسات وإجراءات المتعاقدين، تقوم وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) بتنفيذ تدقيقات مرافقة لأنظمة الرقابة الداخلية الحرجة، مع التشديد على تقديرات الأكاليف، أنظمة الفوترة، وإدارة العقود من الباطن.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٤-٢

تدقيقات وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)

وصف مجال التدقيق	السنة المالية ٢٠٠٥ مغلقة	السنة المالية ٢٠٠٦ مغلقة	السنة المالية ٢٠٠٦ مفتوحة	السنة المالية ٢٠٠٦ مخططة
عروض الأسعار ^١	١٨٦	٥٦	١٧	٢
عروض الأسعار للإجراءات المتفق عليها ^٢	٥٠	٩	٣	٠
تدقيقات خاصة أخرى مطلوبة ^٣	١٩٠	٨٢	١٣١	٩
أكلاف مترتبة ^٤	٨	٥	٧٥	١٠٠
سجلات أوقات اليد العامة ^٥	٨٢	٣٩	٣٨	٢٧
أنظمة الرقابة الداخلية ^٦	٥٩	١٧	٤٢	٤٢
المسح المحاسبي لما قبل منح العقود ^٧	٢٠	١٠	٣	٠
وجود المشتريات واستهلاكها ^٨	١٩	٦	١٣	١٠
مجالات تدقيق أخرى ^٩	٩٢	٤٨	١٠٥	٥٧
المجموع	٧٠٦	٢٧٢	٤٢٧	٢٤٧

الملاحظات:

- ١ عروض الأسعار - تدقيق عروض الأسعار المقدمة من المتعاقدين في ما يتعلق بمنح، أو تعديل، أو إعادة تسعير العقود الحكومية، أو العقود الحكومية من الباطن؟
- ٢ عروض الأسعار للإجراءات المتفق عليها - تقييم لمجالات معينة، بما فيها العمال الفعليين، وأسعار النفقات العامة، و/أو تحليل حقيقة الكلفة، التي يطلبها الزبون في ما يتعلق بمنح عقود الحكومة أو العقود من الباطن.
- ٣ تدقيقات خاصة أخرى مطلوبة - مساعدة في التدقيق توفر الاستجابة لطلب خاص من الجمعية المدققة على أساس مخاطر محددة.
- ٤ أكلاف مترتبة - تدقيقات اكلاف مترتبة على عقود الحكومة لتحديد ما إذا كانت هذه الاكلاف مسموحة، ومنطقية ويمكن تخصيصها.
- ٥ سجلات أوقات اليد العاملة - تدقيقات تتم لتحديد ما إذا كان المتعاقد يقوم بتسجيل أكلاف اليد العاملة لسياسات وإجراءات نظام سجلات أوقات اليد العاملة.
- ٦ الرقابة الداخلية - تدقيقات لأنظمة الرقابة الداخلية للمتعاقد فيما يتعلق بمحاسبة وفوترة الاكلاف للعقود الحكومية.
- ٧ المسح المحاسبي لما قبل منح العقود - تدقيقات ما قبل منح العقد لتحديد ما إذا كان نظام المحاسبة لدى المتعاقد مقبول من أجل فصل الاكلاف عن بعضها و مراكمتها بموجب العقود الحكومية.
- ٨ وجود المشتريات واستهلاكها - المشاهدة الحسية للمواد والخدمات المشتراة وطلب إبراز المستندات المتعلقة بها والتحقق من اكلافها كما هي مدونة في العقد.
- ٩ مجالات أخرى - أنواع مهمة من نشاطات تدقيق أخرى، بما فيها التدقيقات في القدرات المالية وتدقيقات التوافق مع المواصفات المحاسبية للاكلاف.

وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي

لقد أنهت وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي أربعة تدقيقات منذ صدور تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، لا يزال هناك تدقيق واحد قيد العمل لدى الوكالة. يعمل حالياً لدى الوكالة ١٤ مدققاً في العراق والكويت وهم يعملون على تدقيق برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP).

التدقيقات المكتملة

تدقيق المساءلة حول تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ (IRRF2)
(رمز المشروع A-2006-0046-ALA، صدر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

بناءً على طلب وزير الجيش العامل السابق، قامت وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA) بمراجعة المساءلة والرقابة لدى صندوق مكتب المشاريع والعقود (PCO) خلال السنة المالية ٢٠٠٥ على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). كما وراجعت وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي أيضاً رقابة صندوق مكتب المشاريع والعقود على تمويل التشغيل والصيانة في الجيش المستعملة لتغطية النفقات الإدارية. إن مكتب المشاريع والعقود هو المسؤول عن إدارة والإشراف على أغلبية المخصصات المالية البالغة ١٨,٤ مليار دولار التي خصصها الكونغرس في السنة المالية ٢٠٠٤ لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يركز هذا التقرير الاهتمام على الأغراض التالية:

- ♦ هل يتضمن نظام الإدارة المالية والعمليات لمكتب المشاريع والعقود الرقابة اللازمة للتأكد من تسجيل التعهدات والالتزامات وعمليات الانفاق بالشكل الصحيح؟

إشراف الوكالات الأخرى

♦ هل امتلك مكتب المشاريع والعقود الرقابات الكافية في المكان المناسب للتأكد من تسجيل الاكلاف التشغيلية كما يجب؟

كان نظام الإدارة المالية والعمليات لدى مكتب المشاريع والعقود (PCO) فعالاً بوجه عام لضمان التسجيل الكافي للتعهدات والالتزامات وعمليات الانفاق. يُستعمل مكتب المشاريع والعقود نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS) كنظام رئيسي مالي محاسبي لتسجيل وتعقب العمليات المالية لمكتب المشاريع والعقود. يتضمن هذا النظام عدة أنظمة رقابة داخلية لضمان معالجة المعاملات المفوضة فقط. أنشأ مكتب المشاريع والعقود إرشادات عامة تضمنت بعض العمليات والرقابات لنظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (GEFMS) والإرشادات التنظيمية للإدارة المالية لوزارة الدفاع. مع ذلك، كان هناك ضعف في أنظمة الرقابة المتعلقة بمناولة طلبات العقود غير الاعمارية، وإجراء دفعات البائعين العراقيين، وتنفيذ المراجعات لأوضاع التمويل.

إضافة إلى ذلك، ومع ان مكتب المشاريع والعقود (PCO) لديه بوجه عام رقابات وافية لضمان التسجيل الصحيح لأكلاف التشغيل، لكن حددت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA) بعض مجالات التحسين. وكان هناك بعض النقص في الوثائق الداعمة، لكن مكتب المشاريع والعقود وضع بالشكل الصحيح تقديرات ميزانية التشغيل للسنة المالية ٢٠٠٥ بمبلغ ٣٢٩,٥ مليون. سجل مكتب المشاريع والعقود بشكل كافٍ اكلاف العقود وقدم الوثائق الداعمة الصحيحة لتبرير هذه الاكلاف، لكن ذلك كان بحاجة إلى التحسين في التوقيت والترميز لعمليات العقود. سجل مكتب المشاريع والعقود اكلاف الرواتب بدقة، لكنه احتاج إلى تحسين كيفية تقديم بطاقات التوقيت، والموافقة عليها وإجراء تسويات بشأنها. إضافة إلى ذلك، ومع أن مكتب المشاريع والعقود كان فعالاً بوجه عام في مراجعة حالة التمويل لميزانيته التشغيلية، فقد كان بحاجة إلى رصد أوضاع التمويل عند مستوى معين من خط الميزانية. حددت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي ما لا يقل عن ١٢,٤ مليون دولار من تمويلات الرواتب غير المستعملة والتي يجب استعمالها في الإنفاق لمتطلبات الميزانية الأخرى.

إن تقوية هذه الرقابات سوف تعطي لقيادة الجيش ضمان إضافي بأن مكتب المشاريع والعقود يقوم بتسجيل وإصدار تقارير التعهدات والالتزامات وعمليات الإنفاق.

إشراف الوكالات الأخرى

أثناء التدقيق، بادر مكتب المشاريع والعقود إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحسين أنظمة الرقابة على المساءلة حول التمويل.

المتابعة الثانية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق الاستجابة السريعة (QRF) (المشروع: A-2006-0090-ALE، الصادر بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦)

من خلال المراقب المالي J-8 لديها، أدارت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وأكملت، وأنفقت التمويل المخصص لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق الاستجابة السريعة (QRF). كانت إجراءات القيادة متناسقة مع إرشادات التوافق مع متطلبات إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية للشعب العراقي ولمتطلبات تدريب وتجهيز القوات الأمنية العسكرية. تملك القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) نظام إشراف كافٍ على المشاريع التالية، إضافة إلى المستندات المتعلقة بها:

♦ الإشراف على ٦٣ مشروعاً من أصل ١٢٤ مشروعاً منجزاً مكتملاً ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والإشراف على ٦١ مشروعاً قيد التنفيذ.

♦ الإشراف على ٤٠٣ مشاريع من أصل ٦٨١ مشروعاً منجزاً ضمن صندوق الاستجابة السريعة، والإشراف على ٢٢٢ مشروعاً لا تزال كلها صالحة. كانت القيادة لا تزال تحقق في ٤٣ مشروعاً ولم تحرر الالتزام بغير ١٣ مشروعاً فقط.

لقد ضمنت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) أيضاً أن مستندات التمويل المنقولة إلى منظمات أخرى لمشاريع صندوق الاستجابة السريعة قد جرى إنهاؤها بالشكل الصحيح، ولقد جرى استلام مستندات قبول الوحدة وتحديثها وجرى التقاط المعلومات بالشكل الكافي في تقارير الإدارة.

بينت مراجعة وكالة التدقيق في الجيش الأميركي لمشاريع صندوق الاستجابة السريعة أن القيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، يمكن أن تلغي وتحرر ١٣ مشروعاً قيمتها ما يقارب ٨١٤ ألف دولار وتخصيص هذا المبلغ لمشاريع أخرى.

إشراف الوكالات الأخرى

تابعت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي أيضاً التقرير السابق A-2005-0332، الصادر بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تحت عنوان: تدقيق المتابعة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق الاستجابة السريعة، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق). نفذت القيادة المتعددة الجنسيات في العراق المقترحات الواردة في التقرير. وقد أصلحت الإجراءات التصحيحية الظروف الأخرى التي جرى تعيينها؛ وحصلت القيادة على نظام لتعقب ورصد التقيد بالمقترحات.

عمليات إغلاق القواعد في منطقة العمليات العراقية

(تدقيق التقرير رقم A-2006-0047-ALL، الصادر بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق (الفيلق) سياسات وإجراءات كافية في الأماكن المناسبة لضمان تحضير المستندات الصحيحة وتقييم متطلبات التمويل عند غلق القواعد الأمامية العاملة في منطقة العمليات العراقية. كان الفيلق لا زال يحسّن بعض الأدوار والمسؤوليات، لكنه كان يملك الأنظمة الكافية والعاملة لتعيين المسائل الفريدة المرافقة لكل عملية غلق لقاعدة معينة. إنما بأي حال، مع الخفض القادم لعدد القواعد الأمامية العاملة، يجب الأخذ بعين الاعتبار إنشاء فريق يعمل بدوام كامل للإشراف يومياً على عملية إغلاق القواعد العسكرية.

الالتزامات غير المسددة، تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOG CAP) لدعم عملية حرية العراق

(تدقيق التقرير رقم A-2006-0081-ALL، الصادر بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧).

يتناول هذا التقرير تدقيق وكالة التدقيق في الجيش الأميركي في الالتزامات غير المسددة بسبب ارتباطها بأمر المهمة ٥٩ من عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) الحالي. نفذت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي هذا التدقيق كجزء من التدقيق المتعدد المواقع لعمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني لدعم عملية حرية العراق. لقد قامت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي بالتدقيق بطلب من قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

خول أمر المهمة ٥٩ متعاقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني توفير الخدمات في معسكرات القواعد، وخدمات معيشية حياتية، إضافة إلى توفير خدمات وظيفية في دعم المعارك إلى وحدات الجيش في مواقع عدة من العراق. راجعت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي الالتزامات المسجلة في أمر المهمة لتحديد ما إذا كان يمكن تحرير الالتزام في أية أموال مترتبة وجعلها متوفرة لاستعمالات أخرى.

على أساس العملية المستخدمة لتخصيص التزامات مالية لتمويل العمل المطلوب بظل أمر المهمة رقم ٥٩، لم تُعين وكالة التدقيق في الجيش الأميركي أية أموال كانت متوفرة لتحريرها من الالتزامات وجعلها متوفرة لاستعمالات أخرى. وعلى وجه التخصيص الأموال الملزمة من قبل القيادة والمخصصة لأمر المهمة هذا والتي تزود على أساس مبدأ "حسب الحاجة". نتيجة لذلك، فإن المبلغ الملزم كان مقارباً للأموال المنفقة حتى تاريخه على الأعمال المنفذة بظل أمر المهمة.

على أساس مراجعة وكالة التدقيق في الجيش الأميركي للمعلومات المتوفرة في أيار/مايو ٢٠٠٥، تبين انه يجب إلزام ٦٤٤ مليون دولاراً لإكمال العمل بظل أمر المهمة. للتأكد من ان العمل لن يتجاوز مستوى التمويل الموافق عليه، كان المتعاقد يعمل مع الجيش لتحديد الاكلاف التي وافق عليها الجيش، ولم تكن قد أنفقت من جانب المتعاقد، وبالتالي يجب ان تلغى. مع ان الجيش كان يعلم انه ستنترتب بعض الاكلاف الإضافية قبل إنهاء أمر المهمة (بشكل رئيسي جرّاء الفوترة المتأخرة من المتعاقد التي تأخرت بسبب تأخر الفوترة من المتعاقدين من الباطن) فقد تبين أن بعض الاكلاف الإضافية (حوالي ٢٨٠ مليون دولار) كانت غير متوقعة ويمكن ان تشمل مستقبلاً يتجاوز اكلاف من قبل المتعاقد. أن المحافظة على اطلاع افضل على عمل المتعاقد والإنفاق في مسرح العمليات، وصدور تقارير أكثر كفاية للاكلاف على يد المتعاقد سوف يوفر ضماناً أكبر بأن المشاكل المشابهة لن تظهر في المستقبل.

التدقيقات الجارية

برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP)

(رمز المشروع A-2005-ALS-0340.000)

طلب قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق هذا التدقيق، بدأ تخطيط التدقيق الأولي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وبدأت أعمال التدقيق في الكويت وفي العراق في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (تأخر العمل في البلاد بطلب من القائد)، ركز التدقيق على تقييم كفاية برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني عبر كامل منطقة العمليات العراقية. اما الأغراض الخاصة لهذا التدقيق فقد شملت الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ♦ هل كانت الخدمات المشتراة بظل عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني منطقية وتوفر حلول فعالة بالنسبة لكلفتها للإيفاء بمتطلبات القوات؟
- ♦ هل الهيكليات الإدارية كافية وعاملة للتخطيط، وللاستلاك، وللاإدارة للخدمات التي تم الحصول عليها بظل عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني؟
- ♦ هل أن إدارة العقد لعمل برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق كافٍ؟
- ♦ هل أنظمة الرقابة الداخلية الكافية قائمة في مكانها المناسب لعمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق، خاصة المناطق المشتبه جداً بوجود الاحتيال، والهدر وما شابه ذلك فيها؟
- ♦ هل هناك معلومات كافية لتمكين المستويات أعلى من الإدارة في توفير الإشراف الكافي على عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق؟

إشراف الوكالات الأخرى

يقوم مدققو وكالة التدقيق الأميركية في الجيش الأميركي برحلات إلى القواعد العسكرية العاملة في العراق، والمواقع الرئيسية لعمليات المتعاقدين في الكويت، والمكتب الرئيسي للمتعاقدین في الوطن في هيوستن، بولاية تكساس. لقد حصلت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي على سلطة من المفتش العام في وزارة الدفاع للتدقيق في أعمال وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) فيما يتعلق بأعمالها في إدارة عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) في العراق وفي الكويت، وأعمال وكالة اللوجستيات الدفاعية (DLA) فيما يتعلق بعمليات الخدمات الغذائية التي تقدمها لمنطقة العمليات العراقية. أصدرت وكالة التدقيق، أو هي بصدد إصدار تقارير تركز على تحويل بيانات أعمال برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني إلى عقود الاستدامة الحياتية؛ والالتزامات غير المسددة لأمر المهمة رقم ٥٩؛ وعمليات إغلاق القواعد، عربات غير تكتيكية، عمليات توزيع، عمليات إمداد الأغذية، مرافق الثياب، وعمليات مرافق غرف الطعام. لدى وكالة التدقيق في الجيش الأميركي تدقيقات جارية حالياً تتعلق بممارسات عقود الاستدامة الحياتية في الكويت، إدارة العقود، رقابة على عمليات بيع الكميات الكبيرة من النفط، وإدارة اليد العاملة في العقود المعينة لعمليات الإمداد.

وزارة المالية

أنهت وزارة المالية تدقيقاً واحداً منذ تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير. ومنذ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، لا يوجد أي مدقق لوزارة المالية في العراق.

التدقيقات المنجزة

مراجعة نشاطات وزارة المالية في إعادة إعمار العراق
(OIG06-029، الصادر بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦)

إشراف الوكالات الأخرى

كانت أهداف هذا التدقيق:

- ♦ تحديد نشاطات وزارة المالية وتمويلاتها لأعمال تتعلق بإغاثة وإعادة إعمار العراق.
- ♦ تحديد الإنجاز الكامل ودقة المعلومات التي وفرها مكتب التقييم التكنولوجي (OTA) في تقاريره إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق فيما يتعلق بنشاطاته في إعادة إعمار العراق.

أما نتائج هذا التدقيق فقد شملت:

- ♦ تقوم وزارة المالية بتقديم المساعدة الفنية والدعم لتحديث نظام المصارف العراقي.
- ♦ إن المعلومات المالية المقدمة من وزارة المالية إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق وفّرت بشكل صحيح بوجه عام أوضاع استخدامات التمويلات لنشاطات إعادة الإعمار: لزمّت وزارة المالية ٣٢,٩ مليون دولار من اصل ٣٥,١ مليون دولار مخصصة لبرامج إعادة الإعمار وأنفقت ٣٦,٣ مليون دولار منذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. لم يتضمن التقرير أية توصيات.

وزارة التجارة

خلال هذه الفترة، لم تبدأ وزارة التجارة أية قضايا جديدة ولم تغلق أية قضايا تتعلق بمشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تحقيقات وكالات أخرى

ينسق المفتش العام لإعادة إعمار العراق بانتظام مع الوكالات الحكومية التي تجري تحقيقات في العراق.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

التحقيقات المعلقة

لم تقفل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال ربع السنة هذا أية قضية.

التحقيقات الجارية

لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ستة تحقيقات تجريها حالياً حملتها من ربع السنة السابق، إضافة إلى قضية واحدة كانت قد فتحتها خلال هذه الفترة. وبتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية محقق واحد في العراق. فيما يلي وصف موجز لكل قضية.

♦ متعاقد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية اتهم بأنه قدم أكلاف مزورة و/أو احتيالية لأعمال قام بها في العراق. إضافة إلى ذلك، أفادت معلومات أن هذا المتعاقد يمكن أن يكون قد استعمل تمويل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من أجل دفع دفعات غير قانونية لرسميين حكوميين عراقيين.

♦ اتهام موظفين يعملون لدى متعاقد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بأنهم قاموا برشوة من أجل منحهم عقود من الباطن لأشغال في العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

- ♦ تمّ استلام معلومات تتعلق بعدم انتظام عقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق.
- ♦ ادعى مصدر غير معروف بان صاحب شركة عراقية محلية قد ضخّم الكلفة الحقيقية لمشروع تمويل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- ♦ ادعاءات برشى طاولت موظفا سابقا في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- ♦ ادعاءات بسوء سلوك طاولت موظفا في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يعمل في العراق.
- ♦ معلومات عن موظف لدى أحد المتعاقدين من الممكن ان يكون أساء تخصيص أموال لمشروع وحولها لاستعماله الخاص.

دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

تتابع دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع بالتنسيق مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق التحقيقات المتعلقة بتمويل وبنشاطات إعادة إعمار العراق. إضافة إلى ذلك، تتابع دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع التحقيقات في إنفاق تمويل وزارة الدفاع في المنطقة. يبين الجدول ٣-٤ موجز للقضايا كما هي مصنفة على مستوى وضعها وفنتها.

المفتش العام في وزارة الخارجية

خلال فترة التقرير هذه، لم يفتح المفتش العام في وزارة الخارجية أي تحقيقات جديدة في النشاطات المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يتابع المفتش العام في وزارة الخارجية قضيتين مفتوحتين يجري العمل عليهما بمشاركة المفتش العام. وهناك قضية ثالثة كانت قد أغلقت في الفترة السابقة من دون اتخاذ إجراء معين، كما هناك أيضاً قضية رابعة مجدولة للإقفال من دون اتخاذ إجراء معين. خلال فترة التقرير هذا، تلقى المفتش العام في وزارة الخارجية ثلاث شكاوي على الخط الساخن للمفتش العام، لم تستحق اثنتين منها أي تحقيق. جرى إيجاز الشكوى الثالثة المقدمة من المفتش العام إلى فريق المهمات في وزارة العدل، وجرى اتخاذ قرار بعدم إجراء أي نشاط تحقيقي في الوقت الحالي. وتمّ تعيين مدير واحد كنقطة اتصال لفريق المهمات في وزارة العدل فيما يتعلق بقضايا المفتش العام. ليس لدى المفتش العام في وزارة الخارجية أي محقق جنائي معين للعراق وهو يؤمن الدعم الحقيقي محلياً من مكتبه في روزلين، بولاية فرجينيا.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٣-٤

وضع تحقيقات دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)

أوضاع التحقيق	تضارب المصالح	التزوير	استعادة الأسلحة/الأمن	ادعاءات/بيانات غير صحيحة	سرقة/مخدرات	فساد/رشوة
قضية مفتوحة	١	١	١	١	١	١
قضية مغلقة	٢	٣	٦	٢	٢٠	٩
المجموع	٢	٣	٦	٣	٢٠	٩

مكتب التحقيق الفدرالي (FBI)

انضم المكتب الميداني لمكتب التحقيق الفدرالي (FBI) في واشنطن إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، وزارة العدل، مصلحة ضريبة الدخل (IRS)، مكتب فرض قوانين الهجرة والجمارك، مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأميركي ووزارة الخارجية كعنصر في فريق المهمة الخاص للتحقيق بإعادة إعمار العراق (SPIT FIRE).

التحقيقات المغلقة

لم تقفل أية قضية خلال هذه الفترة.

التحقيقات الجارية

يعمل حالياً مكتب التحقيقات الفدرالي مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على القضايا التالية:

إشراف الوكالات الأخرى

شركة كاستر باتلر المحدودة (Custer Battles, LLC)
(46A-WF-228740)

هذه القضية تتعلق بتسليم شركة كاستر باتلر لفواتير مزورة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) لزيادة الأرباح.

شركة داينا كورب (DYNCORP)
(46H-WF-2314545)

تتعلق هذه القضية بموظف في شركة داينا كورب الدولية العالمية الذي اعترف بأنه مذنب بسرقة ممتلكات الحكومة في قضية تتناول إصدار ادونات عسكرية غير مفوضة إلى أصدقاء. سيصدر الحكم على الموظف في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

الملاحظات النهائية (الهامشية)

يحتوي هذا القسم الملاحظات النهائية للتقرير ربع السنوي إلى الكونغرس، وهي مدرجة بالأرقام وبالتالي ضمن كل قسم، وفي كل من التقرير والقسم التالي.

القسم ١: ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

^١ يتم جمع أعداد وفيات المواطنين الأميركيين في العراق على يد وزارة الخارجية بظل القانون العام 107-228§204(c). يستثنى من هذه التقارير العسكريين الأميركيين والمسؤولين الحكوميين الأميركيين. إن أرقام وفيات المواطنين الأميركيين المبينة في الشكل ١-١ هي مجموعة فرعية تقريبية لمجموع المطالبات حول الوفيات وفقاً لقانون الدفاع عن القواعد العسكرية (DBA).

القسم ٢: استعمالات التمويلات: تقارير الوضع وفقاً للقطاع

^١ المشاريع في هذا القطاع مأخوذة من وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، قسمي التقرير حول الأمن والعدل والسلامة العامة، والمجتمع المدني، مع استثناء الديمقراطية، المشمولة في قطاع المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الديمقراطية والتعليم وتطوير القطاع الخاص. يدمج قطاع الأمن والعدل للمفتش العام لإعادة إعمار العراق هذين القطاعين، حيث يركز على الجنود وضباط الشرطة المدربين والمنشورين ميدانياً، والمرافق المنشأة، والدعم لقوات الأمن، ومبادرات تطوير القدرات الوزارية. للإطلاع على المعلومات حول التعريفات لهذا القطاع وغيره من القطاعات، راجع الملحق ح.

^٢ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، الصفحة ١.

^٣ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٤٨.

^٤ خطاب الرئيس جورج دبليو بوش، أسس الدفاع عن الديمقراطية، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦،

صفحة ٨

محذوفة

محذوفة

الملاحظات

- ١٦ ملاحظات الفحص من مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي (DRSO) إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) المستلمة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦،
- ٧ محذوفة
- ٨ محذوفة
- ٩ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، "قطاع المرافق والنقل"، المستلم من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ٢.
- ١٠ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صفحة ١٦.
- ١١ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ٢٠
- ١٢ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صفحة ٢٨
- ١٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع كل ١٥ يوم، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ١٤
- ١٥ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، صفحة ٢٣
- ١٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، صفحة ١٣
- ١٧ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، الصفحات ٢٠-٢١
- ١٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، الصفحات ٢٩-٣٠
- ١٩ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صفحة ٧
- ٢٠ ملاحظات الفحص من مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢١ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط، صفحة ٤٠

- ٢٢ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، تموز/يوليو ٢٠٠٥، صفحة ١٣. وفقاً لوزارة الدفاع، "نفذت القوات المتعددة الجنسيات في العراق أيضاً، بالشراكة مع وزارة الدفاع، برنامجاً لغرس فرق عسكرية انتقالية على مستوى كل من الكتيبة، واللواء، والفرقة. توفر هذه الفرق تقييمات الجهوزية الانتقالية (TRAs) إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNTC-I) حيث يُعَيَّن مجالات التقدم والقصور، ويؤدي بالنهاية إلى تأمين جهوزية هذه الوحدات الفردية لاستلام الرقابة المستقلة على مجالات مسؤوليتهم. تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار مجموعة متنوعة من المعايير مشابهة إلى لكن غير مطابقة لما يعتمده الجيش الأميركي لتقييم الجهوزية التشغيلية لوحدها على طريق التركيز على الأفراد، والقيادة والتحكم، والتدريب، والاستدامة اللوجستية، والمعدات والقيادة". إجمالاً، تُقَيَّم الوحدات العاملة وفقاً لقدرتها في التخطيط والتنفيذ ومواصلة عمليات مكافحة هجمات المقاتلين بشكل مستقل عن قوات التحالف (المستوى ١)؛ أو القدرة في التخطيط والتنفيذ ومواصلة عمليات مكافحة هجمات المقاتلين مع ممكني التحالف (المستوى ٢)؛ أو القدرة في تنفيذ عمليات مكافحة هجمات المقاتلين فقط عند العمل بجانب وحدات التحالف (المستوى ٣). تشارك كافة الوحدات ١ و ٢ و ٣ في العمليات ضد العدو.
- ٢٣ وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، صفحة ٣٧.
- ٢٤ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ٥.
- ٢٥ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صفحة ٧.
- ٢٦ جبرمي ام شارب، "قوات الأمن الجديدة العراقية: تحدي التأثير الطائفي والعراقي"، خدمة الأبحاث في الكونغرس، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ١-٢.
- ٢٧ وزارة الخارجية، "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان-العراق، ٢٠٠٥"، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، ٢٠٠٤.
- ٢٨ وزارة الخارجية، "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان-العراق، ٢٠٠٥"، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٥.
- ٢٩ وزارة الخارجية، "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان-العراق، ٢٠٠٥"، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٠.

- ٣- وزارة الخارجية، "تقارير الدولة حول ممارسات حقوق الإنسان-العراق، ٢٠٠٥"، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦
- ٣١ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق ١، الصفحة ٢
- ٣٢ البنك الدولي، الوحدة الاقتصادية والتطوير الاجتماعي لدائرة الشرق الأوسط، "إعادة إعمار العراق: الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية"، شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٢٠.
- ٣٣ مكتب المحاسبة الحكومية GOA 06-428t، "إعادة إعمار العراق - الاستقرار، إعادة الإعمار والتحديات المالية: بيان جوزيف كريستوف (مدير الشؤون الدولية والتجارية)، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، صفحة ٤.
- ٣٤ تقييم التهديدات السنوي لمدير المخابرات القومية المرفوع إلى لجنة الاستخبارات المنتقاة في مجلس الشيوخ، ٢ شباط/فبراير، ٢٠٠٦، الصفحة ٨.
- ٣٥ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٣٥.
- ٣٦ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحات ٤٨-٤٩.
- ٣٧ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، الصفحة ١.
- ٣٨ وزارة الخارجية، المخطط البياني لعائدات صادرات النفط المرفوع إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- ٣٩ محذوفة.
- ٤٠ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٤٤
- ٤١ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦.
- ٤٢ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٤٤.
- ٤٣ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، الصفحة ٣.
- ٤٤ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، الصفحة ٤
- ٤٥ وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٤٤
- ٤٦ "تقرير موجز المحادثة الهاتفية العلنية مع السفير سبيكهارد"، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحات ٣-٤
- ٤٧ وزارة الدفاع، تقرير الموجز الإخباري للواء القائد ريك لينش، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- ٤٨ وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٢٨
- ٤٩ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦
- ٥٠ الأمم المتحدة/البنك الدولي "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ٤.
- ٥١ مكتب المسؤول الإعلامي للبيت الأبيض بيان إخباري، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. متوفرة على الإنترنت <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/12/20031215.html>
- ٥٢ الأمم المتحدة/البنك الدولي "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ١٨.
- ٥٣ قانون المخصصات التكميلية الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان، القانون العام 106-108، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، 117 stat 1225
- ٥٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "قطاع المرافق والنقل"، استلمها المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦.
- ٥٥ المفتش العام لإعادة إعمار العراق، تقرير التدقيق 06-011، "إدارة مشاريع إنشاءات مراكز العناية الصحية الأساسية"، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٥٦ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٣
- ٥٧ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المرفوعة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلمة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والمحادثه الهاتفية المتابعة مع مكتب إدارة إعمار العراق في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٥٨ استجابة وزارة الخارجية/الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لطلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعطيات/البيانات، المستلمة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٥٩ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المرفوعة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلمة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٦٠ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٩٣.
- ٦١ محذوفة

الملاحظات

- ٦٢ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع اليومي، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صفحة ٦.
- ٦٣ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA) / الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٦٤ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلمة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٦٥ محذوفة
- ٦٦ محذوفة
- ٦٧ محذوفة
- ٦٨ محذوفة
- ٦٩ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ١٧.
- ٧٩ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الاكونوميست"، ملفات الدول، ٢٠٠٥-العراق، الصفحات ٣٠-٣١.
- ٧١ الأمم المتحدة/البنك الدولي "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ١٧.
- ٧١ محذوفة
- ٧٢ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA) /الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٧٣ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٣
- ٧٤ محذوفة
- ٧٥ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA) / الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦،

- ٧٦ محذوفة
- ٧٧ محذوفة
- ٧٨ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA) / الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٧٩ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٨٠ استجابة وزارة الخارجية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٨١ استجابة وزارة الخارجية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٨٢ وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة "الإيكونوميست"، ملفات الدول، ٢٠٠٥-العراق، الصفحات ٢٩-٣٠.
- ٨٣ وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، كتيب الحقائق العالمية- العراق، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
- ٨٤ يدمج هذا التقرير قطاعين فرعيين في تقرير وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧: النقل والاتصالات؛ والطرق والجسور والإنشاءات. للاطلاع على المعلومات حول تعريفات هذه القطاعات والقطاعات الأخرى راجع الملحق ح.
- ٨٥ خدمة أبحاث الكونغرس، "اقتصاد العراق: الماضي والحاضر والمستقبل"، التقرير RL21944، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، الصفحة ٢٩
- ٨٦ تمّ التقدير بأن قطاع النقل يحتاج إلى ٢ مليار دولار، وأن قطاع الاتصالات يحتاج إلى ١,٣٨ مليار دولار. الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحات ٢٦، ٢٨.
- ٨٧ تم تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لقطاع النقل والاتصالات. وتم تخصيص ٣٧٠ مليون دولار لقطاع الطرق والجسور والإنشاءات/قانون المخصصات التكميلية الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، القانون العام ١٠٨-١٠٦، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (117 stat. 1225)

الملاحظات

- ٨٨ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٨٩ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، العقد رقم SPU-C-00-04-00001-00، الممنوح في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. متوفر على شبكة الإنترنت:
http://www.usaid.gov/iraq/contracts/pdf/bechtel_II.pdf
- ٩٠ محذوفة
- ٩١ محذوفة
- ٩٢ محذوفة
- ٩٣ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير "قطاع المرافق والنقل"، المستلم لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحات ٧-٨، ١٠.
- ٩٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "الاستجابة إلى طلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦"، المستلم لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٩.
- ٩٥ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ٢٥.
- ٩٦ محذوفة
- ٩٧ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الإيكونوميست"، ملفات الدول ٢٠٠٥-العراق، ٢٠٠٥، الصفحة ٣٤،
- ٩٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ٨١-٨٢.
- ٩٩ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٠٠ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٣
- ١٠١ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ٨١-٨٢.
- ١٠٢ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٠٣ محذوفة

- ١٠٤ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٤.
- ١٠٥ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ٢٣.
- ١٠٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٢.
- ١٠٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٣.
- ١٠٧ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، مذكرة معلومات من المدير المسؤول لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٠٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٣.
- ١٠٩ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "الاستجابة لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦"، المستلم لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٠.
- ١١٠ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من المدير التنفيذي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١١١ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٥.
- ١١٢ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحات ٢٣-٢٤.
- ١١٣ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من المدير التنفيذي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١١٤ وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١١٥ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من المدير التنفيذي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١١٦ خدمة الأبحاث للكونغرس، "اقتصاد العراق: الماضي والحاضر والمستقبل"، التقرير RL21944، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، الصفحة ٣٠.

- ١١٧ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحات ٢٣-٢٤
- ١١٨ محذوفة
- ١١٩ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الإيكونوميست"، ملفات الدول ٢٠٠٥-العراق، ٢٠٠٥، الصفحة ٣٣.
- ١٢٠ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٢١ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ٨٠-٨١.
- ١٢٢ وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٢٣ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحات ٢٣-٢٤
- ١٢٤ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الإيكونوميست"، ملفات الدول ٢٠٠٥-العراق، ٢٠٠٥، الصفحة ٣٣.
- ١٢٥ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من المدير التنفيذي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٢٦ محذوفة
- ١٢٧ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٤
- ١٣٠ الأمم المتحدة، البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ٢٣
- ١٣١ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الإيكونوميست"، ملفات الدول ٢٠٠٥-العراق، ٢٠٠٥، الصفحة ٣٣.
- ١٣٢ محذوفة
- ١٣٣ محذوفة

الملاحظات

- ١٣٤ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٣٥ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٣٦ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تقرير "قطاع المرافق والنقل"، المستلم لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٨.
- ١٣٧ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٣٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٨٥.
- ١٣٩ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٤٠ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٨٦.
- ١٤١ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من المدير التنفيذي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٤٢ وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٥؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٥؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٧.
- ١٤٣ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ٨٦-٨٧.
- ١٤٤ خدمة الأبحاث للكونغرس، "اقتصاد العراق: الماضي والحاضر، والمستقبل، التقرير RL21944، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، الصفحة ٣٠، الصفحة ٣٨.
- ١٤٥ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المشاريع المنجزة: الاتصالات، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. متوفرة على الإنترنت: <http://www1.usaid.gov/iraq/accomplishments/telecom.html>
- ١٤٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٨٧.

- ١٤٧ ملاحظات الفحص، من وزارة الخارجية/الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المرسله إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٤٨ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الإيكونوميست"، ملفات الدول ٢٠٠٥-العراق، الصفحات ٣٤-٣٥.
- ١٤٩ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملخص التنفيذي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الصفحة ٦.
- ١٥٠ مكتب الإدارة والموازنة، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الصفحة ٨٧.
- ١٥١ وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "الإيكونوميست" ملفات الدول - العراق، ٢٠٠٥ الصفحة ٣٥.
- ١٥٢ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢٠.
- ١٥٣ وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٥٤ بدأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق تحليل التقدم في الخدمات الهامة والعمل في نظام الحكم في العراق. عيّن المفتش العام قطاع الديمقراطية والتعليم وتطوير القطاع الخاص للتحليل في هذه القطاعات في تقرير القسم ٢٢٠٧، لوزارة الخارجية: تطوير القطاع الخاص، التعليم، اللاجئين، حقوق الإنسان، نظام الحكم؛ الديمقراطية؛ والتعليم؛ والإنشاءات في الطرقات والجسور والتعمير. لمزيد من المعلومات حول تعريفات هذه القطاعات والقطاعات الأخرى، ارجع الملحق ح.
- ١٥٥ تمّ التقدير بأن قطاع التعليم يحتاج إلى ٤,٨ مليار دولار وأن خلق فرص العمل يحتاج إلى ٧٨٥ مليون دولار، وأن قطاع التمويل وتطوير القطاع الخاص يحتاج إلى ٧٧٧ مليون دولار. وأن المؤسسات الحكومية وحكم القانون والمجتمع المدني والإعلام يحتاج إلى ٣٨٧ مليون دولار (الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحات ١٦ و ٢٠ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٠).
- ١٥٦ قانون المخصصات التكميلية الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، القانون العام 106-108، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، (117 stat. 1225)

- ١٥٧ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٢٨:
وفقاً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تحول ٣٠ مليون دولار من زيادة التمويل إلى برامج
دعم الحكم المحلي ودعم المجتمع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (PRT/PC)، بينما تحول
٨,٥ مليون آخر إلى مبادرات دعم الانتخابات لوزارة الخارجية.
- ١٥٨ خدمة الأبحاث للكونغرس، "العراق: جهود الولايات المتحدة لتغيير نظام الحكم ولما بعد حكم
صدام".
- ١٥٩ محذوفة
- ١٦٠ محذوفة
- ١٦١ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني ٢٠٠٦، الصفحة ٣٩
- ١٦٢ محذوفة
- ١٦٣ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، العقود والمنح، محدثة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. متوفرة
على الإنترنت <http://www1.usaid.gov/iraq/contracts/>
- ١٦٤ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٤٥.
- ١٦٥ محذوفة
- ١٦٦ محذوفة
- ١٦٧ وزارة الخارجية، الموجز الصحفي، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٦٨ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة
العراق، المستلم في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٦٩ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، صفحة حقائق الإنجازات، لا تاريخ، متوفرة الإنترنت
<http://www.usaid.gov/iraq/accomplishments>؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ١٥ آذار/مارس
٢٠٠٦.
- ١٧٠ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٤٢.
- ١٧١ محذوفة
- ١٧٢ وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٨
- ١٧٣ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة
إعمار العراق، المستلم في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

- ١٧٤ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٧٥ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٤
- ١٧٦ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٤
- ١٧٧ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٤
- ١٧٨ محذوفة
- ١٧٩ محذوفة
- ١٨٠ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، العقود والمنح، المحدث في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. متوفرة على الإنترنت <http://www1.usaid.gov/iraq/contracts/>
- ١٨١ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٤
- ١٨٢ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ١٤.
- ١٨٣ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات العراقية المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحات ١-٤ و ١٤
- ١٨٤ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦.
- ١٨٥ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "الرؤية لما بعد الحرب العراقية"، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الصفحة ١١.
- ١٨٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملخص التنفيذي، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٨
- ١٨٧ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى طلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، من اصل ٢٩٤٣ مدرسة منجزة من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تم تمويل ٢٣٥٨ منها من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، بينما استعملت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق -٢ لتمويل ٥٨٥ مدرسة متبقية. هذا المجموع النهائي لمشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يختلف عن ذلك المحدد في تقرير القسم ٢٢٠٧ في نيسان/أبريل الذي أشار إلى ان الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنجزت ٣٠٠٠ مدرسة بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لم يتم حل هذا الاختلاف عند نشر هذا التقرير.

الملاحظات

- ١٨٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٨
- ١٨٩ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير الوضع الأسبوعي، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٨
- ١٩٠ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ١٠٤ و ١٠٥
- ١٩١ محذوفة
- ١٩٢ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ١١٠ و ١١١.
- ١٩٣ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، العقود والمنح، المحدثه في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. متوفرة على الإنترنت <http://www1.usaid.gov/iraq/contracts/>
- ١٩٤ وزارة المالية، مكتب المفتش العام، تقرير التدقيق 06-023، "برامج المساعدات الدولية: مراجعة نشاطات وزارة المالية لإعادة إعمار العراق"، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٩٥ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ١١٠
- ١٩٦ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، العقود والمنح، المحدثه في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. متوفرة على الإنترنت <http://www1.usaid.gov/iraq/contracts/>
- ١٩٧ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة من المدير التنفيذي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٩٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ٩٩-١٠٢.
- ١٩٩ محذوفة
- ٢٠٠ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٩٥.
- ٢٠١ محذوفة
- ٢٠٢ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٩٨.
- ٢٠٣ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "إعادة إعمار العراق: نظرة شاملة موجزة"، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ متوفرة على الإنترنت <http://www2.usaid.gov/iraq/accomplishments/>.
- ٢٠٤ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٠٠٧ الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٠٣.

- ٢٠٥ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، لاحظ أن هذا المعدل سيتغير لأن عدد المشاريع قد يرتفع نتيجة التعريف والتوكيل لمهام المشاريع (ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦).
- ٢٠٦ وفقاً لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ٩٦ مشروع لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج يجب أن يتم البدء بها (ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦). يقول مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن عدد المشاريع في القطاع ارتفع نتيجة تعريف وتوكيل مهامها. تأتي معطيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق من ملف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على نظام إدارة إعادة إعمار العراق، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي يتضمن معطيات مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج.
- ٢٠٧ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٠٨ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٠٩ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي فرقة منطقة الخليج، "إعادة الإعمار المتواصل في العراق" ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٢١٠ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD)، "تقرير الوضع نصف الشهري" ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٤٢؛ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع اليومي" ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحات ١ و ٣.
- ٢١١ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢١٢ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢١٣ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- ٢١٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

الملاحظات

- ٢١٥ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢١٦ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، الصفحة ١٣
- ٢١٧ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢
- ٢١٨ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٢
- ٢١٩ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحات ٥٣-٥٤.
- ٢٢٠ محذوفة
- ٢٢١ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢
- ٢٢١ ملاحظات الفحص من وزارة الخارجية، المستلمة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
- ٢٢٢ البنك الدولي، "إعادة إعمار العراق: الإصلاح الاقتصادي والعملية الانتقالية"، شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- ٢٢٣ منتدى جمعية المهندسين الكهربائيين الأميركيين IEEC، "إعادة هندسة العراق"، شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٣
- ٢٢٤ البنك الدولي، "إعادة إعمار العراق: الإصلاح الاقتصادي والعملية الانتقالية"، شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- ٢٢٥ منتدى جمعية المهندسين الكهربائيين الأميركيين IEEC، "إعادة هندسة العراق"، شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٣
- ٢٢٦ مكتب دعم إعادة إعمار الدفاع، "الملخص والتقرير الفني لقطاع الكهرباء"، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الصفحة ٣٥.
- ٢٢٧ مكتب دعم إعادة إعمار الدفاع، "الملخص والتقرير الفني لقطاع الكهرباء"، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الصفحة ٧
- ٢٢٨ خطة العمل الكهربائية المشتركة الأميركية-العراقية، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٨.
- ٢٢٩ خطة العمل الكهربائية المشتركة الأميركية-العراقية، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٨.
- ٢٣٠ مكتب المشاريع والقعود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- ٢٣١ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٣٢ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٦٦
- ٢٣٣ وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، تقارير ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، و ١ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٢٣٤ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي - فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٩ لمعلومات الهندسة والمشتريات؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق كما هو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ لمعلومات الهندسة والمشتريات والإعمار. أشار مكتب المشاريع والعقود إلى خفض نطاق مشروع واحد للهندسة والمشتريات والإنشاءات، بحيث انخفض مجموعها إلى ٥٩. لكن هذه المعلومات لم تُحدّث في قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق.
- ٢٣٥ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إلى طلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٣٦ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج/ "تقرير الوضع الأسبوعي"، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ الصفحة ٨.
- ٢٣٧ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. أشار تقرير مكتب المشاريع والعقود في ربع السنة الأخير المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق انه تم إنجاز ٣١% من طلب المهمة لمحطة البصرة لتحميل النفط. وقد هبط ذلك بنسبة ٣٠% بعد أن أجرى المقاول عملية الهندسة التقييمية وتعرضت عدة مشاريع للتغيير لتبقى ضمن الجدول الزمني والميزانية.
- ٢٣٨ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري" ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٩
- ٢٣٩ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٤٠ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٠

الملاحظات

- ٢٤١ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، "تقرير الوضع الأسبوعي"، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦،
الصفحة ٧
- ٢٤٢ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ لطلب
المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، والمستندات
الملحقة ٤أ، الصفحات ١-٣؛ تم تقييم نظام قياس محطة البصرة لتحميل النفط مبدئياً من قبل
مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج استجابة لطلب المعطيات المقدم من المفتش
العام لإعادة إعمار العراق على أنها ٤٧% منجزة، لكن تم لاحقاً التأكد من أنها منجزة بنسبة
٢٩,٩% بسبب إعادة تقييم نطاق العمل والأوزان وفقاً لاستجابة مكتب المشاريع والعقود في
١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- ٢٤٣ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠
نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٤٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٣
نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١١.
- ٢٤٥ محذوفة
- ٢٤٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٦٦
- ٢٤٧ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "قصة نفط العراق"، آذار/مارس ٢٠٠٦،
الصفحة ١٧.
- ٢٤٨ محذوفة
- ٢٤٩ محذوفة
- ٢٥٠ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ لطلب
المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛
والمستندات الملحقة ٤أ، الصفحات ١-٢.
- ٢٥١ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الملحق I، الصفحة ٦٧
- ٢٥٢ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "قصة نفط العراق"، آذار/مارس ٢٠٠٦،
الصفحة ١٨
- ٢٥٣ محذوفة

- ٢٥٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "اجتماع تحديث النتائج الموحدة لقطاع النفط" (SCRUM) ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٦
- ٢٥٥ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٥٦ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "قصة نفط العراق"، آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٧.
- ٢٥٧ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٩
- ٢٥٨ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحات ٨-١٠.
- ٢٥٩ يشير الموجز التحليلي للدول (CAB) الصادر عن وزارة الطاقة، أن ندى الإنتاج قبل الحرب كان بين ٢,٥ و ٢,٦ مليون برميل باليوم (الصفحة ٣). ومن الأعوام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، بلغ معدل الإنتاج ٢,٥ مليون برميل في اليوم. وقد هبط المعدل إلى ٢ مليون برميل في اليوم في ٢٠٠٢، لكنه ارتفع ببطء نحو ٢,٥ مليون د برميل في اليوم قبل الحرب، حيث بلغ الذروة عند ٢,٥٨ مليون برميل في اليوم.
- ٢٦٠ محذوفة
- ٢٦١ صندوق النقد الدولي، "العراق: طلب التمويل الاحتياطي - تقرير المسؤولين؛ ملحق المسؤولين؛ البيان الصحفي حول مناقشات المجلس التنفيذي؛ وبيان المدير التنفيذي للعراق، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٣.
- ٢٦٢ معطيات مكتب إدارة إعمار العراق المشار إليها من قبل فريق التدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- ٢٦٣ الاستجابة لطلب المعديات من وزارة الخارجية/مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA)، المقدم من المفتش العام لإعادة أعمار العراق، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٢٦٤ محذوفة
- ٢٦٥ الاستجابة لطلب المعديات من وزارة الخارجية/مكتب شؤون الشرق الأوسط (NEA)، المقدم من المفتش العام لإعادة أعمار العراق، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- ٢٦٦ معطيات مكتب إدارة إعمار العراق المبلغة من جانب فريق التدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- ٢٦٧ محذوفة
- ٢٦٨ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢١.
- ٢٦٩ وفقاً لمقابلة المفتش العام لإعادة إعمار العراق التي أجريت مع خبير نفط الحكومة الأمريكية، أثر الطقس السيئ في الخليج العربي على استعمال قوارب القطر في محطة البصرة لتحميل النفط. تملك وزارة النقل ٦ قوارب قطر وهي موجودة في ميناء أم قصر، الذي يبعد ٨ ساعات عن محطة البصرة لتحميل النفط. خلال الطقس السيئ، تبقى وزارة النقل قوارب القطر راسية، ما يجعلها غير متوفرة لخدمات سفن الشحن المنتظرة في محطة البصرة لتحميل النفط الخام للتصدير. وهكذا، لا تستطيع ناقلات النفط الرسو لاستلام الشحنة، وتتزامن مع ذلك المعايينات الإلزامية لكافة السفن في منطقة العزل البالغ مساحتها ٣٠٠٠ ميل، وهذا يؤدي إلى تأخيرات كبيرة تؤدي إلى إغلاق إنتاج حقول نفط الجنوب نتيجة انخفاض قدرة التخزين على الشاطئ. كذلك تؤدي التأخيرات إلى دفع تعويضات التأخير للشاحنين الذين ينتظرون استلام شحناتهم عند محطة البصرة لتحميل النفط. وزارة النفط تقوم حالياً بشراء قوارب قطر خاصة بها.
- ٢٧٠ صندوق النقد الدولي: "العراق: طلب التمويل الاحتياطي - تقرير المسؤولين؛ ملحق المسؤولين؛ البيان الصحفي حول مناقشات المجلس التنفيذي، وبيان المدير التنفيذي للعراق"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ١٠؛ ضمن ترتيب التمويل للعراق، تُقدر توقعات الموازنة العراقية انه سيتم تصدير ١,٦٥ مليون برميل في اليوم بكلفة ٤٦,٦ للبرميل.
- ٢٧١ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق "تقرير الوضع الأسبوعي"، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٠.
- ٢٧٢ محذوفة
- ٢٧٣ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ٦٧.
- ٢٧٤ محذوفة.
- ٢٧٥ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الصفحة ٦٥.
- ٢٧٦ محذوفة

- ٢٧٧ مجموعة استخبارات الطاقة: "ثلاث سنوات مضت، وقطاع النفط العراقي لا زال في أزمة"، مجلة استخبارات النفط، الأسبوعية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٢٧٨ البنك الدولي، "إعادة بناء العراق، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية"، شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ١٦.
- ٢٧٩ البنك الدولي، "إعادة بناء العراق، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية"، شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٧.
- ٢٨٠ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦.
- ٢٨١ خطة العمل لقطاع الطاقة؛ أهداف الصيف: الكهرباء والنفط"، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٢١.
- ٢٨٢ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق I، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحات ٦٧-٦٨.
- ٢٨٣ البنك الدولي، "إعادة إعمار العراق: الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية" شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ٧.
- ٢٨٤ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، "أهداف الحالة النهائية للنفط والغاز الطبيعي"، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الصفحة ٦.
- ٢٨٥ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٠.
- ٢٨٦ محذوفة
- ٢٨٧ "استراتيجية السفارة لمحاربة الفساد"، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، الصفحة ٢
- ٢٨٨ استراتيجية السفارة لمحاربة الفساد"، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، الصفحة ١
- ٢٨٩ كينيث بولاك ومجموعة العمل للسياسة العراقية، التحول في الوقت المناسب: استراتيجية جديدة لأميركا في العراق"، مركز الصبّان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، شباط/فبراير ٢٠٠٥، الصفحة ٥٤.
- ٢٩٠ موجز المحادثة الهاتفية العلنية المسجلة مع السفير سبيكهارد"، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ١٠
- ٢٩١ "استراتيجية السفارة لمحاربة الفساد"، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، الصفحة ١
- ٢٩٢ محذوفة
- ٢٩٣ محذوفة
- ٢٩٤ محذوفة

- ٢٩٥ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- ٢٩٦ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٢٩٧ كما يشار إليه كمشروع إفراز إمداد مياه اربيل افراز.
- ٢٩٨ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منقطة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ١١
- ٢٩٩ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منقطة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٢
- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منقطة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٢٠١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٤
- ٣٠٠ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منقطة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصفحة ١٤
- ٣٠١ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منقطة الخليج، "تقرير الوضع نصف الشهري"، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الصفحة ١٠
- ٣٠٢ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من المدير التنفيذي لمكتب إعادة إعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٣٠٣ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- ٣٠٤ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع الأسبوعي"، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ١٢
- ٣٠٥ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٣٠٦ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- ٣٠٧ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلم في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.

- ٣٠٨ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، الاستجابات لأسئلة المفتش العام
إعادة إعمار العراق، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٣.
- ٣٠٩ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "استراتيجية موارد المياه والأرض في العراق: التقرير
الاستهلاكي"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الصفحة ١.
محذوفة
- ٣١٠ بعض مشاريع الولايات المتحدة في قطاع المياه لا يضيف القدرة مباشرة إلى نظام المياه
والصرف الصحي، فالمشاريع مثل توسعة شبكات التوزيع أو إعادة تأهيل خزانات التخزين
غير ملحوظة في نظام القياس هذا. (مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، "المقاييس-قياس
تأثيرات جهود إعادة الإعمار" كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الصفحة ٢)
محذوفة
- ٣١٢ استجابة وزارة الخارجية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق،
المستلمة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الصفحة ٦
- ٣١٤ الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الحاجات المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة
٢١
- ٣١٥ وزارة الدفاع، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الصفحة
١١

- ٣١٦ قدّر مكتب المحاسبة الحكومية (GOA) انه في العام ٢٠٠٣، أن مستوى إنتاج المياه بلغ ٦٠% في المناطق المدنية و ٥٠% في المناطق الريفية، أي ما يكفي لخدمة ١٤ مليون عراقي. كذلك أشار مكتب المحاسبة الحكومية ان معظم المياه فقدت بسبب التسربات والتلوث (GOA 05-872، "إعادة إعمار العراق: جهود الولايات المتحدة في قطاع المياه بحاجة لتدابير محسنة لتقييم التأثيرات واستدامة المصادر لصيانة المرافق"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الصفحة ٥) استشهد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بهذه الأرقام في تاريخ قطاع المياه. مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "تاريخ قطاع المياه"، المستلم في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦). تقدر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان ٥٠% من السكان استعملت محطات تحلية المياه (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "الرؤيا للعراق بعد الحرب"، شباط/فبراير ٢٠٠٣، الصفحة ٣). تقدر الأمم المتحدة/البنك الدولي ان مستويات المياه من قبل الحرب في بعض المحافظات انخفضت بنسبة ٥٠% منذ العام ٢٠٠٠. وفي العام ٢٠٠٠، استطاع حوالي ١٩ مليون شخص الحصول على المياه. واستطاع ٩,٥ مليون شخص الحصول على المياه بظل أسوأ الحالات في كافة المحافظات حيث انخفضت إلى ٥٠% (الأمم المتحدة، البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الصفحة ٢١). أشار تقرير سفارة الولايات المتحدة في العراق ان مستوى قبل الحرب إلى أن المياه كانت تصل إلى ٥,٥ مليون شخص، وهذا يبدو مخالف جداً للأرقام الأخرى (وزارة الخارجية، "التقدم في إعادة الإعمار في العراق"، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).
- ٣١٧ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٣١٨ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلمة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٣٢٠ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٣٢١ ملاحظات الفحص من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، المستلمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٣١١ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المستلمة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.

- ٣٢٣ محذوفة
- ٣٢٤ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٣٢٥ وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الأسبوعي للعراق"، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٣٢٦ انفاقات الحكومة هي الأموال التي خرجت من خزينة الدولة. المساعدات المالية الموفرة في قنوات عبر المنظمات مثل صندوق الائتمان لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRFI) والمنظمات غير الحكومية ستتطلب وقتاً إضافياً لإنفاقها في العراق. ورغم أن خطوات الانفاقات قد تتسارع عند تطبيق المانحين للآليات التنفيذية، ستعتمد الانفاقات الفعلية على استقرار العراق.
- ١٣٢٦ سفارة اليابان، البريد الإلكتروني للقسم الاقتصادي.
- ب٣٢٦ متوفرة على موقع الإنترنت <http://www.dfid.gov.uk/>
- ج٣٢٦ متوفرة على موقع الإنترنت <http://www.aedi-eida.gc.ca/iraq>
- د٣٢٦ متوفرة على موقع الإنترنت <http://www.usaid.gov.au>
- هـ٣٢٦ وفد المفوضية الأوروبية والبريد الإلكتروني لبغداد
- و٣٢٦ متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.irffi.org>
- ز٣٢٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، الملحق ٢.
- ح٣٢٦ مقابلة المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع مكتب شؤون الشرق الأوسط-العراق (NEA-I) في وزارة الخارجية الأميركية
- ٣٢٧ يتوفر قرض امتياز إلى الدول الفقيرة، حيث يتم الإقراض بمعدلات فائدة أدنى من السوق وبفترات سماح طويلة. تعرف هذه القروض أيضاً كقروض ميسرة.

القسم ٣: إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ^١ القسم ٢٢٠٧، من القانون العام 106-108 P.L.، يفرض على مكتب الإدارة والموازنة تقديم تقرير إلى الكونغرس كل ثلاثة أشهر لتحديث الاستخدامات المقترحة لكافة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أساس كل مشروع بمشروعه، بما فيها تقديرات الكلفة المطلوبة لإنجاز كل مشروع.
- ^٢ بدءاً من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم دمج مكتب المشاريع والعقود مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج لتشكيل مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO).
- ^٣ بدءاً من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم دمج مكتب المشاريع والعقود مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج لتشكيل مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO).
- ^٤ إن منظمات الجيش لديها تعريف حرفي/رقمي يعرف وظائفها القيادية المتنوعة (فمثلاً، مساعد قائد الأركان لشؤون الاستخبارات يسمى G-2، ومساعد قائد الأركان للشؤون اللوجستية يسمى G-4). وتعرف وظائف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالرمز G-6.
- ^٥ تم تقويم ثلاثة من أصل ستة توصيات إلى سفير الولايات المتحدة في العراق والقائد، لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق.
- ^٦ عندما تم نشر مسودة هذا التقرير، أدى تعديل هذا العقد إلى تأخيرته لفترة قصيرة، لمعالجة البيان المتوسع للأعمال. تضمن ذلك مكننة مستندات ملف العقود. كذلك تعامل التوسع في التأخيرات المأذونة كنتيجة لعطل الحكومة العراقية.
- ^٧ قيام مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بإدارة عملية نقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 05-08 (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦).
- ^٨ قيام مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بإدارة عملية نقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 05-08 (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦).

^٩ يقدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن كمية الكلفة النهائية لطلب المهمة رقم ٧ المتعلق بمشاريع العناية الصحية الأولية هي بنسبة ٦٤% أو ٧٠,٤٠٠,٠٠٠ دولار. وقدر IR أن الكلفة النهائية لطلب المهمة رقم ٧ المتعلق بمشاريع العناية الصحية الأولية نسبتها ٦٤% أو ٧٠,٤٠٠,٠٠٠ دولار.

^{١٠} تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 05-027 "منهجيات تقرير تقديرات الكلفة اللازمة للإنجاز"، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

^{١١} إضافة إلى ٤٩ مركز عناية صحية أولية بموجب طلب المهمات ٠٠١١، فإن لمركز العناية الصحية الأولية المشمولة في طلب المهمات رقم ٠٠٠٤ و ٠٠١٢، الذي حوّل إنشاء ٤١ مركز عناية صحية أولية في المنطقة الوسطى للعراق و ٦٠ مركز عناية صحية أولية في المناطق الجنوبية من العراق، على التوالي. لذلك، فإن العدد الإجمالي لمراكز العناية الصحية الأولية التي يجب أن تنجز بظل العقد W914NS-04-D-006 كانت يجب أن تبلغ اصلاً ١٥٠ مركزاً. وقد تم لاحقاً تعديل طلبات المهمة لتزويد ١٤١ مركزاً للعناية الصحية الأولية فقط.

^{١٢} تشير أقرص العسل إلى الفراغات المتروكة فارغة في الخرسانة بسبب إخفاق الملاط الخرساني في تعبئة الحيزات بشكل فعال داخل جزئيات الحصى الخشنة (معهد الخرسانة الأميركي).

^{١٣} مصدر أعضاء مجموعة عمل مكافحة الفساد ما بين الوكالات (ACWG): ضابط الارتباط للتأثيرات الاستراتيجية، القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNEI).

القسم ٤: إشراف الوكالات الأخرى

^١ أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقيين (IIGC): المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) (الرئيس)، المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS IG) (نائب الرئيس)، المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD IG) (نائب الرئيس)، المفتش العام للجيش (Army IG)، المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID IG)، المفتش العام لوزارة المالية (Treasury IG)، المفتش العام لوزارة التجارة (GAO)، المفتش العام لوكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA) الرئيس التنفيذي للتدقيق، مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) (عضو مراقب)، سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، (عضو مراقب).

الملحق I: التأثير المالي لعمليات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

^١ تمّ توفير الأرقام الإجمالية فقط. يتمّ التعقب الافرادي على مستوى كل حالة ويقوم به المفتش العام الأميركي للتحقيقات لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق.